

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

فلسطين والانتداب البريطاني

١٩٣٩ - ١٩٤٨

د. فلاح خالد علي

د. فلاح خالد علي

فلسطين والانتداب البريطاني

١٩٣٩-١٩٤٨

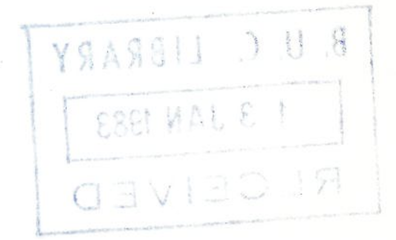
المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير
ت: ٣١٢١٥٦ - ٣١٩٥٨٦ - برقيا، موكيالي، بيروت
ص. ب.: ٥٤٦٠/١١ بيروت

الطبعة الاولى
١٩٨٠م - ١٤٠٠هـ

الإهداء

إلى أمي التي أرضعتني لبن الحب والوفاء لمن يستحق الحب والوفاء

فلاح خالد علي



التمهيد

فلسطين هي ذلك الجزء من الوطن العربي الذي يقع بين البحر المتوسط في الغرب وسوريا ونهر الاردن في الشرق، ولبنان في الشمال، والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء في الجنوب والجنوب الغربي.

هذا الموقع جعل فلسطين عبر التاريخ ممرا ومرتكزا للكثير من الدول والحضارات المتعاقبة، حتى كانت الموجة العربية الكبرى التي جاءت من شبه جزيرة العرب في القرن السابع الميلادي وشكلت انعطافا حاسما في التاريخ العربي. ومنذ ذلك الوقت حتى الاغتصاب الصهيوني في منتصف القرن العشرين عاشت فلسطين طيلة ثلاثة عشر قرنا متتالية ودون انقطاع جزءا من الأمة العربية أرضا ولغة وتاريخا وثقافة ومصيرا.

هذا الموقع الفريد الذي أعطى فلسطين تلك المكانة الحضارية الخاصة عبر التاريخ، أعطاها أيضا في العصر الراهن أهمية سياسية بالغة على المستويين العربي والدولي.

فمن جهة أولى تشكل فلسطين قلب الوطن العربي الكبير الذي يصل جزءه الممتد في أفريقيا بجزئه الممتد في آسيا، مما جعلها دائما نقطة ارتكاز أساسية في أية عملية توحيد سياسية للأمة العربية.

ومن جهة ثانية تشكل فلسطين نقطة التقاء وانطلاق رئيسية في الجسر الممتد على معابر القارات الثلاث، أفريقيا وآسيا وأوروبا، مما جعلها دوما محورا هاما في مخططات حركة الاستعمار العالمية منذ البدايات المبكرة لهذا القرن.

ومن هنا لا بد أن نسأل ما هي قضية فلسطين؟ إنها قضية ذات وجهين

مترابطين، في أحدهما تتجسد مأساة دامية، وفي الآخر ترتسم جريمة بشعة. إنها قضية شعب اقتلع من أرضه بالقوة المسلحة. ونتيجة للمؤامرات، وطرد خارج أرضه دون أي اعتبار لتاريخه أو أي اكتراث لمستقبله ومصيره.

وفي بلاد هذا الشعب العربي الفلسطيني، حل خليط بشري غريب، جيء به من مختلف بقاع العالم كمهاجرين لم يسبق لهم أن رأوا فلسطين، أو عاشوا فيها من قبل وذلك استنادا إلى ادعاء صلة دينية قديمة تربط اليهود بفلسطين وهي نفس الصلة التي تربط سائر مسلمي ومسيحي العالم بها إن لم تكن أقل.

عملية الاقتلاع والاجلاء الرهيبة هذه تمت على يد استعمار استيطاني صهيوني فريد من نوعه، حمل في طياته سمات عنصرية عدوانية توسيعية انعكست:

١ـ في إنكار الصهيونية التام لحق الشعب العربي الفلسطيني في العيش فوق أرضه.

٢ـ في نمط المجتمع العسكري المغلق الذي أقامته الصهيونية فوق أرض فلسطين.

٣ـ في اساليبها النازية في معاملة عرب فلسطين أصحاب البلاد الشرعيين.

وعلى أرض شعب فلسطين أقامت الصهيونية مدعومة بحكومة الانتداب البريطاني دولتها إسرائيل، متجاهلة مبدأ الحق وتقرير المصير.

وأمام عملية الاجلاء هذه قام الشعب العربي في فلسطين وخارجها يدافع عن حقه في الوجود. وبذلك دخلت فلسطين بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام دوامة صراع دموي رهيب. ابتدأ بالغزوة الصهيونية، وما زال مستمرا حتى يومنا هذا، وسوف يستمر متعاظما طالما بقي شعب فلسطين مشردا والظلم الصهيوني قائما.

كيف نشأت القضية؟ ولماذا؟:

نشأت قضية فلسطين نتيجة تحالف قوتين استعماريتين جمعتهما منذ بداية هذا القرن مصلحة مشتركة في اغتصاب فلسطين. بريطانيا التي كانت تقود حركة الاستعمار العالمي آنذاك، والحركة الصهيونية التي كانت قد بدأت تأخذ شكلها السياسي المنظم منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وعلى ما بين هاتين القوتين الاستعماريتين من اختلاف في الطبيعة والعمل والثقل، فقد ربطت بينهما المصلحة المشتركة برباط وثيق، ووجدت كل منهما في الأخرى وسيلتها لتحقيق غايتها الخاصة.

بريطانيا استباقا للزمن في عملية إعداد لتوسيع وجودها الاستعماري وتدعيمه في مواجهة رياح حركة التحرر الوطني المنتظرة في آسيا وأفريقيا.

والصهيونية سعيا وراء فكرة إقامة دولة تجمع يهود العالم، فكرة لا تشدها للواقع أية حقوق، وتبقى حلما مصطنعا في مخيلة حفنة من اليهود الصهاينة ما لم تدعمها قوة استعمارية كبرى وقادرة.

لذلك فإن مأساة اغتصاب فلسطين لم تكن نتيجة فجائية لقرار التقسيم أو لحرب عام ١٩٤٨، بل هي وليدة خطة استعمارية قديمة، وجد الاستعمار البريطاني في الصهيونية وسيلة تحقيقها. وليس تاريخ القضية الفلسطينية إلا عمليات فعل ورد لذلك الحلف التآمري الذي يعكس بدوره تحالفا تآمريا أوسع يشمل البلاد العربية والبلاد الآسيوية والأفريقية عموما.

ففي أوائل القرن وبينما كانت سياسة الاستعمار البريطاني تتجه نحو تثبيت الوجود البريطاني في الهند ومصر وأجزاء كبيرة من أفريقيا، ثم حماية الطرق الحيوية المؤدية لهذه المستعمرات، كانت أوضاع جديدة قد بدأت تظهر على المسرح السياسي العالمي. فالتنافس داخل حركة الاستعمار العالمية عاد إلى الاشتداد نتيجة ظهور قوى استعمارية جديدة، وطغيان أطماع الدول المستعمرة على

اتفاقيات اقتسام مناطق النفوذ المعقودة فيما بينها سابقا. وكانت مجالات جديدة للاستعمار والتنافس قد بدأت في الظهور، لاسيما في الشرق العربي نتيجة دخول الامبراطورية العثمانية دور انهيارها النهائي، كما كانت نذر الحركات التحررية تلوح في أفق العالم الأفروأسيوي.

إزاء هذا، كان لا بد من مخططات جديدة لمواجهة الأوضاع الناشئة، وقد خلص الاستعمار البريطاني نتيجة المراجعة الشاملة إلى تأكيد الأهمية الاستراتيجية القصوى التي تمثلها فلسطين في الظروف الجديدة، والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه بحكم موقعها في مستقبل الاستعمار البريطاني.

ففلسطين موقع أساسي لحماية سيناء وقناة السويس أخطر مصالح الاستعمار البريطاني انذاك فهي طريق الهند وأفريقيا، ونقطة التقاء القارات الثلاث، ومركز حيوي للسيطرة على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما أنها قاعدة انطلاق رئيسية لأية مشاريع توسعية مقبلة قد تنشأ في سوريا والأردن والعراق وشبه الجزيرة العربية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية.

وكانت الخطة التي وضعها الاستعمار البريطاني تتناسب وهذه الأهمية الخاصة، فبالاضافة إلى ضرورة ضمها لحظيرة الاستعمار البريطاني، خلصت بريطانيا منذ ذلك الوقت المبكر إلى ضرورة توطين أكثرية أجنبية غريبة على أرض فلسطين تشكل عازلا دفاعيا وهجوميا في آن واحد. وبذلك تلاقت مصلحتها مع مصلحة الصهيونية وعملت طوال فترة انتدابها على فلسطين لتهديد فلسطين، وتغيير معالمها. بإنشاء شوكة غريبة في قلب الوطن العربي الكبير.

فمنذ القدم وفلسطين تتعرض للغزو والاحتلال، وتخضع لحكم الكثيرين من الحكام والغزاة، دون أن تتمكن غزوة واحدة، أو يستطيع حاكم ما إفناء شعبها العربي وتشريده، مهما أعطيا من سطوه وقوة، ومهما تهيأت لهما الوسائل والامكانيات غير أن الاستعمار البريطاني الصديق الحليف للعرب، والمنتدب من

قبل عصبة الأمم للأخذ بيد العرب في فلسطين نحو الرقي والحكم الذاتي، استطاع خلال ثلاثين عاما أن يمحو عروبة فلسطين، ويصبغها بالصبغة اليهودية. وتمكن بمؤامراته وأساليبه الماكرة أن يشرد شعبها بكامله، وأن يحل محله جمعا غريبا متناقضا استورده من كل أنحاء العالم باسم اليهودية المضطهدة.

ويقول توينبي: «إذا كانت الدول الغربية تتحمل قسطا كبيرا من مسؤولية ما حدث في فلسطين، فإن بريطانيا المحتلة والمنتدبة تتحمل القسط الأكبر من محنة الحق والانسانية في فلسطين. فقد كان موقفها الشامل لجميع حكوماتها المتعاقبة ولكل أحزابها الحاكمة، هو التواطؤ المرسوم من الصهيونية، والتآمر المرير ضد فلسطين، والتعامي الجدير بالادانة والاتهام»[1].

وبرغم ما تضمنه ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب من ظلم وتنكر للمبادئ الانسانية وحقوق العرب الطبيعية، كان من واجب بريطانيا على الأقل أن تسير في فلسطين وفق أحكام هذا الميثاق والصك الصادر بموجبه. لكنها وللأسف لم تعمل بأحكامهما، ولم تطبق منهما إلا ما يكفل جعل فلسطين يهودية، غير عابئة بحقوق عرب فلسطين فلم تقم بأية خطوة عملية صادقة لمنحهم حق الحكم الذاتي، ولم تحقق لهم إنشاء أية مؤسسة من مؤسسات هذا الحكم كما تقضي بذلك الفقرة الثالثة من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم. لكنها سارعت منذ الأيام الأولى للانتداب إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية كحكومة داخل حكومة، وأشركتها في الادارة والتشريع والمعارف بالاضافة لتهجير اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين.

نتيجة لهذه الاجراءات من قبل الحكومة، اصطدمت بأغلبية عربية طالبتها بتصحيح اجراءاتها، والسير في الطريق المستقيم. ونظرا لعدم اهتمامها بهذه الارادة الشعبية، واجهت المقاومة في كل مجال، فقامت الجمعيات العربية في كل

(١) توينبي: دراسة في التاريخ، مجلد ٨. ص ٣٠٤

مدينة وقرية، وعقدت المؤتمرات الشعبية، ونظمت العرائض والاحتجاجات والاستنكارات ضد الاحتلال وسياسة التهويد. وبسبب استمرار الحكومة في تجاهلها وتماديها، اندلعت الاضطرابات المسلحة في القدس ويافا، ثم انقلبت إلى ثورة مسلحة عمت معظم أنحاء فلسطين، عند ذلك تأكد لبريطانيا أن مهمتها ليست يسيرة، فعمدت إلى أسلوب مخادع ماكر، هو أسلوب اللجان والبيانات، مع الاستمرار سرا في تنفيذ مؤامراتها لتهويد فلسطين.

اللجان البريطانية:

وبحجة الاطلاع على أسباب الثورة، ألفت بريطانيا في أبريل ١٩٢٠ لجنة اطلقت عليها اسم لجنة التحقيق العسكرية. وقصدت من ذلك الظهور أمام العرب بمظهر الحاكم البريء الجاهل لأسباب هذه الحوادث، الحريص على استئصالها. إلا أن ما جاء في تقرير اللجنة المعزز بالأدلة والبراهين، كان صفعة لادعاءاتها وفضيحة لسياستها الخادعة بوجوهها المتعددة. فاضطرت التغاضي عن التقرير ومنعت نشره في فلسطين، واستمرت في تآمرها وفي مساندتها للوكالة اليهودية في الاستيلاء على الأراضي وجلب المهاجرين. وفيما يتعلق بقضية الأراضي وجلب المهاجرين يقول بن غوريون: «إن مقصد وعد بلفور وهدف الانتداب، يظلان قصاصات من الورق ما لم نعمل على استحضار اليهود إلى فلسطين وتهيئة الأرض للاستيطان على مقياس واسع»[١].

ظل الأمر كذلك إلى أن كانت ثورة يافا مارس ١٩٢١ ضد اليهود ومهاجمة المستعمرات اليهودية ونتج عن ذلك مقتل عدد من المهاجرين اليهود. فتصدت بريطانيا لهذه الأعمال، ودفعت بأعداد غفيرة من الجيش والبوليس لضرب العرب فهزت اخبار قتلى العرب وجرحاهم على ايدي الانجليز مشاعر العرب في كل مكان فعمت المظاهرات جميع العواصم العربية تندد بهذه الأعمال الوحشية وانتشرت الاضطرابات فشملت عموم انحاء فلسطين.

(١) Ben Gurion,: Look Back in talks with moshe Pearlman,p. 53.

إزاء انكشاف مؤامرة بريطانيا وحرج موقفها، سارعت إلى تأليف لجنة هيكرافت للتحقيق في أسباب الاضطرابات ورفع تقرير لمجلس العموم البريطاني. وفي أكتوبر ١٩٢١ أنهت اللجنة تحقيقاتها، ورفعت تقريرها، فجاء إدانة لموقف بريطانيا وإجراءاتها التعسفية، وفضحا لسياستها المنافية للمبادئ والأعراف الدولية. وجاء في التقرير: «أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين، لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية، ويعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية»[١].

الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢:

أرسل عرب فلسطين وفدا إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني لشرح القضية، وقبل سفر الوفد كان قد قابل المندوب السامي البريطاني. وفي لندن اتصل الوفد بمجلس اللوردات، والنواب والهيئات الرسمية، فاهتم مجلس اللوردات بوجهة نظر عرب فلسطين أثناء بحثه صك الانتداب، فقرر عدم الموافقة عليه لمناقضته العهود المقطوعة للعرب، وعدم اتفاقه ورغبات الفلسطينيين. غير أن المجلس تغاضى عن القرار نتيجة لضغط الصهيونية وأقر سياسة الحكومة الموجهة من قبل تشرشل وزير المستعمرات انذاك. وتقدم الوفد بمذكرة إلى تشرشل تحمل مطالبهم. وأهم ما جاء فيها إصرار أهل فلسطين على دستور يمكنهم من الاشراف على شؤونهم الخاصة إشرافا تاما. فرد عليهم قائلا: «تطلبون مني أن أتنكر لوعد بلفور، وأن أوقف الهجرة، ليس هذا بمقدوري، ولست أرغب فيه أيضا. إننا نظن أنه من الخير للعالم، ولليهود ولبريطانيا، وكذلك للعرب، ونحن نستهدف أن يكون ذلك حقا»[٢].

ولما لم يزد موقف الحكومة البريطانية هذا عرب فلسطين إلا إيمانا بحقهم وإصرارا للوصول إليه، اضطرت إلى اصدار كتاب أبيض عن سياستها القائمة

(١) Survey of palestine: vol. I P. 18

(٢) Jeffries, J. M. N.,: Palestine the Reality, P. 457.

والمستقبلة في فلسطين: أشارت فيه إلى الاتصالات التي جرت بينها وبين الوفد الفلسطيني ورفضت جميع المطالب والاقتراحات، وأعلنت تصميمها على الاستمرار في تنفيذ سياسة الانتداب والهجرة. ولكي تطمئن العرب، فسرت أن الوطن القومي اليهودي لا يعني جعل فلسطين يهودية بكاملها، ولا إفناء الشعب العربي الفلسطيني. وإنما ستعطي قسطا من الحكم الذاتي في فلسطين. وستضع دستورا، وإنشاء مجلس تشريعي يضم نسبة عالية من المنتخبين، وسيتألف المجلس من المندوب السامي رئيسا واثني عشر منتخبا وعشرة أعضاء رسميين[١].

اطلع الوفد العربي الفلسطيني على مسودة قانون دستور فلسطين فرفض الوفد المسودة وعارض عرب فلسطين المشروع، لأن الدستور حرّم على المجلس التعرض للوطن القومي اليهودي، والهجرة اليهودية، وأمن لسياسة التهويد السند الدستوري والقانوني بإعطائه أغلبية الأصوات للبريطانيين واليهود مقابل (١٠) أصوات للعرب. وبسبب رفض العرب للمشروع عدلت بريطانيا عنه واستمرت في سياستها السابقة.

ويشير وايزمن في مذكراته عن الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢: «أن هربرت صمويل المندوب السامي البريطاني هو الذي وضع مشروع الكتاب، وأن بريطانيا عرضته على اللجنة الصهيونية قبل إصداره. فوافق عليه الزعماء اليهود بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٢٢، فأصدرته بريطانيا في ٢٢ يونيو ١٩٢٢»[٢].

وفي ٢٢ أكتوبر عام ١٩٢٣، عرض المندوب السامي على العرب تأليف وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية، فرفض العرب لعدم فائدتها ولمساواتهم وهم الأكثرية الساحقة بالأقلية اليهودية الغازية. فضلا عن أن كل عرض بريطاني يعتبر الوطن القومي اليهودي والهجرة أمورا لا يمكن مناقشتها. وفي ديسمبر عين المندوب السامي مجلسا استشاريا مؤلفا من الموظفين البريطانيين واليهود فقط،

---

(١) النص الكامل للكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ منشور في الوقائع الفلسطينية تحت رقم ١٧٠٠ عام ١٩٤٥

(٢) Weizmann, : Trial and Error, P. 352.

فأخذوا يضعون التشريعات والترتيبات التي ترمي إلى تهويد فلسطين.

وهكذا فالسنوات العشر الأولى من سني الانتداب تميزت بفوز الصهيونية بتأييد أهدافها والعمل على تحقيقها من قبل حكومة الانتداب البريطاني. لكن العرب ما لبثوا أن هبوا للذود عن حقوقهم الوطنية والمشروعة. ولعل أهم ما وقع من اضطرابات كان في يافا مارس ١٩٢٤ خلال احتفال اليهود بعيد المساخر (بدريم) وتزيي بعضهم بزي رجال الدين الاسلامي، مما أثار غضب العرب وأدى ذلك إلى صدام دموي. كما أن البلاد اضربت اضرابا عاما لدى زيارة بلفور صاحب الوعد المشؤوم للقدس لافتتاح الجامعة العبرية مارس ١٩٢٥، فضلا عن المؤتمرات العربية التي بلغت سبعة كان آخرها المؤتمر الذي عقد في القدس في ٢٠ يونيو ١٩٢٨.

الاجراءات البريطانية التعسفية ضد العرب:

لكن حكومة الانتداب استمرت في أعمالها وتحيزها للصهيونية خاصة في مجال الأراضي والهجرة، حيث دخل في السنوات العشر الأولى من الانتداب (٧٦,٧٠٠) مهاجر يهودي من بلدان أوروبا الشرقية. كما أخذت إدارة الانتداب ترهق الفلاح العربي لارغامه على بيع أرضه، لدفع القروض التي استلفها إبان الحكم العسكري من بنك (أنجلو أجيشيان) ومن البنك العثماني الزراعي قبل الاحتلال البريطاني. فاضطر الفلاح البائس لبيع مواشيه وقسم من أرضه وبهذا الشكل بدأ بيع الأراضي عام ١٩٢٠[١].

أما في مجال التعليم، فإن الادارة الانتدابية قد نظمتها بالنسبة لليهود، ففتحت المدارس الابتدائية والثانوية والعالية والفنية، بينما اقتصرت بالنسبة للعرب على تعليم الأولاد الذين هم في سن الدراسة. ومن أصل ألف قرية لا يوجد مدارس إلا في ثلاثمائة قرية. بالاضافة إلى الاجراءات الأخرى في مجالات

---

(١) وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٦٨ ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

الصحة والاسعاف والأشغال وما إلى ذلك من شؤون الحياة العربية في فلسطين.

ثورة ١٩٢٩ وتتابع إرسال اللجان:

ثار عرب فلسطين في أغسطس **١٩٢٩** ضد بريطانيا والصهيونية، واتسع نطاق هجمات الثوار حتى شمل معظم أنحاء فلسطين، وقد تكبدت بريطانيا والصهيونية أفدح الخسائر. وعلى الرغم من إعلانات الثورة المتكررة بأنها تسعى لاستقلال فلسطين، وقيام حكومة وطنية منتخبة فيها، وعلى الرغم من معرفة البريطانيين لأسباب الثورة وأهدافها، عادت بريطانيا إلى تطبيق أسلوبها التقليدي المعروف، فأعلنت عام **١٩٣٠** عن تأليف لجنة شو للتحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانفجار، ولتقديم التوصيات والتدابير التي يجب اتخاذها لازالة هذه الأسباب. وقدمت اللجنة تقريرا أكدت فيه الظلم الواقع على عرب فلسطين في كل المجالات، ونصحت اللجنة بإصدار تقرير يزيل مخاوف العرب من الهجرة اليهودية وتسرب الأراضي(٢). وتحت وطأة الثورة العربية اضطرت الحكومة البريطانية المضي في دراسة توصيات اللجنة المذكورة فعينت لجانا فنية لدرس مشاكل الهجرة وانتقال الأراضي، من هذه اللجان لجنة السير جون هوب سمبسون الخبير البريطاني بشؤون الأراضي، ولجنة لويس فرنش، ولجنة كروسبي من الخبراء البريطانيين. وكشفت تقارير هذه اللجان بدراسة مبوبة مركزة ومدعومة بالأدلة والأرقام عن المآسي السياسية والاقتصادية والتشريعية التي تكتنف سياسة الأراضي في مشاكل الهجرة، وانتقال الأراضي، وحقوق العرب السياسية والزراعية. وأوصت هذه اللجان بتحسين حالة العرب، وحماية حقوقهم ومنحهم الحكم الذاتي(٣).

---

(١) Marlow. John, : Rebellion in Palestine PP. 96 — 97

(٢) أسعد عبد الرحمن الصهيونية من ١٨٩٧، مركز الأبحاث بيروت، تقرير لجنة شو، ص٠ ٦٢ - ٦٣

(٣) Survey of Palestine, : vol. I, p. 25.

الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ :

لكن استمرار الثورة واستفحالها، وصدور تقارير كل اللجان لصالح وجهة النظر العربية، اضطرت الحكومة البريطانية في أكتوبر **١٩٣٠** إلى إصدار الكتاب الأبيض الثاني المعروف بكتاب (باسفيلد) نسبة إلى وزير المستعمرات البريطانية آنذاك. وقد أكدت الحكومة في هذا الكتاب عزمها على تطبيق توصيات لجان شو وسمبسون، وكروسبي، ولويس فرنش، ووضعت نصوصا تقيد انتقال الأراضي العربية لليهود، كما حددت الهجرة، ورسمت خطوط الاصلاح الزراعي والاجتماعي في البلاد. وخطت خطوة أخرى في سبيل منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي(١).

لم يرفض العرب الكتاب الأبيض كما كانت بريطانيا تتوقع، فكان ذلك مفاجأة لها، فأخذت تتردد في تطبيق المشروع، وانبرى تشرشل وغلاة المستعمرين يعارضونه ويطلبون سحبه، كما راحت المحافل الصهيونية تندد بما أسمته بالخيانة البريطانية، فأعلنت بريطانيا تراجعها عنه. فقد نشر اللورد باسفيلد في جريدة التايمز بتاريخ ٦ نوفمبر **١٩٣٠** مقالا أنكر فيه كثيرا مما ورد في الكتاب الأبيض. وأرسل السيد رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء بتاريخ **١٣** نوفمبر كتابا إلى وايزمن يؤكد له تمسك الحكومة بتعهداتها بشأن الوطن القومي اليهودي(٢). فسحبت الكتاب الأبيض وعادت بالقضية إلى النقطة التي بدأت منها، واستمرت في سياستها التهويدية وإجراءاتها التعسفية.

استمرار الثورة وتأليف المجلس التشريعي:

نتيجة للموقف البريطاني الواضح من قضية عرب فلسطين، تركزت حركة

---

(١) النص الكامل منشور في الوقائع الفلسطينية وهي الجريدة الرسمية لفلسطين لعام ١٩٣٠ وقد ثبتت خلاصة وافية له في كتاب الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الأولى. ص ١٦٧ - ١٨٧ (رقم ٣٦٩٢) الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠.

(٢) نص كتاب رمزي مكدونالد إلى وايـزمن باللغتين العربية والانجليزية مثبت بكتاب الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين. المجموعة الأولى ص ١٨٨ - ٢٠٢.

المقاومة العربية ضد بريطانيا وقواتها ومؤسساتها في فلسطين. وأدت حركة المقاومة العربية عام ١٩٣٣ وما بعدها إلى حمل بريطانيا على التفكير في وسيلة جديدة لتهدئة الثورة العربية وتخدير الشعب من جديد. فعرضت في ديسمبر ١٩٣٥ على ممثلي العرب واليهود مشروع تأليف مجلس تشريعي على أسس جديدة، وقام المندوب السامي بحملة دعاية واسعة للمشروع ولنوايا بريطانيا ظنا منه أن العرب سيرفضون المشروع بعد موقف بريطانيا من الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠. على أن يتألف المجلس من ٢٨ عضوا (١٤) عضوا عرب، و (٧) أعضاء يهود، وعضوين من التجار الأجانب، وخمسة موظفين بريطانيين، وأعلن المندوب السامي واكهوب، أن بريطانيا ستؤلف هذا المجلس رغم أية معارضة من الطرفين[١].

فوت العرب على بريطانيا نجاح مؤامراتها هذه المرة، فأعلنوا قبول المشروع مبدئيا واقترحوا إضافة تعديلات عليه، لكن اليهود أجابوا برفضه، فأثاروا حملة واسعة ضده في الصحافة والأوساط الحكومية والحزبية البريطانية، فعارضه مجلس اللوردات والعموم، فأبدت الحكومة رغبتها في التراجع عن المشروع. وعلى الرغم من طي هذا المشروع، تظاهرت بريطانيا بعزمها على التنفيذ، فدعت الزعماء العرب إلى لندن للتفاوض معهم، لكن اشتعال الثورة من جديد حال دون ذلك. فاستمرت بريطانيا في إجراءاتها التهويدية، واستمرت الوكالة اليهودية في إحضار اليهود من كل مكان والاستيلاء على الأرض العربية.

الثورة العربية الكبرى ١٩٣٦:

نتيجة للموقف البريطاني من مشروع ١٩٣٥ تأكد للعرب أن بريطانيا تراوغهم وتخدعهم، وانها تعمل ذلك من أجل تأمين أغلبية يهودية في فلسطين، فقاموا بثورتهم الكبرى المعروفة عام ١٩٣٦ ضد الاستعمار البريطاني وحليفته الصهيونية، واتسع نطاق الثورة فشمل كامل فلسطين، وشارك في الثورة أبناء البلاد العربية أمثال الشيخ محمد الأشمر، وفوزي القاوقجي، وسعيد العاص.

(١) Survey of Palestine vol. I, P. 33.

وقد تسلم القاوقجي قيادة الثورة مكان عبد القادر الحسيني فطالب القاوقجي الجماهير الالتفاف حول الثورة، والاستمرار في النضال إلى أن تتحرر فلسطين وتلحق بقافلة البلاد العربية المتحررة[١].

ولقد خول المندوب السامي صلاحيات واسعة لقمع الثورة، كالارهاب والايقاع بين فئات الشعب، لكن أحدا لم يصغ إلى هذه المحاولات المغرضة، واستمرت الثورة، وشملت أفراد الشعب بجميع طبقاته وهيئاته، حتى ان الموظفين العرب في الادارة الانتدابية والقضاة خرجوا عن تحفظهم، ووجهوا عريضة إلى المندوب السامي انتقدوا بصراحة وجرأة سياسة التعسف التي تمارسها الحكومة ضد العرب[٢].

اللجنة الملكية (لجنة بيل):

لما رأت بريطانيا سيطرة الثورة على البلاد، والضربات القاسية التي تلحقها بقواتها، سارعت في أغسطس ١٩٣٦ إلى الاعلان عن تأليف اللجنة الملكية البريطانية، وكانت مهمتها هي نفس مهمات اللجان السابقة، التي دأبت بريطانيا على تأليفها إثر كل انتفاضة عربية، والتي أهملت بريطانيا توصياتها وتقاريرها. وقدمت اللجنة تقريرها للحكومة البريطانية، وتضمن التقرير، مطالب العرب بالاستقلال، ومخاوفهم من سيطرة اليهود على الرأي العام البريطاني، وعدم ثقة العرب ببريطانيا. كما تضمنت تواصيها اتباع سياسة جديدة في فلسطين أساسها التقسيم، وإبدال نظام الانتداب بنظام المعاهدات على غرار ما جرى في العراق وسوريا.

وفي ٧ يوليو ١٩٣٧، نشرت الحكومة البريطانية بيانها عن تقرير اللجنة، وبينت أن مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة يمثل أفضل حل لهذه المعضلة المستعصية. لكن الدوائر العربية في فلسطين والعالم العربي بادرت إلى رفضه لأنه

(١) محمد عزة دروزه: حول الحركة العربية الحديثة، جزء ٣ ص ١٣٠.

(٢) Marlow, John, : Rebellion in palestine, p. 162, Survey of Palestine, vol. I. P. 36 ؛

يتضمن إنشاء دولة يهودية وهذا ما يرفضه العرب الذين يطالبون دائما بدولة فلسطينية واحدة مستقلة.

أما اليهود، فعلى الرغم أن التقرير اعطاهم دولة لا يملكونها، رفضوا المشروع لمخالفته نصوص وعد بلفور. وقد عرض ايدن وزير خارجية بريطانيا آنذاك سياسة حكومته الخاصة بتقسيم فلسطين، فعارضته الدول العربية، إلا أن عصبة الأمم أوكلت لبريطانيا دراسة القضية وإيجاد حل ينطوي على التقسيم.

اللجنة الفنية (وود هيد) وشمول الثورة:

على أثر إعلان قرار التقسيم اتسعت الثورة في فلسطين وشملت جميع أطرافها، وعلى الرغم من تدهور الادارة البريطانية هناك، ألفت بريطانيا اللجنة الفنية للتقسيم، دون أي اكتراث لرأي العرب. غير أن سيطرة الثورة العربية على فلسطين سيطرة تامة حالت دون سفر اللجنة حتى أبريل ١٩٣٨. وفي فلسطين استقبلها الشعب العربي بالاضطرابات الشاملة والاضرابات ولم يتقدم أمامها أي شاهد، وأحست بالخطر خاصة بعد احتلال الثوار مدينة القدس القديمة، فعادت إلى بريطانيا في نوفمبر ١٩٣٨.

وضمنت تقريرها[1] حقيقتين:

الأولى ـ أن العرب يعارضون كل مشروع يرمي إلى إقامة دولة يهودية.

الثانيةـ استحالة تقسيم فلسطين إلى دولتين تتوافر فيهما مقتضيات الدفاع العسكري.

التراجع عن التقسيم:

بعد صدور قرار لجنة التقسيم، أصدرت الحكومة البريطانية قرارها المتعلق بهذا الموضوع في شهر نوفمبر عام ١٩٣٨. وجاء فيه: «بعد دراسة تقرير لجنة التقسيم تبين للحكومة البريطانية أن الصعوبات السياسية والادارية والمالية نتيجة

(١) تقرير لجنة وود هيد، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص ٢٤٢ ـ ٢٦٣.

إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين واحدة عربية وأخرى يهودية، كبيرة جدا. وإن التقسيم ليس حلا عمليا، وان التفاهم بين العرب واليهود هو الأساس السليم لاقامة السلام في فلسطين. وتحقيقا لهذه الغاية، ستوجه الدعوة إلى العرب في فلسطين والبلاد العربية الأخرى، وإلى الوكالة اليهودية، للبحث في السياسة المقبلة في فلسطين»[1].

إن هذا القرار البريطاني أثبت حقائق أساسية ثلاث بالنسبة لقضية فلسطين

الأولى ـ اعتراف بريطانيا بأن أي حل للقضية الفلسطينية يستهدف إقامة وطن قومي يهودي أو يرمي إلى إنشاء دولة يهودية مهما كانت مساحة هذه الدولة مستحيل جدا.

الثانية ـ اعترفت بريطانيا بعروبة فلسطين، وقضيتها تخص الشعب العربي في فلسطين والبلاد العربية الأخرى.

الثالثة ـ فشل جميع الخطط والمؤتمرات البريطانية لجعل فلسطين يهودية وتسليمها للصهيونية العالمية عام ١٩٣٤.

ومهما كانت الأسباب التي دفعت بريطانيا للتراجع عن التقسيم، فإن الثورة العربية الكبرى التي اشتعلت في كل جزء من فلسطين والتي اتخذت الطابع القومي، وتمسك العرب بحقوقهم المشروعة في أرضهم ووطنهم، قد قلب الخطط البريطانية رأسا على عقب وأجبر بريطانيا على تغيير أسلوبها، ولكن للأسف لا لمصلحة الحق والعدالة ولا إيمانا بحرية عرب فلسطين وحقهم في تقرير مصيرهم، بل إنما لمصلحة مؤامراتها، ولمصلحة استعمارها، ولمصلحة الصهيونية العالمية حليفة الاستعمار وربيبته.

(١) بلاغ الحكومة البريطانية رقم ٣٨/٨ والبلاغ الذي ألقاه وزير المستعمرات في مجلس العموم بتاريخ ٢٤/١١/١٩٣٨ رقم ٣٨/٩. نشر البلاغان باللغة العربية من قبل حكومة الانتداب في فلسطين. وهما مثبتان في كتاب الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين الجزء الأول تحت رقم الوثيقتين رقم ٣٦ و ٣٧ ص ٢٦٤ ـ ٢٧٥.

الفصل الأول
مؤتمر لندن
(٧ فبراير - ١٧ مارس ١٩٣٩)

الأسباب التي دفعت بريطانيا لعقد المؤتمر:

لم تقرر بريطانيا عقد مؤتمر لندن من أجل قضية فلسطين، بل لأغراض وأسباب واعتبارات دفعت بريطانيا إلى محاولة تحقيقها.

لقد كانت الحكومة البريطانية قلقة ومضطربة جدا بسبب استمرار الثورة الفلسطينية، وخشية أن تترك هذه الثورة أثارا بعيدة المدى في الأوساط العربية والاسلامية لن تكون نتائجها لصالح بريطانيا، خاصة عندما ظهر الاجماع العربي والاسلامي في حقلي الحرب والسياسة بالنسبة للقضية.

وهنا لا بد لنا من أن نسجل ظاهرة سياسية عربية إسلامية لنصرة فلسطين عندما تشكلت لجنة برلمانية مصرية تضم عددا من الشيوخ والنواب من مختلف الأحزاب، استنكرت المظالم الواقعة على عرب فلسطين، وانتصرت لعروبة الديار المقدسة بمذكرة شديدة اللهجة. ثم قررت عقد مؤتمر برلماني عربي، وقد عقد المؤتمر ما بين ٧ - ١١ أكتوبر عام ١٩٣٨ في القاهرة[١]. وحضره مندوبون من فلسطين ومصر ولبنان وسوريا وشرق الاردن والعراق واليمن والمغرب، واشترك فيه ممثلون عن الدول الاسلامية، والجاليات الاسلامية في الهند والصين ويوغوسلافيا وأمريكا. ولقد ترك هذا المؤتمر أثارا ونتائج أكبر من نتائج مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧، وذلك لأن الدعوة كانت قومية ودينية، ولأن الوفود اختارتها الهيئات البرلمانية رسميا.

---

(١) Survey of International Affairs 1938, vol. I. P. 442.

ولقد أحس الخبراء البريطانيون أن هذا المؤتمر كان أكثر تمثيلا لمشاعر العرب والمسلمين، وبالتالي أكثر خطورة من مؤتمر بلودان. ولقد أعلن المؤتمر بطلان وعد بلفور، ومشروع التقسيم، ووقف الهجرة، وبيع الأراضي، وتأليف حكومة دستورية ومجلس نيابي منتخب بالتمثيل النسبي، وعقد معاهدة تحالف وصداقة مع بريطانيا، وصون وحدة فلسطين كبلد عربي، وعفو عام عن المعتقلين السياسيين، وتكرير التهديد الوارد في قرارات مؤتمر بلودان. وفي حالة عدم الموافقة على هذه المطالب، فإن الشعوب العربية والاسلامية ستضطر لاعتبار موقف البريطانيين واليهود موقفا عدائيا. وهم من ناحيتهم سيضطرون لاتخاذ موقف مماثل مع كل ما يترتب من عواقب على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحذا حذو المؤتمر البرلماني في تأييد القضية الفلسطينية المؤتمر النسائي العربي في القاهرة الذي شاركت فيه الجمعيات النسائية من مختلف البلاد العربية والاسلامية.

وقررت عصبة جميع مسلمي الهند في عشائها السنوي في ديسمبر المطالبة بتمثيل مسلمي الهند في المؤتمر المزمع عقده في لندن، وأنذر القرار الحكومة البريطانية، وإذا لم ينصف العرب ستضطر العصبة لاتخاذ أية سياسة توصي بها لجنة القاهرة[١].

والأسباب الأخرى التي دفعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر لندن. هياج الرأي العام البريطاني بسبب خسائرها الفادحة في صفوف الضباط والجنود البريطانيين ابان معارك الثورة. بالاضافة إلى النفقات المالية الباهظة التي كانت تتحملها الخزينة من جراء الثورة، واستمرار القتال والاضطرابات في فلسطين. لذلك حرصت بريطانيا على إنهاء القتال بأي شكل من الأشكال، خاصة وإن

(١) Statement of India Moslem views on Palestine, Arab Centre, London, 1939. Quoted in Esco Foundation P. 889

جهودها للقضاء على الثورة فشلت فشلا ذريعا، علما أنها استعملت أشد وسائل القوة والظلم والاستبداد والاضطهاد والارهاب. حيث بلغ عدد الفرق العسكرية البريطانية التي شاركت في القضاء على الثورة ١٧ فرقة، فضلا عن السور الذي أشار ببنائه تشارلز تيغرت[١].

بالاضافة إلى الأسباب الآنفة الذكر، كانت بريطانيا تعتقد أن الأحوال والأوضاع السائدة في أوروبا ستؤدي إلى تفجير حرب واسعة النطاق لا بد لبريطانيا من الاشتراك فيها. وبسبب مصالح بريطانيا الحيوية والهامة في الشرق العربي، وحيث ان أراضيه لا بد أن تكون ميدانا من ميادين الحرب، رأت الحكومة البريطانية أنها بحاجة ماسة إلى كسب الدول العربية إلى جانبها، وكذلك الرأي العام العربي خوفا من اتساع نطاق الدعاية الألمانية والايطالية في البلاد العربية بسبب استياء العرب من السياسة البريطانية العدوانية المتبعة في فلسطين.

زد على ذلك الآثار الخطيرة التي ظهرت بوضوح على اليهود بأشكال متنوعة من أزمة اقتصادية، وبطالة متفاقمة، وكساد في التجارة من جراء مقاطعة العرب. فتعطلت المشاريع الزراعية والعمرانية، حتى ان رئيس اتحاد المزارعين اليهود نشر سلسلة من المقالات صوّر فيها شدة الأزمة، وخوف اليهود من الثورة ونتائجها. وطالب زعماء ثلاثة أحزاب يهودية في فلسطين بوقف الهجرة بسبب البطالة، التي بلغ من خطورتها أن احتل عمال اليهود بلدية تل أبيب وغيرها مطالبين بالخبز والعمل.

وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت في كتابها الأبيض المؤرخ في ٣ يوليو عام ١٩٣٧، أن التفاهم بين العرب واليهود أمر مستحيل، فإذا بها في بيانها السياسي الجديد[٢] تنقض رأيها السابق فتقول «إن أثبت الأسس لاقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين إنما هو الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود.

(١) Marlow, : Rebellion in Palestine, London, 1946, P. 263.

(٢) Cmd. 5893, Quoted in Survey of Palestine, vol. I, P. 47.

وتحقيقا لهذه الغاية، تنوي أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين، والبلاد العربية من جهة، وإلى الوكالة اليهودية من جهة أخرى للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين. أما بخصوص الوفد الفلسطيني في المباحثات، فإن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق الرفض بالنسبة للزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف»[1].

وبالنسبة لدعوة بريطانيا لعقد المؤتمر، يعتقد كريستوفر سايكس أن بريطانيا دعت إلى هذا المؤتمر وهي عارفة أنه سيفشل لتتذرع بفشله لفرض حلولها[2].

موقف عرب فلسطين من الدعوة لعقد المؤتمر:

قابل الفلسطينيون دعوة بريطانيا لعقد مؤتمر لندن بالشك والارتياب، ورأوا فيه محاولة بريطانية استعمارية لتضليل العرب. فقد كانوا يشعرون وهم الذين لدغوا مرارا وتكرارا من السياسة البريطانية، أن بريطانيا ترمي عن طريق قرار عقد المؤتمر حمل العرب على الهدوء وإيقاف ثورتهم. وانه اذا تم لها ذلك، فإنها لا تلبث أن تقلب للعرب ظهر المجن، وإن تعود إلى خطتها الاستعمارية الأساسية. لذلك قرر الفلسطينيون مواصلة الثورة حتى تحقق مطالبهم في الحرية والاستقلال.

أصيب البريطانيون بقلق عظيم بسبب ذلك، فانطلق المندوب السامي وكبار رجال الحكم البريطاني في فلسطين يعملون على مختلف المستويات، وفي شتى الأوساط لاقناع عرب فلسطين بوقف القتال وتوفير أسباب الهدوء في البلاد ليتيحوا للحكومة البريطانية جوا ملائما للوصول بقضية فلسطين الى حل عادل، وراحوا يؤكدون للفلسطينيين بأن بريطانيا ستعمل على انصافهم، وتحقيق مطالبهم، ونصحوهم بأن يحسنوا الظن بها. لكن الفلسطينيين اعرضوا عن

(١) Esco Foundation for Palestine, : p. 890.

(٢) Sykes. C. : Cross Roads to Israel. London. 1965, P. 233:

نصائح بريطانيا، ولم يجدوا فيها ما يحملهم على الاطمئنان لسياستها والثقة بحسن نواياها.

أما بالنسبة للجنة العربية العليا، فقد رحبت بقرار بريطانيا التراجع عن التقسيم، واعتبرته رجوعا عن خطأ فادح ارتكبته بريطانيا، لكنها أضافت أن العدول عن مشروع التقسيم ليس الهدف الذي يقاتل الفلسطينيون من أجله، فهم يقاتلون ويناضلون في سبيل مطالبهم بالحرية والاستقلال[1].

أما بخصوص دعوة بريطانيا لعقد مؤتمر لندن، فقد تمنت اللجنة العربية العليا بأن تكون بريطانيا حسنة النية في دعوتها، وصادقة في رغبتها للوصول إلى حل عادل لقضية فلسطين. وأكدت اللجنة أن الفلسطينيين مستعدون للاشتراك في المؤتمر إذا تحققت المطالب والشروط التالية:

١ ـ ان تؤكد الحكومة البريطانية بأن المؤتمر سيكون مؤتمرا عربيا انجليزيا فحسب، بحيث لا يدعى اليه اليهود ولا يشتركون فيه. فالعرب يرفضون الجلوس الى جانب اليهود في اي اجتماع او مؤتمر، ولا يعترفون لليهود بأي حق في تقرير مصير فلسطين.

٢ ـ أن تفرج الحكومة البريطانية عن الزعماء المعتقلين في جزيرة سيشل وأن تعيدهم إلى البلاد فورا.

٣ ـ أن تعترف بريطانيا بأن للفلسطينيين وحدهم الحق في اختيار وفدهم إلى المؤتمر فلا تتدخل في مسألة اختيار الوفد. وكان الحافز إلى الطلب الثالث ما نمي إلى اللجنة العربية العليا بصورة موثوقة بأن السلطات البريطانية في فلسطين كانت تنوي أن تتولى هي اختيار الوفد الفلسطيني[2].

(١) غريغوري الحداد: حفنه من النضال الفلسطيني ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠، بيروت ١٩٧٠ ص ٤٧.
(٢) اميل الغوري: فلسطين عبر ستين عاما، جزء ٢، ص ١٧٥.

تحدي بريطانيا لمطالب اللجنة العربية العليا والرد على التحدي:

وجهت بريطانيا الدعوة للاشتراك في مؤتمر لندن إلى كل من مصر والسعودية والأردن واليمن والعراق وهي الدول المستقلة آنذاك. أما بالنسبة لعرب فلسطين فإن الحكومة البريطانية راحت تتحداهم، وتمعن في تجاهل إرادتهم. وذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث أذاعت بيانا قالت فيه: إن اللجنة العربية العليا منظمة غير مشروعة وضالعة في الإرهاب، وانها لا تمثل الفلسطينيين، لذا نرفض التعاون مع هذه اللجنة. كما أعلنت الحكومة البريطانية عن تأليفها للوفد الفلسطيني على الشكل التالي، خمسة من الرجال المعروفين بولائهم للسياسة البريطانية، وخمسة من رجال الحركة الوطنية الفلسطينية[1].

استاء عرب فلسطين استياء شديدا لموقف بريطانيا، وأعربت اللجنة العربية العليا عن الاستياء ببيان أصدرته في بيروت احتجت فيه على تدخل بريطانيا في شؤون الفلسطينيين الخاصة، واستنكرت تجاهلها لمطالبهم، وأكدت أن الفلسطينيين لن يشتركوا في المؤتمر إلا إذا تحققت المطالب التي تقدمت بها. وطلبت من الدول العربية تأييد عرب فلسطين في موقفهم ورفض الاشتراك في المؤتمر إذا لم يشترك فيه الفلسطينيون. وقابل الرأي العام العربي عامة والفلسطيني خاصة بيان اللجنة العربية بتأييد كبير وحماس عظيم. وقد أرسلت عدة برقيات من جميع أنحاء فلسطين تعلن فيها التفاف عرب فلسطين حول اللجنة العربية العليا وأنها هي الممثلة الوحيدة للعرب الفلسطينيين، ولا يعترفون بأية جهة تمثلهم غيرها.

غضبت بريطانيا غضبا شديدا على اللجنة العربية العليا، كما نقمت على أعضاء الوفد الذين عينتهم،وأذاع وزير المستعمرات بيانا أمام مجلس العموم بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٣٨، أعلن فيه أن المؤتمر سيعقد سواء اشترك فيه وفد فلسطين أو لم يشترك. ثم تابع الوزير قوله، إن الحكومة البريطانية لن تقبل وفدا تشكله اللجنة

(1) Esco Foundation, Vol. 2 pp. 889- 890

العربية العليا كما لن تسمح للحاج أمين الحسيني الاشتراك في المؤتمر[1].

أما بالنسبة للدول العربية، فقد وقفت موقفا مشرفا حيث أعلنت أن الكلمة الأولى والأخيرة بصدد فلسطين وشؤونها هي للفلسطينيين، وأن الدول العربية تقف إلى جانبهم في كل خطوة يخطونها. ثم أبلغت الدول العربية بريطانيا أنها لن تشترك في مؤتمر لندن، إذا لم يشترك الفلسطينيون كما أكدت أن اللجنة العربية العليا هي الممثلة الوحيدة للشعب العربي الفلسطيني، وطالبت الحكومة البريطانية بقبول مطالب اللجنة[2].

ونشب خلاف داخل الوزارة البريطانية حول الخطة التي يجب أن تتبع، فرأت أقلية من الوزراء من الضرورة التمسك بالموقف الذي حددته الحكومة حتى الآن، بينما وجدت أكثرية الوزراء أن على الحكومة أن تعيد النظر في موقفها وتعد له كي لا تضيع عليها الفرصة. وبسبب أن رئيس الوزراء ووزيري المستعمرات والخارجية كانوا بين الأكثرية، فقد انتهى الأمر إلى ترضية العرب. فاختارت الحكومة طريقا وسطا يوصلها إلى أغراضها دون التراجع الكلي عن موقفها، ولجأت جريا على عادة السياسة البريطانية إلى أساليب المخادعة والمراوغة للوصول إلى أهدافها. فتقدمت إلى الدول العربية لا إلى اللجنة العربية العليا ببعض المقترحات لحل الأزمة. منها اقتراح تأليف الوفد الفلسطيني من خمسة أعضاء تختارهم اللجنة العربية العليا، وخمسة آخرون يختارهم المندوب السامي، كما اقترحت أن تتولى الدول العربية زمام القضية الفلسطينية والبت بكل ما يعرض من حلول. لكنها تجنبت موضوع المبعدين في سيشل، ومسألة اقتصار عضوية المؤتمر على العرب وبريطانيا، وبذلت أقصى الجهود كما مارست ضغوطا شديدة لإقناع الدول العربية قبول مقترحاتها[3].

(1) Survey of Palestine, vol. I. P. 47.

(2) اميل الغوري: فلسطين عبر ستين عاما، جزء ٢ ص ١٧٦.

(3) غالب الداوودي: نظام الانتداب وجريمة فلسطين، ص ٦٥.

لكن الدول العربية أصرت على موقفها وهو عدم قبول أي وفد فلسطيني لا تختاره اللجنة العربية العليا. عندها كلفت بريطانيا مبعوثيها الدبلوماسيين في البلاد العربية أن يلفتوا نظر الحكومات العربية استحالة استجابتها لهذا الطلب، خوفا من ثورة الرأي العام البريطاني ضدها، نظرا لتأكده أن المفتي يتعاون مع ألمانيا وإيطاليا. كما أكد ممثلو بريطانيا للدول العربية بأن الحكومة البريطانية تعتقد بصدق وإخلاص أن مصلحة العرب والقضية الفلسطينية تقتضي أن لا يكون الحاج أمين الحسيني رئيسا لأي وفد فلسطيني أو عضوا فيه.

ناقش القادة الفلسطينيون العرض البريطاني فرفضوه واعتبروه من قبيل أنصاف الحلول، وأبلغوا الدول العربية التزامهم بمطالبهم وبما جاء في بيان اللجنة العربية العليا الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٣٨، فجددت الدول العربية تأييدها لمطالب الفلسطينيين واعترافها باللجنة العربية ممثلة لهم.

حيال الموقف العربي الفلسطيني، وبسبب حرص بريطانيا على ضرورة عقد المؤتمر رضخت بريطانيا لمطالب العرب ورغباتهم فأعلنت أن المؤتمر سيقتصر على العرب والبريطانيين وأن الحكومة البريطانية ستعقد اجتماعات ثنائية منفصلة مع ممثلين عن الوكالة اليهودية. كما أطلقت سراح المنفيين في سيشل، فوصلوا إلى القاهرة، ومنها إلى بلدة الذوق قرب بيروت مركز إقامة الحاج أمين الحسيني، وبعض القادة الفلسطينيين، كما تراجعت عن اعتراضها على الحاج أمين الحسيني واللجنة العربية. فوجهت كتابا رسميا إلى المفتي بوصفه رئيس اللجنة العربية لاختيار وفد فلسطين للاشتراك في مؤتمر لندن. ونظرا لتغير موقف بريطانيا أبلغت الدول العربية وزارة الخارجية البريطانية أنها ستشترك في المؤتمر[١].

مؤتمر بيروت (١٢ - ١٥ يناير ١٩٣٩):

وصل إلى بلدة الذوق قرب بيروت في ١١ يناير ١٩٣٩ أحمد حلمي عبد

(١) اميل الغوري: فلسطين عبر ستين عاما، جزء ٢ ص ١٧٧.

الباقي وحسين الخالدي، وفؤاد سابا، ويعقوب الغصين ورشيد الحاج ابراهيم قادمين من منفاهم في سيشل، فعقدت اللجنة العربية اجتماعات استغرقت من ١٢ يناير لغاية ١٥ منه، وأسفرت الاجتماعات عن قبول المشاركة في المؤتمر مبدئيا وشكل الوفد على الشكل التالي: المفتي رئيسا للوفد، وعضوية أحمد حلمي، وجمال الحسيني، والدكتور حسين الخالدي، ومحمد عزة دروزه، وعوني عبد الهادي، والفرد روك، وعبد اللطيف صلاح، وفؤاد سابا، ويعقوب الغصين، كما تقرر أن ينضم إلى الوفد موسى العلمي وأمين التميمي وجورج أنطونيوس الذي كلف أن يكون سكرتير الوفد.

أبلغت اللجنة العربية العليا الدول العربية قرارها فرحبت الدول العربية به، لكن بريطانيا حاولت حمل حزب الدفاع المطالبة بضم سليمان طوقان، وفخري النشاشيبي وعيسى البندك، بالاضافة إلى راغب النشاشيبي ويعقوب الفراج حيث نقلتهم إلى لندن. لكن اللجنة العربية العليا أبلغت الحكومة البريطانية قرارها بانتخاب الوفد. ولما فشلت بريطانيا بتعديل أعضاء الوفد. وافقت مرحبة بالوفد الفلسطيني. إلا أن بعضاً من رجال الحركة الوطنية لم يقابلوا فكرة رئاسة الحاج أمين للوفد بالترحاب خوفا من غدر الانجليز واليهود فطلبوا بالحاج عدم سفر المفتي، فاختير السيد جمال الحسيني لينوب عنه في رئاسة الوفد[١]. واعتذر دروزه وأحمد حلمي عن الاشتراك في الوفد لأسباب خاصة. وبعد انتهاء الاجتماعات غادر أعضاء الوفد الموجودين في لبنان إلى مصر لإعداد خطة موحدة بدعوة من رئيس الوزراء المصري محمد محمود.

مؤتمر القاهرة (١٧ - ٢١ يناير ١٩٣٩):

عقد ممثلو الدول العربية المشتركة في مؤتمر لندن[٢] برئاسة رئيس وزراء مصر ثلاث جلسات كانت الأولى يوم ١٧ يناير ١٩٣٩، والثانية يوم الخميس ١٩

(١) جريدة فلسطين: ١٦ يناير ١٩٣٩ ص ١٠.

(٢) الرابطة العربية: عدد ١٣٥/ ٢٥/ ١/ ١٩٣٩.

يناير، وقد حضرها عن وفد فلسطين جمال الحسيني والفرد روك حيث وصلا إلى القاهرة يوم الأربعاء ١٨ يناير. وقد بحث المؤتمر في هذه الجلسة مسألة الهجرة ومسألة التمثيل التي لم يبد المؤتمر بالنسبة لها أي اعتراض على قرار اللجنة العربية العليا، ولذلك اعتبر الأمر منتهيا. وفي جلسة السبت ٢١ يناير الثالثة والأخيرة، ظهر أن الحكومة البريطانية أرسلت كتابا إلى رئيس المؤتمر تقترح فيه تمثيل حزب الدفاع في الوفد العربي الفلسطيني. وتلي هذا الكتاب في الجلسة، وتكلم بعض أعضاء الوفود العربية فقال انه لا يرى بأسا من إشراك الفريق الآخر في التمثيل، وظهر أن الأكثرية تؤيد هذا الرأي. لكن الوفد الفلسطيني تمسك برأيه المعروف، وهو أن اللجنة العربية العليا هي الهيئة الوحيدة التي تمثل عرب فلسطين، وأن لا وجود لحزب الدفاع فقد انحل وانسحب منه أكثر الأعضاء، وأنها أي اللجنة العربية أدخلت ثلاثة أعضاء من غير اللجنة العربية وهم أمين التميمي، وموسى العلمي، وجورج أنطونيوس.

استدعى رئيس المؤتمر أمين عثمان وكيل وزارة المالية، وهو من الذين لهم اتصال وثيق بالسفارة البريطانية، وأرسله في مهمة تتعلق بالتمثيل، فعاد بالجواب، وتقرر على الأثر إرسال وفد[1] إلى لبنان لمقابلة المفتي وإقناعه بقبول الاقتراح. فسافر صباح الأحد وعاد ظهر الاثنين، وكانت النتيجة الاتفاق على أن يمثل حزب الدفاع باثنين من رجاله هما الحاج نمر النابلسي[2]، والسيد يعقوب الفراج.

وكان نوري السعيد قد اجتمع بعد وصوله من بيروت بمحمد محمود وبالسفير البريطاني، حضر بالاضافة إلى الثلاثة فؤاد حمزة. وفي الساعة الخامسة دعي جمال الحسيني من فندق كونتننتال إلى فندق سميراميس حيث كان الاجتماع

---

(١) ضم الوفد نوري السعيد، وفؤاد حمزة، وجمال الحسيني.

(٢) لقد أرسل نمر النابلسي وابنه ببرقيتين إلى المؤتمر يقولان فيها أن الحاج نمر النابلسي لن يذهب لحضور مؤتمر لندن ما لم توجه له الدعوة من قبل اللجنة العربية العليا الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين. النص نشر في جريدة فلسطين، ٢٦ يناير ١٩٣٩.

وفي الساعة السادسة أعلن أن الاتفاق تام وأن الوفود ستسافر الساعة التاسعة مساء[1]، بعد وضع خطة عمل اتفق عليها أعضاء الوفود العربية في المؤتمر وتتلخص بالنقاط التالية:

١ ـ يطرح الوفد العربي الفلسطيني قضية فلسطين في مؤتمر لندن باسم العرب جميعا ويعرض على المؤتمر مطالب عرب فلسطين.

٢ ـ يعلن رؤساء الوفود العربية في المؤتمر تأييد دولهم لبيان الوفد العربي الفلسطيني والتزامهم بالمطالب المعروضة.

٣ ـ تشترك الوفود العربية في مناقشات المؤتمر على ضوء تأييد مطالب عرب فلسطين والتمسك بالسياسة العربية الرسمية بأن الكلمة الأخيرة في قضية فلسطين، وفي كل حل يعرض تعود للشعب العربي الفلسطيني وأن الدول العربية ملزمة بإقرار ما يقره ورفض ما يرفضه.

وهكذا سافرت الوفود العربية إلى لندن وكانت جبهة متراصة وصفا واحدا.

أحداث ما قبل المؤتمر:

لم يؤثر بيان الحكومة على سير المعارك في فلسطين، ولا على العرب خارج فلسطين، لأنه لا يتضمن سوى نتيجة سلبية وهي إسقاط مشروع التقسيم. فقد ثارت الجماهير العربية في سوريا والعراق، وسار المتظاهرون في شوارع بغداد وهاجموا المتاجر اليهودية، لكن قوى الأمن تصدت لهم فسقط عدد من القتلى. كما دعا نبيه العظمة رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين الألوف من العرب للزحف لمساعدة إخوانهم عرب فلسطين، وأذاع بيانا في دمشق أحدث دويا في صحف أوروبا والولايات المتحدة جاء فيه: «إذا أصرت انكلترا على موقفها فسوف تزحف

---

(١) جريدة فلسطين: ٢٧ يناير ١٩٣٩ ص ١ و ٥.

عشرات الألوف من العرب لنجدة إخوانهم عرب فلسطين وإنقاذهم من ظلمها»[١].

وحدث خلاف مؤسف في صفوف عرب فلسطين حول تمثيل فلسطين في المؤتمر فالوطنيون الموالون للمفتي، أيدوا تحفظات اللجنة العربية العليا الواردة في بيان ١٥ نوفمبر ١٩٣٨، وطالبوا بمتابعة الثورة تحقيقا للميثاق القومي والمطالب العربية، والمعتدلون من أنصار فخري النشاشيبي وحزب الدفاع استنكروا متابعة أعمال العنف، ووافقوا على صيغة التفاهم مع بريطانيا.

وفي أواخر نوفمبر رفع فخري النشاشيبي مذكرة للحكومة البريطانية وقع عليها بعض المخاتير[٢]، حملوا فيها على الثوار والمفتي وأعضاء اللجنة العربية العليا، وامتدحوا أعمال الجيش البريطاني. وقد أوفد فخري النشاشيبي بعض أعوانه إلى القرى ليقوموا بدعاية واسعة ضد الثوار، وكثيرا ما استقبلهم الأهالي على غير الوجه الذي كانوا يتوقعونه. وفي ١٦ ديسمبر نظم المعتدلون مظاهرة في قرية يابا في الخليل أعربوا فيها عن ولائهم للانجليز تؤيدهم قوات السلطة، فاصطدموا بمظاهرة عربية كبرى في معركة دامية قتل وجرح فيها عشرات من المتظاهرين.

وفي ١٦ يناير ١٩٣٩ قابل فخري النشاشيبي السيد مودي، وأخبره بأنه يحمل وجهةنظر حزب الدفاع الذي يرأسه ابن عمه راغب النشاشيبي. وقد تضمنت المقابلة نقطتين:

النقطة الأولى تتعلق بتمثيل عرب فلسطين في مؤتمر لندن، فاعترض على منح الحكومة البريطانية التسهيلات لهيئة واحدة، وعنى بذلك اللجنة العربية العليا، بسبب أن جميع الأعضاء الذين انتخبوا لتمثيل عرب فلسطين هم أعضاء في اللجنة العربية العليا، ومن جماعة المفتي، علما أن حزب الدفاع يمثل ٧٥٪ من

---

(١) نجيب صدقة: قضية فلسطين، ص ٢٣٣.

(٢) المخاتير جمع مختار وهو العمدة.

رغبات الفلسطينيين، وأكثر من ٨٥٪ من وجهات نظر المعتدلين. لذلك فهو يطالب بالمساواة في التمثيل.

والنقطة الثانية فقد تضمنت سياسة حزب الدفاع التي تتناول عدم إلغاء الانتداب بل تعديله بما يناسب العرب واليهود. وقد امتدح الانتداب وبريطانيا، ونبهها إلى مؤامرات بعض الدول الاجنبية في فلسطين[١].

لكن هذا التصدع الجزئي لم يؤثر على الوطنيين الذين يمثلون الغالبية العظمى من عرب فلسطين، وقد عبرت جماهير عرب فلسطين بالتفافها حولهم، فأرسلت مئات البرقيات تعلن التفافها حول اللجنة العربية العليا الممثل الشرعي لهم، وتندد بحزب الدفاع[٢]. وانكشف انحراف فخري النشاشيبي حيث أعلن راغب النشاشيبي ابن عمه ورئيس حزب الدفاع أن من الوهم تقسيم عرب فلسطين إلى متطرفين ومعتدلين، وإنما هم جميعا متطرفون في معارضة وعد بلفور والانتداب، لكنه طالب بنصف أعضاء وفد فلسطين إلى مؤتمر لندن نظرا لما يمثله من قوة في فلسطين[٣].

وعلى الرغم من مراقبة السلطات البريطانية للموقف وانتشار عملائها في كل مكان أخذت تعمل على تطمين العرب وطرد شكوكهم، وذلك من أجل ضمان اشتراكهم في المفاوضات القادمة في مؤتمر لندن. وقد ألقى وزير المستعمرات مكدونالد بيانا[٤] هاما في جلسة مجلس العموم في ٢٤ نوفمبر، تناول

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ١

P.R.O., Co 733- 406, An Interview given by Mr. Moody to Fakhri Nashashibi, at 21, 35pm on the 16th Jan, 1939

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢

P.R.O. , Cof33- 406, High Commissioner For palestine, to Principal Secretary of State for colonies. No - 59- 38. 8 March 1939

(٣) Esco Foundation for Palestine,: vol. 2, p. 889.

(٤) Astatement made in the house of Commons on 24Nov., 1938, by Mr. Macdonald, under No. 9- 38.

فيه الوضع الراهن في فلسطين، ونظرا لحاجة بريطانيا كسب رضى عرب فلسطين تناول البيان موقف العرب وعدالة قضيتهم، وهذه هي السياسة البريطانية التي تخفي الحقائق لتبرز بعضها متى شاءت، ومتى كان لها مصلحة في ذلك.

وأبرز ما جاء في البيان، التناقض الكبير في منهج السياسة البريطانية، فمن ناحية أكد البيان حق العرب في معارضة السياسة البريطانية الموالية للصهيونية، وذلك تقريرا لمصيرهم ووجودهم في وطنهم وطن آبائهم وأجدادهم. ومن ناحية ثانية يزعم البيان أنه لولا الهجرة اليهودية إلى فلسطين لما كان هنالك أي أثر للتقدم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والصحية. وهذه أدلة يقدمها الوزير تدين حكومته المنتدبة على فلسطين، والتي من واجبها العمل على النهوض بالشعب العربي إلى المستوى اللائق. لكن الحكومة البريطانية بدلا من ذلك، راحت منذ دخولها فلسطين كدولة منتدبة وطوال فترتي الادارة العسكرية والمدنية تعمل من أجل تهويد فلسطين، وتغيير معالمها العربية بسبب التقاء مصالحها بمصالح الصهيونية العالمية.

الوفود المشتركة في المؤتمر:

اشترك من الوفود العربية في المؤتمر وفد عرب فلسطين برئاسة جمال الحسيني، وعضوية عوني عبد الهادي، حسين الخالدي، الفرد روك، أمين التميمي، موسى العلمي، جورج أنطونيوس، يعقوب الغصين وفؤاد سابا. والتحق بالوفد فيما بعد ممثلون عن المعتدلين من حزب الدفاع برغبة من حكومة لندن وهما يعقوب فراج وراغب النشاشيبي الذي وافق الوفد على عضويته في ٩ فبراير[١].

أما الوفد المصري فكان برئاسة الأمير محمد عبد المنعم، وعضوية حسن نشأت سفير مصر في لندن، وعلي ماهر رئيس الديوان الملكي، وعبد الرحمن عزام.

---

(١) Asurvey of Palestine,: vol I,,p. 49.

وكان الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعضوية رؤوف جادرجي، وسيد أفندي عبد الله بكير، وتوفيق السويد، والمستر لويد.

وكان الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل وعضوية الشيخ حافظ وهبي وزير السعودية المفوض في لندن، وفؤاد حمزة وكيل الخارجية وابراهيم السليمان.

أما الوفد اليمني فكان برئاسة الأمير سيف الاسلام الحسين وعضوية القاضي محمد عبد الله الشامي، والقاضي علي العمري، ومحمود أبو السعود، والاستاذ ابراهيم الموجي.

وكان وفد شرق الأردن برئاسة توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة وعضوية نجيب علم الدين. أما الوفد البريطاني فكان برئاسة نيفل تشمبرلن رئيس الوزراء والفيكونت هاليفكس وزير الخارجية، ومالكولم مكدونالد وزير المستعمرات وبوطلر الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية.

وقد مثل اليهود وايزمن كرئيس للوفد، وبن غوريون، وبرودونسكي، وشرتوك، وغولدمان عن الوكالة اليهودية، ولجنة تمثل يهود بريطانيا والولايات المتحدة، والبلدان الأخرى كفرنسا وألمانيا وبلجيكا، وشرقي أوروبا وجنوبي أفريقيا. ومثل اليهود غير الصهيونيين المركيز ريدنغ[١].

أما سكرتارية المؤتمر فتألفت من هـ. ف دوني، وآي آرشر، وج. س. بنيت و. ج. سمرفيل المترجم الرسمي.

أعمال المؤتمـر:

افتتح المستر تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية المؤتمر في ٧ فبراير ١٩٣٩ بحضور ممثلين عن الجانب العربي والجانب البريطاني، لأن العرب رفضوا

---

(١) New Judea, Feb., 1939, P. 45. Quoted 3 in Esco foundation, vol. 2. P. 890- 891.

الاعتراف بالوكالة اليهودية والاجتماع باليهود. فخصصت جلسة الصباح لاجتماع العرب بالوفد البريطاني، وجلسة المساء لاجتماع اليهود بالوفد البريطاني. وأعلن تشمبرلن أن الجانب البريطاني لن يقدم أي اقتراح كأساس للمفاوضة قبل أن تتاح الفرصة التامة للعرب واليهود كي يعرضوا قضاياهم بوضوح وصراحة.

وبعد أن ألقى رئيس وفد مصر ورئيس وفد اليمن كلمتين بالمناسبة تحدث جمال الحسيني فاستعرض مطالب بلاده التي تضمنت الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام، وإنهاء تجربة تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين، وإلغاء الانتداب وجميع ما قد ترتب عليه من اجراءات غير مشروعة، واستبداله بمعاهدة على غرار المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق (١٩٣٠) ووقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي في فلسطين بأقصى سرعة[١].

رد وزير المستعمرات البريطانية مكدونالد على بيان جمال الحسيني محاولا نفي مسؤولية بريطانيا في عدم إيجاد قسط وافر من الحكم الذاتي لعرب فلسطين، كما أشار إلى التزام حكومته نحو البلاد.

ثم تحدث نوري السعيد في الجلسة الرابعة (١٣ فبراير) فنوه بوعود بريطانيا الماضية في استقلال العالم العربي بما فيه فلسطين، وتلاه في الكلام الأمير فيصل بن عبد العزيز ففند دعوى بريطانيا من أن فلسطين لا تدخل ضمن مكاتبات حسين - مكماهون[٢]، وشرح بطلان وعد بلفور وصك الانتداب لمخالفتها ميثاق عصبة الأمم. ورد بوطلر فوعد بنشر مكاتبات حسين مكماهون تلبية لطلب الوفود العربية. ثم أيد توفيق أبو الهدى دخول فلسطين ضمن العهود المقطوعة للعرب في الاستقلال وتكلم سيف الاسلام الحسين فأكد أن إخراج فلسطين من الوعود المقطوعة للعرب لا أساس له. ودار نقاش حول تعيين لجنة فرعية لدراسة

(١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: الجزء الأول، ص ٢٨٤.

(٢) Correspondence between Sir Henry Mech Mahon and sharif Hussein of Meca, July, 1915- March, 1916, Cmd. 5957.

مكاتبات حسين مكماهون ومع ذلك ظل الجدل مستمرا حول تفسير مضمونها[١]. كما قدمت مقترحات الحكومة البريطانية للقبول بها أساسا للمناقشة كما يلي:

١ ـ تقسيم فلسطين إلى مناطق إدارية عربية ويهودية حسب توزيع السكان في الوقت الحاضر.

٢ ـ تحديد الهجرة سنويا وتحديد الأراضي الزراعية التابعة للمناطق اليهودية.

٣ ـ منع الهجرة إلى المناطق العربية.

٤ ـ تحديد الهجرة اليهودية الاجمالية إلى فلسطين لأسباب اقتصادية وسياسية.

٥ ـ عدم إنشاء دولة عربية في فلسطين.

٦ ـ إنشاء مجلس تشريعي تكون أكثريته عربية.

لم يقبل أحد بهذه المقترحات، لأنها لا تحقق المطلب العربي الأول وهو إنشاء دولة عربية في فلسطين.

وقد علل مكدونالد في الجلسة السابعة العوامل التي تعترض في رأيه قيام دولة عربية مستقلة فورا في فلسطين، وعزى ذلك إلى الحوادث الأخيرة التي زعزعت ثقة الحكومات المعنية بشؤون فلسطين بقدرة حكومة عربية على تقديم الكفالة الكافية للأقلية اليهودية في فلسطين. ورأى مكدونالد أن الوصول إلى اتفاق ترفضه جنيف ويعمل الرأي العام الأميركي ضده ليحول دون تنفيذه سيضر ببريطانيا والعرب أنفسهم. وبالنسبة للأقلية اليهودية سوف لا تشعر بالأمن والاطمئنان ما لم يستمر الانتداب مدة اخرى.

(١) Royal Commission Report , P. 10.

واعترف مكدونالد أن مسؤولية الارهاب لا تقع على عاتق العرب، بل يجب أن يحمل كل من العرب واليهود والبريطانيين نصيبهم من المسؤولية. فإن سياسة بريطانيا التي تقضي بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين قد أثارت مخاوف بين العرب سببت هذه الحالة المؤسفة، وهو على استعداد للاعتراف بنصيب بريطانيا من المسؤولية وأن يبحث هذا ويتخذ ما يزيل هذه المخاوف(1).

وتحدث علي ماهر فطالب بأن يقوم السلام في فلسطين على قاعدة المساواة في الحقوق بين جميع السكان. وحذر من أن العالم يتطور سريعا وأن الحل الأمثل للقضية هو الحل السريع الواضح الحاسم. ثم تناول تأثير القضية الفلسطينية على مصر خاصة والعالمين العربي والاسلامي. وختم كلمته بالإلحاح على إقامة دولة مستقلة في فلسطين، وأبدى استعداد بلاده للالحاح على عرب فلسطين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعقولة التي تطلب منهم.

ودارت مناقشة حول الهجرة فقال مكدونالد انه لا يزال في فلسطين متسع لها. فالهجرة اليهودية لم تلحق ضررا بالعرب في معظم الحالات. وبصدد بيع الأراضي قال أن حكومته من رأيها أن قضية التحديد عادلة، وإن كانت معلوماتها لا تحملها على الذهاب إلى التحريم التام في البلاد كلها(2).

ورد جمال الحسيني بأن المستر مكدونالد قد أغرق في حماسته للمزايا العظيمة التي جاءت بها الهجرة اليهودية لفلسطين، حتى جعل العرب يبدون كأنما ينقصهم الفهم أو الادارك لما هو خير لهم أو ليس بخير لهم. وبالنسبة لبيع الأراضي لليهود قال صحيح أنه ليس ثمة إكراه بالمعنى القانوني، لكن إذا اعتبرنا كل العوامل الخاصة بهذا الموضوع، فإنه يتضح أن العرب أكرهوا على بيع أراضيهم(3).

---

(1) Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Palestine, 1915- 1945, P. 109.

(2) Esco Foundation for Palestine. vol. 2. P 898.

(3) شهد أحد الزعماء اليهود أمام اللجنة الملكية عام ١٩٣٧ بأن مجموع ما اشتراه اليهود من عرب فلسطين لا يتجاوز نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الأرض المشتراة.

وأضاف الحسيني على فرض أن العرب كانوا راغبين في البيع، فكان من واجب الحكومة التدخل كما فعلت في مصر وكينيا والسودان لمنع بيع الأراضي. وفي الحالات التي حصل فيها البيع لليهود من كبار الملاك، لم يكن المستأجرون العرب مسؤولين عن البيع، ولكن الحكومة كانت مسؤولة عن طردهم بصفتهم مستأجرين(1).

أما وايزمن فقد وضّح وجهة النظر الصهيونية، فتطرق إلى اقتراحات لجنة بيل فقال وإن كانت غير كافية، لكنها تمثل أقل ما يمكن للصهاينة قبوله. كما استند إلى تفسير تشرشل في كتابه الأبيض (١٩٢٢) لوعد بلفور والانتداب، وإلى تفسيرهما كما ورد في رسالة رامسي مكدونالد إليه فبراير (١٩٣١). وطلب فتح فلسطين للهجرة اليهودية بشكل واسع للتمكن من استيعاب اللاجئين اليهود. إلا أنه وافق على إخضاع الهجرة لمبدأ مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب. كما أكد الحاجة إلى تطوير البلاد من الناحية الزراعية والصناعية، وأشار إلى وجوب العمل للحيلولة دون بقاء اليهود أقلية في فلسطين. وكرر مزاعم الوكالة اليهودية من أن الوطن القومي الذي وعدوا به ونموه كان متطابقا مع الحقوق العربية في فلسطين ورفاه السكان الحاليين. واعترف بالصعوبات التي تواجهها بريطانيا، والمبررات العسكرية لرغبتها في مصالحة العرب. ولكنه عبّر عن الشك في ما إذا كانت مسايرة الأعداء، وإسقاط الأصدقاء سياسة مجدية لتقدم المصالح البريطانية أو لاستعادة السلام والأمن في فلسطين. كما أصر على ان فلسطين يهودية ذات قيمة كبيرة في الدفاع عن بريطانيا، وناشد البريطانيين عدم التخلي عن اليهود في أحلك ساعات التاريخ اليهودي.

وأخيرا تقدم وايزمن بالمطالب الصهيونية التي تتلخص في استعادة مبدأ مقدرة البلاد الاستيعابية، وتسهيل الهجرة الواسعة، وإمكانية الحصول على قرض دولي لإسكان اليهود في فلسطين وتوطينهم، كما طالب بوضع جميع الأراضي

---

(1) Hanna, Paull.: British policy in Palestine, Washington 1942, PP. 144- 145.

المصنفة تحت فئة (غير قابلة للزراعة)، بتصرف الاستيطان اليهودي، ودعا لخلق تنظيم قوة يهودية دفاعية في فلسطين، لا تضمن فقط طمأنينة المستعمرات اليهودية، إنما تخفف أيضا من الأعباء الباهظة الملقاة على عاتق القوات البريطانية[1].

فإذا نظرنا إلى فحوى هذه المطالب نرى بوضوح الربط بين الصهيونية والاستعمار البريطاني، لأن الصهيونية التي كانت بضعفها المادي يومذاك، كانت تتطلع دائما للسير في عجلة الامبريالية النافعة والحامية لها لتحقيق أهدافها.

وأجاب المندوبون العرب على ما طرح أمامهم بأن فلسطين لعرب فلسطين، ولا يعترفون بأية صلة خاصة لليهود فيها. وأن بريطانيا لم يكن لها أبدا حق التصرف بفلسطين، وليس لها حق الفتح طالما أن العرب حاربوا إلى جانبها خلال الحرب العالمية الأولى. وبما أنه ليس لبريطانيا أي حق من حقوق التمسك في فلسطين فليس بمقدورها أن تحول هذه الحقوق إلى اليهود[2].

أما بن غوريون أحد أعضاء الوفد اليهودي فقد قال ان أي اتفاق مع العرب يجب أن يقوم على التفاهم الواضح بأن اليهود يعتبرون أنفسهم في فلسطين كحق، وكشعب يعود إلى موطنه القومي. وأن التحديد الوحيد للهجرة الذي يقبلوه، هو أنه لن يكون هناك طرد للسكان الحاليين. ثم ان اليهود لا يقبلون أبدا وضع الأقلية في فلسطين مهما كانت قوتهم العددية. وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة.

وفي اليوم التالي عقد اجتماع مماثل، وأبرز البريطانيون مقترحا معدلا يهدف إلى إقامة دولةواحدة ذات سيادة في فلسطين بعد فترة انتقالية، والدولة تكون ذات أكثرية عددية عربية. ومهما كان شأن الضمانات التي تحصل عليها

---

(1) Royal Institute of International Affairs,: Great Britain and Palestine, 1915- 1945. p. 109- 110.

(2) Esco Foundation for Palestine: vol. 2, P.897.

الأقلية اليهودية فإنها لن تنفي سيطرة العرب وهيمنتهم على فلسطين. ويبدو أن الاقتراح البريطاني قصد استرضاء العرب كونهم يمثلون غالبية سكان فلسطين. ولكن المندوبين العرب وجدوا أن الفترة الانتقالية المقترحة للحكم الذاتي أطول مما يلزم، وأن مشاركة المندوبين البريطانيين في وضع مسودة للدستور الجديد غير جائزة[1].

وعرض الجانب البريطاني في الجلسة الحادية عشر (٢٥ فبراير ١٩٣٩) مقترحات على الوفود العربية تشمل الأمور التالية:

١ ـ أن تعلن الحكومة البريطانية عن عزمها على إنهاء الانتداب في الوقت المناسب، وأن يقوم مقام هذا النظام دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا.

٢ ـ من الواضح أن التدابير الدستورية الخاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة وشروط المعاهدة وأحكامها، ستحتاج إلى عمل كثير وجهد كبير، فإذا أمكن الوصول إلى اتفاق في هذا المؤتمر، فالحكومة البريطانية يهمها أن تشرع في هذا العمل بأسرع ما يمكن[2].

ولقد اقترح مكدونالد أن يدعى إلى مؤتمر مائدة مستديرة ينعقد في لندن في أواخر العام لوضع الدستور لدولة فلسطينية مستقلة وشروط معاهدتها مع بريطانيا، شرط أن يشترك فيه العرب واليهود وممثلون عن الحكومة البريطانية ومعارضيها، حتى يكون ما يقرره المؤتمر مقبولا من جميع الحكومات البريطانية الحالية والقادمة. ويجب أن يكون الدستور لجميع أهالي فلسطين، ومن أهم واجبات المؤتمر تعيين العلاقة على الوجه الصحيح بين العرب واليهود وحكومة فلسطين، ومن الممكن وضع جدول بالمسائل التي ستبحث في المؤتمر.

---

(1) Ibid.

(2) Survey of Palestine,: vol. I.P. 50.

وقال مكدونالد أنه يعرض هذه المقترحات باسمه وذلك لأن الوزارة لم تقرها بعد، والمقترحات تمثل ثلث الصورة، والصورة لا تكتمل إلا بمقترحات خاصة بالهجرة وبيع الأراضي.

وبالنسبة لمسألة الهجرة اقترح مكدونالد أن تحدد بالاتفاق إذا أمكن النسبة التي لا يجوز أن يتجاوزها عدد اليهود في آخر السنوات الخمس. وبعد أن تحدد جملة عدد المهاجرين اليهود الذين يتطلبهم إبلاغ عدد اليهود إلى هذه النسبة، يقسم العدد إلى خمس سنوات وتعين لكل عام حصته. والنسبة التي تحدد لعدد اليهود ستكون حدا أقصى وليست حدا أدنى، ليس من المحتم أو الضروري أن يبلغها اليهود.

أما عن الأراضي فقال مكدونالد ان حكومته ترى أن الوقت قد حان لتقييد بيع الأراضي لليهود وذلك لمصلحة الفلاحين العرب، على أن يخول المندوب السامي سلطة تحريم أو تقييد بيع الأراضي في فلسطين[١].

ورد جمال الحسيني على المقترحات التي تقدم بها مكدونالد فقال نتيجة للتجارب السابقة للعرب وسياسة التصريحات السياسية، وجدوا أن هذه السياسة لا فائدة منها ومصيرها كمصير الفقاقيع. ثم نقد مشروع عقد مؤتمر آخر بقوله ان المؤتمر الحالي هيئة مختصة قادرة على وضع قواعد الاستقلال المنشود مع المبادئ الخاصة التي ينبغي أن يشتمل عليها الدستور. والوفد العربي الفلسطيني لا يستطيع أن يبعث الثقة في نفوس الفلسطينيين إلا إذا ذهب إليهم بتأكيدات نهائية للاستقلال. إن مشروع عقد المؤتمر في الفقرة الثانية من المقترحات، يمحو الوعد بالاستقلال في الفقرة الأولى، ومن جهة أخرى لا يدري عرب فلسطين كيف أن حكومة مستقلة تضع لها دستورها هيئة مؤلفة من بريطانيا وعرب ويهود[٢].

(١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، الجزء الأول، ص. ٢٩٥- ٢٩٧.
(٢) Survey of International Affairs, 1939, vol. I .P. 456.

وأضاف الحسيني معلقا، من الصعب على عرب فلسطين أن يفهموا كيف يضع شروط معاهدة مع بريطانيا العظمى أناس تعينهم الحكومة البريطانية أو يعينهم عمالها في فلسطين. إن هذا في نظر عرب فلسطين لا يكون أكثر من مفاوضة بين أعضاء الحكومة البريطانية بعضهم مع بعض. أما الدستور فالأجدر أن يعد نظاما تفرضه الحكومة البريطانية على غير الوجه الذي يتفق مع التصريح بالاستقلال.

ولذلك فالحسيني يرى وزملاؤه أن الفقرتين الثانية والثالثة من خلاصة المقترحات مقبولتين من حيث المبدأ ومن الوجهة العملية أيضا. وهم يقدمون مقترحات أخرى جديدة أن تعيد الثقة وتقرر السلم. وأضاف أن الوفد الفلسطيني يصر على ضرورة وقف الهجرة ونقل ملكية الأرض.

وناشد المستر مكدونالد أعضاء الوفود بذل جهودهم للحفاظ على مواطن الاتفاق التي ظهرت مهما كانت قليلة لأن الوصول إلى اتفاق يحتاج إلى تساهل من الطرفين. كما بادرت الحكومة البريطانية إلى الاتصال بالمفتي في محاولة لنيل موافقته على المقترحات البريطانية، فأرسلت أمين عثمان من القاهرة إلى بلدة الذوق لمقابلة المفتي، فقابله ثلاث مرات، أبدى المفتي خلالها رغبة في إنجاح المؤتمر. وأكدت مجلة الفتح الوثيقة الصلة بالمفتي، أن مباحثات أمين عثمان مع المفتي، دارت حول النقاط التي يمكن الاتفاق عليها والباقي يؤجل لإمكان البحث حسب تصريح ١٩٢٢[١].

وبعد ستة أسابيع من الاجتماعات والمداولة، عرض مكدونالد في الجلسة الثالثة عشرة (١٥ مارس ١٩٣٩)، مقترحات قال انها في جوهرها نهائية من قبل حكومته ولكن صياغتها ليست نهائية. وقال ان الوفد البريطاني يشعر أنه من الضروري الوصول إلى اتفاق سريع، فإذا كان من الصعب ذلك، فإن الحكومة تنظر في السياسة الواجب اتخاذها وتلقي عنها بيانا في البرلمان خلال الأسبوع

(١) الفتح، ٦٤٤ ١٨ محرم ١٣٥٨ هـ ٩ مارس، ١٩٣٩.

التالي[1]. ونكتفي بالقول ان مثل هذه المقترحات كانت قد عرضت على الوفد الفلسطيني قبل عشرة أيام، وقد رفضها يومذاك وعرض بديلا عنها. ومع ذلك، فقد وعد الحسيني باسم الوفد أن يدرس المقترحات ويقدم رداً عليها، فإذا فشل المؤتمر، فهو يرجو أن يفترق الوفدان البريطاني والفلسطيني على ود وصفاء.

ويمكن تلخيص المقترحات الجديدة على النحو التالي:

أولا : الدستور

أ ـ تأسيس دولة فلسطينية مستقلة قد تكون ذات صبغة اتحادية، مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة تكفل للبلدين مصالحهم التجارية والحربية وهذا يستدعي إنهاء الانتداب.

ب ـ لن تصبح فلسطين دولة يهودية أو دولة عربية، بل دولة يشترك في حكومتها العرب واليهود.

جـ ـ يوضع دستور للدولة بواسطة جمعية وطنية من أهالي فلسطين منتخبين أو معينين وتمثل فيها بريطانيا، ويضمن الدستور خاصة سلامة الأماكن المقدسة وحماية الطوائف المختلفة بحسب تعهدات بريطانيا للعرب واليهود، والمركز الخاص للوطن القومي اليهودي في فلسطين والمصالح الدولية التي تعتبر بريطانيا نفسها مسؤولة عنها.

د ـ تسبق إقامة دولة مستقلة في فلسطين فترة انتقال تظل الدولة المنتدبة خلالها مسؤولة عن الحكم.

هـ ـ عند استقرار الأمن والنظام، تتخذ التدابير الأولية لمنح أهالي فلسطين نصيبا وافرا في حكومة بلادهم. والمرحلة الأولى تكون بتعيين عدد منهم (بنسبة عدد الفريقين العربي واليهودي) إلى المجلس الاستشاري بحيث تصبح أكثريته منهم، وعدد إلى المجلس التنفيذي بحيث يصبح نصفه منهم. وتكون

(١) Survey of International Affairs, 1939, vol. I.P. 457.

المرحلة الثانية قلب المجلس الاستشاري إلى مجلس تشريعي وفيه عنصر فلسطيني منتخب، ويحتفظ المندوب السامي بسلطات معينة، ويضطلع بعض أعضاء المجلس التنفيذي من الفلسطينيين بأعباء بعض الإدارات الحكومية.

وـ ليس من الممكن تحديد مدة للتطور الدستوري من مرحلة إلى أخرى خلال مدة الانتقال، كما أنه ليس من الممكن تحديد تاريخ لنهاية هذه المدة وتأسيس الدولة المستقلة، غير أن الحكومة البريطانية تأمل أن يتم ذلك خلال عشر سنوات. ويتوقف هذا على نجاح التغييرات الدستورية المختلفة في فترة الانتقال واحتمال تعاون أهل فلسطين. وليس في وسع الحكومة البريطانية أن تفكر في التخلي عن مسؤولياتها في الحكم إلا إذا اطمأنت بأن حسن اندفاع طوائف فلسطين يسمح بإمكانية قيام حكومة صالحة.

ثانيا : الهجرة:

تكون الهجرة في خلال الخمس سنوات التالية بنسبة ترفع عدد اليهود إذا سمحت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب إلى ثلث تعداد النفوس في فلسطين. فإذا اعتبرنا الزيادة الطبيعية المنتظرة في عدد العرب واليهود، وعدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا بطريقة غير مشروعة ويقدر عددهم بأربعين ألفا، فإنه يمكن السماح لخمسة وسبعين ألف مهاجر بالدخول خلال السنوات الخمس التالية. ويحتفظ بالادارة الحالية لمعرفة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، ويكون المندوب السامي هو صاحب الكلمة العليا في تقرير ما تسمح به القدرة الاقتصادية. وقبل تقرير شيء ما، يستشار ممثلو العرب واليهود.

ثالثا: بيع الأراضي :

بالنسبة لهذا الموضوع سيخول المندوب السامي سلطات واسعة لمنع بيع الأراضي وتنظيمه، وستصدر التعليمات إلى المندوب السامي بأن يعين مناطق يسمح فيها بحرية بيع الأراضي ونقل ملكيتها، أو تنظيم ذلك وتقييده أو تحريمه،

مسترشدا في ذلك بتقارير لجنتي (بيل) و(ودهيد) وتبقى للمندوب السامي هذه السلطة طوال فترة الانتقال[1].

وفي الجلسة الرابعة عشرة النهائية (١٧ مارس) رد جمال الحسيني باسم الوفد الفلسطيني على المقترحات، وهذا هو البيان الختامي للوفد الفلسطيني: فبالنسبة لمسألة الدستور أعلن أن الوفد يقبل مبدأ فترة الانتقال، ولكن على شرط أن تحدد مدتها، لأن عدم تحديد المدة يتيح فرصة لعرقلة قيام دولة مستقلة في فلسطين.

وبالنسبة للهجرة فإن الوفد العربي الفلسطيني يلاحظ بارتياح اعتراف الحكومة البريطانية الأخير بأنه من الواجب إنهاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ولكنه يرى أن الاقتراح ليس من شأنه أن يحمل الوفد على تغيير ما يذهب إليه من أن عدد السكان الحالي أكثر مما تستطيع البلاد احتماله.

وعن الأراضي يأسف الوفد أن يجد أن المقترحات لا تدخل في حسابها ما نجم وينجم عن قلة كفاية الأراضي في فلسطين. ولذلك يرى الوفد العربي الفلسطيني أن النهج السليم يقضي بتحريم بيع الأراضي من العرب إلى اليهود لتخفيف وطأة حالة عدم كفاية الأراضي. علما أن اليهود يملكون الآن مساحات كبيرة من الأراضي غير مستعملة ولا مستغلة لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد اليهود[2].

وقد أبدت الوفود العربية رغبتها لدى وفد فلسطين قبول المقترحات البريطانية، لكن الوفد الفلسطيني لم يوافق وعارض رغبة الوفود العربية. وفي ١٦ مارس ١٩٣٩ اجتمع علي ماهر وفؤاد حمزة وتوفيق السويدي بالوفد البريطاني فأعلنوا تأييد الوفود العربية لقرار الوفد الفلسطيني رفض المقترحات البريطانية، كما طالبوا أن تولى ملاحظات الوفد العربي الفلسطيني العناية اللائقة، لأنها معقولة وتحدوها روح المسالمة، وتدل على الرغبة في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا إن

---

(١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين جزء ١ ص ٣٠٠ - ٣٠٢.

(٢) جريدة الأهرام، ١٩ مارس ١٩٣٩

أمكن على نحو ما. كما طالبوا بإلغاء الانتداب، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في إدارة جميع شؤونها دون تعليق رضى اليهود عليها، ثم أعلنوا أن مهمتهم في لندن قد انتهت[1].

أما وايزمن فقد أرسل في ١٧ مارس ١٩٣٩ رسالة إلى ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية أعلن فيها عدم قبول المقترحات البريطانية.

فشل المؤتمر:

اختتم مؤتمر لندن يوم ١٧ مارس ١٩٣٩ فأعلن اليهود على أثر ذلك الاضراب العام احتجاجا على المقترحات البريطانية، كما أضرب العرب أيضا وتظاهروا. وبدأت أعمال العنف ترافقها الاغتيالات من الجانبين. واجتاحت الاضرابات عموم أنحاء فلسطين من الشمال إلى الجنوب.

إن التعنت الصهيوني الذي ظهر في جلسات المؤتمر، كان وليد خطة وضعت من قبل قادة الصهاينة لإفشال مؤتمر لندن منذ الأيام الأولى لانعقاده. ففي كل جلسة كانوا يهددون بالانسحاب من المؤتمر إذا لم تستجب الحكومة البريطانية لمطالبهم، وتقف إلى جانبهم في كل ما يبدون ويقررون. ومما يؤكد خطة إفشال المؤتمر، الوثيقة السرية والرسالة اللتان نشرتا في جريدة (أكشن) الانكليزية بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٩ ومصدرهما الاتحاد الصهيوني في بريطانيا العظمى وإيرلندا. ونص الوثيقة: «قد تنسحب الوفود اليهودية غدا من المؤتمر دعوة للعمل السياسي السريع».

أما الرسالة فبدأت هكذا: «إن الأزمة التي ظهرت في المؤتمر تجعل من اللازم الاتصال بكم بالنيابة عن السادة المسؤولين عن الاتحاد الصهيوني، إن آخر الأنباء عن المرحلة التي وصلها المؤتمرون حتى الآن تتطلب معاضدتكم ومساعدتكم للقيام بحملة سياسية سريعة. ثم يذكر كاتب الوثيقة والرسالة

---

(١) جريدة الأهرام، ١٧ مارس ١٩٣٩.

حقائق معينة عن المحادثات يظهر أن التيار تحول بالفعل عن مجراه مع اليهود، وبدأ يسير باتجاه العرب، والخوف أن تعزم الحكومة البريطانية تأسيس دولة عربية مستقلة في فلسطين»[1].

وما يمكن ملاحظته من خلال الوثيقة والرسالة هو التهديد السياسي لما للصهيونية من تأثير وضغط سياسي في بريطانيا. وبالفعل فقد كان للتعبئة والضغوط السياسية أثر فعال على فشل المؤتمر. ولم تقتصر الضغوط الصهيونية على بريطانيا فحسب، بل ان اليهود الأمريكيين أخذوا يتصلون بالسفير الأمريكي في لندن، كي يصار إلى الاتصال بحكومته من أجل ممارسة ضغوطها على الحكومة البريطانية والتي نفذت فورا فضلا عن استنكار السفير الفرنسي ومعارضته للسياسة البريطانية في فلسطين المناهضة للصهيونية حسب زعمه.

ولا بد لنا إلا أن نرد على أولئك الذين أعمتهم الدعاية الصهيونية عن حقيقة القضية، وعن أصحاب الحق والعدل في هذه القضية فنسأل هل السياسة البريطانية المخادعة المناورة من أجل تهويد فلسطين هي مناهضة للصهيونية؟ هل أعمال العنف والبطش والإرهاب والقتل الجماعي وتدمير المنازل التي تزاولها بريطانيا ضد العرب هي هذه السياسة التي يقول عنها رجال السياسة الاستعماريين! هل تشجيع آلاف المهاجرين وفرض القيود الجائرة على الفلاح العربي الفلسطيني لإجباره على بيع أرضه لليهود هو موقف بريطاني يحسد عليه عرب فلسطين؟ هل السماح لليهود بتكديس الأسلحة المسروقة من المخازن البريطانية هي أعمال منافية للخطط الصهيونية.

وزيادة على ذلك نقول للاستعماريين الموالين للصهاينة ان بريطانيا عمدت إلى دعوة العرب وعرب فلسطين إلى مؤتمر لندن ليس من أجل حل القضية، بل كي تبعدهم عما تقوم به من أعمال في فلسطين. وأثناء المناقشات كثر الأخذ والرد، وراح البريطانيون يتفننون في خلق المشكلات، وفي ابتكار العراقيل،

(١) جريدة أكشن، السبت، ٢٥ مارس ١٩٣٩، نقلا عن جريدة فلسطين، الأحد، ٢٦ مارس، ١٩٣٩.

ويتلاعبون بالمؤتمر، فيوما يدنونه من النجاح، ويوما يقصونه عنه.

وبعد انقضاء نيف وأربعين يوما على هذه الحالة (٧ فبراير - ١٧ مارس) ملّ فيها العرب تلك الألاعيب وكثرة اللف والدوران، أبلغوهم أنه لا أمل في الوفاق والاتفاق. فلم يكن هذا بغريب على العرب الذين خدعوا أكثر من مرة من قبل بريطانيا ذات السياسة القائمة على أساس المكر والخبث والالتواء.

وهكذا لفظ المؤتمر انفاسه الأخيرة وكان فشله على تلك الحالة درسا للسياسيين العرب الذين لم يتعلموا ولن يتعلموا هذه الأساليب.

الموقف العربي بعد فشل المؤتمر:

لقد أصدرت القيادة العامة للثورة العربية في فلسطين بيانا إلى الشعب العربي في فلسطين وخارجها، أطلعته فيه على نتائج المؤتمر وما تضمنته هذه النتائج من عدم اعتراف بحقوقهم وسلب لكرامتهم. ودعت في البيان الجماهير العربية إلى الالتفاف حول الثورة وقيادتها، وتقديم كل الامكانيات المادية والمعنوية، وطلب البيان من شباب الأمة العربية الاستنفار للتطوع في صفوف الثورة، لأن في الثورة فقط يحقق الاستقلال، وتعاد الحقوق، وترفع راية الأمة[1].

هذا في فلسطين، أما بالنسبة للوفود العربية فقد أصدرت مجتمعة بيانا إلى الصحف البريطانية والامريكية إثر اجتماع عقد في السفارة المصرية في لندن، بسطت فيه موقفها من المقترحات البريطانية، واتباعها في جميع أدوار المفاوضات خطة الاعتدال، وشرحت أسباب الرفض للمقترحات البريطانية.

ولقد أدلى جورج أنطونيوس سكرتير الوفد الفلسطيني بتصريح جاء فيه:
«إن السبب المباشر لفشل المفاوضات في لندن هو مسألة التغييرات الدستورية التي يراد إدخالها على دستور فلسطين لإنشاء دولة مستقلة فيها، ولقد قبل مندوبو الوفد العربي الفلسطيني مبدأ فترة الانتقال التي تنقضي بين نظام الانتداب وإنشاء

(١) الزمان، عدد ٤٨٧، ٤ أبريل ١٩٣٩.

حكومة مستقلة، ولكنهم اشترطوا تحديد هذه الفترة فرفضت الحكومة البريطانية تحديدها، وقالت إن انتهاءها يتوقف على مدى نجاح تجربة التعاون العربي اليهودي في فلسطين. فرأى الأعضاء العرب أن هذا القرار غير سليم لأنه يعطي اليهود فرصة لوضع العراقيل في سبيل قيام الحكومة الوطنية. وقد فشل المؤتمر عند هذه النقطة قبل بحث غيرها من مسائل الهجرة وبيع الأراضي»[1].

وكان مكدونالد قد اتصل بعلي ماهر، وطلب إليه البقاء في لندن، لكن علي ماهر اشترط للبقاء أن تحدد الحكومة البريطانية مدة صريحة يظهر خلالها استقلال الدولة الفلسطينية إلى حيز الوجود، إلا أن مكدونالد اكتفى بأن وعد علي ماهر بأنه إذا رفض اليهود أثناء فترة الانتقال التعاون طبقا للقواعد التي وضعتها الحكومة في مشروعها، فعندئذ تسير الحكومة البريطانية رغم ذلك في طريقها من دون اليهود.

إلا أن هذا التعهد لم يفعل شيئا من حيث إزالة اعتراض العرب على حق اليهود في الاعتراض بعد انتهاء السنوات الخمس. لأن هذا الحق يمكن اليهود من رفض إنشاء دولة مستقلة ما لم يقبل العرب المطالب اليهودية الخاصة باستمرار الهجرة، وقد وصل علي ماهر إلى القاهرة يوم ١٩ مارس ١٩٣٩.

وفي ٢٤ مارس وصل إلى بيروت جمال الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني والفرد روك عضو الوفد قادمين من أوروبا حيث توجها رأسا إلى بلدة الذوق قرب بيروت لمقابلة المفتي. وأثناء العودة أدلى جمال الحسيني إلى مندوب وكالة برقياس (هافاس) بتصريح جاء فيه:

«لقد درست قضية فلسطين في مؤتمر لندن حق درسها من جميع الفرقاء المعنيين، وأن المفاوضات وإن انتهت بالفشل المعروف، فإن العرب فازوا من ورائها بفوائد أدبية كبيرة، تتجلى في وحدة جبهتهم، وإجماع وفودهم على رفض المقترحات البريطانية المجحفة بحق العرب. ثم أكد أن مؤتمرا عربيا إسلاميا لا بد أن يعقد في القاهرة بعد عطلة عيد الفصح للنظر في موقف بريطانيا من حقوق

---

(١) جريدة فلسطين، ١٩ مارس، ١٩٣٩.

العرب على ضوء مقترحاتها الأخيرة، أما عن السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين، فقد تأخر إعلانها كذلك، وهي لن تخرج عن المشروع البريطاني الذي رفضته الوفود العربية بأجمعها، والذي ينص من جهة إدارية على إيجاد دولة واحدة في فلسطين وشرق الأردن يجلس على عرشها ملك، ويكون لليهود فيها شبه استقلال ذاتي لا استقلال تام[1].

وكان قد وصل إلى القاهرة بعض أعضاء الوفود العربية الذين اشتركوا في مؤتمر لندن، وقد عقدت اجتماعات لوضع خطة جديدة لمعالجة القضية الفلسطينية وبعد مباحثات ومداولات تقدمت الوفود بمقترحات تضمنت بعض التعديلات وأرسلت إلى لندن ليصار إلى درسها من قبل الحكومة البريطانية. وأهم النقاط:

١ ـ حالما تهدأ الاضطرابات الحاضرة تؤسس حكومة فلسطينية مستقلة بوزراء فلسطينيين.

٢ ـ تنتهي مسؤولية بريطانيا وتصبح فلسطين مستقلة استقلالا تاما في خلال عشر سنوات وإذا لم يمكن ذلك لأسباب خارقة، وانتهت السنوات، يعقد مؤتمر بريطاني فلسطيني عربي للنظر في الخطوات الواجب اتخاذها.

٣ ـ يجب أن يوضع دستور فلسطيني من قبل جمعية فلسطينية منتخبة.

٤ ـ تستمر الهجرة في معدلها الحالي وهو ١٢ ألفا في السنة لمدة خمس سنوات ولا يكون بعد ذلك هجرة إلا بموافقة ممثلي العرب.

عرضت هذه التعديلات على الحكومة البريطانية فأبدي عليها بعض الملاحظات وكثرت الاتصالات بين لندن والقاهرة، وبيروت، حيث يمكن الاتصال بالمفتي الموجود في الذوق قرب جونية. ونتيجة لهذه الاتصالات أدخلت الحكومة البريطانية بعض التعديلات على اقتراحاتها السابقة، وإن كانت لم تأخذ

---

(١) جريدة فلسطين، ٢٦ مارس ١٩٣٩.

بكل ما اقترحته الوفود العربية المجتمعة في القاهـرة. وتضمنت خلاصة التعديلات:

١ ـ الاعتراف باستقلال فلسطين وممارسة الاستقلال بعد مدة لا تتعدى العشر سنوات على الأكثر.

٢ ـ خلال فترة الانتقال تتألف حكومة فلسطينية وطنية في مدة ٦ أشهر برئاسة بريطاني وتضم ثمانية وزراء فيهم يهوديان مع مستشار بريطاني لكل وزير عربي ويهودي.

٣ ـ تفرض قيود شديدة على انتقال الأراضي العربية لليهود.

٤ ـ يفتح باب الهجرة أمام ٧٥ ألف يهودي خلال خمس سنوات ثم يقفل باب الهجرة تماما.

٥ ـ بعد مضي ثلاث سنوات من فترة الانتقال يتم انتخاب مجلس تشريعي يتمثل فيه السكان حسب نسبتهم العددية[١].

ولقد حمل هذه المقترحات حسن نشأة سفير مصر في لندن[٢] ولقد درست من قبل الوفود العربية وممثلي الحكومة البريطانية، وبعض الزعماء اليهود الذين كان قد طلب منهم الحضور إلى القاهرة لدرس إمكانية الوصول إلى حل. إلا أن الحكومة البريطانية لم تأخذ بهذه التعديلات وإنما أصدرت الكتاب الأبيض في ١٧ مايو ١٩٣٩، وكان مخيبا لآمال العرب الذين كانوا قد مهدوا لقبوله كحل مرض للقضية.

الموقف اليهودي:

على أثر فشل مؤتمر لندن عقد في تل أبيب مساء ٢٩ مارس ١٩٣٩ اجتماعان خطب فيهما اثنان من زعماء اليهود الذين عادوا من لندن.

(١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، الجزء الأول ص ٣١٠ ـ ٣٢٢.

(٢) جريدة فلسطين، ١٠ مايو ١٩٣٩.

كان الاجتماع الأول لاتحاد الصهيونيين العموميين، وقد خطب فيه سوبارسكي، فوصف الحالة السيئة التي وصل إليها اليهود، ودعا إلى عدم اليأس، كما تحدث حسب زعمه عن التحول الخطير في السياسة البريطانية الذي بدأ منذ زيارة مكدونالد الوزير البريطاني إلى فلسطين في شهر أغسطس من عام ١٩٣٨.

وبعد ذلك تحدث عن مؤتمر لندن بالتفصيل منذ أن وجهت الدعوة للوكالة اليهودية لحضور المؤتمر حتى نهاية جلسات المؤتمر. فزعم أن الوكالة اليهودية كانت في حيرة تامة بين الاشتراك في مفاوضات لندن أو مقاطعتها. وعن جلسات المؤتمر والموقف البريطاني الصعب الذي واجهه اليهود قال ان اليهود لم يذعنوا لطلبات الوفد البريطاني التي كانت في صالح العرب، خاصة طلبات مكدونالد الذي وصفه بأنه كان يقف إلى جانب العرب، وقد حمل عليه حملة شعواء، في حين أخذ يمجد بتشمبرلن رئيس الوزراء وبوطلر الذي أظهر ميلا كبيرا للصهيونية. ونتيجة لذلك فقد رفض أعضاء الوفد كل ما طلب منهم وهددوا باللجوء إلى المقاومة السلبية.

ثم تطرق سوبارسكي إلى الاتصالات التي كان يجريها أعضاء الوفد مع السفير الأمريكي في لندن لنقل تفاصيل الجلسات إلى الحكومة الامريكية كي تمارس ضغوطها على بريطانيا لتجبرها على تغيير مواقفها، كما تحدث عن تأييد فرنسا ومعارضتها للسياسة البريطانية في فلسطين[١]، وعن رفض عرب فلسطين الاجتماع بالوفد اليهودي بأي شكل من الأشكال.

ولما انتهى سوبارسكي من كلمته جرت مناقشة طويلة فحمل اليهود على سياسة مكدونالد وأشادوا بموقف تشمبرلن وبوطلر، والموقف الامريكي وما مارسه

(١) لقد قابل وايزمن السفير الفرنسي في لندن، فأبدى السفير تأييد فرنسا للصهيونية، ومعارضتها للسياسة البريطانية في فلسطين.

من ضغوط لصالح الصهيونية، واستقر الرأي العام على إقالة الوكالة اليهودية وتأليف وكالة جديدة.

أما الاجتماع الثاني فقد عقده حزب الصهيونيين العموميين وخطب فيه الدكتور موستزون عميد مدرسة الجمنار في تل أبيب فركز كلامه على موقف مكدونالد وانحرافه كما يزعم ثم تحدث عن عدم توقيع اليهود أية وثيقة ضد حقوقهم وكأن لهم حقوقاً في هذه الأرض العربية. كما تطرق إلى موقف الصحافة البريطانية الغريب والواقع تحت تأثير الحكومة[1].

(١) جريدة فلسطين ٣٠ مارسل، ١٩٣٩.

الفصل الثاني

الكتاب الأبيض البريطاني ١٧ مايو ١٩٣٩

الموقف الدولي (مارس ـ مايو ١٩٣٩):

في اليوم الذي قدمت فيه الحكومة البريطانية مقترحاتها إلى الوفود العربية في مؤتمر لندن، أي في ١٥ مارس ١٩٣٩، قامت القوات النازية بغزو تشكوسلوفاكيا خلافا لما تم عليه الاتفاق في مؤتمر ميونيخ في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ وكان فقدان تشكوسلوفاكيا كحلف عسكري في حرب قادمة، وانتصار فرانكو على الجمهوريين في اسبانيا في أوائل عام ١٩٣٩، قد أضعفت من موقف بريطانيا السياسي واستراتيجيتها العسكرية.

فسارعت في ٣١ مارس ١٩٣٩ إلى إعلان ضمان استقلال بولنده. وردت إيطاليا على ذلك بقيامها بغزو ألبانيا واحتلالها في ٧ ابريل ١٩٣٩، فأكملت بريطانيا عملية الضمانات بالاستقلال. ففي ١٣ أبريل ١٩٣٩، أعلنت ضمانها لاستقلال كل من اليونان ورومانيا، وفي ١٢ مايو ١٩٣٩، أعلنت ضمانها لاستقلال تركيا.

نتيجة لهذه الأوضاع، ولفشل مؤتمر لندن في التوصل إلى حل بشأن القضية الفلسطينية، ونتيجة لفشل المحادثات العربية البريطانية اليهودية التي جرت في القاهرة في مارس وأبريل ١٩٣٩، وبسبب خوف بريطانيا على مصالحها في المنطقة العربية خاصة بعد تزايد الدعاية الألمانية الايطالية، ونقمة العرب على سياستها الرامية إلى تهويد فلسطين، أعلنت بريطانيا سياستها في كتاب أبيض أصدرته في ١٧ مايو ١٩٣٩[1].

(١) كامل محمود خله: فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ ـ ١٩٣٩)، أطروحة دكتوراه، آداب القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

خلاف حول إصدار الكتاب الأبيض:

لقد وقع خلاف في صفوف الوزارة البريطانية بشأن موعد السياسة الجديدة الخاصة بفلسطين.

وتقول المصادر[1] أن المستر مكدونالد وزير المستعمرات البريطاني الذي مرض بسبب إجهاده نفسه أثناء المفاوضات في مؤتمر لندن أصر على عدم تأجيل إعلان الحل، ورفض رفضا باتا الاعتراف بأن توتر الحالة الدولية يعتبر عذرا لتأجيل وضع الحلول للقضية الفلسطينية. لكنه عاد وقبل الانتظار إلى أن يتحسن الموقف الدولي نسبيا، وتتمكن الحكومة من التخلص من الكابوس الذي ترزح تحته ثم تعلن السياسة أو الخطة السياسية الخاصة بفلسطين بعد ذلك مباشرة.

وهناك بعض الوزراء خالفوا مكدونالد في رأيه وعلى رأسهم بوطلر المعروف بولائه للصهيونية، فترأس الحملة المنادية بضرورة تأجيل إعلان السياسة الجديدة الخاصة في فلسطين إلى أجل غير مسمى، والهدف من ذلك إطالة عمر الانتداب أطول مدة ممكنة تمكن الصهاينة والموالين لهم لتنفيذ الخطة المرسومة لتهويد فلسطين وإزالة معالمها العربية.

وبسبب موقف بوطلر المؤيد للصهيونية، وجهوده المستميتة لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وكعادة الصهاينة في تكريم مؤيديهم، وتشجيع الآخرين على تأييدهم، أرسل أباهيلل سلفر رئيس مجلس الطوارئ الصهيوني رسالة شكر وتقدير إلى بوطلر[2].

لاقى بوطلر تأييدا من كتلة برلمانية تعطف على الصهيونية وتعارض كل تعديل جوهري في قضية فلسطين. ويقال ان بعض أعضاء هذه الكتلة الصهيونية، الذين ينتمون إلى حزب الحكومة، طلبوا من رئاسة حزبهم تحريرهم

---

(١) جريدة فلسطين: ٢٦ مارس، ١٩٣٩.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣.

P.R.O., Co 733- 443, Abba Hillel Silver to Butlar. Feb. 7th, 1941.

من التصويت الحزبي، والسماح لهم بالتصويت حسب ما يريدون، ومعارضة الحكومة في سياستها عند مناقشة البرلمان لهذه القضية، علما أن رئاسة الحزب سترفض ذلك لأن الأمر يتعلق بالوزارة والثقة فيها.

ولقد طلبت هذه الكتلة الصهيونية من الحكومة تأجيل البت في مصير فلسطين والاكتفاء بوضع حل مؤقت، على أن يقرر مصير فلسطين في وقت ملائم، يعامل فيه العرب واليهود على قدم المساواة، لأن اليهود شعروا خلال المفاوضات في مؤتمر لندن أن الحكومة انحازت إلى جانب العرب.

لكن الحكومة البريطانية أعلنت سياستها في كتاب أبيض أصدرته بتاريخ ١٧ مايو ١٩٣٩[1].

مقترحات الكتاب الأبيض:

تناولت مقترحات الكتاب الأبيض[2] ثلاث مشاكل هامة هي: المشكلة الدستورية، ثم مشكلة الهجرة وأخيرا مشكلة الأراضي.

أولا: المشكلة الدستورية:

إن الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة ملزمة أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين. لأن بقاء سكان فلسطين تحت الانتداب إلى الأبد، يخالف روح نظام الانتداب من أساسه. لذا فمن الحق أن يتمتع أهل البلاد بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة.

إلا أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتنبأ في الوقت الحاضر عن شكل الحكم الدستوري الذي ستصطبغ فيه حكومة فلسطين في النهاية. ولكن الهدف الذي ترمي إليه، إقامة الحكم الذاتي، وقيام دولة مستقلة في النهاية. وينبغي أن

---

(١) Great Britain: Palestine Statement of Policy, Cmd. 6019, 1939.

(٢) النص الكامل للكتاب الأبيض وبنوده أو مقترحاته منشورة في الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين: الجزء الأول، ص ٣١٠ - ٣٢٢.

تكون تلك الدولة، دولة يساهم فيها العرب واليهود بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح لكل من الفريقين.

إن تشكيل دولة مستقلة في فلسطين، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الإمكان. أضف إلى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الأخرى.

فقبل الوصول إلى الاستقلال، لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها الحكومة البريطانية بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة، بينما يزداد خلالها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع في الحكم. وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون، وستبذل الحكومة جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستكون الحكومة مستعدة لإجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فورا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين. ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يزود المندوب السامي بالمشورة. ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولي مناصب رؤساء الدوائر، بنسبة عدد السكان من الفريقين على وجه التقريب. ويزداد عدد الفلسطينيين في الدوائر كلما سمحت الظروف حتى يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين. وعندما ينظر في تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع إجراء ما يلزم من تغييرات في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينيين.

وبالنسبة لتشكيل هيئة تشريعية، فإن ذلك يعتبر تطورا دستوريا في محله، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين عن تحبيذه لمثل هذا التطور، فالحكومة ستكون مستعدة لتشكيل الادارة اللازمة شرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك. ولدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة

الانتقال وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بشأن ذلك، بما يضمن حماية الأماكن المقدسة وتسهيل الوصول إليها، وحماية مختلف الطوائف، وصيانة المصالح الأجنبية.

كذلك فإن الحكومة ستبذل ما في وسعها لإيجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات، وإذا تطلبت الظروف إرجاء ذلك بعد مضي العشر سنوات، سيبحث موضوع الإرجاء مع أهالي فلسطين والدول العربية وعصبة الأمم، فإذا رأت الحكومة أنه لا مناص من الإرجاء، فستدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن.

الهجرة:

لقد طلب بإلحاح وقف الهجرة إلى فلسطين في الحال، فالحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقبل باقتراح كهذا، لأن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي بأجمعه، وبذلك يؤثر تأثيرا سيئا في مصالح العرب واليهود على السواء، خاصة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي. وفي جميع هذه الظروف تعتقد الحكومة أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة، تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معا، وفي خير طريق يؤدي إلى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرهم.

وهذه المقترحات هي كما يلي :

(١) تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد السكان اليهود في فلسطين إلى ما يقرب مجموع سكان البلاد، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك.

فإذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود، وحسب حساب عدد المهاجرين غير الشرعيين الموجودين الآن في

البلاد، فإن ذلك يسمح بإدخال نحو (٧٥ ألف) مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية، اعتبارا من أول شهر أبريل من السنة الحالية، وسينظم دخول هؤلاء المهاجرين مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، على أساس القاعدة التالية:

(١) يسمح في كل سنة من السنوات الخمس بدخول حصة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها (١٠ آلاف) شخص، مع العلم أن كل نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب.

بالاضافة إلى ذلك ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين اليهود، يسمح بدخول (٢٥ ألف) لاجئ إلى البلاد، حالما يقتنع المندوب السامي بأن الوسائل الواقية لإعالتهم قد أصبحت مضمونة، ويرجح من هؤلاء الأطفال والمعالون.

(٢) يحتفظ بالاداة الحالية لتقرير قدرة البلاد على الاستيعاب، ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب الاقتصادية، ويستنير برأي مندوبين من العرب واليهود قبل اتخاذ قراره بشأن كل فترة.

(٣) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها، لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها.

(٤) إن الحكومة البريطانية مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة، وتتخذ الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها. وإذا نجح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات، وكان هؤلاء ممن لا يمكن إبعادهم، يخفض عددهم من الحصص السنوية.

الأراضـــي:

إن المادة السادسة من صك الانتداب تقضي على إدارة فلسطين تسهيل

حشد اليهود في الأراضي، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، ولم يفرض الآن أي قيد على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود.

إن التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء، دلت على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعي، واستمرار بيع الأراضي من العرب إلى اليهود في السنوات الأخيرة، لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في حين انه لا بد من وضع القيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق الأخرى، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي، والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم.

وبالنظر لهذه الظروف سيمنح المندوب السامي سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضي. وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان، ويحتفظ المندوب السامي بها طيلة فترة الانتقال.

وستنصرف سياسة الحكومة إلى إعمار الأراضي، وتحسين الأساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكنا. وعلى ضوء هذا العمران، سيباح للمندوب السامي لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظا تاما بأن يعيد النظر في أوامر أصدرها يمنع انتقال الأراضي، أو تقييده، وتعديل تلك الأوامر.

دراسة تحليلية لبعض بنود الكتاب الأبيض:

لا بد لنا من دراسة بعض بنود الكتاب الأبيض لنرى مدى التقدم الذي احرزته القضية الفلسطينية من خلالها.

ففيما يتعلق بالدستور. تضمن البند العاشر من الكتاب الأبيض: «أن الهدف الذي ترمي إليه الحكومة البريطانية، هو أن تشكل خلال عشر سنوات،

حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة(١). غير أن هذا التصريح المتعلق بالاستقلال الفلسطيني غير مضمون التحقيق بالفعل، وذلك لأن البند الثاني ينص على: «ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم فيها العرب واليهود بشكل يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين»(٢).

فالاستقلال سيكون معلقا على اشتراك اليهود في الدولة المستقلة. وجاء في نهاية البند الثامن: «وينبغي أن تكون الدولة، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين، العرب واليهود، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين»(٣).

وجاء في البند التاسع: «إن تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها، يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود، من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الإمكان»(٤).

إذن يكفي أن يمتنع اليهود عن المساهمة في الدولة الفلسطينية المزعومة ليحولوا دون الاستقلال. كما وأن فترة الانتقال التي يجب أن تسبق الاستقلال من الممكن أن تمثل سلاحا آخر بيد اليهود يلوحون به دائما لنسف الاستقلال.

ولقد نص الكتاب الأبيض على أن تكون فترة الانتقال عشر سنوات، وعلى الرغم من طول المدة، فقد أضافت بريطانيا، بأن هذه المدة ليست نهائية حيث من الممكن تأجيلها أكثر إذا ظهر لبريطانيا أن الظروف تتطلب التأجيل.

وهنا نجد أن القرار النهائي بالنسبة لكل ما يتعلق في الموضوع بيد بريطانيا، التي تستطيع دائما أن تزعم أن الظروف غير مؤاتية لتحقيق الاستقلال. والشيء

---

(١) Great Britain,: Palestine Statement of Policy, Cmd. 6019, No2- 39. 17 th May, 1939, P. 7.

(٢) Ibid. PP. 5- 6.

(٣) Ibid. P. 6.

(٤) Ibid.

المعروف أن الانتداب نفسه كان عبارة عن فترة انتقال، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية، قد عارضت استقلال فلسطين ما بقيت فيها. في حين أن ميثاق العصبة كان يعترف لفلسطين بالاستقلال.

وفي خلال فترة الانتقال على الحكومة البريطانية أن تضطلع بمسؤولية الحكم، علما أنه كان من الواجب أن تبدأ فترة الانتقال بتشكيل حكومة وطنية نيابية تتسلم فورا معظم الصلاحيات، وسلطات التشريع والادارة، على جري ما يحدث في البلاد كافة.

أما البند التاسع فقد جاء فيه عكس ذلك: إن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين، لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الأخرى. أما في فلسطين فتحتفظ الدولة المنتدبة بجميع مسؤولياتها في أثناء فترة الانتقال بمساعدة مستشارين بريطانيين»(١).

وهذا يعني أنه يحق لبريطانيا أن تتحكم بمقدرات فلسطين سواء رضي أهل البلاد أم لم يرضوا وبغض النظر عن آراء الدول العربية، وبذلك فلن تكون فلسطين دولة عربية ولا يهودية، بل دولة بريطانية، وهذا من صلب السياسة البريطانية المناورة المخادعة، والتي تهدف أولا وقبل كل شيء لتحقيق مصالحها ومصالح حليفتها الصهيونية.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية في فلسطين، فقد تضمن الكتاب الأبيض ما يلي: «إن حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة. وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحبيذه لمثل هذا التطور، تكون مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة، بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك»(٢).

---

(١) Ibid. p. 6.

(٢) Ibid. P. 5

إن عيب، بل نقض هذا الموضوع الحيوي، يكمن في تعليقه على سماح الأحوال المحلية، وتقدير الرأي العام، والغموض المحيط بالأداة اللازمة مما يعرقل قيام النظام النيابي أو يبتره ويشوهه.

وبصدد سن الدستور، جاء في البند السادس من الكتاب الأبيض بأنه تشكل لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال، وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة، وتقديم النواحي بشأن ذلك[1].

كان ينبغي أن يكون حكم البلاد خلال فترة الانتقال مستمدا من دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، فور تشكيل الحكومة الوطنية وفقا لما نص عليه البند السابع. أما أن لا يكون لفلسطين دستور شعبي أثناء فترة الانتقال وإشراك ممثلين بريطانيين في وضع الدستور، فإن في ذلك خروج عن الأصول المتبعة في وضع دساتير البلاد المستقلة.

وبينما لا يعترف العرب بتصريح بلفور الذي ينص على إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، والذي كان مصدر العلل في كل ما أصاب فلسطين من نكبات وكوارث، وخراب واضطرابات وثورات، إذا بالكتاب الأبيض في بنده السابع ينص على تثبيت الوطن القومي بقوله: «وستطلب الحكومة البريطانية أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (١) أو الدستور المنظور وضعه في البند (٦) أعلاه قد ضمن النصوص الوافية لحماية الطوائف في فلسطين وفقا للالتزامات المترتبة على الحكومة البريطانية نحو العرب واليهود، وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

إن الإلحاح من قبل الحكومة البريطانية على إعطاء الوطن القومي اليهودي وضعا خاصا وتثبيته في صلب الدستور، هو أمر لا مبرر له ما دامت تطلب أن

(١) Ibid. P. 6.

توضع في المعاهدة أو الدستور ضمانات وافية لحماية الطوائف التي سيؤلف اليهود إحداها.

إن الكتاب الأبيض لن يحول فلسطين إلى دولة عربية أو إلى دولة يهودية، بل إلى دولة فلسطينية، فبريطانيا «تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا غموض أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. وهي تعتبر ذلك مخالفا للالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب، والتأكيدات التي اعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يجعل سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لإرادتهم[1].

ومن جهة أخرى فبريطانيا لم تعترف في مراسلات حسين مكماهون باستقلال دولة عربية تضم فلسطين، ولذا فالحكومة البريطانية «لا يسعها إلا أن تتمسك بالرأي القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربي نهر الأردن كانت قد استثنيت من العهد الذي قطعه السير هنري مكماهون، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات حسين مكماهون، تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجوب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة[2].

ولا حاجة للقول هنا بأن العرب يصرون على أن فلسطين كانت داخلة ضمن منطقة الاستقلال العربي التي حددت بموجب مراسلات حسين مكماهون، وأن محاولات بريطانيا إخراج فلسطين من المنطقة العربية الموعودة بالاستقلال هو تراجع، بل نكث بوعد قطعته على نفسها للعرب، فضلا عن تنكرها للحق الطبيعي الثابت للعرب في فلسطين.

إن رئيس لجنة مراسلات حسين مكماهون (اللورد تشانسلور) التي شكلت أثناء انعقاد مؤتمر لندن، أجاب على مذكرة المندوبين العرب في اللجنة بالنسبة لهذا الموضوع بقوله: «لقد تأثرت من بعض البراهين التي قدمت بشأن الحملة المتعلقة

(١) Ibid. P. 4.

(٢) Ibid. P. 6.

باستثناء الأقسام الواقعة غربي مقاطعات دمشق وحمص وحماه وحلب من سوريا وهو يعتبر أن وجهة النظر العربية فيما يختص في هذه المسألة قد تبين أن لها قوة أكبر مما كان يظهر سابقا[١].

وفي الصفحة (١١) من نفس التقرير وردت الفقرة التالية: «إنه يتراءى للجنة جليا من هذه البيانات أن الحكومة البريطانية لم تكن حرة التصرف في فلسطين دون احترام رغبات أهلها ومصالحهم، وأنه يجب أخذ هذه البيانات بعين الاعتبار في أية محاولة لتقرير المسؤوليات المترتبة على الحكومة نحو هؤلاء كنتيجة لأي تفسير لهذه المراسلات[٢].

وقد أكد البروفسور أرنولد توينبي في مذكرة أرسلها إلى باركس مسؤول المعهد الملكي للشؤون الدولية أن فلسطين كانت من ضمن الدول العربية التي شملتها مراسلات حسين مكماهون والموعودة بالاستقلال[٣].

أما بشأن الهجرة، فقد جاء في الكتاب الأبيض أنه قد حان الوقت للأخذ في السياسة القائلة: «إن على حكومة جلالته أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة، إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك. ثم ينص على وقف الهجرة النهائية بعد خمس سنوات «فلا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها»[٤].

الحق أن عدم إقفال باب الهجرة بالمرة، مع ترك مجال لفتحه عن طريق قبول العرب، يدعو إلى الشك، وعدم الارتياح. فلا يستغرب أن يدعي البريطانيون

(١) النسخة الرسمية المقدمة من لجنة مراسلات حسين مكماهون إلى مؤتمر لندن. ص ٤٥.
(٢) نفس المصدر: ص ١١.
(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤.
P.R.O., Co 733- 427. Arnold toynbee, to Mr. Parks, of the Royal Institute of International Affairs, No. (E 1897- 1897- 31), loth May, 1940.
Great Britain,: Palestine Statement of Policy, cmd 6019,No 3- 39, 17 th May, 1939, P. 10.

زورا في ظرف ما قبول العرب، وطالما كانت السلطة في يدهم، فهم لا يتركون وسيلة لتحقيق مأربهم ومأرب اليهود.

وصرحت الحكومة البريطانية في الكتاب الأبيض أنه ليس في نصوص المعاهدات الدولية ما يملي عليها عدم تحديد الهجرة، إلا حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وليس في هذه النصوص ولا في بياناتها السياسية ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح باستمرار الهجرة إلى ما لا نهاية. فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرا سيئا فمن الواضح أنه يجب تقييدها، وكذلك الحال إذا كان للهجرة أثر يضر ضررا خطيرا بوضع البلاد السياسي، فإن ذلك عامل يجب أن لا يغفل.

وفي الكتاب الأبيض اعتراف صريح بأن العامل الوحيد الذي أجبر الحكومة البريطانية على التراجع والتنازل عن سياسة التقسيم والتقرب من العرب، هو نشوب ثورة فلسطين، والخوف من امتداد لهيبها إلى البلدان العربية الأخرى حيث ان البيان يعترف بأن توقيف الهجرة هو الذي أدى إلى الاضطراب والثورة، لذا يتوجب وضع حد للهجرة كي يتوطد الأمن والنظام في فلسطين[١].

وعلى الرغم من عدم السماح بهجرة يهودية أخرى إلا بعد رضى عرب فلسطين، فإن الكتاب الأبيض يقرر استمرار الهجرة، وإدخال عدد كبير آخر من المهاجرين اليهود، ويبرر خرق هذه القاعدة بثلاثة معاذير:

١ - إن وقف الهجرة حالا سيؤدي إلى إلحاق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي والمصالح العربية اليهودية.

لكن الواقع عكس ذلك. ولقد ردت اللجنة العربية العليا على ذلك بقولها ان استمرار الهجرة اليهودية، هو الذي يضر باقتصاديات بلاد صغيرة المساحة

(١) ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين، ص ٥٩ - ٦٠.

أصبحت متخمة بالمهاجرين اليهود، مما أدى إلى تفشي البطالة وعدم وجود فرص عمل لكثير من السكان، ونتج عن ذلك اشتعال الثورة والاضطراب. لذلك فإن الشعب العربي يعلن أن وقف الهجرة لا يؤثر في مصالحه تأثيرا سيئا، بل على العكس يؤثر أحسن الأثر وأنفعه.

وثاني المعاذير أنه ليس من الانصاف للوطن القومي وقف الهجرة وقفا فجائيا.

وهنا لا بد من الرد على ذلك بأن الوطن القومي هو الظلم بعينه، فكيف ينبغي إنصاف الظلم، قبل إنصاف الحق المظلوم.

٣ ـ وثالث المعاذير المساهمة في حل المشكلة اليهودية العالمية.

فنقول لهؤلاء، أية عدالة تجيز هذا، وأي منطق يتقبله إلا عدالة المغرضين، ومنطق المتحيزين، الذين يشاركون في صنع دولة إسرائيل. فهم يرددون هذا دوما لأنهم يريدون رفع ظلامة، بإيقاع ظلامة أدهى منها وأمر على شعب بريء لا شأن له بالأمر كله وهو بعيد عن كل ذلك.

بعد ذلك تأتي نسبة الثلث التي ينبغي أن يصل إليها تعداد اليهود في فلسطين، فلقد نصت الفقرة الأولى من البند (١٤) أن الحكومة البريطانية تريد الاحتفاظ لليهود بنسبة تقرب من الثلث من مجموع سكان البلاد، وعلى هذا الاساس عينت رقم (٧٥) ألفا للمهاجرين الذين يسمح بإدخالهم.

كما تقول في البند (٦)[١] من نفس الكتاب الأبيض أن عدد سكان الوطن القومي أي اليهود قد ارتفع حتى بلغ (٤٥٠ ألف) نسمة أي ما يقارب من ثلث سكان البلاد.

فلماذا تغالط بريطانيا نفسها وتطالب بإدخال (٧٥ ألف) آخرين طالما أن اليهود وصلوا النسبة المطلوبة، هذا بالاضافة إلى تمسك الكتاب الأبيض بمبدأ

(١) Great Britain: Palestine Statement of Policy, p.6.

قدرة الاستيعاب الاقتصادي، وهو المبدأ الذي نتج عنه تضخم الهجرة والأزمات الاقتصادية، والبطالة المتسعة التي أشير إليها في تقارير الخبراء واللجان.

أما بالنسبة للأراضي فإن الكتاب الأبيض يتبع السياسة التي كان الوفد البريطاني قد اقترحها أثناء انعقاد مؤتمر لندن، وتنص هذه السياسة، على تقسيم الأراضي إلى ثلاث فئات، بينما تقارير لجان الخبراء التي ينوه بها الكتاب الأبيض تؤكد أن الأراضي الصالحة للزراعة التي يملكها العرب هي أقل بكثير من أن تفي بحاجتهم. ولقد وضعت هذه التقارير منذ ثمان سنوات، وأثناء هذه المدة لم يصدر تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود كما جاء في البند (١٦)، فاستمر انتقال الأراضي إلى اليهود، واستمر أيضا ازدياد عدد السكان العرب الطبيعي، لذلك فإن حاجة العرب إلى الأرض أكثر مما كانت يوم وضعت تقارير الخبراء.

وعلى الرغم من أن البلاد بموجب البند (١٦) تقسم إلى مناطق يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في قسم منها، ويحدد في قسم ويطلق في قسم ثالث.

نقول، بالرغم من ذلك تسارع بريطانيا في البند الذي يليه (١٧) إلى تطمين اليهود بأن هذه التدابير مؤقتة، وبأن للمندوب السامي حق إعادة النظر فيها أو تعديلها، فكلما أدخل تحسين في الأساليب الزراعية، وازداد انتاج الأرض، خففت قيود البيع أو ألغيت.

من خلال ما عرض من بنود الكتاب الأبيض، يتبين أن سياسته لا تحقق المطالب العربية في الاستقلال لما اكتنفته من الغموض والابهام. ومما يؤسف له أن الحكومة البريطانية تصرح بأنها بذلت لدى وضعها هذه المقترحات أقصى جهدها بإخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب.

فهذا التصريح لا يتفق مع آمال العرب، لأن أساس ما يشكون ويتذمرون منه هو صك الانتداب، وما تضمنه من إجحاف شديد بحقوق العرب الوطنية.

وهذا ما جعل الخطة البريطانية الجديدة مخيبة لآمالهم، ومتمادية في التعنت والابتعاد عن الحلول الجدية العاجلة لأية مشكلة من المشاكل التي تعانيها البلاد. ولا تزال بريطانيا تعمل على فرض سياستها المستمدة من صك الانتداب بالقوة منذ دخلت فلسطين[1].

ومما يبعث إلى السخرية، أن يشجب الكتاب الأبيض حكم القوة، بينما صاحبته تخوض فيه وتصر عليه، ضاربة عرض الحائط ما جاء في البند (١١) من الكتاب الأبيض والبند (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم غير متنازلة عن سياستها المبنية على التناقض والحوار والخداع.

إن التدقيق في سياسة الكتاب الأبيض ومناقشتها بصدق وذهن مفتوح، تبين أن هذه السياسة معقدة كل التعقيد، وسلسلة ملتحمة الحلقات من الحوار لها أول وليس لها آخر.

لقد تعمدت بريطانيا في سياستها الجديدة إنكار عروبة فلسطين وتجاهلها ففي الوقت الذي كان الفلسطينيون يطالبون بجعل فلسطين دولة عربية ذات سيادة، تغاضى الكتاب الأبيض عن هذا الطلب وأهمله، وقرر تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة. ولم تكتف بريطانيا بالاستعاضة عن دولة عربية بحكومة فلسطينية، بل راحت تميع قرار تشكيل الحكومة بتحديدها مدة عشرة أعوام لتحقيقه.

ثم ذهبت إلى أبعد من ذلك بالقول ان تنفيذ قرار إنشاء هذه الحكومة يتوقف على موافقة العرب واليهود على ذلك. وهنا لا بد من القول انها أوردت هذا الشرط لغرض العدول عن قرارها والنكوث بتعهدها. فهي تعرف تمام المعرفة أن اليهود لن يوافقوا إطلاقا على تشكيل مثل هذه الحكومة، لأنهم يخططون لتحويل فلسطين بأسرها إلى دولة يهودية. بينما العرب يطالبون بأن تكون فلسطين

(١) هنري أبو خاطر: فلسطين والخطر المصيري، ص ٦٥.

دولة ديمقراطية يتمثل فيها وفي مختلف مؤسساتها وأجهزتها سكان البلاد الشرعيين من عرب ويهود حسب نسبتهم العددية.

فكان يجدر ببريطانيا وهي الدولة الديمقراطية البرلمانية أن تخدم هذا المبدأ الديمقراطي السليم الذي نادى به الفلسطينيون، ولا زالوا ينادون به. ولكنها تجاهلته بالمرة وأجهضته، حيث نصت سياستها الجديدة على أن يكون للعرب الثلثان ولليهود الثلث في الحكومة الفلسطينية، علما، وهذا ما تعرفه بريطانيا جيدا أن نسبة عدد السكان اليهود في فلسطين عام ١٩٣٩ لم يتجاوز العشرة بالمئة من مجموع السكان الشرعيين.

ونص الكتاب الأبيض على تشكيل مجلس تشريعي لفلسطين إذا سمحت الظروف بذلك. وهكذا علقت بريطانيا تنفيذ هذا القرار على سماح الظروف، كما علقت تحقيق إنشاء حكومة فلسطينية على موافقة اليهود. فتكون قد قصدت من وضع هذا النص المبهم في سياستها الجديدة لكي لا تشكل مجلسا تشريعيا في فلسطين، لأن اليهود كما تعرف بريطانيا لن يقبلوا بتشكيل مجلس تشريعي لفلسطين، وسيعارضون الحكومة إذا ما أقدمت على هذه المحاولة، فتدعي بريطانيا عندئذ أن الظروف لا تسمح بتشكيل المجلس التشريعي. وما يؤكد ذلك أن اليهود أعلنوا رسميا عندما قاوموا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ أنهم لن يوافقوا على تشكيل مجلس تشريعي إلا بعد أن يصبحوا أكثرية السكان فيها[1].

إن الحكومة البريطانية مهدت السبيل لنفض يدها من فكرة إنشاء حكومة فلسطينية مستقلة بما نصت عليه في الكتاب الأبيض من تحديد فترة انتقال دون أن تحدد مدتها، يعطى خلالها أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكم بلادهم. ولو كانت بريطانيا صادقة في تعهدها بإنشاء حكومة مستقلة في فلسطين لما كانت هناك أي حاجة لفترة انتقال، فأهل فلسطين قادرون على حكم بلادهم فورا، وقد سبق لعصبة الأمم أن اعترفت في المادة الثانية والعشرين من عهدها، بأن سكان الأقطار

(١) Sykes, ch: op. Cit., P. 185.

العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين قد بلغوا حدا من التقدم والرقي يمكنهم من ممارسة الحكم والاستقلال، على أن تقدم لهم دولة منتدبة المشورة والارشاد حتى يستطيعوا الوقوف وحدهم. وفعلا تشكلت حكومات وطنية مستقلة في كل من سوريا ولبنان والعراق والأردن، وكانت هذه البلاد تحت الانتدابين الفرنسي والانجليزي.

فعند صدور الكتاب الأبيض كان قد مر عشرون عاما تقريبا على انتداب بريطانيا لفلسطين، فماذا كانت تعمل هذه الدولة المنتدبة في سبيل تمكين أهل فلسطين من الوقوف وحدهم، وممارسة الحكم والاستقلال؟ إن تحديد فترة الانتقال في فلسطين كما نص الكتاب الأبيض يدين بريطانيا بالتقصير وعدم القيام بواجبها، ومن ثم يكشف النقاب عن سوء نواياها[1].

وكان الفلسطينيون يطالبون بإصرار بوجوب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقفا تاما وسريعا، فبدلا أن تعمل بريطانيا على تحقيق هذا المطلب العادل المشروع، فإنها قصدت تجاهله، وتعمدت الاحتيال على العرب وتضليلهم بنصها في الكتاب الأبيض على السماح لآخر مرة لخمسة وسبعين ألف مهاجر الدخول إلى فلسطين خلال خمس سنوات، ثم لا يسمح بعد ذلك بهجرة أخرى إلا إذا قبل عرب فلسطين بذلك.

إن فترة خمسة أعوام لاستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين مؤامرة بريطانية هدفها السماح لهجرة يهودية بعد مرور هذه الفترة. فمن يضمن أن لا تقع خلالها أحداث، أو ظروف تستغلها بريطانيا لفرض أبواب فلسطين مشرعة أمام المهاجرين اليهود[2].

وما دامت بريطانيا هي السلطة التنفيذية والتشريعية والعسكرية والسياسية فلسطين، فمن يستطيع أن يضمن بأن لا تعمل هذه السلطة بوسائلها المعروفة

(١) شفيق الرشيدات: فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، ص ١٣١.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٣٣.

وأساليبها المشهورة على خلق موافقة عربية بالنسبة للهجرة اليهودية وتزييف إرادة عرب فلسطين.

وأهملت بريطانيا طلب فلسطين، الذي اعترفت به وأيدته لجان التحقيق المتعددة، وهو وقف بيع الأراضي لليهود. فنصت في كتابها الأبيض على معالجة مشكلة الأراضي بإصدار تشريعات من شأنها تحويل أو إباحة انتقال الأراضي لليهود حسب ظروف مناطق فلسطين المختلفة.

إن هذه المعالجة المقترحة لمشكلة الأراضي، تعني تصميم بريطانيا على استمرار انتقال الأراضي في فلسطين إلى اليهود. فبريطانيا هي السلطة الحاكمة، وهي مصدر التشريعات في البلاد، ولذلك وقياسا على ماضي السياسة البريطانية وثبوت ضلوعها مع الأهداف الصهيونية، فليس من شك أن جميع التشريعات التي ستضعها السلطات البريطانية لمعالجة مشكلة الأراضي ستكون في مصلحة اليهود[1].

موقف الصهيونية من الكتاب الأبيض:

احتجت القيادة الصهيونية احتجاجا شديد اللهجة على الكتاب الأبيض ورفضته، ثم أعلنت ما يشبه العصيان المدني احتجاجا عليه، ودعت التجمعات في الكنس إلى حلف اليمين التالي:

«يعلن السكان اليهود أمام العالم أن هذه السياسة الخائنة لا يمكن التسامح معها. سيحارب السكان اليهود هذه السياسة إلى الحد الأقصى ولن يضنوا بالتضحيات لعرقلتها والقضاء عليها. ولن يشترك أي فرد من السكان اليهود في خلق أي أجهزة إدارية على أساس هذه السياسة ولن يتعاون معها أحد. إن السكان اليهود لن يعترفوا ولن يقبلوا بأية قيود عديمة الرحمة على الهجرة اليهودية إلى بلادهم. ولا توجد قوة في العالم تستطيع القضاء على حق إخواننا الطبيعي في

(١) سعيد حماده: النظام الاقتصادي، ص ١١٩ - ١٢٠.

دخول بلاد الآباء من أجل إعادة بنائها والعيش فيها. سيجد الذين بلا مأوى طريقهم هنا وكل يهودي في هذه البلاد سيستقبلهم[١].

وبعد صدور الكتاب الأبيض بيوم واحد (١٨ مايو) أعلنت الوكالة اليهودية في بيان رفضها له وقد جاء في البيان: «ان اليهود لن يرضوا إغلاق أبواب فلسطين في وجوههم، كما لن يسمحوا بأن يتحول وطنهم إلى غيتو[٢]. وإن اليهود الذين قدموا الأدلة الساطعة على قوتهم وصلابتهم من أجل تأسيس الوطن القومي يعرفون كيف يدافعون عن الهجرة اليهودية، والوطن اليهودي، والحرية اليهودية. كذلك اتهم البيان بريطانيا بالخضوع للارهاب العربي، وهدد بأن اليهود سوف يقاتلون ولن يذعنوا للحكم العربي.

وتابع البيان مغالطته حين قال ان الشعب اليهودي ليس على نزاع مع الشعب العربي، وإن العمل اليهودي ليس له آثار عكسية على حياة الشعب العربي وتقدمه. وإن العرب ليسوا محرومين من الأرض أو من الوطن، وبالتالي ليسوا بحاجة للهجرة كاليهود، وإن الاستعمار اليهودي قد أفاد فلسطين وكل سكانها وإن الشعب اليهودي قد أظهر جنوحه للسلام حتى في سنوات الاضطراب[٣].

ولقد تظاهر اليهود في تل أبيب والقدس، وهتفوا ضد بريطانيا، ثم تفرقوا عند اطلاق النار عليهم من البوليس. إلا أن بن غوريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، أجاب القائد البريطاني الذي أمره بالاخلاد للهدوء والسكينة، ان اليهود لن يخافوا التهديد حتى لو كلفهم ذلك العديد من الضحايا، لكن اليهود فضلوا العافية تبعا للنصيحة البريطانية، ثم بدأوا إطلاق النار على العرب العزّل من نوافذ بيوتهم، ثم كانوا يغلقونها ويتوارون.

---

(١) إميل توما: جذور القضية الفلسطينية، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) غيتو: ناحية منعزلة.

(٣) انظر مجموعة من المقالات عن الرد الفعل اليهودي على الكتاب الأبيض (١٩٣٩) في: Jewish Frontier, : Vol. X, oct. 1943, P. 13

وفي نفس اليوم الذي عرض فيه الكتاب الأبيض على مجلس العموم البريطاني، ٢٢ مايو ١٩٣٩، تناول وايزمن طعام الغداء على مائدة تشرشل، الذي أخبره بأنه سيشارك في حملة المعارضة ضد الكتاب الأبيض. وكان بين الحضور واندولف تشرشل، ولورد شبرويل[١].

وتابع وايزمن القول: «لقد قرأ تشرشل خطابه علينا ثم سألني هل لدي ما اقترح تغييره، فأجبت أن ما جاء في الخطاب كان من الكمال بحيث لا يوجد إلا نقطة أو نقطتين صغيرتين أرغب في تغييرهما، ولكنهما ليستا على قدر من الأهمية ولذا لا حاجة بي لازعاجه»[٢].

كما أن وايزمن قبل حضوره إلى لندن كتب من فلسطين إلى أصدقائه يحذرهم من مغبة صدور الكتاب الأبيض، ويذكر منهم ليبولد أميري، ولورد لوثيان الذي عين سفيرا لبريطانيا في الولايات المتحدة، وهاليفكس وغيرهم[٣].

ولقد عرض وزير المستعمرات مكدونالد الكتاب الأبيض في مجلس العموم، ودافع عنه، ووصفه بأنه خير وسيلة للوفاء بالعهود المقطوعة للعرب واليهود معا، وللتوفيق بينهما، ولصون المصالح السياسية البريطانية الكبرى، بما فيه المحافظة على صداقة العرب، وتأمين خطوط المواصلات البريطانية.

وتولى بعض النواب ومنهم المستر كروسبي الدفاع عن حقوق العرب بينما هاجمه آخرون من حزب المعارضة العمالي من جهة ومن كبار الاستعماريين أمثال أميري وتشرشل. وقد صرح أميري: «أن الكتاب الأبيض هو بمثابة نفي للمبادئ التي أقيمت عليها إدارتنا في فلسطين، وفي نظري - على كل حال - رفض للعهود التي عهد إلينا بحكم فلسطين[٤]. واتهم هربرت موريسون صديق

---

(١) Weizmann, op. Cit, P. 506.

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Parliamentary Debates of commons, Vol. 347, col 2130, May 22, 1939.

وايزمن وأحد البارزين في حزب العمال، الحكومة بالتهرب من مشكلة فلسطين ومحاولة حل وضع معقد بتفكير يقوم على الأمل. «إن الكتاب هو خرق مضحك للعهود المعطاة لليهود وللعالم»[١].

كذلك شجب تشرشل الكتاب الأبيض في خطابه قال فيه: «انه كرفيقه أميري لا يوافق على الكتاب الأبيض، وإنه منذ البداية نصير مخلص لوعد بلفور، وإن وعد بلفور لم يوجه إلى يهود فلسطين بل إلى يهود العالم»[٢].

وتساءل أي نوع من الوطن القومي نقدم إلى يهود العالم حين نعلن أنه في مدى خمس سنوات سيغلق باب هذا الوطن في وجوههم؟ وطلب كاميري أن يؤخذ بعين الاعتبار رأي لجنة الانتدابات الدائمة قبل أن يصوت البرلمان على الكتاب وأنكر أن تكون بريطانيا قد بلغت هذا الحد من الضعف وأفلست بحيث أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. وأكد أن الكتاب يعد تراجعا من بريطانيا تحت تأثير الارهاب العربي، وهذا الضعف سيحدث تأثيرا سيئا في نفوس أصدقاء بريطانيا وفي الولايات المتحدة، وسيكون مشجعاً لاقامة العراقيل في وجه بريطانيا[٣].

غير أنه على الرغم من معارضة تشرشل والمعارضة العمالية والاستعماريين، فإن مجلس العموم وافق على الكتاب الأبيض بأكثرية ٢٦٨ صوتا ضد ١٧٩ وامتناع ١٠٩ عن التصويت.

كذلك فإن مجلس اللوردات وافق على الكتاب الأبيض[٤] على الرغم من معارضة لورد سنل والفيكونت هربرت صموئيل، وكبير أساقفة كنتربري.

وفي المؤتمر السنوي لحزب العمال الذي عقد في ساوثبورت مايو ١٩٣٩،

---

(١) Parliamentary Debates of commons, Vol. 347 col. 2144, May 23, 1939.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid. Vol, 347, Col. 2175, May 23, 1939.

(٤) Survey of Palestine, op. Cit., P. 45.

أيد المؤتمر موقف ممثليه في البرلمان ضد سياسة الحكومة، ودعا أن تتجاوز الحكومة عن سياسة الكتاب الأبيض وتعيد فتح أبواب فلسطين للهجرة وفق قدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادي. وقال ان الكتاب يمثل استسلاما آخر للعدوان، ويقدم مكافأة للعنف والارهاب، وهو نكسة للقوى التقدمية لدى العرب واليهود، كما انه يفرض قيودا لا تحتمل على الهجرة اليهودية في الوقت الذي يقسم الاضطهاد العنصري بلاد العالم الأخرى إلى بلاد تحرم على اليهود دخولها، وبلاد تستحيل عليهم الحياة فيها[١].

ولقد دافع مكدونالد عن الكتاب الأبيض في اجتماع لجنة الانتداب الدائمة في يونيو، وبرهن أنه يتفق مع صك الانتداب وسياسات الحكومات البريطانية المتعاقبة. وأعدت اللجنة تقريرها ما بين ٢١ ـ ٢٩ يونيو، ورفعته إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة، فقررت بأكثرية أربعة أصوات هي أصوات ممثلي هولندة والنرويج وسويسرا وبلجيكا، ضد ثلاثة أصوات هي أصوات ممثلي بريطانيا وفرنسا والبرتغال، ان الكتاب الأبيض مناف لصك الانتداب، وان السياسة التي عبر عنها لم تكن متفقة مع تفسير صك الانتداب الذي اتفقت اللجنة عليه مع دولة الانتداب ومجلس العصبة[٢].

والواقع أن الكتاب الأبيض كما يقول الدكتور جيمس باركس الذي لا ينقصه العطف على الصهيونية، لم يكن خروجا قطعيا على سياسات الحكومات البريطانية السابقة. فإنه منذ اللحظة الأولى التي نص فيها تصريح بلفور على أن تصان مصالح السكان الحاليين، كان من البديهي أنه لن يكون في المستطاع إيجاد حل نهائي للمشكلة ما دام غير مكترث في هذه المصالح بالمعنى الذي فهمه السكان كذلك فإن عرب فلسطين عارضوا ذلك التصريح ولم يتحولوا قط عن هذا الموقف.

---

(١) نص قرار مؤتمر حزب العمال منشور في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص ٣٣٥.

(٢) Permanent Mandates commission, : Minutes of the 36th session, P. 275.

وما دام الأمر كذلك، فإن المجرى الوحيد لتعاقب الأمور إزاء تشبث العرب، كان حتما في سبيل الانتقاص المطرد من التشجيع الذي لقيه اليهود في أول الأمر[1].

ولقد اختلفت وجهات نظر المعارضة الصهيونية للكتاب الأبيض أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين في جنيف ١٦ أغسطس ١٩٣٩. فحزب الدولة اليهودية برئاسة مايركروسمان نادى بإعلان العصيان المدني وعدم التعاون مع البريطانيين. وغالبية المندوبين في المؤتمر انقسمت إلى ثلاث فئات:

١ ـ الأولى بقيادة بن غوريون قالت إن الوقت قد حان لترك أو تعديل سياسة وايزمن المنادية بالتعاون مع حكومة الانتداب وقد قال بن غوريون: «إن الكتاب الأبيض أوجد فراغا يجب أن يملأه اليهود أنفسهم، وعليهم أن يتصرفوا كما لو كانوا هم الحكومة في فلسطين، ويظلوا كذلك حتى توجد دولة يهودية هناك، وفي حالة ارتكاب الحكومة مخالفة كهذه، على اليهود أن يعملوا كما لو أنهم هم الحكومة»[1].

٢ ـ أما الفئة الثانية التي تعارض هذا الرأي وتؤيد التعاون مع بريطانيا بزعامة وايزمن تنسب ذلك لحاجتها إلى دولة كبرى للأخذ بيدها، وانه مهما كان دعم بريطانيا ضعيفا، فإنه مقبول أكثر من أي دعم آخر. هذا بالاضافة إلى أن اليهود سيقفون إلى جانب بريطانيا في الحرب القريبة الوقوع ضد ألمانيا. فكيف لهم أن يساعدوها من جهة ويربكوها في شؤون فلسطين المحلية من جهة أخرى.

ولقد دافع أباهيلل سيلفر عن موقف وايزمن، ورأى أن الحركة الصهيونية وحكومة الانتداب لم تصلا بعد إلى نقطة الافتراق. وطالب المؤتمر بعدم الاستسلام إلى العاطفة قائلا إن الكتاب الأبيض وثيقة موقعة فقط وهناك آمال طيبة لالغائه، لهذا ليس من الواجب اتخاذ إجراءات متطرفة.

(١) Kirk, G., A short History of the Middle East, P. 189.

(٢) Survey of Palestine for 1939, I. P. 470.

٣ ـ والفئة الثالثة المعتدلة برئاسة بيرل كاتزنلسن وهو من مثقفي زعماء حزب العمال، استنكر الثورة، لكنه أيد الهجرة غير المشروعة، وحمل السلاح إذا لم يتوافر حل آخر. وقال على اليهود أن يتذكروا في مقاومتهم للسياسة البريطانية، أنهم يعارضون قرارا لحكومة خاصة، وانه ليس لديهم ما يكرهونه من الشعب البريطاني.

وتضمنت قرارات المؤتمر عداءها لسياسة الكتاب الأبيض، وتأييدها لبريطانيا في الدفاع عن ديمقراطية العالم الغربي. كما دعت القرارات إلى رفض التسليم بانتقاص وضع اليهود في فلسطين إلى حالة الأقلية، وإخضاع الوطن القومي اليهودي للحكم العربي[1].

كما أعلن المؤتمر أن معارضته للسياسة البريطانية ليست موجهة ضد الشعب العربي، لأنه سيعمل إلى ترسيخ علاقات حسن النية المتبادلة والتعاون مع عرب فلسطين والدول العربية المجاورة. وكرر المؤتمر الكليشه المهترئة المنادية بإمكانية إيجاد وسائل تؤلف بين الأماني العربية واليهودية على الرغم من مرور أربع سنوات اصطبغت بإراقة الدم والخراب. وأوكل إلى اللجنة التنفيذية دراسة العلاقات الثقافية والاجتماعية بين العرب واليهود، وإمكان التعاون في هذه المجالات. وفي ٢٤ أغسطس وافقت غالبية أصوات المؤتمر على هذه المقررات.

والحقيقة التي يستطيع كل إنسان إدراكها، أن الفئات الثلاث متفقة من حيث الهدف والمبدأ على تأسيس الدولة اليهودية، ونقطة الخلاف من ناحية التكتيك فقط. فوايزمن يرى أنه من الخطأ إقامة الدولة اليهودية حالا، بينما المعتدلون يرون أنه بإمكانهم تحقيق ذلك خطوة خطوة بالتعاون مع بريطانيا، في حين يرى المتطرفون أن أهدافهم تتنافى مع المصالح البريطانية[2].

وفي خطاب ألقاه بن غوريون في ٣ أغسطس ١٩٣٨ وعنوانه على ثلاث

(١) The new Judea, January,1941, Quoted in P. R. O. co 733 « 436.

(٢) Grossman, R., : Falestine Mission, P. 143.

جبهات صرح بأن نضال الصهيونية السياسي مع البريطانيين هو نضال خطير جدا، ودافع عن الحكومة البريطانية بقوله: البعض يقول ان هذه حكومة مخادعة، ولكنني أتحدى أي شخص أن يدلني على أحسن منها، ما الفائدة من الرد على العرب أثناء الثورة إلا توحيد صفهم ضدنا والمزيد من سفك دمائنا.

وبسبب وقوف اليهود إلى جانب الانجليز في مجابهة الثورة العربية فقد مضى بن غوريون إلى وجوب ضبط النفس ضمانا لاتمام الاهداف الصهيونية. واستطرد بن غوريون: حين نسأل بغضب لماذا لا تنهي الارهاب العربي، ننسى أحيانا أنها تستطيع بسهولة تامة، وبدون إطلاق رصاصة واحدة، وذلك بوقف الهجرة. لأن الارهاب العربي وسيلة من وسائل مقاومة الهجرة اليهودية. لقد أوقفت الهجرة بعد اضطرابات ١٩٢١ و ١٩٢٩، والاضطرابات الحاضرة التي استغرقت (٣٠ شهرا) ولا تزال مستمرة لم توقف الهجرة، ولكن ما لم يفعله الارهاب العربي قد يفعله اليهود(١).

ويتابع بن غوريون قوله: «إن الحرب العربية ضدنا ستكون طويلة، العرب ليس لديهم ما يخسرونه فيها، إنهم لا يعتمدون على بريطانيا، إنهم ليسوا بحاجة إلى شراء الأرض. وجلب العرب إلى فلسطين من الخارج. كل شيء ملكهم إلا الحكومة، ومن أجل الحكومة هم يقاتلون، أما نحن إننا نفقد الكثير، قوتنا الأهلية، آمالنا، علاقاتنا ببريطانيا، هل من المحتمل أن تنجز الهجرة بمحاولتنا مناهضة البريطانيين؟ وهل نستطيع شراء الأرض بالارهاب؟

إن العرب لا يهتمون بمشاعر البريطانيين نحوهم لأنهم يرغبون التخلص منهم، إن هدفهم الرئيسي طرد البريطانيين وإنهاء سلطتهم، إذن فبماذا يهتمون؟ لكن اليهود ليس بمقدورهم أن يكونوا غير مكترثين، إن بريطانيا تحمينا وتفكر فينا وعلينا أن لا نكون في الصفوف الخلفية، بل يجب أن نشكل مليشيا يهودية للدفاع

(١) Ben Gurion, D., : Rebirth and Destiny of Israel, pp. 89, 91, 93.

عن أنفسنا، والخروج لتدمير الارهابيين العرب. وهذا ليس بالأمر السهل دون الاتفاق مع بريطانيا ودون معونتها.

ويختم بن غوريون خطابه بالاشارة إلى تضحيات البريطانيين بالنسبة لمخاطر الثورة العربية. وما يقدمون من جهد في سبيل حماية اليهود ووطنهم وحقوقهم. ويطالب اليهود بالتقدم للمشاركة بالأخطار والتمسك بصداقة بريطانيا ودعمها(١) إن الصهاينة يتظاهرون بالتريث وضبط النفس حتى يبعدوا غضب البريطانيين عنهم، وهم أحوج ما يكونون إليهم في هذه المرحلة التاريخية من مراحل تنفيذ برنامج بال. وقد عملت الصهيونية على عدم معرفة حقيقة زعيمها هرتسل، ولا مذكراته ويومياته، لئلا يكشف مخططها الحقيقي، ولاخفاء مقاصدها، حتى لا يجمع الأعداء على ضربها قبل قيامها بتنفيذ تلك المخططات.

إن زعماء الصهيونية أبدوا مرونة كبيرة في رسمهم للسياسة العملية الأنفع لهم. إنهم لم يعملوا على تحوير الأهداف السياسية الصهيونية، وإنما عملوا إلى تغيير في السياسة تجاه الانتداب، وإلى رسم المخططات الصهيونية السياسية من جديد في ضوء التطورات الجديدة في العالم. وهذا ما معناه ضرورة التخلي عن شعارات المرحلة السابقة، مرحلة التعاون الصهيوني البريطاني بسبب الكتاب الأبيض، وشعار الوطن القومي، كي تحل محلها شعارات التعاون والعمل مع الأمم الأخرى وفي طليعتها الولايات المتحدة، وشعار الدولة اليهودية، مع الحرص على بقاء الصلات مع بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة.

لقد استطاعت المرونة السياسية للصهيونية إدراك فشل مساعيها المستميتة مع بريطانيا، فوجهت وجهها شطر الولايات المتحدة الامريكية لما للنفوذ الصهيوني من أثر في المحافل المالية والسياسية، وأرادت توسيع ذلك النفوذ حتى يصبح بمقدورها الادعاء بأن ملايين اليهود الأمريكيين يطالبون الحكومة الامريكية بدعم هدف البرنامج الصهيوني، ليصبح ركنا من أركان السياسة الخارجية

(١) Ben Gurion, D., : Rebirth and Destiny of Israel, PP. 94, 96, 98.

الأمريكية، وبالتالي يصبح بالامكان استغلال الولايات المتحدة للضغط على بريطانيا.

وهنا يبرز دور صهاينة الولايات المتحدة الأمريكية لاكتساب الأمريكيين إلى جانبهم باستعمال شتى الوسائل مثل استغلال الدعاية اللاسامية، واضطهاد اليهود على يد النازيين والفاشيين، وربط حل القضية اليهودية في أوروبا بفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اللاجئين المنكودين من اليهود، وتنظيم المنظمات اليهودية الأمريكية، والتسرب إلى مراكز الادارة والحصول على دعمها للضغط على أمريكا. فضلا عن السعي الحثيث والعمل على تدريب وحدات عسكرية يهودية للمشاركة في المجهود الحربي، والاستعداد للمواجهة مع العرب في فلسطين فيما بعد. وبالتالي مناورة الانتداب والضغط على الحكومة البريطانية عن طريق الارهاب من أجل تبديل سياسة الكتاب الأبيض. وقد قال عنه الإرهابي الصهيوني مناحيم بيغن: «إن هذا كان آخر كتاب أبيض وضع لهدم آمال الشعب اليهودي فيما يتعلق بفلسطين»(١).

موقف العرب من الكتاب الأبيض:

درست العواصم العربية السياسة الجديدة التي يتضمنها الكتاب الأبيض فرأت أنها لا تختلف إطلاقا عن المشروع الذي عرضه الجانب البريطاني في مؤتمر لندن ورفضه العرب. وبعد إجراء اتصالات بين الحكومات العربية بشأن الكتاب الأبيض من أجل اتخاذ موقف عربي موحد منه، بلّغت الحكومات العربية الحكومة البريطانية بأنها لا تستطيع الموافقة على الكتاب الأبيض وسياسته، وأنها ترفض ذلك لنفس العوامل والاعتبارات التي حفزتها على رفض المشروع البريطاني الذي عرض على مؤتمر لندن.

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية قد أعلنت في اجتماع مجلس الوزراء أن معارضة العرب للكتاب الأبيض ربما لم تكن شديدة على عكس اليهود الذين

(١) Beigin, M., : The Revolt, P. 33

عارضوا الكتاب الأبيض وهددوا باللجوء إلى استعمال العنف والإرهاب(١).

لكن العرب تظاهروا في كل من سوريا والعراق وشرق الأردن ومصر احتجاجا على الكتاب الأبيض، وتأييدا لمطالب عرب فلسطين، كما عقدت الاجتماعات الحاشدة تطالب الحكومات العربية بالصمود إلى جانب شعب فلسطين وعدم الأخذ بالسياسة البريطانية المبنية على الخداع والمكر والالتواء.

ولقد علق المكتب العربي على الكتاب الأبيض، بأنه حل وسط، ومحاولة جديدة لوضع صيغة للتوازن بين الفريقين المتنازعين (العرب واليهود) ولا يتضمن خروجا على السياسة البريطانية التي سبقته، بل هو مسعى جديد لحل المشكلة القديمة ذاتها، مشكلة تحديد الالتزامين بشكل يجمع بينهما دون تناقض أو تنافر(٢)، على الرغم مما بين الالتزامين من خلاف، فالالتزام نحو العرب مبني على أساس من الحق والعدل، بينما الالتزام نحو اليهود هو التزام مبني على الباطل، والتنكر للحقوق الانسانية.

أما حزب الدفاع فقد انتهز فرصة صدور الكتاب الأبيض، فعقد اجتماعا في **٢٩ مايو ١٩٣٩** في فندق الملك داود في القدس، حضره حوالي ألف وأربعمائة شخص، أعلنوا فيه تأييدهم للسياسة البريطانية(٣)، وهذا ليس بجديد على سياسة حزب الدفاع الموالية لبريطانيا، فضلا عن تحريض الأمير عبدالله أمير شرق الأردن المؤيد للسياسة البريطانية الواردة في الكتاب الأبيض لعام **١٩٣٩**، والذي سبق أن مارس ضغوطا كبيرة لإجهاض الحركة الوطنية الفلسطينية بإيعاز من الحكومة البريطانية(٤).

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٥
P.R.O., Co 733- 436, Extracted From conclusion of ameeting of the cabinet, held at Downing st. Tuesday May, 1939, Cabinet 29 (39) No. 75872- 78- 39.

(٢) المكتب العربي: مشكلة فلسطين، ص ٩٢.

(٣) جريدة فلسطين: الخميس ١ يونيو ١٩٣٩

(٤) أنيس الصايغ: الهاشميون والقضية الفلسطينية، ص ١٨٥.

وبالنسبة للجنة العربية العليا، فقد عقدت عدة اجتماعات في بيروت تدارست خلالها السياسة البريطانية الجديدة، فقررت رفض الكتاب الأبيض بالاجماع، وذلك لأن هذا الكتاب يأخذ باليسار ما يعطيه باليمين. ولقد عرض السيد أحمد الشقيري موقف اللجنة العربية العليا بما يلي:

إن الكتاب الأبيض لم يحقق المطالب القومية الكاملة لعرب فلسطين، وعلى الرغم من كونه خطوة على الطريق فإنه لم يخل من فجوات وسقطات. ولقد ألح سفراء الدول العربية في بيروت بإيعاز من حكوماتهم على اللجنة العربية لقبول الكتاب الأبيض كخطوة أولى تضع زمام الأمور بأيدينا. لكن اللجنة العربية العليا قد انقسمت الآراء فيها. جماعة رأت من الواجب قبول الكتاب الأبيض والعمل على تحقيقه حتى تصبح مقاليد الأمور بأيدينا، وجماعة رفضت الكتاب لأنه يتنافى والأماني القومية، وعلى رأس هذه الجماعة الحاج أمين الحسيني[١].

وقد أيد جورج أنطونيوس هذه الخلافات في مذكرة بعث بها إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت وجهات النظر المختلفة، والمطالبة بتحقيق البنود الدستورية التي جاءت في الكتاب الأبيض، وعودة المنفيين في جزيرة سيشل[٢].

لكن الحاج أمين الحسيني عارض الكتاب الأبيض ومبدأ قبوله معارضة شديدة، وفي تلك الأثناء كانت الحكومة البريطانية على استعداد للتعاون في تنفيذ الكتاب الأبيض مع جمال الحسيني، لا مع الحاج أمين الحسيني المسؤول عن الإرهاب والثورة حسب زعمها، مما نتج عنه ازدياد عداء الحاج أمين للكتاب الأبيض ومؤيديه، وأعلن أن المجاهدين الفلسطينيين يرفضون الكتاب الأبيض، وتركت الحكومات العربية للمفتي أن يتحمل مسؤوليته التاريخية.

ونشرت اللجنة العربية في ٣٠ مايو ١٩٣٩ ردا مطولا على الكتاب الأبيض

---

(١) أحمد الشقيري: أربعون عاما، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٦

P.R.O. , Co 733- 427, George Antonius, to High commissioner. 27.9.40.

لعام ١٩٣٩، فندت فيه جميع المبادئ التي تضمنها الكتاب الأبيض، والتي تحتم عليها عدم الموافقة عليه أو القبول فيه، وذلك لأن كل ما كانت تقدمه بريطانيا من مقترحات ومشاريع بزعم الرغبة في حل قضية فلسطين، كانت من قبيل المسكنات لإلهاء العرب عن قضيتهم الأساسية، ومطالبهم الرئيسية، واتساع المجال أمام بريطانيا للعمل على تحقيق خطتها المرسومة الرامية إلى تهويد فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية. فضلا عن أن هذا الكتاب يناقض نفسه بنفسه، لأن الأسس التي بنيت عليها سياسته هي التخلص والتهرب.

وضمنت اللجنة العربية العليا ردها بالعبارة التالية: إن الأمم الحية لا يكون القول الفصل في حياتها ومستقبلها، والقرار الأخير في مصير أوطانها للكتب البيض أو السود، إنما القول الفصل والقرار الأخير يعود لإرادة الأمة نفسها. وقد أعلنت الأمة العربية إرادتها وقالت كلمتها، وستصل إلى ما تريد بعون الله لتبقى فلسطين عربية إلى الأبد[١].

الكتاب الأبيض وتنفيذه من قبل بريطانيا:

تعهدت بريطانيا بتنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض بعد استتباب الأمن وعودة الهدوء إلى فلسطين. وفي تلك الفترة، كانت الثورة العربية تمر بدور التعب والمصاعب، لما عاناه الثوار من إرهاق، وبسبب تضييق الخناق على عملية تزويدهم بالسلاح، وظروف الحرب القريبة الوقوع، وانقطاع الامدادات من الدول العربية المجاورة، نظرا لموقف فرنسا الجديد الذي شمل المراقبة والمطاردة، كونها أصبحت حليفة لبريطانيا في الحرب المتوقعة.

وتعاونت الحكومتان البريطانية والفرنسية لإلقاء القبض على قواد الثورة ومطاردتهم من خارج فلسطين، ومن بين القواد الذين بدأت عمليات المطاردة تلاحقهم القائد عبد الرحيم الحاج محمد ويوسف أبو درة[٢]. مما أجبر بقية القادة

---

(١) الزمان: ٥٣٥، ٦ يونيو، ١٩٣٩.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٧.

P.R.O., Co 733/398, Dowine to Baxter. No. 453/14/34. 26 Jan., 1939.

على مغادرة سوريا ولبنان والتواري عن الأنظار دون أن تخمد في نفوسهم جذوة الفداء والجهاد.

لقد هدأت الأحوال بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، لكن بريطانيا لم تبدأ بتنفيذ ما نصت عليه المراحل الدستورية، ولم تتم أية خطوة عملية بهذا الشأن، كما لم يطرأ تبديل يذكر في الأوضاع السياسية السائدة في هذه البلاد العربية خلال السنتين الأوليين من الحرب، ولا أثيرت قضية فلسطين أثناءهما. غير أن بريطانيا حرصت على استرضاء العرب والحصول على المزيد من ولائهم في أصعب الحالات التي تمر بها. فمثلا رفضت السماح لبعض المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا الشرقية دخول فلسطين، وأوفدت الكولونيل نيو كمب إلى بغداد كي يبحث مع الزعماء الفلسطينيين والعراقيين المسألة الفلسطينية، التي كانت تمثل العائق الأكبر أمام أي تعاون عربي بريطاني.

وأثناء المباحثات، طالب العرب بوضع فلسطين ذات الغالبية العربية على طريق الاستقلال، حسب ما جاء في المقترحات التي تقدمت بها الجهات العربية، مقابل مشاركة العراق في الحرب إلى جانب بريطانيا وحليفاتها عن طريق إرسال كتائب عراقية إلى جبهة القتال.

وقد لعب نوري السعيد دورا هاما في تقريب وجهات النظر بين الجانبين العربي والبريطاني، وكان لوساطته أثر كبير في إنجاح المباحثات للتعاون مع بريطانيا(١).

ولكن وصول تشرشل إلى رئاسة الوزارة البريطانية آنذاك، أوقف مساعي نيوكمب، ورفضت الحكومة البريطانية المقترحات العراقية، وعملت على سحب قواتها من فلسطين لتخدم في الجهات الأخرى، وتزويد يهود فلسطين بالسلاح للدفاع عن أنفسهم ضد الغزو النازي. وهذا العمل من تشرشل أدى إلى إضعاف

---

(١) P.R.O., Co 733- 398. High commissioner to the secretary of state, No. 844, 15 th 1939.

الذين يميلون لصداقة بريطانيا، وبروز المناوئين لها إلى المرتبة الأولى، وإن كان عدد كبير من العرب قد كتبوا في الصحف العربية عبارات تحمل التأييد لبريطانيا وعدم معاداتها(١).

وفي الوقت الذي كان العرب ينتظرون تنفيذ ما تضمنه الكتاب الأبيض، من حيث الاشراف على الهجرة وبيع الأراضي، كان بن غوريون يعلن في خطاب ألقاه في أكتوبر ١٩٣٩ أن أول نقطتين في البرنامج الصهيوني هما: الاستمرار في الهجرة اليهودية وزيادتها، وتوسيع رقعة الأراضي اليهودية.

أما وايزمن، فقد أعلن في اجتماع عقده الصهاينة في مدينة نيويورك في بداية عام ١٩٤٠ أن الكتاب الأبيض لن يكون الكلمة الأخيرة في السياسة البريطانية، وعلى الصهاينة أن يعملوا للاستفادة من أية ظروف تؤدي إلى إلغائه.

غير أن بريطانيا أصدرت تشريعات بخصوص تنظيم انتقال الأراضي بشكل كتاب أبيض رقم (Cmd 6180) في ٢٨ فبراير ١٩٤٠(٢)، لكن بشرط أن يكون له مفعول رجعي من تاريخ الكتاب الأبيض ١٧ مايو ١٩٣٩. وبموجب ذلك قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق هي:

١ - المنطقة (أ) ومنع فيها انتقال الأراضي إلا لعربي فلسطيني. وتضم هذه المنطقة القسم الجبلي الداخلي من فلسطين والجليل الغربي، وأقسام أخرى من منطقة غزة وبئر السبع، ولا يكفي إنتاجها حاجة السكان الحاضرين.

٢ - المنطقة (ب) وقد منع فيها انتقال الأراضي التي يملكها عرب فلسطين إلى غير العرب الفلسطينيين، ولكن للمندوب السامي في بعض الأحوال أن يسمح بانتقال الأرض إلى غير العربي حين يتلقى المشتري موافقة البائع الخطية

---

(١) Survey of Palestine, : op. cit., P. 57.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٨.

P.R.O. Co 733- 435, Lacy Baggallay, to the secretary General League of Nations, 28th Feb. 1940.

على ذلك. وهذه المنطقة تشمل جهات الحولة وسهل بيسان، ومرج ابن عامر، والجزء الجنوبي من بئر السبع.

ومن الملاحظ هنا أن المنع يشمل ما يملكه العربي الفلسطيني، وبذلك فإن الأراضي التي يملكها العرب غير الفلسطينيين كالسوريين واللبنانيين، يمكن ملكية اليهود لها دون موافقة المندوب السامي.

٣ ـ المنطقة (ج) وتشمل الأجزاء الباقية من أراضي فلسطين، وقد سمح البيع فيها لغير العرب، وتشمل السهل الساحلي بين حيفا وعكا، وحيفا ويافا، وقسم من السهل الساحلي بين يافا وغزة.

نظرة إلى هذا التقسيم ترينا أنه وضع لخدمة التقسيم المقبل في فلسطين. ولذلك فقد سارع الصندوق القومي (الكيرين كيمت) لشراء الأراضي في مناطق الحدود، خاصة الجليل الأعلى. كما اشترى مساحات في الأجزاء الأخرى من البلاد من أجل إقامة المستوطنات اليهودية. وقد صرح برنارد جوزيف، المستشار الحقوقي للوكالة اليهودية إلى المؤتمر الكندي الصهيوني، أنه في السنوات الأولى للحرب أقيمت ثماني مستعمرات في المناطق الحدودية، وذلك للاطمئنان في المستقبل إلى إمكانية قيام الدولة اليهودية على كامل الأرض الفلسطينية[١].

وبدون أدنى شك فإن الحكومة البريطانية كانت واعية ومتيقظة لجميع هذه الإشكالات عندما وضعت تقسيم الأرض بهذا الشكل. فقد سمحت بنقل الأراضي في المنطقة التي ستقترح لإقامة الدولة اليهودية، بينما منعته في المناطق التي ستقترح لإقامة الدولة العربية. وعلى الرغم من ذلك كله فقد اعترفت الجهات المؤيدة للصهيونية، أن اليهود سلكوا طريق التحايل على نظم انتقال الأراضي في المناطق المحظورة من أجل الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي العرب، بالاضافة إلى المنطقة التي نيط انتقال الأرض العربية فيها بموافقة المندوب السامي.

(١) New Palestine: 12 Jan. 1940, Quoted in kirk, the Middle East in the War, 1939-1946. P. 233.

وساعدهم لبلوغ أهدافهم إدارة الانتداب البريطاني، ومحاكم التسوية، ودوائر الإجراء وجميع هذه المؤسسات تشرف عليها، بل أنشأتها، الحكومة البريطانية صاحبة الكتاب الأبيض[١].

وعلى الرغم من التواطؤ والمساعدات من قبل الحكومة المنتدبة، فإن الوكالة اليهودية قدمت الاحتجاجات ضد نظام انتقال الأرض، وقام اليهود بالمظاهرات في كثير من المدن دامت أسبوعا، وفرض نظام منع التجول، ورشق المتظاهرون رجال البوليس بالحجارة، ونتج عن ذلك مقتل بعض رجال البوليس والجيش.

أما في بريطانيا فقد ثارت ثائرة الصهاينة، فحشدوا إمكانياتهم ومؤيديهم في البرلمان البريطاني، وتهجموا على الحكومة البريطانية، وشارك في حملات الاستنكار الصهيونية جماعات من أحزاب المحافظين والعمال والأحرار. وهاجم المستر أتلي باسم حزب العمال وزير المستعمرات والحكومة، واتهمهم بالابتعاد عن تنفيذ بنود الانتداب، والسخرية بسلطة عصبة الأمم والقانون الدولي[٢]. واتهم مؤيدو الصهيونية الحكومة بأنها أصدرت قوانين تتنافى مع بنود الانتداب، وتفتقر لمصادقة مجلس عصبة الأمم، فلا يجوز تنفيذ الكتاب الأبيض دون موافقة المجلس المذكور. كما تذمروا من أن المنطقة (ج) تضم ٥٪ فقط من مساحة فلسطين وأن اليهود كانوا يملكون ٥١٪ من مجموعها في السابق، بينما ٦٣٪ من مساحة فلسطين تقع ضمن المنطقة المحظورة (أ).

وفي ٦ مارس قدم النائب العمالي نويل بيكر لوماً إلى الحكومة باسم حزب العمال بسبب تجاهل الحكومة للرأي الذي عبرت عنه لجنة الانتداب الدائمة وأصدرت نظم انتقال الأراضي المجحفة بقطاع من السكان مشيرا إلى ما يجنيه العرب من منافع خطط التنمية اليهودية[٣].

(١) محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في جميع مراحلها، الجزء الثالث، ص. ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢) Parliamentary Debates, Commons, Vol. 357, cols. 2057- 2060 feb., 28, 1940.

(٣) Ibid, Vol. 358, vol. 425.

رد وزير المستعمرات مكدونالد على الاعتراضات مبينا أن البند السادس من صك الانتداب، يتضمن مسؤولية مزدوجة، قبل جميع بنود الصك، فإدارة الانتداب تعمل على تشجيع استيطان اليهود في الأرض، بينما تؤكد عدم التعرض لحقوق ووضع السكان الآخرين. وفي ظروف الحرب الاستثنائية ليس من الضروري انتظار قرار مجلس العصبة دون النظر إلى الوضع في فلسطين. إن المنطقة (ب) التي يجري فيها الاشراف على انتقال الأراضي إلى اليهود تشمل ٣٢٪ من مجموع المساحة الكلية لفلسطين، وللمندوب السامي الحق في تعديل حدود المناطق.

وقال وزير المستعمرات أن المندوب السامي أشار إليه بأن السلطات اليهودية تبذل جهودا مستميتة من أجل شراء المزيد من الأراضي، وأن ما زعمته الوكالة اليهودية بالنسبة لنظم الأراضي بأنها امتياز للمطالب السياسية العربية، وليست إجراء لحماية الفلاحين ليس صحيحا. وأضاف إذا كان لم يكن بمقدوره الحصول على إحصاء بعدد العرب المطرودين من أرضهم، إلا أنه أكد وجود طبقة من العاملين العرب بدون أرض، وبفضل مساعدتهم استطاعت الثورة العربية الصمود مدة أطول.

وحذر مكدونالد من التذمر الذي يسود القرى العربية، والشك الممزوج بالاستياء من أن الحكومة البريطانية غير مخلصة للعرب وأن ادعاءاتها حماية مصالح الفلاحين والمزارعين العرب غير صحيحة، وبذلك يصبح السكان مرة أخرى معادين لدولة الانتداب[1].

وأوضح مكدونالد الأسباب التي دفعت حكومته لإصدار نظم انتقال الأراضي كالتالي:

١ - الاحتفاظ بحكومة غير منحازة في فلسطين، تضمن الحقوق العادلة للعرب واليهود معاً.

(١) Parliamentary Debates, Commons, Vol. 358, Col. 444- 445.

٢ - كي يتسنى للقوات البريطانية القدرة على الحركة للوصول إلى النصر في حربها ضد ألمانيا النازية.

وفيما يتعلق بالسبب الأول دعم مكدونالد بتقارير اللجان السابقة التي أشارت بضرورة وضع نظم لانتقال الأراضي حتى لا يعتدى على حقوق السكان العرب. ثم دار جدل حول الضرورة السياسية التي تحتم النظر بعين الاعتبار لرد فعل العالمين العربي والاسلامي، خاصة عندما تلقى رسالة من السيد جناح بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٤٠ تتضمن تأييد ووقوف مسلمي الهند إلى جانب إخوانهم في الدين في فلسطين وتطالب بإيجاد حلول عاجلة للحالة الراهنة في فلسطين[1].

ودافع السير هنري كروفت عن سياسة الحكومة قائلا: «إن ما لديه من معلومات تشير إلى وقوف الدول العربية، مصر وسوريا والعراق وشرق الأردن والحجاز واليمن بالاضافة إلى تركيا والهند إلى جانب عرب فلسطين. وان هذه الدول تنظر إلى الحالة هناك بعين القلق، ولهذا فليعرف الأعضاء المحترمون هذه الحقيقة قبل التصويت ضد الحكومة الليلة»[2]. وبذلك فشل مشروع لوم الحكومة وبقيت نظم انتقال الأراضي سارية المفعول.

إلا أن اليهود لم يتركوا وسيلة إلا واستعملوها من أجل التحايل على هذه النظم في سبيل توسيع رقعة الأراضي التي يملكونها خلال سبع سنوات من صدور تشريع نظم الأراضي المذكور. وبدون أدنى شك فإن ذلك قد تم بمساعدة الحكومة البريطانية، وأنصار الصهيونية الكثيرين.

وثبت من تتبع مجرى الجدل البرلماني، أن الحكومة البريطانية تملك القدرة على دحض مغالطات الصهيونية، التي لا ترتكز على أساس صحيح، أو ترتكز

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٩.
P.R.O. Co 733- 426, Mr. Jinnah. To Mr. Macdonald, 15 th April, 1940.

(٢) Parliamentary Debates, Commons, Vol. 358, Col. 480.

على نقطة ضعيفة، فتضخمها وتغرق في التهويل حولها والايهام فيها حتى تبدو وكأنها الأساس وما عداها كذب وضلال.

إن عدم صمود معارضي الحكومة أمام الحقائق هو دليل على براعة الدبلوماسية الصهيونية وتغلغلها في الأوساط البرلمانية والسياسية العليا، وهذه المناسبة من المناسبات القليلة التي لم يلعب فيها الإعلام الصهيوني التضليلي دوره المنتظر، وذلك بسبب حاجة الحكومة إلى التظاهر أمام العرب بحسن نواياها نحوهم، بسبب موقع بلادهم الاستراتيجي بالنسبة للمصالح البريطانية، أكثر منه بسبب قوة الحق العربي الذي تؤمن فيه الحكومة المتعاقبة في قرارة نفسها، ولكنها تخفيه حسب مصالحها القريبة والبعيدة. ولولا حالة الحرب لطوي الكتاب الأبيض وما ترتب عليه من قوانين قبل مضي وقت طويل على صدوره.

وفي مذكرة قدمت إلى المندوب السامي من جورج أنطونيوس بخصوص تنفيذ بنود الكتاب الأبيض وبعض المطالب العربية، يوضح لنا المندوب السامي مدى رغبة بريطانيا في تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض ومطالب عرب فلسطين بقوله من غير الممكن صياغة أي بيان عن موقف حكومة بريطانيا بالنسبة لمطالب العرب بسبب الظروف الراهنة أي ظروف الحرب القائمة، والوضع الذي نحن فيه، وأن أي تصريح في مثل هذه الظروف حتى ولو كان بشكل عام، سيورطنا في مصاعب ربما يكون سببها سوء فهم لمحتوياته[1].

(1) P.R.O. Co 733- 427. George Antonius, To high commissioner, 2. H. c. 7th oct., 1940.

الفصل الثالث

فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية

الوضع العربي في فلسطين:

إن ثورة عرب فلسطين التي استمرت سنوات طويلة وسجلت أسمى آيات البطولة والتضحية قد توقفت في شهر سبتمبر وهو نفس الشهر الذي بدأت فيه الحرب العالمية الثانية.

توقفت الثورة وكان لا بد من توقفها نظرا لما عاناه شعب فلسطين من آلام وظلم وبطش، وبسبب ما تعرضت له المدن والقرى العربية من إرهاب وتدمير وخراب. فلم يبق حي إلا وتعرض أهله للمآسي، ولم تبق ناحية إلا وفرضت على سكانها العقوبات والغرامات.

وكان زعماء الثورة مشردين، فالمفتي كان لاجئا في لبنان، ويشرف على بعض أعمال الثورة من قصره بالقرب من بيروت، ولكن بسرية تامة، وتحت قيود شديدة وضمن حدود ضيقة وإلا طاردته فرنسا حليفة بريطانيا وحرمته حتى من البقاء هناك.

كما كان العديد من الزعماء موزعين بين لبنان وسوريا وكانت وسيلة الاتصال بينهم وبين الثوار تتم عن طريق التسرب سرا من فلسطين إلى هذين البلدين اللذين يئنان من وطأة الانتداب الفرنسي، فضلا عن نفي حكومة الانتداب لعدد آخر من الزعماء إلى جزيرة سيشل التي أصبحت منفى لقادة الحركات الوطنية العربية.

وبذلك فقد عرب فلسطين الكثير من العون والإمدادات التي كانت تصلهم من سوريا ولبنان بسبب الحكم الفرنسي في هذين البلدين الذي أخذ

يعتبر أن كل حركة ضد الحكومة البريطانية، عملا عدوانيا ضد المجهود الحربي للحلفاء وبذلك لاقت ثورة فلسطين نهايتها بهدوء يكاد يكون مفجعا[١].

فشلت الحركة الوطنية المساندة للثورة في لبنان، وأخمدت في سوريا، وأحكمت الرقابة على حدود العراق. فلم يعد باستطاعة الشعب العربي في فلسطين الاستمرار في ثورته، وقد أحكم إغلاق الطوق عليه من جميع الجهات، وتلقى الضربات المتتالية خلال السنوات الطويلة فضعف جهده، وتبعثرت قواه.

وإلى جانب هذا الوضع، فقد ظهرت بارقة أمل نتيجة لصدور الكتاب الأبيض ١٧ مايو عام ١٩٣٩، والذي تضمن عزم بريطانيا النهائي على تنفيذ سياسة ترمي إلى استقلال فلسطين بعد عشر سنوات، وإيقاف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، ووضع قيود على انتقال الأراضي لليهود، كما انه ليس في نية بريطانيا تفسير وعد بلفور بخلق دولة يهودية في فلسطين.

وألقى العرب سلاحهم، بينما استمر السلاح البريطاني يصوب إلى صدور العرب تحت ظل من أحكام الحرب القائمة وقوانينها، وبقيت القوات البريطانية تلاحق العرب وترمي بهم في السجون حتى بلغ عدد الذين أدخلوا السجون (١١١٧) في يوم واحد[٢]، بالاضافة إلى غيرهم ممن قدموا للمحاكم بإشراف الحكومة التي كانت تدعي بأنها سائرة في تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض مهما عارضها العرب أو اليهود.

وعند نشوب الحرب العالمية أعلن حزب الدفاع (حزب النشاشيبي) وقوفه إلى جانب بريطانيا، في الوقت الذي كان فيه المفتي والأعضاء البارزين في حزبه خارج فلسطين حيث انتقلوا من لبنان إلى العراق بالاضافة إلى القادة العسكريين للثوار مثل فوزي القاوقجي، وعارف عبد الرازق، والشيخ حسن سلامة. ولكن

(١) عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣٥٩.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ١٠

P.R.O. Co 733- 428, High commissioner to Secretary of State. No. 12, 4th. Jan. 1940.

بريطانيا لم تسع للحصول على مساعدة حزب الدفاع علّها تستطيع الوصول إلى اتفاق وتفاهم مع المفتي علما أنها لم تحصل حتى على المساعدة الشفوية منه أو من مؤيديه[١].

أما على صعيد العلاقات بين العرب واليهود في الأيام الأولى من الحرب، فقد اعتراها بعض الركود، وظهر تعاون بصورة ملحوظة في مجال الاقتصاد والحياة اليومية العامة في المدن. والذين كانوا يدعون للتعاون من الجانب اليهودي، طبقة الرأسماليين الأغنياء بما فيهم المزارعين المنفردين الذين كانوا يرون أن الربح يأتي عن طريق توظيف رؤوس الأموال في الأشغال العربية، أو عن طريق استغلال العرب في مجال الانشاء والتعمير، والصناعات المختلفة، وذلك لأن العمال العرب لا يخضعون لقوانين أحزاب العمل اليهودية.

لكن معارضة التعاون العربي اليهودي جاءت من قبل التصحيحيين، كما ان غالبية القياديين الصهاينة وبوجه خاص في الوكالة اليهودية عارضوا التعاون لاعتقادهم أن الاستعداد للتعاون مع العرب في أي مجال سيفسر على أنه دليل ضعف واستعداد لقبول أمور أقل من البرنامج الصهيوني[٢].

وبالنسبة للعرب، فإن النزعة السياسية، ودعاية الثورة ومصالح طبقة الأغنياء كانت تميل إلى إعاقة التعاون بين العرب واليهود.

فمن الناحية السياسية، خاف عرب فلسطين من أن التعاون العربي اليهودي سيؤثر على مسار القضية الفلسطينية، خاصة عندما ظهرت بوادر التسابق بين بريطانيا والولايات المتحدة لاحتضان الصهيونية، ولعدم وضوح رؤيا مسار الحرب، ثم انقسام زعماء الحركة الوطنية في اتخاذ قرار إلى جانب من سيقفون في الحرب، بالاضافة إلى الصراع بين الأحزاب السياسية.

(١) لوكاز هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص ٩٢-٩٣.

(٢) P. R. O., Co 733- 428, Harold Maimichael, to Macdonald, No. S.40 29th feb., 1940.

أما بالنسبة لدعاية الثورة، فقد اتخذت شكلا دفاعيا، وذلك لعدم وجود مصدر يساعد على بعثها من جديد. إلا أن النشاط كرس لمنع تجنيد العرب في القوات البريطانية، ووقف تسليم الأسلحة، واتخاذ تدابير فعالة ضد حزب المعارضة الداعي للتعاون مع بريطانيا مهما كانت النتائج.

وفيما يتعلق بطبقة الأغنياء، فإنهم كانوا قلقين من التعاون العربي اليهودي حفاظا على مصالحهم الاقتصادية، وخوفا من أن التعاون سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة فئات الشعب الأخرى وهذا سيمثل خطرا على حياتهم وممتلكاتهم[1].

وعلى صعيد قضية التطوع في القوات البريطانية، فقد وقف عرب فلسطين موقفا سلبيا من هذه القضية، بسبب ما عانوه من ظلم وبطش وتنكيل على أيدي القوات البريطانية طوال عشرين عاما. فكيف يجوز أن يحاربوا اليوم إلى جانب أعداء الأمس. خاصة وأن بريطانيا صاحبة وعد بلفور المشؤوم الذي أعلنت عنه في الوقت الذي كان العرب يحاربون إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى.

زد على ذلك تحملها مسؤولية تهويد فلسطين، حيث فتحت أبوابها أمام المهاجرين اليهود، وفرضت الاجراءات الشديدة على الفلاحين العرب لإجبارهم على بيع أرضهم لإقامة المستوطنات اليهودية.

لهذا فقد انقسم زعماء الأحزاب والحركة الوطنية في وجهات النظر بالنسبة لهذه القضية، بين مؤيد ومعارض. فالمفتي وأتباعه رفضوا التطوع وعملوا ضده، بينما حزب الدفاع حمل راية الدعوة للتطوع.

وتبع ذلك فترة ترقب بانتظار الدلائل الأولى لسير العمليات على جبهات القتال. (حتى ان الدوائر السياسية العربية لم تبد كثيرا من الحماسة لقضية الحلفاء، فقد أحس العالم العربي بالارتياح لوقوف إيطاليا على الحياد في البداية،

(١) Ibid.

ثم لأن خطر العمليات الحربية كان بعيدا عن الشرقين الأدنى والأوسط. لكن على الرغم من ذلك فإن موقف الحكومات المحلية ونشاط الجماعات السياسية في المشرق العربي كان موضع اهتمام الحلفاء»[1].

غير أنه في ٢٠ ديسمبر ١٩٤١ عقد اجتماع كبير[2] في قاعة المدرسة البكرية في القدس، حضره وجهاء وأعيان ومخاتير مدن وقرى قضاء القدس والأقضية الأخرى، للبحث في شؤون تطوع عرب فلسطين في القوات البريطانية في الشرق، كما حضره كبار رجال إدارة الانتداب ومن ضمنهم كيث روتش حاكم لواء القدس، وغيره من الضباط، بالاضافة إلى عجاج نويهض مراقب البرامج العربية في الاذاعة الفلسطينية، ومراسلي جريدتي فلسطين والدفاع.

وألقى حاكم لواء القدس كلمة أشاد فيها بموقف بريطانيا تجاه العرب واعتبار فلسطين جزء من بريطانيا، وتلاه في الكلام أحد الضباط العرب في الجيش البريطاني واسمه رشيد عبد الفتاح، فأشار إلى ارتباط فلسطين والعالم العربي والاسلامي ببريطانيا العظمى، وهي تحارب دفاعا عن الديمقراطية في العالم، وربط بين الخدمة في الجيش البريطاني، وبين الدفاع عن ديار العروبة والاسلام، وان التطوع في الجيش البريطاني هو الخطوة الأولى التي تمهد لانشاء جيش قوي في المستقبل يحمي الوطن ويدافع عن سكانه وممتلكاتهم.

وكانت آخر الكلمات كلمة عجاج نويهض التي عبر فيها عن أهمية الاجتماع الذي سيكون له ذكر في التاريخ، ثم أشار إلى الدور الذي قام به العرب إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى. ودعا إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا لأن الجهاد اليوم أسمى منه في الحرب الماضية، لأنه دفاع عن بلادنا وعن حرية الأمم، وان التجنيد أو التطوع ليس دفاعا عن بريطانيا بل هو دفاع عن الوطن

(١) لوكاز هيرزوير: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) جريدة فلسطين: عدد ٢٥٢ - ٤٨٩٢، السبت، ٢٠ ديسمبر، ١٩٤١.

المقدس والشعب العربي الأبي. ثم أضاف أن فلسطين هي من ضمن الدول العربية التي ستحقق أمانيها، فكيف يمكنها أن تحقق هذه الأماني بدون جيش باسل مزود بالاسلحة وطلائع هذا الجيش هم متطوعة اليوم.

وبعد ذلك تألفت اللجان في جميع أنحاء فلسطين تدعو للتطوع وتكون مسؤولة عن شؤون المتطوعين، وتقديم كل ما يلزمهم. وقد شارك في هذه اللجان أعضاء من مختلف أقضية فلسطين منهم مصطفى الخالدي (القدس) وعمر بيطار (يافا) تحسين عبد الهادي (جنين) أحمد العكي (عكا) سليمان عبد الرازق طوقان (نابلس) حلمي الحسيني (حيفا) شكري الناجي (الرملة) أحمد الظاهر (الناصرة) الحاج خليل الخطيب (المجدل) عبد الرحمن الفرحان (خان يونس) رشدي الشوا (غزة) هاشم الجيوسي (طولكرم)[1].

وبالنسبة للعمل السياسي فقد ظهر على المسرح السياسي لأول مرة حركة شيوعية تحت اسم عصبة التحرر الوطني، وبدأت تعمل تحت شعار تأييد الحرب ضد النازية من ناحية، والمطالبة بالحريات الديمقراطية وبالحقوق الوطنية من ناحية أخرى. وكان برنامجها الجوهري، الاستقلال وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية. وهذا النشاط من جانب عصبة التحرر الوطني جعل بعض الأحزاب القديمة تنشط من جديد. كما ظهرت فكرة إقامة لجان قومية في المدن الرئيسية، ولكنها في هذه الفترة المبكرة لم تتعد مدينة حيفا.

أما بالنسبة للطبقة العاملة، فقد اتسعت صفوفها بسبب دخول عدد من العمال العرب إلى معسكرات الجيش البريطاني للعمل في منشآتها كما دخل عدد كبير المنشآت العربية التي تمت في ظروف الحرب العالمية الثانية[2]. وأثر هذا التطور في نهوض الحركة النقابية العربية، فقام اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا من نقابات عمال النفط وغيرها. واستأنفت جمعية العمال العربية

---

(١) جريدة فلسطين: العدد ٢٥٢ - ٤٨٩٢، السبت، ٢٠ ديسمبر، ١٩٤١.

(٢) P. R. O., co 744 - 414, The War office, No. 0176 - 565, Ist. June, 1940.

الفلسطينية نشاطها بعد الركود الذي أصابها بفعل القمع البريطاني، وهكذا بدأ العمال يمارسون نفوذهم.

ونضجت نتيجة هذا كله فكرة تنظيم حزب، يتبنى برنامجا ديمقراطيا، ويستطيع أن يواجه تحديات عالم ما بعد الحرب. وفعلا تنظم هذا الحزب سرا وعرف باسم حزب الشعب، وضم في صفوفه البرجوازية الصغيرة من أصحاب المهن الحرة، وقادة الحركة النقابية الاصلاحية (في جمعية العمال العربية الفلسطينية). ولكن هذا الحزب لم يمارس نفوذه عمليا لأن صراعا داخليا بين يمينه ويساره عرقل ظهوره.

وكان عرب فلسطين قد عرفوا قبل ذلك بعض الأحزاب التي مارست العمل الحزبي والسياسي وأهمها:

الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، وبرنامجه الاستقلال التام لفلسطين والاحتفاظ بالصفة العربية فيها دون منازع. وحزب الدفاع بزعامة راغب النشاشيبي، وقد أعطى هذا الحزب الأولية للقضايا الاجتماعية، وكان عدم تركيزه على الشعارات القومية، كانهاء الانتداب، جعل الكثيرين يشكون في أخلاقيات أعضاء الحزب. وكان الصراع الأسري الاقطاعي واضحا في الانقسام بين الحزبين، وهذا ما يخالف تعدد الأحزاب في البلاد الديمقراطية[1].

أما الأحزاب الأخرى، فكانت أقل أهمية من الحزبين السابقين، ومن هذه الأحزاب، حزب الاصلاح برئاسة حسين الخالدي، وحزب الكتلة الوطنية أسسه عبد اللطيف صلاح، وترأسه عبد الكريم صلاح، وحزب مؤتمر الشباب، برئاسة يعقوب الغصين.

والشيء المهم والحيوي الذي كان يقتضي على العرب القيام به في تلك المرحلة الحاسمة، هو القضاء على الخلافات والانقسامات، خاصة بعد اتساع

---

(١) Hurewitz, J. C. : Thr Struggle for Palestine, P. 2

عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وإزاء الخطورة التي هددت كيان العرب، تغلبوا ولو مؤقتا على خلافاتهم، وأسسوا اللجنة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني، لكنها اصطدمت بالانتداب البريطاني أكثر من اصطدامها بالعصابات اليهودية، مما أدى إلى فرار معظم الزعماء العرب خارج فلسطين.

وهذا العمل من جانب حكومة الانتداب، ضد العمل الوطني الفلسطيني ليس بجديد، فقد دأبت الحكومة على اضطهاد ومطاردة زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية مدة طويلة قبل الحرب وطوال عشرين عاما، وبالمقابل كانت تعامل قيادة الحركة الصهيونية ومنظماتها الارهابية معاملة حسنة فتقدم لهم كل مساعدة، وترعاهم في فلسطين وخارجها. وما يؤكد ذلك رسالة التوصية التي أرسلها ماكفرسن السكرتير الأول لحكومة فلسطين مع بنحاس روتنبرغ رئيس الفعاد لئومي والتي تتضمن الطلب بتقديم كل مساعدة له أثناء سفره إلى لندن والولايات المتحدة بخصوص قضايا تتعلق بالصهيونية[1].

لكن الخلافات ما لبثت أن دبت من جديد بين الأحزاب في فلسطين فالحسينيون اتهموا حزب الاستقلال ورجال عوني عبد الهادي، وأحمد حلمي باشا بالخيانة لقبولهم الكتاب الأبيض كحد أدنى للتنازلات. وأحيا أنصار الحاج أمين الحزب العربي الفلسطيني، وعهد برئاسته إلى توفيق صالح الحسيني أخي جمال الحسيني.

ولكن جامعة الدول العربية عملت على التوفيق بين هذين الحزبين وجميع الزعامات الفلسطينية وكانت غالبيتها من أبناء الأسر الاقطاعية والعائلات. فأوفدت جميل مردم وتقي الدين الصلح، وخير الدين الزركلي للتوفيق والصلح، وأنشئت اللجنة العربية من جديد وضمت ١٢ عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب وهم، راغب النشاشيبي، عوني عبد الهادي، الدكتور حسين

(١) أنظر الملحق الوثائقي رقم ١١ . P. R. O. co 733 - 426, J. S. Macpherson Chief Secretary To The Govt. of Palestine, To H. M. Govt, and U. S. Govt. 2nd May, 1940.

الخالدي، عبد اللطيف صلاح، يعقوب الغصين، أحمد حلمي عبد الباقي، رفيق التميمي، موسى العلمي، وأميل الغوري، يوسف صهيون، توفيق الحسيني نيابة عن أخيه جمال المنفي في روديسيا.

وأوكلت الجامعة العربية إلى الفلسطينيين أمر اختيار الرئيس، فلم يتفقوا على شخص معين، فقررت أن تضيف عدة أشخاص وتختار الجامعة أحدهم[1] إلا أن منصب الرئاسة ترك شاغرا احتراما للحاج أمين الحسيني الذي كان موجودا خارج فلسطين متخفيا في أوروبا لاتهامه بالتعاون مع النازيين بينما نيابة الرئاسة تتعاقب بين مختلف الأحزاب.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٥ أفرج عن جمال الحسيني، فقدم إلى مصر من روديسيا، ومن مصر ارتحل إلى بيروت لأن ادارة الانتداب لم تسمح له دخول فلسطين[2]. وقد أحاطت اللجنة العربية العليا المندوب السامي الجديد الجنرال ألان كنغام بتأسيسها، وكان قد وصل إلى فلسطين في ٢١ ديسمبر لاستلام عمله خلفا للورد غورت الذي استقال لأسباب صحية. وأخبرته اللجنة العربية العليا أنها تسلمت مسؤولية الشؤون السياسية والقومية باسم عرب فلسطين، وطلبت تأييد المندوب السامي واعترافه بتمثيلها عرب فلسطين[3].

الوضع العربي خارج فلسطين:

في الوقت الذي كان فيه الصهاينة يرسمون الخطط، ويعملون على حشد الرأي العام وراء مخططهم الرامي إلى تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين كانت جهود العرب مبعثرة من جهة، ووقائية من جهة ثانية، كما كانوا لا يملكون الجرأة على تحريك أية قضية في وجه الصهيونية ومن يساعدها، بل يسارعون إلى الاحتجاج والاستنكار عن طريق برلماناتهم وحكوماتهم.

(١) قرارات جامعة الدول العربية ص ٤٩.

(٢) Survey of Palestine; op. cit., P. 84.

(٣) Ibid

أما على صعيد الشعب، فقد بذلت بعض الجهود في العواصم العربية للحد من النشاط الصهيوني، والرد على مزاعمه ودعاويه، وتألفت اللجان وعقدت المؤتمرات الشعبية والندوات، وأعلنت تأييدها لعروبة فلسطين، وساعد في هذا الدور مسلمو الهند وفريق من المهاجرين العرب[1].

ونتيجة لاتباع العرب سياسة المطالبة، وابتعادهم عن أسلوب النضال السياسي والثوري، فشلوا في جميع المحاولات التي قاموا بها من أجل إنقاذ عروبة فلسطين. ومن الممكن أن البعض قد فسّر فشل العرب في سلوك سبيل النضال التي أثبتت جدواها ثوراتهم الماضية، حرصهم على عدم إحراج بريطانيا في الحرب الدائرة، وتفضيلهم الاقتناع بحسن نواياها، هذا إلى جانب فقدان الجماهير للزعامة والقيادة الموجهة، واختلاف وجهات النظر مما أدى إلى شل حركة النضال[2].

هذا الواقع المفجع هو الذي دفع بريطانيا للعمل على عدم تنفيذ التزاماتها في الكتاب الأبيض، بالاضافة إلى واقع الحكومات العربية التي إن افترض أن اجمعت على خطة فاصلة لقضية فلسطين، فإنها لن تجرؤ على تنفيذها طالما كانت هذه الدول متفرقة، أو مجتمعة في جامعة الدول العربية، وإن عمدت إلى ذلك، فإنها لا تتعدى تقديم المذكرات الدبلوماسية وهذا ما كانت تعرفه بريطانيا والولايات المتحدة حق المعرفة.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن كل شخص، كيف قبلت الحكومات العربية بأن يكون في فلسطين يهود مسلحين بأحسن السلاح، ومدربين أحسن تدريب، مقابل عرب عزل سيواجهون عدوانا غادرا بين ساعة وأخرى، ما هو سبب تقصير الحكومات العربية في إنشاء منظمات شعبية واسعة في كل بلد عربي

(1) P. R. O. co 733 - 413. The National council Forcivil War, to Secretary Ronald Kidd, 7th, December, 1939.

(2) لوران غاسبار: تاريخ فلسطين، جزء ٢، ترجمة إبراهيم الخوري، ص ١٣٢.

لانارة العقول، وإثارة المشاعر القومية، كي يتسنى للرأي العام العربي والعالمي معرفة حقيقة القضية الفلسطينية، وما يحيط بها من مخاطر.

لكن الوضع العربي الراهن، بما تخلله من تنافر وفرقة بين الحكومات العربية، أحرج بريطانيا لأنها لا تستطيع جمع شمل العرب كما تطلب مصالحها نظرا لما لها من علاقات مع هذه الحكومات فالنتيجة لن تكون في صالحها إلا بإقامة نظام اتحادي عربي، لأن ذلك سيهيىء لها فرصة انقاص إشرافها السياسي، وتحقيق ما تصبو إليه عن طريق الربط والتنسيق معه، بدلا من تعاملها مع كل دولة عربية على حده[1]. وبذلك أشارت إلى ممثليها السياسيين والدبلوماسيين في البلاد العربية للعمل على إنجاح مشاريع الاتحاد الجزئي: سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب.

وقد تقدم بالمشروعين الهاشميون في كل من شرق الاردن، والعراق فنص المشروع الأول (سوريا الكبرى) على الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة المشتملة على سوريا الشمالية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن، مع إدارة خاصة في لبنان (جبل لبنان) وفلسطين لحفظ حقوق الأقلية اليهودية وإلغاء وعد بلفور، أو تفسيره تفسيرا يزيل مخاوف العالم العربي والعالم الاسلامي. ونص المشروع الثاني (الهلال الخصيب) بضم سوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين والعراق، مع منح اليهود نسبة حكم ذاتي، ولهم الحق في إدارة أقاليم في المدن والريف. ثم تنشأ جامعة عربية تنضم إليها العراق وسوريا مباشرة، ويمكن أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى[2].

والمشروعان كانا يلقيان الترحيب من جانب بريطانيا، والمعروف أن نيوكمب كان قد وضع مشروعا للاتحاد العربي يتفق مع مشروع الهلال الخصيب الذي كان قدمه نوري السعيد، وإذا كان هذا المشروع لم ينشر، فإنه يمثل أفكار

(1) Sykes, ch, : op, cit., P. 304.

(2) محمد عزة دروزه: حول الحركة العربية الحديثة، جزء ٦ ص ٢٥٣.

السياسة البريطانية وأغراضها. إلا أن هذه المشاريع قد اصطدمت بنظرة السوريين الجمهورية، وبالمخاوف السعودية والمصرية.

وأثناء المشاورات لتأسيس جامعة الدول العربية في الاسكندرية ١٩٤٤، ظنت الصهيونية أنه سينتج عن ذلك دولة عربية موحدة، بموقف عربي موحد، وهذا ما يعرقل سياستها وخططها. وهذا ما عبّر عنه وايزمن عندما قابل تشرشل في نوفمبر ١٩٤٤. لكن تشرشل رد عليه بقوله، انه من السهل التخلي عن جزء صغير من دولة عربية كبيرة، بينما يصعب اقتطاع معظم فلسطين من أصحابها إذا كانت تمثل وحدة سياسية قائمة بذاتها.

وأغلب الظن أن هذه الأفكار لم تكن قد وصلت إلى عصابة شتيرن التي عملت على التخلص من اللورد موين وزير الدولة البريطانية المقيم في الشرق الأوسط الذي كان مقره في القاهرة، وذلك لأنه كان يبذل جهوده ومساعيه من أجل إنشاء الجامعة العربية. وهو الذي عارض الهجرة اليهودية عندما كان وزيرا للمستعمرات عامي ٤١ و ٤٢. مشيرا أنه ليس لليهود أية دعوى مشروعة في الأرض المقدسة[1]، فأرسلت عصابة شتيرن اثنان من أتباعها إلى مصر فاغتالا اللورد موين في القاهرة.

وتشكلت جامعة الدول العربية بعد مشاورات بدأت في يوليو عام ١٩٤٣ بين الحكومة المصريـة والحكومات العربية الأخرى. وانتهت المشاورات إلى وضع ميثاق تحضيري في الاسكندرية عرف باسم بروتوكول الاسكندرية (اكتوبر ١٩٤٤) وقعه ممثلو حكومات مصر والسعودية وسوريا ولبنان والعراق وشرق الاردن بوصفهم لجنة تحضيرية. أما فلسطين فقد مثلها موسى العلمي الذي اختارته أحزابها بصعوبة، وقرر المجتمعون وضع ملحق من أجل فلسطين جاء فيه:

(1) Zaar, Isaac: Rescue and Liberation, P. 115.

«ترى اللجنة التحضيرية أن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها بريطانيا والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية، والمحافظة على الأراضي العربية، والوصول إلى استقلال فلسطين، وهي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب، ونحو استتباب الأمن والسلم، وتحقيق الاستقرار. حيث تضمن هذا اعتراف وزراء الخارجية بالكتاب الأبيض، واعتباره وثيقة واجبة التنفيذ، ومطالبة بريطانيا بالمبادرة إلى تنفيذها[1].

ولقد وقف مندوب فلسطين موسى العلمي وشرح أمام الحضور وضع عرب فلسطين، ومطالبتهم بالاستقلال ضمن الوحدة العربية، ومجابهتهم الحكم البريطاني المبني على صك الانتداب، وإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. كذلك ضمّن موسى العلمي كلامه عن الهجرة ومخاطرها، والاستيلاء على الأراضي الزراعية وشراء الأراضي من الاقطاعيين العرب، والذي سيؤدي إلى تهويد فلسطين وزوال الطابع العربي عنها، كما فند سياسة الكتاب الأبيض وعدم تنفيذه من قبل بريطانيا. واقترح العلمي تأسيس صندوق قومي عربي تشارك فيه جميع الدول العربية وتشرف على إدارته. وتابع حديثه عن الصناعات اليهودية وتسويقها في البلاد العربية، كما قابل بين أحوال الزعماء العرب المشردين وأصواتهم المكبوتة، وبين نشاط زعماء الصهاينة واتصالاتهم المستمرة داخل فلسطين وخارجها بتأييد من حكومة الانتداب البريطاني[2].

إن مندوب فلسطين كان محقا عندما قال ان الأسباب التي تدفع الدول الكبرى لهذا الاتجاه، اعتقادها أن العرب متخاذلون، ولدحض هذا الاعتقاد، اقترح على اللجنة التحضيرية اتخاذ قرار بإرسال وفود تمثل الدول العربية إلى لندن

(١) محمد عزه دروزه: القضية الفلسطينية، جزء ١ ص. ٢٥٥.

(٢) P. R. O. co 733-426, J. S. Macpherson chief Secretary To The Govt, of Palestine, To H. M. Govt. and U. S. Govt. 2nd May, 1940.

وموسكو وواشنطن، كي تبين أخطار السياسة الجديدة، وإزالة الشكوك بالنسبة للتخاذل العربي إزاء القضية الفلسطينية. لكن هذا الاقتراح لم يلق تأييد اللجنة. أما الاقتراح بخصوص مساهمة الحكومات والشعوب العربية في الصندوق القومي العربي، أو صندوق الأمة، فقد أحيل إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية. كما فوضت رئيس الوفد المصري بمواصلة المساعي للافراج عن الزعيمين جمال الحسيني وأمين التميمي وغيرهما من المنفيين.

ونتيجة لنشاط الحركة العربية، والدعوة إلى الوحدة العربية والاتحاد العربي، والمشاورات في صددها وترديد الحديث عنها، أخذ أطباء البلاد العربية ومحاموها يعقدون المؤتمرات الدورية في العواصم العربية لبحث قضية فلسطين، كما أن العديد من زعماء العرب وساستهم وكتابهم أخذوا يدعون للوقوف إلى جانب الحلفاء، من أجل كسب ثقة الانجليز وصداقتهم، لحل القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين، وعدم ترك المجال لليهود وحدهم.

ولقد ذهبت بعض الدول العربية إلى أبعد من ذلك، فقد أعلن العراق رسميا الحرب على دول المحور عام ١٩٤٣، كما أن الملك ابن السعود قطع علاقاته مع دول المحور. أما الأمير عبد الله أمير شرق الاردن، فكان أشد الجميع دعوة في هذا المجال وأكثرهم اتصالا بالبريطانيين فضلا عن انضمام مصر والعراق إلى ميثاق الأطلنطي أثناء الحرب كوسيلة لضمان مركز العرب أثناء المحادثات في المؤتمرات ابان الحرب وبعدها وكبرهان على تواثق العرب مع الحلفاء[1].

غير أن هذا كله لم يؤد إلى النتائج الايجابية والمرجوة من أجل قضية فلسطين، وكل ما كان من أمر، أن الحكومة الأميركية والرئيس روزفلت خاصة طمأن الملوك والرؤساء والأحزاب في مختلف المناسبات، بأنه لن يتخذ أية خطوة في سبيل حل هذه القضية، إلا بعد مشاورات مع العرب، وعلى الأسس التي تحفظ

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وقيادة الجيش اللبناني: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٢٤٢.

حقوقهم ومصالحهم. كذلك فإن الحكومة البريطانية كانت تطمئن العرب بتمسكها بسياسة وقف الهجرة، وشجعت على مشاورات الوحدة، وتغاضت على اعتبار فلسطين عضوا في الجامعة العربية[1].

نشاط المفتي في دول المحور:

يقسم نشاط المفتي السياسي إلى ثلاث مراحل، فقد بدأت المرحلة الأولى عندما انضم إلى الجيش العثماني وانتهت برحيله المفاجيء عن فلسطين عام ١٩٣٧. وكان نشاطه يستهدف خلال هذه المرحلة تعبئة القوى في بلده لتحقيق أمانيها الوطنية. وبدأت المرحلة الثانية بهجرته عام ١٩٣٧ وانتهت عام ١٩٤٦. وتميزت هذه المرحلة بمحاولات لتحقيق أماني وطنه السياسية عن طريق تعبئة التأييد الخارجي. وبدأت المرحلة الثالثة بعودته إلى العالم العربي عام ١٩٤٦ لاستئناف الكفاح ضد أعدائه، ولم تنته هذه المرحلة بعد رغم انتقال الزعامة إلى أيد أخرى.

واصل المفتي منذ مغادرته فلسطين عام ١٩٣٧ العمل من أجل تحقيق أهدافه بمختلف الأساليب، فقد استخدم أولا تأييد بلاد عربية أخرى وذلك بالربط بين أمانيها الوطنية وأماني فلسطين. ثم استخدم الدبلوماسية السرية والقتال خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. فبعد وصوله إلى لبنان استمر في تشجيع اتباعه على مواصلة الكفاح، إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. وخلال الحرب حين عززت بريطانيا مركزها في المنطقة بقوات ومعدات كبيرة، وأصبحت البلاد تعيش في ظل الاحكام العرفية القاسية، قرر الزعماء الفلسطينيون إيقاف نشاطهم حتى نهاية الحرب[2].

ووجد المفتي في الحرب مجالا جديدا يمكن استغلاله لمصلحة الأماني القومية العربية كما يفهمها، فقد مال إلى الاعتماد على احتمال انتصار المحور لأجل تحقيق

(١) نفس المصدر. ص ٢٤٣.

(٢) مذكرات المفتي: فلسطين المجلد الثاني ص. ٤ - ١٠.

الأهداف الوطنية استنادا إلى ما بدأ من معارضة السياسة الألمانية لانشاء وطن قومي يهودي. ورأى أنه بصفته كبير المتحدثين باسم بلده إذا عقد اتفاقا مع زعماء المحور لضمان الأماني الوطنية الفلسطينية الأساسية، فسيكون الفلسطينيون مستعدين للوقوف إلى جانب ألمانيا. إذا أصبحت فلسطين جزءا من ميدان الحرب. وبما أن بلاداً عربية أخرى خاصة مصر وسوريا قد أبدت بما يفهم من أنه ميل إلى المحور، من خلال معارضتها لبريطانيا وفرنسا، فقد استنتج من ذلك أن الرأي العام العربي لن يعارض تصرفاته وتعامله مع الزعماء النازيين لتحقيق الأهداف القومية[١].

إن المراحل الأولى من الحرب لم تعط دلائل واضحة تشير إلى احتمال هزيمة بريطانيا، لذلك لم يشأ المفتي الانحياز علنا إلى أي جانب، مع أنه لم يكن هناك أي شك بالنسبة للجهة التي يميل إليها.

وحيث ازدادت الرقابة المفروضة على تحركاته في لبنان، بدا له أن العراق قد يكون البلد العربي الأنسب لتحقيق أهدافه. وهكذا اختفى فجأة من لبنان وهاجر إلى بغداد في اكتوبر عام ١٩٣٩[٢]. ويقول عثمان كمال حداد في مذكراته أن سبب مغادرة المفتي لبنان لأن السلطات الفرنسية طلبت منه إصدار بيان سياسي مؤيد للحلفاء[٣].

وظل المفتي وأعوانه حوالي سنة يراقبون تطور الحرب باهتمام، كما حاولوا عدم التدخل في السياسة الداخلية. غير أن اختلاف الزعماء العراقيين حول تنفيذ التزامات بلادهم حيال بريطانيا بموجب المعاهدة بين الجانبين، جر المفتي إلى التدخل في الشؤون العراقية وكان قد شكل لجنة عربية بدأ يجري باسمها اتصالا سريا مع ممثلي التازية، وقد ناشده بعض هؤلاء الزعماء السعي للحصول على

(١) مجيد خدوري: عرب معاصرون، ص. ١٤٢.

(٢) مذكرات المفتي: فلسطين، المجلد السابع، ص ٣٤.

(٣) مذكرات عثمان كمال حداد وحركة رشيد اعالي الكيلاني: ص ٥.

مساندة المحور لهم ضد بريطانيا. ونصح المفتي في البداية بعدم التسرع في التصرف بانتظار وضوح نتيجة الحرب وانتهاء مفاوضاته السرية مع المحور.

ولكن حاجة بريطانيا لانزال قوات في العراق، عجلت في حسم الوضع، ونشبت الحرب مع بريطانيا في مايو ١٩٤١، واسفرت عن إسقاط نظام الحكم الوطني فيه قبل أن تصبح دول المحور قادرة على تقديم المساعدة إليه. ونتيجة لنزاع الزعماء العراقيين مع بريطانيا، أجبر المفتي على مغادرة العراق واللجوء إلى بلاد المحور قبل أن تتضح نتيجة الحرب.

حاول المفتي قبل السفر إلى بلاد المحور الاقامة في بلد محايد، فوجد له ملجأ مؤقتا في إيران، إلا أن سقوط هذا البلد تحت الاحتلال البريطاني السوفياتي في أغسطس ١٩٤١، جعله يحاول الانتقال إلى تركيا، لكنه منع حتى من الدخول إليها. وبعد أن نجا من الاعتقال في إيران، تنكر وعبر الحدود التركية، حيث قابل بعض اتباعه في استنبول، ثم سافر إلى عواصم دول المحور[١].

ومنذ مباشرة المفتي المفاوضات السرية مع زعماء المحور عام ١٩٤٠ لم يعد يتكلم باسم عرب فلسطين فحسب بل أصبح يتكلم باسم العرب في بلاد أخرى أيضا. وكان بعد مغادرته فلسطين عام ١٩٣٧، قد اجتمع بكبار الساسة العرب الذين اعتبروه المتحدث باسم جميع العرب في سبيل تحقيق الوحدة والاستقلال. ونتيجة لذلك لم يبق طموح المفتي السياسي بعد وصوله إلى بلاد المحور مقتصرا على فلسطين، بل أخذ ينمو تدريجيا ليشمل العالم العربي كله.

ولكن المفتي لم يكن الزعيم العربي الوحيد الذي سعى للحصول على دعم المحور لزعامته، فقد تبعه رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي الكيلاني. وكان حصول رشيد عالي الكيلاني على حق اللجوء إلى تركيا خلال مروره قادما من إيران، قد أتاح له الوصول قبل المفتي إلى استنبول ووصل المفتي استنبول بعد قليل

(١) مذكرات المفتي: فلسطين، المجلد السابع (نوفمبر ١٩٦٧ ص ١٤ - ١٧).

من مغادرة الكيلاني، فوجد أن بعض اتباعه قد طلبوا من الكيلاني عرض المطالب العربية على زعماء المحور.

وهذا أسرع المفتي بمغادرة استنبول متنكرا ووصل إلى برلين عن طريق روما قبل رشيد عالي الكيلاني في ٩ نوفمبر ١٩٤١[١]. وفي روما كان المفتي قد أجرى محادثات مع موسوليني وشيانو، نتج عنها الاتفاق على إصدار تصريح بصدد المطالب العربية وبالفعل أعدت مسودة تضمنت تقديم دولتي المحور كل مساعدة ممكنة للبلدان العربية التي تحتلها أو تسيطر عليها بريطانيا في نضالها في سبيل الحرية، والاعتراف بالإستقلال والسيادة الكاملة لجميع بلدان الشرق العربي المحتلة أو المسيطرة عليها من قبل بريطانيا والمساعدة للقضاء على فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

غير أن المفتي عبر عن بعض التحفظات لأن المسودة التي قدمت استثنت البلاد العربية في شمال أفريقيا ومصر والسودان، كما هاجم المسودة لتجاهلها مسألة الوحدة العربية وهي أهم ما يتضمنه البرنامج العربي. وقد أظهر الايطاليون عدم رغبتهم لاعطاء مثل هذه الدعوة، كما رفض شيانو في البداية مساندة حركة الجامعة العربية. وقد فسر الايطاليون أسباب ذلك بسبب الخلافات العربية، ولارتباط مصالحهم مع بعض البلدان العربية. وبالنسبة لالمانيا، فقد رأت أن علاقاتها مع إيطاليا تفوق في الأهمية مطالب العرب القومية، كما أن إيطاليا أرادت أن يفهم العرب وخاصة المفتي أن ألمانيا ليست أكثر ميلا منها في قبول المطالب العربية[٢].

وقد واجه إصدار التصريح صعوبات من جانب فرنسا وتركيا أكثر منها من جانب إيطاليا، حتى ان الأمر وصل بالايطاليين إلى ضرورة إصدار التصريح حتى لا يسبقهم الانجليز إلى ذلك. وفي الثاني والعشرين من نوفمبر وافقت روما على نص قبله الألمان.

(١) مذكرات المفتي: فلسطين المجلد ٨ أول مارس ١٩٦٨ ص ٣٠- ٣٢.

(٢) لوكازهيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

وأثناء محادثات المفتي مع هتلر وريبنتروب، أكد المفتي أن العرب والالمان أصدقاء لأنهم يواجهون ثلاثة أعداء هم الانجليز واليهود والبلشفيه، كما عرض تجنيد قوة عربية في قوات المحور، وطالب هتلر بإصدار التصريح، لكن هتلر أكد للمفتي أن ألمانيا تعارض إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين معارضة شديدة، وتعهد بإصدار تصريح يؤيد الأماني العربية عند وصول القوات الالمانية إلى القوقاز[١].

أما ريبنتروب فقد برر عدم استصدار التصريح أثناء المؤتمر الذي عقده مع المفتي بأن ذلك سيؤدي إلى قيام مؤيدي المحور في البلاد العربية بعمل سابق لأوانه وسيكون بوسع بريطانيا القبض عليهم، واستشهد بالانقلاب الفاشل في العراق. وكانت هذه نفس وجهة نظر هتلر الرئيسية التي تقول بأن التصريح بالنسبة لهتلر عديم الجدوى إن لم يكن ضارا، ما لم يؤثر تأثيرا حقيقيا على العمليات الحربية. على حين أن قيمة التصريح بالنسبة للمفتي تكمن في أنه يؤدي إلى توطيد مركزه بين العرب، ويوفر ورقة رابحة في المستقبل في تسوية ما بعد الحرب[٢]، كونه كان مصمما للقيام بدور قيادي كمتحدث باسم العرب، وبصفته زعيما دينيا وعربيا معروفا في البلاد العربية والاسلامية، وبسبب اتصالاته الكثيرة مع زعماء عرب ومسلمين في أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا.

لقد تمتع المفتي بنفوذ أكبر من نفوذ رشيد عالي الكيلاني لدى زعماء المحور خاصة هملر الذي يبدو أنه انسجم معه كثيرا، ونائب وزير الخارجية، كما أن المفتي خلّف في صلاته مع الزعماء النازيين انطباعا أقوى مما خلفه الكيلاني على الرغم أنه لم يستطع اقناع هتلر بإصدار بيان عاجل يؤيد الأماني العربية[٣].

وبما أنه لم يكن باستطاعة الزعماء النازيين تجاهل أماني رجل كرشيد عالي

(١) لوكازهيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) نفس المصدر: ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) Majeed Khadauri : The Independent Iraq, P. 239.

الكيلاني، ينتظر أن تقع بلاده ضمن منطقة النفوذ الألمانية، فقد استمروا في التعامل معه حتى قبل أن يقابل هتلر، معترفين به رسميا كرئيس لوزراء العراق ضمن رسالة موجهة إليه من ريبنتروب بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٤١ وهذا التصرف دفع المفتي إلى السعي وراء تأييد إيطاليا، وقد تمكن بفضل تنقله المتواصل بين برلين وروما تحقيق نجاح أكبر مما حققه رشيد عالي الكيلاني[1].

وخلال محاولاتهما الحصول على تأييد دول المحور للأماني العربية الأساسية خاصة بالنسبة لقضية فلسطين، حيث لم يكن خلاف عليها بينهما، تقدما باقتراحات تتضمن الطلب من دول المحور بإصدار بيان مشترك يتضمن إشارة خاصة لفلسطين. وقد فوض كل من شيانو وريبنتروب الرد باسم دول المحور برسالتين مماثلتين. وفيما يلي نص الرسالة الموجهة إلى المفتي والتي تحمل تاريخ ٢٨ أبريل ١٩٤٢.

صاحب السماحة:

ردا على الكتاب المرسل اليوم منكم ومن دولة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، وتأكيدا لما جرى معكم من أحاديث، أتشرف بأن أنقل إليكم ما يلي:

«إن الحكومة الايطالية تقدر كل التقدير ثقة العرب بدولتي المحور وبالأهداف اتي ترميان إليها، كما تقدر عزمهم على الاشتراك في القتال ضد العدو المشترك حتى يتحقق النصر الحاكم. إن هذا يتفق مع جوهر الأماني القومية التي أوكلتها إلهم أقطار الشرق الأدنى العربية التي يضطهدها اليوم البريطانيون، وأتشرف بأن أؤكد لكم بالاتفاق التام مع الحكومة الألمانية، أن استقلال البلاد العربية التي تعاني الآن من الاضطهاد البريطاني، وكذلك حريتها، هما أيضا من أهداف الحكومة الايطالية.

لهذا فإن إيطاليا على استعداد لمنح البلاد العربية في الشرق الأدنى، التي تعاني الآن من الاضطهاد البريطاني، كل مساعدة ممكنة في كفاحها لأجل تحررها.

(١) مجيد خدوري: عرب معاصرون، ص ١٤٩.

كما أنها مستعدة للاعتراف بسيادتها واستقلالها والموافقة على اتحادها إذا كانت الأطراف المعنية راغبة بذلك، وكذلك على إلغاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وغني عن التذكير أن نص هذه الرسالة ومحتوياتها يجب أن يبقى سرا مغلقا إلى أن نقرر معا عكس ذلك. وأرجو أن تقبلوا يا صاحب السماحة أسمى تقديري»[1].

لم يكن للنشاط الدعائي الذي شارك فيه المفتي مشاركة فعالة أو للمكتب العربي الذي كان هو رئيسا له أهمية كبيرة، إذ أنهما لم يهددا وضع بريطانيا في البلاد العربية بأي شكل. علما أنه لم يقتصر نشاطه على المجال العربي بل امتد إلى مجالات أخرى. وتدل الوثائق على أنه كان له صلة وثيقة بمنظمات الاخوان المسلمين في القرم وشمالي القوقاز واذربيجان ووسط آسيا، كما شارك في الدعاية الموالية لألمانيا والموجهة إلى الهند. كما من المحتمل أن المفتي ساعد على إنشاء وحدات عسكرية من مسلمي السوفييت، وقام بنشاط واسع بين مسلمي البلقان. وقد افتخرت الدعاية النازية بمساهمته في تشكيل وحدات سلاح العاصفة من مسلمي البوسنة[2].

هذا أهم ما أنجزه الزعيمان العربيان في بلاد المحور، إذ انهما حصلا أخيرا على وعد بالاستقلال رغم ما اكتنف هذا الوعد من غموض بالاضافة الى الاعتراف بهما كمتحدثين رسميين بلسان العرب.

لكن تدهور الأوضاع لدولتي المحور، قضى على أمل مساعدة المحور للبلاد العربية وتحقيق أمانيها القومية. وباستمرار الحرب، ومواصلة قصف المدن الألمانية والايطالية، واستمرار زحف القوات الحليفة والسوفييتية، أخذ الزعيمان العربيان

(١) Majed Khadauri : The Independent Iraq, PP. 240 - 241

(٢) لوكازهيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

المفتي ورشيد عالي الكيلاني يتنقلان بسرعة من مكان إلى آخر بمساعدة السلطات الألمانية، حيث وصلا في مايو ١٩٤٥ متنكرين إلى الحدود السويسرية دون أن يثيرا أي انتباه، إلا أن الكيلاني لم يسمح له بالدخول، أما المفتي الذي تمكن من الوصول إلى بيرن، لم يمنح حق اللجوء، وما كاد يعبر الحدود حتى اعتقلته السلطات الفرنسية ونقلته إلى باريس، حيث بقي في إحدى ضواحي باريس في دار تحت الحراسة أكثر من سنة.

وعلى الرغم من القيود التي فرضت على تنقلاته، ومراقبة الشرطة له، كان يستقبل الضيوف، فضلا عن زياراته المتكررة لباريس. ثم وصلته أخبار بأنه من الممكن اعتباره كمجرم حرب حين طلب بعض أعضاء البرلمان البريطاني من حكومتهم المطالبة بتسليمه إليها، إلا أنه لم يتخذ أي إجراء بذلك.

كذلك فلقد أشيع أنه خلال وجوده في ألمانيا، وبفضل علاقاته الشخصية مع بعض الزعماء النازيين وعلى الأخص هملر، بارك الحل النهائي للمسألة اليهودية، كما قيل أكثر من ذلك، بأنه كتب رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية يحتج فيها على مشروع ترحيل حوالي (٤٥٠٠) طفل يهودي إلى فلسطين مقابل مبادلة أسرى ألمان. وأنه كتب إلى الحكومة البلغارية عام ١٩٤٣ يطالب بوضع حد لهجرة اليهود إلى فلسطين، وطالب السلطات بنقل اليهود الموجودين في البلقان إلى بولندة كي يكونوا تحت الرقابة لمنعهم من الفرار إلى فلسطين. ولا شك أن هذا يقع ضمن خطة الحل النهائي التي اعترف أنه لم يشارك فيها لأن الألمان لم يكونوا بحاجة إلى من يشجعهم لتنفيذ مخططات رسموها وصمموا على تنفيذها قبل وصول المفتي إلى ألمانيا.

وبعد معرفة المفتي بالتهم الموجهة إليه أخذ يستعد للهرب من باريس، حيث كانت قد خففت القيود على تنقلاته، وغادرها في مايو ١٩٤٦ تحت اسم معروف الدواليبي السياسي السوري الذي كان يدرس الحقوق في باريس ووصل

عن طريق روما إلى القاهرة التي أصبحت مركزا لعمله السياسي[1].

الخطط الصهيونية لفرض الدولة اليهودية:

كانت مشاعر اليهود تجاه الحرب صريحة وخالية من التعقيد، فقد واجهوا موقفا في منتهى البساطة، وهو أن بريطانيا وفرنسا كانتا في حالة حرب مع مضطهدتهم النازية (ألمانيا)، وأنه مهما كانت أحاسيسهم تجاه فلسطين، فقد كان لزاما عليهم أن يقفوا إلى جانب الدول الديمقراطية. ووجد اليهودي نفسه في فلسطين في مثل هذا الظرف مثقل الضمير، فلم يكن في وسع أي يهودي أن يحمل لواء المعارضة لبريطانيا بشكل يخدم قضية هتلر، ولكنه كان يتساءل في نفس الوقت، عما إذا كان بمقدوره مدفوعا بمعارضته لهتلر أن يخدم قضية بريطانيا بلا قيد أو شرط وهي التي يتهمها بخيانتها للصهيونية[2].

وكان دافيد بن غوريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية قد قدم لليهود في مستهل الحرب منهجا للعمل. فقد أعلن في خطاب عام «ان اليهود يخوضون الحرب إلى جانب بريطانيا العظمى وكأن لا وجود للكتاب الأبيض، وسيحاربون في الوقت نفسه هذا الكتاب وكأن لا وجود للحرب على الاطلاق»[3]. وكانت هذه الدعوة التي تحمل طابع التناقض إلى حمل السلاح، متفقة كل الاتفاق مع مشاعر الصهاينة، إذ انها حددت السياسة خلافا لجميع الشعارات. وأصبح الكفاح ضد هتلر والكتاب الأبيض في وقت واحد، الهدف الذي سيطر على الصهاينة طيلة سنوات الحرب. ولم يتخل يهود فلسطين عن أي من الهدفين، ولذا كان التجزؤ في تفكير اليهود النتيجة الحتمية للتناقض بينهما.

ولقد التقت المصالح البريطانية والمصالح الصهيونية، فبالنسبة لبريطانيا،

---

(١) مجيد خدوري: عرب معاصرون، ص ١٥١.

(٢) Sykes, ch: Cross Raads to Israel, P. 204

(٣) Kirk, G: The Middle East in the War, P. 13.

وجدت نفسها بحاجة إلى عدد كبير من الرجال، ووجدت في يهود فلسطين أناسا راغبين بل تواقين لمحاربة ألمانيا النازية، وبالنسبة للصهيونية وجدت أن تجنيد اليهود في فلسطين في وحدات عسكرية سيساعد على تكوين نواة جيش يهودي يمكن أن يجابه المقاومة العربية عندما ينادي بالدولة اليهودية.

والأهم من ذلك من الناحية السياسية أن تقوم الوحدات العسكرية اليهودية بتمثيل الشعب اليهودي رسميا، وأن تحارب في ظل راية يهودية[1]، لأن ذلك سيضمن اعترافا هاما بمبدأ الدولة اليهودية.

ونظرا للقيمة المعنوية التي ستكسبها الصهيونية من تشكيل قوة يهودية محاربة، عمل وايزمن بشكل متواصل طيلة سني الحرب للحصول على موافقة الحكومة البريطانية على هذا المشروع.

وكان الحوار بين الحكومة البريطانية، وبين الصهاينة حول تشكيل قوة محاربة يهودية قد بدأ قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بعدة أشهر، ولم يصلوا إلى نتيجة إيجابية إلا قبل سبعة أشهر من انتهاء الحرب. ففي **٢٩** أغسطس عام **١٩٣٩** كتب وايزمن إلى تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية يعرض عليه استعداد الوكالة اليهودية لإجراء ترتيبات فورية للاستفادة من القوة البشرية اليهودية وخبراتها ومواردها في سير الحرب. ورد تشمبرلن بكياسة تخلو من أي التزام مؤكدا أن في وسع الحكومة البريطانية أن تعتمد على التعاون الصادق من جانب الوكالة اليهودية[2].

ويبدو من هاتين الرسالتين المتبادلتين أنه كان ثمة حد من سوء الفهم المتبادل والمقصود تجاه ما عناه وايزمن وزعماء الصهيونية من الافادة من القوة البشرية اليهودية أو من تشكيل جيش يهودي. ولكن تشمبرلن آثر أن يفهم أن هذا

---

(١) Cohen, Israel: History of Zionism, pp. 156- 157.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ١٢
P.R.O. Co 733- 426, Weizmann to Chemberlain, 29. August 1939; Chamberlain to Weizman 2nd sept, 1939.

العرض من جانب الوكالة اليهودية، كان يعني التعاون الصادق والرغبة في العدول عن إثارة المتاعب لبريطانيا. ولكن سياسة الكتاب الأبيض لم تكن مدار بحث طيلة المدة التي قضاها تشمبرلن رئيسا للوزارة ومكدونالد وزيرا للمستعمرات.

وعند تولي تشرشل رئاسة الوزراء في شهر مايو **١٩٤٠**، هللت الدوائر الصهيونية واستبشرت خيرا، لأن من المعروف أن تشرشل كان صهيونيا وكان يفاخر بصهيونيته سواء أكان في الحكم أو خارجه، كما أنه لم يكن يخشى من المتاعب الهائلة التي تثيرها الصهيونية في الميدان السياسي. وفي الرسالة الخاصة التي أرسلها تشرشل إلى وايزمن بمناسبة دعوة وجهت إليه لحضور الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لوعد بلفور، يؤكد تشرشل تأييده المطلق، ويأمل مستقبلا طيبا وسعيدا لتحقيق ما يحاربون من أجله وهو الدولة اليهودية[1].

وفي تلك الأثناء اتصل وايزمن باللورد لويد وزير المستعمرات الجديد، وعرض عليه أن يتولى اليهود الدفاع عن فلسطين قائلا: «مهما كان موقف الحكومة البريطانية من عروضنا بمساعدتها، فإن ما نطلبه من حكومة جلالته أن تسمح ليهود فلسطين تحت إشراف الوكالة اليهودية، والمجلس الملي اليهودي، وتحت رقابة السلطات العسكرية البريطانية بإنشاء أكبر عدد ممكن من الوحدات العسكرية، وأن يدربوا رجالهم بأقصى حد يمكن من مساعدة القوات البريطانية العسكرية في البلاد»[2]. وقد لقيت هذه الفكرة تجاوبا عند لويد الذي أرسل إلى مكمايكل المندوب السامي بشأن ذلك[3].

وبذل وايزمن كذلك كل براعته الدبلوماسية للتأثير على الجنرال روبرت

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ١٣
P.R.O. Co 733-443, Churchill to Weizmann, 30th Oct 1942.

(٢) Weizmann: Trial and Error, p. 521.

(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ١٤
P.R.O. Co 733- 428, LLoyd to Machmichael, No. 1311- 45- 40, 6th sept. 1940.

هينيتج نائب رئيس أركان حرب القوات الامبراطورية، حيث وعده بأن يرسل بتعليماته إلى الجنرال أرشيبالد ويغل القائد العام في الشرق الأوسط كي يسمح بتدريب وحدات عسكرية يهودية، ولكن لم ينفذ شيء من ذلك. وفي أغسطس ١٩٤٠ كتب وايزمن إلى تشرشل يطلب مقابلته، وقال ان يهود فلسطين سيتعرضون لمذبحة جماعية على أيدي العرب بتحريض وتوجيه من النازيين والفاشيين في حالة انسحاب بريطانيا من فلسطين، وأضاف «إن إمكان حدوث ذلك يدعم المطالبة بحقنا الانساني في حمل السلاح الذي لا يجب إنكاره على المواطنين في بلد ما أثناء الحرب. إن اليهود في فلسطين باستطاعتهم حشد (٥٠ ألفا) وهذه قوة ليست قليلة إذا أحسن تدريبها وتسليحها وقيادتها»[١].

وفي سبتمبر ١٩٤٠ أثناء حفل غداء مع تشرشل وبعض أصدقائه، ناقش وايزمن معهم الموضوع، فأظهر الجميع اهتماما به، ووضعوا برنامجا من خمس نقاط، حمل وايزمن خلاصته لتقديمه إلى رئيس أركان الامبراطورية جون ديل:

النقطة الأولى تنادي بتجنيد أكبر عدد ممكن من يهود فلسطين للخدمات الحربية كي ينتظموا في كتائب يهودية أو تشكيلات أكبر.

النقطة الثانية وقد أغضبت وايزمن أضيفت بناء على رغبة وزارة الخارجية بوجوب مراعاة مبدأ المساواة بين المجندين العرب واليهود، وبما أن عدد اليهود أكبر، يجب إرسال الزيادة إلى مصر أو إلى أي مكان آخر في الشرق الأوسط.

النقطة الثالثة تنص على أنه يجب اختيار ضباط الفرقة اليهودية من يهود فلسطين ويتم تدريبهم في مصر.

النقطة الرابعة تتعلق بوحدة يهودية صحراوية.

النقطة الخامسة تتعلق بتجنيد اليهود الأجانب في بريطانيا.

ولقد كان تشرشل كما يقول وايزمن متعاونا جدا، كما رضي وايزمن عن

---

(١) Weizmann: Trial and Error, p. 522.

هذه النتيجة، وظهرت علامات السرور على الجميع[١].

وقد أرادت الصهيونية تشكيل وحدات يهودية ستأخذ مكانها إلى جانب البريطانيين وحلفائهم، وسيحاربون كيهود، وسيمثلون نواة الشعب اليهودي السياسية الحية في فلسطين، وكذلك جماهير اليهود في جميع أنحاء العالم[٢]. وفي ٣ أكتوبر من عام ١٩٤٠ علم وايزمن أن تشرشل أبلغ مجلس الوزراء البريطاني رغبته في إلغاء الكتاب الأبيض، كما أبلغ وايزمن في ١٦ أكتوبر ١٩٤٠ وبصورة رسمية أن مجلس الوزراء البريطاني أقر مشروع إنشاء الجيش اليهودي بصورة نهائية[٣].

غير أن قصة تأليف الفرقة المقترحة، أخذت تسير في طريق الهبوط بعد شهر مارس من عام ١٩٤١. وظلت الفكرة لفترة ما محصورة في خطة كانت قد وضعت في فلسطين في شهر سبتمبر عام ١٩٤٠، وهو الشهر الذي مثل الأمل لليهود. وكان الهدف من هذه الخطة، تحويل العرب واليهود إلى رفاق في السلاح ضمن الجيش البريطاني بحيث لا يحارب العرب كعرب، واليهود كيهود، بل يحاربون جميعا كمواطنين عن بلادهم الواحدة. وقد ثبت فشل هذه الفكرة أكثر من مرة بالرغم من مناداة ماغنيس وجماعته بها، إلا أنها لم تستطع إقناع الكثير من اليهود، كما رفضها العرب أيضا.

لكن تنفيذ مشروع القوة الفلسطينية قد تم في سبتمبر ١٩٤٠، بإضافة فوج فلسطيني إلى كتيبة (ايست كنت) أطلق عليها اسم (بافس) على أساس المناصفة بين العرب واليهود. وثبت فيما بعد استحالة ذلك بسبب إقبال اليهود الشديد على التطوع وامتناع العرب عنه. وتم زيادة الفوج الى (١٤ سرية) والسماح بتفوق عدد المتطوعين اليهود على المتطوعين العرب[٤].

---

(١) Ibid

(٢) New Judea September, 1940, p. 192, Quoted in Kirk, op. cit., p. 239.

(٣) Weizmann: op. cit., p. 523.

(٤) P.R.O. Co 733- 428, LLoyd to MacMichael, No, 13117- 45- 40, 6 sept., 1940.

إن هذه الخطة لم تكن إلا وسيلة مبتكرة وماكرة من أجل الالتفاف حول فكرة تأليف الجيش اليهودي، وضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو تدريب أكبر عدد ممكن من الشباب اليهود على الأعمال العسكرية كي يكونوا نواة القوة اليهودية التي ستقوم بغزو فلسطين عندما تدق ساعة إقامة الدولة اليهودية التي عملت لها بريطانيا منذ مدة طويلة.

وبالفعل لقد زاد تطوع اليهود في الجيش البريطاني والدفاع المحلي، وصرح وكيل وزارة المستعمرات في بداية يوليو **١٩٤٢** أن المنظمات الدفاعية اليهودية المحلية تعتبر مماثلة ومعادلة للحرس الوطني في بريطانيا. فقد سلح بوليس المستعمرات اليهودية، وسلحت الأجهزة اليهودية الأخرى، ودربت أحسن تدريب، كما تم الاتفاق بين فرع خاص في قيادة الشرق الأوسط وبين الهاجاناه على التعاون في العمليات السرية، حالما يحصل غزو ألماني لفلسطين فسلحت الهاجاناه ودربت على حرب العصابات[1].

وأنشأت الإدارة البريطانية مدرسة سرية خاصة لتدريب عصابات الهاجاناه في المنطقة الجردية إلى الجنوب الشرقي من حيفا. وتغاضت بريطانيا عن تهريب الأسلحة، حتى انها في بعض الأحيان أقدمت على توزيعها على الهاجاناه[2]. ومنحت الإدارة البريطانية صفة الشرعية إلى (١٥ ألف) يهودي كانوا يشكلون قوة البوليس للمستعمرات اليهودية، وقد زود كل واحد من هؤلاء ببندقية بريطانية، وكان جميع أفراد هذه القوة البوليسية اليهودية يعملون في خدمة الهاجاناه بصورة فعلية.

وقبل العمليات الحربية الفاشلة في اليونان وجزيرة كريت، كان قد تم تدريب عدد من أفراد الهاجاناه للاشتراك في هذه العمليات حيث قامت مجموعة مؤلفة من (**٢٣**) شخصا بقيادة ضابط بريطاني بغارة لتدمير مصفاة الزيت في

(١) Koestler, A.: Promise and Fulfilment, p. 85.

(٢) Kostter,: Promise and Fulfilment, p. 86.

طرابلس لبنان، ولكن هذه العملية فشلت وقتل جميع المشتركين فيها. وهذه العملية كانت بداية لتأليف سرايا الصاعقة التابعة للهاجاناه والمعروفة باسم (البالماخ). كما قامت السلطات البريطانية في الشهر نفسه بعملية أخرى هدفت إلى إلقاء القبض على مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني في بغداد أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني، وكان أفراد هذه العملية من عصابة (الأرغون تزفاي لئومي) هذا بالاضافة إلى أعمال التجسس التي كان يقوم بها أفراد عصابة الهاجاناه، بتوصية من بريطانيا أحيانا، وبالتعاون مع مكتب الهاجاناه أحيانا أخرى.

وعلى الرغم من قبول الصهيونية التعاون مع بريطانيا على أمل أن يكون هذا التعاون نقطة البداية لقيام الجيش اليهودي، إلا أنها بقيت تشعر بالمرارة نتيجة لإصرار إدارة الانتداب البريطاني، ووزارة المستعمرات على تطبيق سياسة الكتاب الأبيض. هذا فضلا عن أن الدعاية التي شنتها الوكالة اليهودية ضد بريطانيا، أدت إلى ظهور مشاعر العداء المكبوت حينا، والصريح حينا آخر ضد بريطانيا.

وأخيرا تغلب رأي من يسمون أنفسهم بالجناح المعتدل والقائل بأن طريق التدرج والتطور السياسي يؤدي إلى تحقيق قيام الجيش اليهودي، وكان يرى وجوب التطوع في القوات البريطانية، لأن ذلك السبيل الوحيد لخلق أكبر عدد ممكن من الوحدات اليهودية المحاربة، وبذلك يصبح الجيش اليهودي حقيقة واقعة، سواء رضيت بريطانيا أم لا. والصواب في ذلك هو تشجيع نوع من الخدمة العسكرية الفردية وغير المشروطة خارج فلسطين، وعدم الاصرار على إنشاء الجيش اليهودي، لأن قيام الجيش في وقت ترى القيادة الصهيونية بأنها في حاجة ماسة لأكبر عدد ممكن من المدربين عسكريا، وتقديرا لذلك التحقت أعداد كبيرة من اليهود في الجيش البريطاني، تم ذلك بعد سلسلة اجتماعات عقدت بين ممثلين عن الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية، اتفق فيها على التعاون بين إدارة الانتداب والوكالة اليهودية[1].

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ١٥

P.R.O. Co 733- 448, Secretary of tates for Colonies to MacMichael, No. 5-8, 14th May, 1943.

تشكيل الفيلق اليهودي:

سمح تشرشل في أواخر الحرب بتشكيل الفيلق اليهودي البالغ عدده (٥٣٥٨) جنديا وتم تدريبه على أيدي الجنود والضباط البولنديين اليهود الفارين بأسلحتهم والذين يقدر عددهم حسب المصادر البريطانية بحوالي (٣٦٠٠) جندي انضموا إلى اليشوف[١] أثناء الحرب العالمية الثانية وكان هذا الفيلق نواة الجيش اليهودي المنتظر.

وتزايدت موجات المطالبة بتأليف الجيش اليهودي ليس في بريطانيا وفلسطين فحسب، بل في الأوساط السياسية الأمريكية أيضا. وتألفت لجنة أنجلو أمريكية من أجل تأسيس الجيش اليهودي، الذي سيحارب لبقاء اليهود وللمحافظة على الديمقراطية كما يدعون، شرط أن يتألف الجيش من اللاجئين اليهود، ويهود فلسطين، والمتطوعين من البلاد الأخرى، والذين بإمكانهم أن يحاربوا في كل مكان إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا والحلفاء. وكان من بين أعضاء اللجنة من الأمريكيين كل من الدكتور صموئيل هارون رئيس معهد كارنجيا، وجون هنري بترسون، وهذان يشغلان أيضا رئيسيْ اللجنة الأمريكية من أجل الجيش اليهودي، بالاضافة إلى عدد كبير من الأمريكيين لا مجال لذكرهم.

ومن الأعضاء الانجليز في اللجنة كولونيل ساندمان ألن، ولورد الوين وعدد كبير غيرهما[٢].

وبذل وايزمن وبن غوريون جهودا كبيرة أثناء وجودهما في الولايات المتحدة من أجل الجيش اليهودي، بينما شرتوك كان يبذل الجهود في فلسطين لمضاعفة تدريب القوة البوليسية اليهودية، وتحويل سراياها إلى أفواج، وتوسيع الهاجاناه من أجل الدفاع عن فلسطين.

---

(١) اليشوف: يهود فلسطين.

(٢) لمعرفة أعضاء اللجنة الانجلو امريكية: أنظر الملحق الوثائقي. رقم ١٦ .P. R. O. Co 733/ 448

وفي بريطانيا طلب هنّا (Hannah) ممثل اللجنة الانجلو أمريكية من اجل الجيش اليهودي من وزارة الحربية البريطانية موافقة الحكومة البريطانية لتأليف لجنة تبحث مسألة تأليف الجيش اليهودي مع وفد أمريكي[١].

ونتيجة للنشاط الصهيوني هذا أعلن وكيل وزارة الحربية بعد نقاش في مجلس العموم حول تشكيل الجيش اليهودي، عن تحويل سرايا الفوج الفلسطيني إلى اللواء الفلسطيني الذي يتألف من كتائب مشاة يهودية وعربية منفصلة للخدمة العسكرية في الشرق الأوسط، على أن تندمج فيها سرايا (البافس) وتأمل أن يتم تجنيد عشرة آلاف جندي إضافي دون الاصرار على مراعاة المساواة العددية بين العرب واليهود[٢]. وعلى الرغم من ترحيب الصهاينة بذلك على أنه خطوة نحو تحقيق هدفهم، أعلنوا أنهم سيستمرون في الضغط من أجل الوصول إلى تشكيل قوة محاربة تحت علمها الخاص. حتى انه قدم اقتراح إلى الليفتانت كولونيل كالثورب بالسماح للوحدات اليهودية برفع العلم اليهودي. وكان قد جرى حديث بخصوص ذلك بين الجنرال ويلسون وشرتوك[٣].

وبذلك لم يضع اليهود الفرصة المتاحة لهم بسبب تأييد تشرشل الذي استمد قوة جديدة تدعم المشروع الصهيوني هذه القوة تتمثل بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق روزفلت، وسمنرويلز، والجنرال مارشال. وقد اضطرت إدارة الانتداب، وقيادة الشرق الأوسط البريطانية قبول ذلك رغبة في ترضية تشرشل، على الرغم من خوفها من ردة الفعل العربية، ومن عدم ولاء القوات اليهودية، واتصالها بالهاجاناه بدلا من القيادة البريطانية.

وتابع شرتوك الضغط على ادارة الانتداب وعلى حكومة لندن مشيرا أن

---

(١) أنظر الملحق الوثائقي: رقم ١٧ P. R. O. Co 733/ 448, The War office to J. S. M. Washiagton, No. 87698, 19 December, 1942.

(٢) Parliamentary Debates, Commons, 5th ser. Vol. 382. Col. 1271.

(٣) أنظر الملحق الوثائقي رقم ١٨ . P. R. O. Co 733/ 448, Foreign office to Colonel Calthorpe, No. 76/ 143, 3rd Sept., 1943

التقاعس والتأخير في إنشاء الجيش اليهودي سيؤدي بالتالي إلى تثبيط عزائم اليهود. غير أن سلوك الوكالة اليهودية في الضغط على اليهود وحثهم على التطوع وتقديم الأموال اللازمة يناقض أقوال شرتوك[١].

وما أن اقترب عام ١٩٤٣ من النهاية، حتى بدأ الصهاينة يخافون من أن يؤدي استمرار التأجيل في إنشاء الجيش اليهودي إلى عدم تحقيق أي مكسب، إذ لو تألف الجيش اليهودي بعد ذلك، سيؤدي إلى الحيلولة دون إشتراكه في غزو أوروبا واحتلال ألمانيا. لذلك طلبت الوكالة اليهودية في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٣ من الحكومة البريطانية، وحكومة الولايات المتحدة العمل على عدم التأجيل مرة أخرى. وأوعزت الوكالة اليهودية إلى أنصارها في البرلمان البريطاني بالتحرك، فتقدم ثلاثة وخمسون منهم في أبريل سنة ١٩٤٤ باقتراح يدعو إلى عدم التأجيل في تأليف الجيش اليهودي.

وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٤٤ أعلنت وزارة الحربية أن الحكومة البريطانية قررت الاستجابة إلى مطالب الوكالة اليهودية لتشكيل لواء يهودي بعد إلحاح الصهيونية سواء في بريطانيا أو الولايات المتحدة[٢]، وأصبح اللواء جاهزا في نهاية عام ١٩٤٤، واعتبر الصهاينة ذلك نصرا كبيرا لمبدأ إنشاء وحدات يهودية ستحارب كيهود، وستمثل الشعب اليهودي. كما نظروا إلى هذا اللواء اليهودي الصرف بمثابة إعلان الدولة اليهودية خاصة وان هذا اللواء حمل أعلامه الخاصة التي رفعت شعار نجمة داود، وبذلك أصبح مستعدا للعمل في إيطاليا تحت علمه الخاص[٣].

(١) P. R. O., Co 733/ 448 Secretary of States For Colonies To H. Mac Michael, No. 318, 16th May, 1943.

(٢) The Times, 20 Sept., 1944, Quoted in Kirk, the middle East in the War, 1939 — 1945, P. 321.

(٣) Esco, op. cit., P. 1032.

لكن المهمة الأكثر خطرا التي وضعها الصهاينة لهذا اللواء، لم تقف عند حد محاربة النازيين، بل الاصطدام الحتمي مع العرب نتيجة للصراع الدائر سواء بطريقة خفية أو بطريقة ظاهرة. وذهب الصهاينة بعد ذلك إلى رصد الأموال لتزويد اليهود بالسلاح وتدريبهم، بالاضافة إلى إغراء الكثيرين من الضباط والجنود البولنديين على الفرار من الجيش بأسلحتهم للافادة منهم ومن أسلحتهم.

كما أن الوكالة اليهودية أوعزت إلى يهود فلسطين الملتحقين بقوات الشرق الأوسط للعمل مع الجماعات المختصة بالتموين، ومخازن الأسلحة على خطوط المواصلات، ومناطق القواعد الحربية من أجل تهريب الأسلحة إلى فلسطين، واستغلالها بشكل واسع بارشاد الهاجاناة، هذا فضلا عن استخدام عدد من جنود الحلفاء للاشتراك بهذه الأعمال[١]. كما أن صعوبة تموين قوات الشرق الأوسط بالسلاح نتيجة للدوران حول أفريقيا، دفع الحكومة البريطانية أن تكلف بعض المؤسسات الصناعية اليهودية في فلسطين بصنع الأسلحة التي أخذت طريقها إلى مخازن الهاجاناه في المستعمرات اليهودية.

وأعلن تشرشل رسميا في سبتمبر ١٩٤٤ من أن اللواء اليهودي الذي استمات الصهاينة في الضغط على الحكومة البريطانية لتسمح بتشكيله لن يشارك في القتال في أوروبا وإنما في الاحتلال الذي سيتلوه.

إن خلق اللواء اليهودي كان يدل على الشعور السائد بين أعضاء الوزارة البريطانية الذين لم يعودوا يفكرون في إنشاء دولة فلسطينية موحدة حسب ما جاء في الكتاب الأبيض، وإنما إنشاء دولة يهودية مستقلة في جزء من فلسطين على الأقل، وربما كان هذا عربونا على نوايا بريطانيا بعد الحرب[٢]. كما طلب مكتب الوكالة اليهودية في لندن في شهر أكتوبر، وهو الشهر الذي تلا الاعلان عن اللواء اليهودي من الحكومة البريطانية، إقامة حكومة يهودية في فلسطين وإن تأذن لمليون

(١) أنظر الملحق الوثائقي رقم ١٩. News Chronicle, 30 August, 1943

(٢) Hurewitz: Op. Cit., P. 174.

ونصف من اليهود دخول فلسطين لتتوفر أغلبية كافية للمناداة بالدولة اليهودية[١].

ولقد نجح وايزمن بعد اجتماع مع تشرشل في منزله الصيفي في الحصول على موافقة رئيس الوزراء البريطاني على فكرة الدولة اليهودية وإن لم تكن في فلسطين كلها. وذكر وايزمن في سيرته أن تشرشل سأله عما إذا كان اليهود يعتزمون إدخال نحو مائة ألف في السنة الواحدة ولمدة (١٥ عاما). ويضيف وايزمن بأنه تحدث عن العدد الكبير من الاطفال اليهود الذين لا بد من نقلهم إلى فلسطين. وعلق تشرشل على ذلك بأن من واجب الحكومات المعنية رعاية هؤلاء الاطفال وتقديم المعونة لهم، فأجاب وايزمن أن المشكلة المالية تغدو ثانوية الأهمية إذا اتضح الأفق السياسي[٢].

التعاون البريطاني الصهيوني في مجال الأرض:

كان الانتداب البريطاني في أهدافه وسلوكه لا يزيد عن كونه فترة انتقال تعمل بريطانيا خلالها على تمكين الصهيونية من إغراق فلسطين بموجات كبيرة من المهاجرين الغزاة، ومن الاستيلاء على الأرض العربية بحيث يصبح أصحابها العرب بلا أرض يملكها غرباء في وطنهم.

وكانت الأرض هي الهدف الرئيسي للغزو الصهيوني لأنه بدون أرض يستحيل إقامة مستوطنات لاسكان الغزاة، وبالتالي يصعب عليهم تحويل هذا الجزء من الوطن العربي إلى دولة يهودية، وتحويل اليهود من تجار مرابين إلى مزارعين يرتبطون بالأرض. ولذا فقد حشدت الصهيونية كل إمكانياتها وقذفت بها إلى أرض المعركة، معتمدة على مساندة حكومة الانتداب البريطاني، التي كانت شديدة الحرص على تحويل فلسطين ما بين البحرين المتوسط والأحمر، إلى حاجز مادي بشري يفصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا. ولتحقيق ذلك هيأت

---

(١) Ibid, P. 205.

(٢) Weizmann : Op. Cit., P. 536.

حكومة الانتداب الجو ومهدت الطريق فوضعت قانونا للأراضي[١] ينص على:

أ - يحرم على الملاكين الذين لا يسكنون فلسطين استغلال أراضيهم، وكانت هناك إقطاعيات واسعة تملكها عائلات لبنانية وسورية تقيم في بيروت ودمشق، وهذه الاقطاعيات كانت من أجود الأراضي وفي أحسن المواقع الاستراتيجية وكان القانون يستهدفها.

ب - تحويل الأراضي الأميرية (المشاع) ومساحتها حوالي (١٢) مليون دونم وتساوي ٤٥٪ من مساحة فلسطين كلها إلى أرض ملكية تخضع لتصرف حكومة الانتداب، والهدف من ذلك كي تصبح فريسة للتسلل الصهيوني.

جـ - أصبح من حق حكومة الانتداب نزع ملكية الأرض، وبموجب هذا الحق تمكنت الصهيونية من الاستيلاء على مواضع هامة بمساعدة حكومة الانتداب التي مارست هذا الحق لتشديد الضغط على العرب أصحاب الأرض.

د - الأرض البور غير المستغلة تخضع لما تقتضيه المصلحة التي تحددها الادارة الفلسطينية، ولقد استخدم هذا النص في عمليات الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأرض وإعطائها لليهود بحجة أنها لم تكن تستغل.

وذهبت حكومة الانتداب إلى أبعد من ذلك، فعملت على وضع الفلاحين العرب أصحاب الأرض في ظروف سيئة بقصد إرغامهم على بيع أراضيهم، بينما كانت تدفع آلاف الجنيهات إلى المنظمات الصهيونية والوكالة اليهودية من أجل شراء الأراضي وإقامة المستعمرات[٢]. ومن الأعمال التي مارستها حكومة الانتداب بهذا الصدد:

أ - أجبرت الفلاحين العرب على دفع الضرائب المتراكمة عليهم دفعة

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٨٨. P. R. O. Co 733/ 435, Palestine Land Transfers Regulation, Letter To The Secretary General of The League of Nations. London February 28, 1940.

(٢) P. R. O. Co 733/ 423, High Commissioner to Secretary of state For Colonies, No. 1200, 19th Nov. 1940.

واحدة، رغم أن الانتاج الزراعي لم يكن في مستوى مواجهة هذه الأعباء.

ب ـ حرمت الفلاحين العرب من هياكل الانتاج الرئيسية، فتركت القرى العربية بدون طرق معبدة، مما أدى إلى عزلها عن المدن وعن بعضها، وهذا ما كان يعرض الانتاج للتلف والكساد بسبب عدم استطاعة الفلاحين الوصول بإنتاجهم إلى الأسواق.

جـ ـ حرمت القرى العربية من التعليم والرعاية الصبحية، وذلك بقصد إبقاء الفلاحين العرب وهم غالبية السكان وراء أسوار التخلف لا يدركون أخطار الصهيونية.

مقابل ذلك كانت الحكومة في حال بناء المستوطنة اليهودية، تبادر إلى شق طرق رئيسية إليها، كما تمنح المزارعين اليهود الوافدين حديثا قروضا طويلة الأجل، وتقدم لهم الآلات الزراعية والمرشدين إذا لزم الأمر.

وفي مجال التعليم في المستوطنات اليهودية، كان خاضعا للوكالة اليهودية، وبذلك فإن مناهج التعليم كانت تستهدف خلق جيل متعصب للصهيونية حاقد على العرب، وكل من هو غير صهيوني لاجلائه عن فلسطين وعدم السماح له للاقامة فيها. ومما يثبت التعصب العنصري الصهيوني الرسالة المرسلة من الكنيسة الاسكتلندية إلى المستر إيست ووّد بسبب معارضة الوكالة اليهودية قبول اللاجئين العبرانيين المسيحيين على أرض فلسطين[1].

وفي ظل القوانين الجائرة التي تخدم الأغراض الصهيونية، وبحماية من حكومة الانتداب البريطاني، انطلقت المنظمات الصهيونية في أنحاء فلسطين مستميتة لشراء الأراضي، لكن الفلاحين أصحاب الأرض من عرب فلسطين على الرغم من فقرهم وتخلفهم، والضغط عليهم، والضرائب الباهظة المفروضة عليهم، صمدوا وحافظوا على أرضهم وشرفهم بعكس رجال الاقطاع الذين

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٠

P.R.O. Co 733/466, Church of Scotland to Mr East Wood 25th June 1945.

كانوا يضعون مصلحتهم الذاتية فوق كل الاعتبارات الوطنية والقومية.

وهكذا أخذت المنظمات الصهيونية الكيرين كايمت (صندوق المال اليهودي) والكيرين هايسود (الادارة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي) والبيكا (جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين) تعمل في توسيع نشاطاتها في حقل الاستعمار الزراعي وتملك الأراضي عن طريق استخدامها لوسائل أكبر من السابق، وابتياعها مساحات شاسعة من الأراضي العربية. ولقد تم لها تدشين المشاريع الاستيطانية والزراعية في كل من المستعمرات التالية:

وادي جزراعيل، نحالال، كفار يحزقيل، تل يوسف، ومستعمرة بنيامينا.

وارتفع عدد المستعمرات من ٤٧ مستعمرة عام ١٩١٤ إلى ٢٥٩ مستعمرة عام ١٩٤٤، أي بزيادة معدلها ٧ مستعمرات في السنة الواحدة على مدى ثلاثين سنة.

والجدول رقم (١) الوارد أدناه يبين لنا تطور المستعمرات ونوعها وتوزيع السكان بالاضافة إلى جملة السكان اليهود ومساحة الأراضي التي في حوزتهم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٢ ـ ١٩٤٤. بينما يعطينا الجدول رقم (٢) فكرة عددية عن التطور السكاني في فلسطين بين عام ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨[1].

(١) يوسف عبد الله صايغ: الاقتصاد الاسرائيلي ص ٤٤

الجدول رقم ١

المستعمرات الزراعية من حيث العدد والتصنيف والممتلكات اليهودية
وبمجموع السكان (١٩٢٢ - ١٩٤٤)

السنة	عدد المستعمرات	عدد سكان المستعمرات حسب نوعها: مستقلة	تعاونية	اشتراكية	مجموع سكان المستعمرات	مجموع السكان اليهود	مساحة الأراضي التي في حوزة اليهود بالدونم
١٩٢٢	٧١	١١٥٤٠	١٤١٠	١١٩٠	١٤١٤٠	٨٣٧٩٠	٥٩٤٠٠٠
١٩٢٧	٩٦	٢٠٢٢٠	٤٦٦٠	٢٦٢٠	٢٧٥٠٠	١٤٩٧٨٩	٩٠٣٠٠٠
١٩٣١	١١٠	٢٧٧٤٠	٥٧٥٠	٣٨٠٠	٢٧٢٩٠	١٧٤٦٠٦	١٠٥٨٥٠٠
١٩٣٦	١٧٢	٥٩٥٣٠	٥٧٤٠	١١٨٤٠	٨٧١١٠	٣٨٤٠٧٨	١٣٩٢٦٠٠
١٩٤١	٢٣١	٦٣٢٤٠	٢٤٨٢٠	٢٣١٩٠	١١١٢٥٠	٤٧٤١٠٢	١٦٠٤٨٠٠
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦٠٠٠	٢٩٥٠٠	١٣٥٠٠	١٢٩٠٠٠	٥٢٨٧٠٢	١٧٣١٣٠٠
١٩٤٨						٦٥٠٠٠٠	١٧٦٧٢٠٠

يوسف عبد الله صايغ: ص ٤٤، ٦١، ٦٣، ٦٤ Asurvey of Palestine. Vol. p. 72

ملاحظة حول رقم (١) إن الرقم الذي يقدمه الجدول لعدد اليهود عام ١٩٤٤ يحتاج إلى تصحيح وإضافة بحيث يصبح كما هو في الجدول رقم ٢ أي ٥٥٣٦٠٠ بدلا من الرقم المسجل في تقرير حكومة فلسطين (٥٢٨٧٠٢).

الجدول رقم ٢

تطور عدد السكان في فلسطين (١٩٢٢ - ١٩٤٨)

السنة	عدد السكان: العرب	اليهود	المجموع
١٩٢٢ (من الاحصاء الرسمي)	٦٦٨٢٥٨	٨٣٧٩٠	٧٥٢٠٤٨
١٩٢٦ في نصف السنة	٧٤٩٤٠٢	١٤٩٥٠٠	٨٩٨٩٠٢
١٩٢٩ في نصف السنة	٨٠٣٥٦٢	١٥٦٤٨١	٩٦٠٠٤٣
١٩٣١ (من الاحصاء الرسمي)	٨٥٨٧٠٨	١٧٤٦٠٦	١٠٣٣٣١٤
١٩٣٣ في ٣١ ديسمبر	٩٠٥٩٧٤	٢٣٤٩٦٧	١١٤٠٩٤١
١٩٣٦ في ٣١ ديسمبر	٩٨٢٦١٤	٣٨٤٠٧٨	١٢٦٦٦٩٢
١٩٣٩ في ٣١ ديسمبر	١٠٥٦٢٤١	٤٤٥٤٥٧	١٥٠١٦٩٨
١٩٤٢ في ٣١ ديسمبر	١١٣٥٥٩٧	٤٨٤٤٠٨	١٦٢٠٠٠٥
١٩٤٤ في ٣١ ديسمبر	١٢١٠٩٢٢	٥٥٣٦٠٠	١٧٦٤٥٢٢
١٩٤٦ في ٣١ ديسمبر	١٣٢٨٨٠	٦٠٨٠٠٠	١٩٣٦٠٠٠
١٩٤٨ (مايو ١٩٤٨)	١٤١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٠٦٥٠٠٠

بالنسبة لجدول رقم (٢) إن مجموع السكان يشمل حوالي ٦٦،٥ ألف نسمة من البدو والأرقام التقديرية في جميع الجداول بسبب انعدام الاحصاءات الدقيقة في أواخر الانتداب.

إن ثلاثين سنة من الحكم البريطاني بما رافقها من تشريعات وإجراءات ومساعدات لمصلحة الوطن القومي اليهودي، ومن العروض المالية المغرية والجهود المستمرة العنيدة التي بذلها اليهود لحمل العرب على بيع أرضهم، لم تؤد في مجموعها إلى نجاح اليهود في شراء نسبة كبيرة من الأراضي العربية[1]. مما يحملنا على إيراد الملاحظات التالية حول الأراضي التي استملكها اليهود في فلسطين:

أ - يؤكد تقرير حكومة فلسطين (Asurvey of Palestine.) في الجزء الأول منه ص ٢٤٤ أن اليهود حصلوا على ٤١٪ من أملاكهم (٦٥٠ ألف دونم) قبل الاحتلال البريطاني.

ب - ابتاع اليهود معظم هذه المساحات من ملاكين غير فلسطينيين في فترتين: إما خلال الحكم العثماني وقبل اتضاح أمر الخطر الصهيوني على فلسطين أو في السنوات الأولى بعد الاحتلال ١٩١٨ - ١٩٢٢.

جـ - تبلغ مساحات الأراضي التي كان يملكها أناس غير فلسطينيين نحو ٤٦٠ ألف دونم من أصل ٦٥٠ ألف دونم كانت في حوزة اليهود عام ١٩٢٢.

د - هناك ١٥٠ ألف دونم من الأراضي التي ابتاعها اليهود من ملاكين فلسطينيين عن طريق الصفقات الفخمة أثناء الانتداب.

هـ - إن نحو ٦١٠ آلاف دونم من جملة الأملاك اليهودية في عام ١٩٤٨ انتقلت إلى الصهيونيين بطريق (ب) و(د) ولم يكن الفلاح العربي الفلسطيني طرفا في هذا الانتقال[2].

وكان رد الفعل الصادر عن عرب فلسطين ضد هذه العمليات قويا وقد قاومه عرب فلسطين باستعمال مختلف الأساليب.

---

(١) يوسف صايغ: الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) نفس المصدر: ص ٧٨.

فمثلا عقد مؤتمر عربي فلسطيني في حيفا برئاسة أحمد حلمي باشا مدير البنك العربي، لإنشاء صندوق قومي لمد الفلاح العربي بالقروض والمساعدات اللازمة لرفع الضيم عنه، ولقطع الطريق على بيع وانتقال الأراضي لليهود[1]. كما أن فئات الفلاحين وصغار الملاك وجماهير الشعب أخذت تطارد البائعين والسماسرة لقتلهم، حيث ان عددا كبيرا ممن باعوا أرضهم قتلوا في الشوارع العامة. وكان مثل هذا الأسلوب ضروريا، لأنه لم يكن هناك قانون أو حكم يعاقب هؤلاء الأمر الذي جعل جماهير الشعب تمارس هذه المسؤولية.

وهكذا بمعاونة الانتداب البريطاني وتآمره مع الصهاينة، والأعمال المشينة التي قام بها الاقطاعيون ببيعهم لأراضيهم، تمكنت الصهيونية على مدى ثلاثين عاما من الحصول فقط على ٦٪ من مساحة فلسطين، الأمر الذي يؤكد أن عرب فلسطين لم يفرطوا بأرضهم ولم يبيعوها، وإنما دافعوا عنها دفاعا بطوليا، وتمكنوا من الاحتفاظ بعروبة أكثر من ٩٣٪ من مساحتها الإجمالية وذلك بمقاومتهم بيع الأراضي، ومقاومتهم الهجرة اليهودية، ومقاومة الاستعمار البريطاني المتحالف مع الصهيونية.

التعاون البريطاني الصهيوني في مجال الهجرة:

لقد جرت الأحداث كما لو أن فلسطين كانت أرضا غير مأهولة، لأن السياسة البريطانية تجاه فلسطين كانت على عكس السياسة التقليدية التي كانت تتبعها تجاه المستعمرات والأقطار التي تعرضت لعدوانها وهي سياسة البقاء الطويل. أما في فلسطين فكانت تعتبر انتدابها مرحلة انتقالية ريثما يصبح اليهود في وضع يستطيعون بعدم إقامة دولة يهودية.

ويقول وايزمن في مذكراته: «كان هناك اتفاق سري بموجبه تسلمنا بريطانيا

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢١.

P.R.O. Co 733- 466, Palestine Arab Raise Loan to Prevent Jewish Land Purchase No. 45072- 9-44, 28th Jan, 1944.

فلسطين خالية من العرب عام ١٩٣٤»[١]. لكن ذلك كان مستحيلا، لأن اليهود كانوا أقلية لا تتجاوز نسبتهم ٧٪ بالنسبة لعدد السكان الأصليين.

إذن لا بد أن ترتفع هذه النسبة قبل أن تستيقظ الأمة العربية على أبعاد المؤامرة التي تنفذ في فلسطين. ولم يكن هنالك مجال لرفع هذه النسبة بالسرعة المطلوبة غير الهجرة، لأن الزيادة الطبيعية لليهود بالقياس مع الزيادة الطبيعية للعرب كانت تشير أن نسبة اليهود ستكون في انخفاض مستمر.

وهيأت حكومة الانتداب كل الظروف والتسهيلات الملائمة لهجرة يهودية واسعة، والأعمال التي قامت بها بهذا الصدد:

١ - منح شهادات هجرة، أو تحويل شهادة الهجرة من فئة أ(١) إلى فئة أ(٢) وفئة أ(٣) وفئة أ(٤) وفئة أ(٥). وتعني فئة أ(١) الأشخاص الذين يملكون مبلغا من المال لا يقل عن (١٠٠٠ جنيه)، وفئة أ(٢) ذوو المهن الحرة والحرف الحرة الذين لا يقل رأسمالهم عن (٥٠٠ جنيه)، وفئة أ(٣) الصناع والمهرة الذين يملكون مبلغا لا يقل عن (٢٥٠ جنيه) وفئة أ(٤) الأشخاص الذين لهم دخل ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر، وفئة أ(٥) الأشخاص الذين لا يقل رأسمالهم عن (٥٠٠ جنيه)[٢].

٢ - وضعت الحكومة قانونا لتشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والإقامة فيها والحصول على جنسيتها[٣]. ومقابل ذلك حرمت العرب من حقهم الطبيعي في الاستقرار في وطنهم، كما حكمت بالاعدام على عدد من عرب فلسطين العائدين من سوريا وأماكن أخرى[٤]، واعتبار عرب البلاد العربية المجاورة

---

(١) Weizmann: op. Cit. P. 543.

(٢) P.R.O. Co 733- 395, H. Commissioner, to Macdonald No. Sf- 1131- 38, 7th Jan. 1939.

(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٢.
P.R.O. Co 733- 395, H. Macmichael to Macdonald No. Sf- 235- 39, 20 April, 1939.

(٤) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٣.
P.R.O. Co 733- 428, Extract From Note of Interview by S-S With General Bark, 26th Feb. 1940.

الذين يريدون دخول فلسطين متسللين.

٣ - أصدر المندوب السامي أوامره بزيادة شهادات الهجرة، وذلك كي يتمكن أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود دخول فلسطين[١].

٤ - منحت الحكومة الوكالة اليهودية صلاحيات واسعة جعلتها قادرة على استقدام عشرات الألوف من الغزاة سنويا، وهذه الصلاحيات تتمثل بوضع شهادات هجرة بدون اسماء في جميع مكاتب المنظمات الصهيونية في أوروبا لتعبئتها بأسماء المهاجرين الراغبين في الهجرة إلى فلسطين[٢]. وتقديم المساعدات المالية لعمل جوازات سفر لمنحها للمهاجرين اليهود، وتوفير أسباب الراحة والحياة لهم بإنشاء المشاريع الصناعية والانشائية والتجارية.

بالاضافة إلى هذه التسهيلات كان هنالك تعاون بين الادارة الانتدابية وبين الوكالة اليهودية، يستهدف تمكين اليهود من الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية في أنحاء البلاد لإقامة المستوطنات عليها. فكانت تمنحهم الأراضي اللازمة وتساعدهم على انتزاع الأرض العربية من أصحابها. ونتيجة لذلك أقيمت العديد من المستوطنات في أقصى الشمال حيث توجد منطقة المياه، وفي المناطق الرئيسية الموصلة بين المدن العربية لتتحكم بالمواصلات.

كل هذا كان جزءا من السياسة البريطانية، تلك السياسة التي كانت الأحزاب البريطانية تتنافس على تنفيذها. فحزب العمال في مؤتمره العام الذي عقد عام ١٩٤٤ وأثناء فترة اشتداد القتال في الحرب العالمية الثانية قرر اتخاذ سياسة من شأنها أن تدع اليهود يدخلون فلسطين بأعداد كبيرة تجعل منهم أغلبية، مقابل تشجيع العرب والعمل على إخراجهم منها[٣].

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٤.
P.R.O., Co 733- 436, H, MacMichael to M. Macdonald, No. 1409, 8th Nov., 1943.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٥.
P.R.O., Co 733- 396, Jewish Agency to Mr. Bennet, 21 Sept, 1939.

(٣) انظر الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: جامعة الدول العربية ص ٣٤٤.

وقبل حزب العمال كان تشرشل وهو وزير مستعمرات قد أعلن بلسان حزب المحافظين «أن قيام دولة يهودية على ضفاف نهر الأردن تضم أربعة أو خمسة ملايين من اليهود سيكون في مصلحة الامبراطورية البريطانية[١]».

وهكذا كانت أهداف بريطانيا أن تتدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشتى الوسائل، وتحت ظل كل الظروف، وبأقصى ما عند بريطانيا من المقدرة لتنفيذ ذلك. ولعل الكشف البياني المأخوذ من السجلات الرسمية لحكومة الانتداب[٢] يضع أمامنا بالأرقام كيف فتحت أبواب فلسطين باستمرار لعشرات الألوف من الغزاة الصهاينة بإيعاز وتأييد من إدارة الانتداب والحكومة البريطانية».

---

(١) تقرير/لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين: جزء ٣، ص ١٢٠.

(٢) Asurvey of Palestine: Vol. L. Chapter 7, 185.

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
١٩١٩	١٨٠٦	١٩٢٦	١٣٠٨١	١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٩٤٠	٤٥٤٧
١٩٢٠	٨٢٢٣	١٩٢٧	٢٧١٣	١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٩٤١	٣٦٦٧
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٢٨	٢١٧٨	١٩٣٥	٦١٨٥٤	١٩٤٢	٢١٩٤
١٩٢٢	٧٨٤٤	١٩٢٩	٥٢٤٩	١٩٣٦	٢٩٧٢٧	١٩٤٣	٨٥٠٧
١٩٢٣	٧٤٢١	١٩٣٠	٤٩٤٤	١٩٣٧	١٠٥٣٦	١٩٤٤	١٤٤٦٤
١٩٢٤	١٢٨٥٦	١٩٣١	٤٠٧٥	١٩٣٨	١٢٨٦٨	١٩٤٥	١٢٠٣٢
١٩٢٥	٣٣٨٠١	١٩٣٢	٩٥٥٣	١٩٣٩	١٦٤٠٥		

إن هذا الجدول المأخوذ من السجلات الرسمية لحكومة الانتداب البريطاني يبين أن عدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا بالطرق السلمية وتحت حراسة الحكومة المنتدبة يبلغ حوالي نصف مليونٌ، بالاضافة إلى عشرات الألوف الذين دخلوا بعلم الادارة الانتدابية وبحمايتها دون أن يعلن عنهم.

لقد كانت عملية تهريب الغزاة مستمرة على مدى عهد الاحتلال والانتداب البريطاني جنبا إلى جنب مع عمليات الهجرة الرسمية. وكانت هناك عدة بواخر تملكها الصهيونية العالمية أو تستأجرها، تجوب موانئ أوروبا باستمرار حيث كان يتجمع الغزاة ويصار إلى نقلهم إلى فلسطين[١].

ويعترف مصدر رسمي نشرته حكومة فلسطين أن مسألة الهجرة غير المشروعة قد أصبحت أكثر خطورة منذ مطلع شهر فبراير من عام ١٩٣٩، ففي مساء الثالث والعشرين من ابريل ١٩٣٩، وصل ٢١٨ مهاجراً يهودياً غير شرعي إلى شواطىء غزة على ظهر سفينة يونانية حيث تركت المياه الفلسطينية بينما وصل المهاجرون إلى يافا[٢]. كما وصل في شهر أغسطس إلى تل أبيب بين (٨٠٠-٩٠٠) مهاجر غير شرعي[٣].

ويبدو أن وزارة المستعمرات وحكومة فلسطين توصلت إلى سياسة معينة في موضوع الهجرة بعد صدور الكتاب الأبيض. ففي خريف عام ١٩٤٠ حين نشطت الهجرة غير المشروعة، قررت الحكومة البريطانية ألا تسمح للمهاجرين غير الشرعيين بالبقاء في فلسطين، بل تزودهم بمكان يلجأون إليه في أمبراطوريتها الواسعة، ولقد اتخذ هذا القرار لأسباب تتعلق بالأمن. وقد تحدث وزير المستعمرات في مجلس العموم في ٢٠ مارس ١٩٤٠ : «إنه برغم الاستقصاء المحلي لم ينجم عنه برهان نهائي، غير أن المندوب السامي لديه أسباب قوية تدعو للشك في أن ركاب السفينتين اللتين أنزلتا إلى اليابسة مهاجرين غير شرعيين، كان

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٦.
P.R.O. Co 733/393, List of Panamian Ships Engaged in the traffic in Illegal Immigrants to Palestine.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٧.
P.R.O. Co 733/393, H. Commissioner to Secretary of States for the Colonies, No., 450 23rd April, 1939.

(٣) P.R.O. Co. 733/393, Officer Administrating the Govt. of Palestine to the Secretary of State for Colinies, No. 1022, 22 August, 1939.

من ضمنهم عملاء ألمان»[١]. وبذلك فإن الحكومة البريطانية إذا كانت قد أرادت في فترة ما التضييق على الهجرة غير المشروعة ليس بسبب غيرتها على المصلحة العربية بل من أجل مصالحها وخوفها من تسرب الألمان إلى فلسطين باسم يهود.

لكن الصهاينة لم يقتنعوا بتغاضي حكومة الانتداب البريطاني عن كثير من حوادث الهجرة غير المشروعة، فأخذوا يصورون منع السلطات للمهاجرين غير الشرعيين من النزول إلى فلسطين عدوان وشر مستطير.

ولقد استغلت الصهيونية حادث السفينة باتريا التي غرقت أثناء نقل بعض المهاجرين إليها من الباخرتين باسفيك وميلوس ومركب اطلانطيك، حيث غرق نحو ٢٤٠ مهاجرا وعشرة من رجال البوليس في الميناء، وأعلنت الوكالة اليهودية أن غرق الباخرة كان عملا من أعمال الاحتجاج الجماهيري على القرار اللاإنساني الذي أصدره المندوب السامي، بل عملا من أعمال الانتحار الجماعي.

وقد أثبتت الأدلة التي جاءت بها لجنة التحقيق المكلفة بالتحري عن الحادث في شهر يناير ١٩٤١ بصورة لا تقبل الشك، أن إغراق الباخرة كان عملا مقصودا ومتعمدا قامت به جماعة من الصهاينة المرابطين على الشاطئ. وقد ثبت أن التخطيط لهذا الحادث من صنع عقول رجال الوكالة اليهودية عن طريق الهاجاناه، وذلك لإثارة السخط على إدارة الانتداب البريطاني. وهذه الحادثة هي دليل واضح على خطط الصهاينة من أجل الوصول إلى أهدافهم، حيث سمح للذين نجوا من الحادثة بدخول فلسطين مخالفين بذلك النظم المرعية آنذاك.

كما استغلت الصهيونية حادثة الباخرة ستروما غبراير ١٩٤٢ التي رفضت السلطات التركية السماح لركابها بالنزول إلى أراضيها عند وصولها إلى استنبول، وأمرتها بالعودة إلى أحد ثغور البحر الأسود، لكنها غرقت بمن فيها نتيجة لانفجار لم يعرف سببه، وقيل ان الباخرة انقلبت لاصطدامها بلغم أو نتيجة لعاصفة[٢].

---

(١) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 358, Cols . 1961- 1962.

(٢) Barbour: Op. Cit, p. 216.

وقد حمّلت الصهيونية حكومة فلسطين المسؤولية، حيث علّقت لافتات في الأماكن اليهودية في فلسطين كتب عليها (السير هارولد ماكمايل متهم بالقتل). وبالفعل قام اليهود بمحاولة لقتله في ٨ أغسطس ١٩٤٤ على الطريق بين القدس وتل أبيب، فجرح جرحا بسيطا، بينما نجت زوجته، وأصيب رجلان من مرافقيه إصابات خطيرة(١).

لقد عملت الصهيونية على رسم صورة مشرقة للدولة اليهودية المقبلة في فلسطين، وعزت محنة اليهود الأوروبيين إلى غياب مثل هذه الدولة. ووضع المجلس الملي اليهودي في فلسطين خططا منسقة تكاد تكون موجهة بأكملها لرعاية الهجرة اليهودية غير المشروعة. كما أن الوكالة اليهودية شكلت (لجنة انقاذ متحدة) ونجحت في إسكان عشرة آلاف مهاجر يهودي في فلسطين بالتعاون مع المنظمات اليهودية السرية في أوروبا، وكان هدفها من ذلك) ضمان تدفق اليهود ذوي الكفاية والامتياز خاصة إلى فلسطين ضد الكتاب الأبيض.

فقد بلغ مجموع المهاجرين الذين وصلوا فلسطين ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٥ (٩٢ ألفا) معظمهم من الرواد الصهيونيين واللاجئين اليهود الذين نجوا من الاضطهاد النازي بعد إعلان الكتاب الأبيض البريطاني في مايو عام ١٩٣٩.

أما عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين ما بين ١٩٤٦ و١٩٤٨ أي فترة ما بعد الحرب، بلغ (٦١ الفا) وكان غالبيتهم من المهاجرين الذين دخلوا البلاد خلسة وتسللوا بطرق غير مشروعة.

ومن اهم الأسباب التي أدت إلى تدفق المهاجرين إبان فترة ما بعد الحرب مباشرة: إقدام الحلفاء على تصفية مخيمات الاجئين اليهود الأوروبيين، وما بذلته الوكالة اليهودية بمساعدة حكومة الانتداب والأجهزة التابعة لها من تشجيع لحمل

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٨ Daily Mirror, 9 August, 1944.

(٢) للاطلاع على نشاط العصابات الصهيونية السرية ووسائل عملها ومخططاتها وطرق قوافلها عبرأوروبا أثناء الحرب العالمية للوصول إلى فلسطين. أنظر كتاب الأخوين كيمشي.
Kimche, J. and David.: The Secret Road London, 1954.

اللاجئين على الهجرة إلى فلسطين، ورفض الدول الأوروبية والولايات المتحدة استقبال اللاجئين والمهاجرين اليهود، بالاضافة الى أن المهاجرين اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين كانت أعمارهم تتراوح بين الخامسة عشرة والأربعين. والجدول التالي يبين فئات السن للمهاجرين اليهود(١).

فئة السن	النسبة المئوية	المجموع
أ		
صفر - ٤	٥,٤	
٥ - ١٤	١٢,٢	١٧,٦
ب		
١٥ - ٢٩	٤٦,٧	
٣٠ - ٤٤	٢٠,١	
٤٥ - ٥٩	١٠	٧٦,٨
جـ		
٦٠ فما فوق	٥,٦	٥,٦
المجمـوع		١٠٠

وهذا البيان يوضح أن مجموع نسبة فئة أ وفئة ج أي الصغار والشيوخ لا يتعدى ٢٤٪ بينما فئة ب وهي فئة الشباب والذين ساهموا في بناء الدولة اليهودية تمثل ٦٦,٨٪ في حين فئة متوسطي العمر تساوي ١٠٪.

الارهاب الصهيوني:

رأى اليهود أن يسلكوا طريقا جديدة إلى جانب الطرق القديمة التي سلكوها

(١) يوسف عبد الله صايغ: الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٦٦.

لبلوغ هدفهم، وهذه الطريق هي في رأيهم أقرب منالا وأضمن للنجاح، وهي اللجوء إلى العنف والارهاب. ولم لا يلجأ اليهود إلى هذه الأساليب وعندهم من الخبراء من يستطيع تنظيم أعمال الارهاب تنظيما فنيا عسكريا ويدرب الشبيبة، ويصنع الأسلحة والمتفجرات. ولذا انصرف اليهود إلى إعداد انفسهم بقوة، وبذلوا جهودهم القسوى من أجل تدريب يهود فلسطين وتسليحهم تمهيدا لاستئناف ثورتهم الدامية، لحمل بريطانيا على تغيير سياسة الكتاب الأبيض، والسماح للهجرة اليهودية غير المشروعة تحت شعار انقاذ اليهود المبعدين من أوروبا النازية.

وأدرك الصهاينة أنه لا بد من إرهاب وزارة المستعمرات وسلطات الانتداب عن طريق القيام بأعمال العنف والتخريب وإعدادهم لليوم الموعود، وقد تم توزيع أعداد كبيرة من الأسلحة على يهود المستوطنات[١]. ولا شك في أن ما ضاعف إيمان الصهاينة بالأعمال الإرهابية هو ما كانوا يرونه من وقف العمل بالكتاب الأبيض وبسبب تغاضي القادة العسكريين البريطانيين عن أوامر وزارة الخارجية البريطانية، وإشراك الكتائب اليهودية في غزو أوروبا ولبنان، وترك أفراد العصابات الصهيونية ينهبون الأسلحة لتسليح عصاباتهم، وتغاضي إدارة الانتداب عن هذه الأعمال والتدريب غير الشرعي في المستوطنات. وقد اعترفت حكومة الانتداب نفسها بأن الصهاينة تدربوا على هذه الأعمال إبان الحرب، وكتب المندوب السامي البريطاني إلى سكرتير وزارة المستعمرات بشأن ذلك[٢].

على أن تحيز سلطات الانتداب البريطاني للعصابات الصهيونية، لم يلزم هؤلاء بمبدأ التعاون التام مع البريطانيين في فلسطين طوال فترة الحرب، على الرغم من خوض البريطانيين حربا ضارية ضد عدو قوي هو المحور.

(١) P.R.O. 733/398, High commissioner to Secretary of State, No. 869, 19 July 1939.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٢٩

P.R.O., Co 733/388, High. Commissioner to Secretary of State For The colonies No. 1415, 24th November, 1939.

لهذا نستطيع القول ان الخلافات بين المنظمات الصهيونية الارهابية وسلطات الانتداب كانت مفتعلة ومنسقة من قبل القيادة الصهيونية. وبذلك فإن الضغط على سلطات الانتداب بالنسبة للوكالة اليهودية هو أمر مشروع وبشتى الوسائل التي تجافي العطف البريطاني عليها وتأييدها لها، ولكنها لا تستطيع علنا تأييد الارهاب أو شجبه، وإذا اضطرت لذلك، فإنها ترجع اللوم على سلطات الانتداب التي فجرت الحقد في نفوس شبان أبعدتهم فظائع النازية. وبهذا تكون الوكالة اليهودية قد ساهمت بإقرارها لفعل الارهاب ولومها لسلطات الانتداب في تفاقم الأمور وتفجير الوضع أكثر. مما أدى للقضاء على الهدنة السياسية التي أعلنتها بالتعاون مع الانتداب في مطلع الحرب.

وبذلك فإن الوكالة اليهودية لم تتوقف عن مساندة الارهاب وتنشيط عملياته، والتعاون الوثيق بينها،وجيشها السري المسمى الهاجاناه، وبين المنظمتين الارهابيتين الأرغون وشتيرن. ولم تدع الصحف اليهودية إلى وقف موجة الارهاب إلا عندما لاح في الأفق الخطر المحوري، بسبب احتلاله شمال افريقيا الذي لم يدم سوى سبعة شهور، عاد بعده الارهاب الصهيوني من جديد.

إن زوال الخطر المحوري عن مصر وفلسطين، تبعه هبوط أرقام التطوع عند اليهود، وفزع عملاء الصهيونية من هذه الظاهرة التي تهدد خططهم، فراحوا يضطهدون المتخلفين عن التطوع ويعاقبونهم حتى يصلوا إلى درجة القتل، تماما كما كان يفعل أفراد العصابات الفاشية وأفراد القمصان البنية (النازيون)[١]. وكثيرا ما نسفت البيوت بالقنابل والألغام، وكثيرا ما اتبعت أساليب التعذيب التقليدية مع المتهمين بالانحراف، فيجري اختطافهم واحتجازهم ومقاطعتهم وإرهابهم، فضلا عن مهاجمة الأمكنة التي يرتادونها كالمقاهي وغيرها من الأماكن وإطلاق النار عليهم[٢].

(١) Sykes,: Cross Roads to Israel, p. 294.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٠:

P.R.O. Co 733/456, General. Sir A. Cunningham to Secretary of State For Colonies, No. 1696, 18 October, 1945.

ونتيجة لذلك فقد أصدرت سلطات فلسطين تشريعا للدفاع، حظرت بموجبه وسائل العنف والارهاب في إجبار اليهود على التطوع. لكن الوكالة اليهودية وقفت في وجه هذا التشريع، زاعمة بأنه يوقف حركة التطوع اليهودي، متذرعة بحجج واهية بأن اللوم لا يعود على الارهابيين بل على حكومة فلسطين التي كانت تحاول وقفهم عند حدهم. هذا، إلا أن رفضْ الوكالة اليهودية مساعدة سلطات الانتداب في وقف أعمال الارهاب، قد دعم الرأي القائل بأن الوكالة اليهودية كانت تقر الارهاب، وعلى صلة وثيقة بالمنظمات الارهابية. حيث دعت إلى وحدة القوات اليهودية العاملة في جميع المجالات مع القوات البريطانية في الشرق الأوسط، ودعت يهود العالم مطالبة الحكومة البريطانية إفساح المجال أمامهم من أجل المحافظة على أنفسهم وعلى وطنهم[١].

وظهر بوضوح أن الوكالة اليهودية بينما كانت تتعاون ظاهريا مع سلطات الانتداب، فإنها في نفس الوقت كانت تقوم بتنفيذ مخطط بارع للحصول على الاسلحة بالسرقة من الامدادات ومخازن تموين القوات البريطانية[٢]. وقد أثار كشف النشاط التخريبي الصهيوني موجة من الاتهامات باللاسامية، تزعمها بن غوريون الذي ورد اسمه بين المتهمين بالضلوع في هذا النشاط الخطير. وبدأ بن غوريون مرحلة جديدة في الدعاية الصهيونية التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، وهي وصف كل من لا يقف إلى جانب الصهيونية ويوافق على مخططاتها العدوانية باللاسامية، وكل من لا يقر المطالب الاقليمية اليهودية بالنازية.

وفي ١١أغسطس١٩٤٣ حكم على جنديين هاربين هما هاريس وستونر بالسجن خمس عشرة سنة، لاشتراكهما بالسرقة وقد وجد بحوزتها ٣٠٠ بندقية و١٢٥ ألف طلقة. ولقد اعترفا أمام المحكمة بأن زعيم عصابة سرقة السلاح قدم

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣١.
Manchester Gurdian,: 1 July, 1942.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٢.
P.R.O., Co 733/398, High Commissioner to the Secretary of State for the colonics, No. 907, 28th July, 1939.

لهما رشوة للحصول على السلاح والذخيرة من مستودعات الجيش البريطاني كذلك حوكم اثنان من اليهود لاشتراكهما في سرقة السلاح، وحكم على أحدهما بالسجن عشر سنوات والآخر سبع سنوات. وصرح رئيس المحكمة نتيجة للتحقيق بأنه يوجد مؤامرة خطيرة للحصول على السلاح والذخيرة من المستودعات البريطانية[١].

لقد غضب الصهاينة بسبب قمع البريطانيين لنشاط تهريب السلاح، وزعموا أن لهم الحق في التسلح، ومما زاد في غيظهم أن المحاكمة جرت علنية وتناولت الأجهزة اليهودية بشبهات الاتهام أثناء المحاكمة. وفي ٤ أكتوبر قررت الجمعية اليهودية المنتخبة أن المحاكمة هي محاولة للتشهير بالشعب اليهودي، وأنذرت الحكومة بإمكانية حدوث عواقب وخيمة، وأعادت تأكيد عزم اليهود على الدفاع عن أنفسهم بالقوة. وقد ذكر ضابط في المخابرات الأمريكية أن حكومة فلسطين كانت تركز على عملية سرقة السلاح، ولكن لو أن هذا التركيز كان كاملا، لامتلأت السجون البريطانية بالمتهمين، فلم يكن هنالك أي يهودي يتقاعس عن محاولة الحصول على السلاح بأي ثمن[٢].

وذهبت الهاغاناه إلى أكثر من ذلك حيث أغرت الكثيرين من الضباط والجنود البولنديين اليهود، بالفرار من الجيش بأسلحتهم للاستفادة منهم ومن أسلحتهم في تدريب اليهود والالتحاق بقواتهم[٣] بل ان الوكالة اليهودية أنشأت دائرة للتجنيد تابعة لها فرضت التدريب العسكري وجعلت مدة الخدمة للفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و١٨ سنة، عن طريق البيانات والاعلانات في الصحف على مسمع ومشهد من سلطات الانتداب، وهي نفس السلطات التي كانت تحكم بالإعدام شنقا على أي عربي إذا وجدت عنده رصاصة

(١) Survey of Palestine,: vol 1, p. 67.

(٢) Sykes,: op. cit., pp. 295- 296.

(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٣.
News Chronicle: 30 August, 1943.

واحدة، كما كانت تلاحقهم إلى المستشفيات لتقتلهم[1].

وتأكد أن تراجع خطر المحور عن الشرق الأوسط، قد حوّل ولاء اليهود للسلطات البريطانية إلى ولاء لأهدافهم ومصالحهم الخاصة فقط. وقد وصف القائد العام البريطاني في الشرق الوضع الجديد الذي حفزته محاكمات السلاح وحملات التفتيش للمستعمرات بقوله: «عندما استهل شهر يناير ١٩٤٤، كان موقف الوكالة اليهودية من الحكومة قد تصلب إلى الحد الذي دفعها إلى مقاومة أي عمل مناوىء لبرنامج بلتمور أو مؤيد للكتاب الأبيض. ولم تعد تحاول إنكار وجود مخابىء السلاح، وكانت تدعي لنفسها الحق في حيازة الأسلحة لا بقصد الدفاع عن النفس فقط، بل إنما لمقاومة أية محاولة من جانب السلطات القانونية للكشف عنها. وقدعقدت عدة مباحثات بين القيادة البريطانية والقيادة الصهيونية حول تكديس الأسلحة. فرفض شرتوك باسم الصهاينة البوح عن الأسلحة وتسليمها معللا استعمالها للدفاع عن أنفسهم[2].

ولم تنجح إجراءات السلطة لمكافحة سرقة الأسلحة، ولا منعت المحاكم العسكرية وقوع سرقات أخرى، كما لم تستطع السلطة أن تكشف مخابئ السلاح، وإن لم يخف عليها مدى قوة واستعداد اليهود التي ظهرت آثارها الخطيرة في تفاقم أعمال الارهاب عام ١٩٤٤ إن الصهيونية لم تترك بابا إلا طرقته، ولا فرصة سانحة إلا استغلتها، كالارهاب المتطرف، والتحدي السافر، والاستجداء والعويل والتهديد، ثم الاعتدال والتبرؤ من الارهاب والارهابيين.

وبالرغم من احتضان بريطانيا لليهود على حساب الشعب العربي الفلسطيني، وبالرغم من خوضها غمار حرب مصيرية ضد النازيين أعداء اليهود الالداء، لم يتردد الصهاينة في طعن البريطانيين من الخلف في ثورة استمرت من

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٤.
P.R.O., Co 733/298, High Commissioner to Secretary of Colonies, No. 418, 13 April, 1939.

(٢) أنظر الملحق الوثائقي رقم ٣٥. P. R. O. Co 733/428, High Commissioner to secretary of State for The Colonies, No 432, 30th May, 1940.

١٩٤٤ - ١٩٤٧، لكنها لم تكن ثورة دائمة مستمرة النشاط كما كانت ثورة العرب، بل كانت على شكل وقائع وكمائن ترتب وتنفذ ثم تتوقف. وكان الذين يقومون بها من اليهود يعودون إلى أعمالهم العادية، ويختفون في أندية التدريب والمعسكرات المنتشرة في المستعمرات.

وفي هذا الجو المتوتر الذي اتجهت فيه الجهود الصهيونية ضد سلطات الانتداب، عاودت المنظمات الارهابية نشاطها وبدأت العمل اثر بيان منظمة الارغون الذي أعلنت فيه وقف الهدنة مع سلطات الانتداب لأن «الحكم البريطاني أكد خيانته المعيبة للشعب اليهودي، فليس من هدنة بعد الآن بين الشعب اليهودي والادارة البريطانية التي تقوم بتسليم اخواننا إلى هتلر... وأضاف البيان نحن الآن في حالة حرب مع هذا الحكم ومطلبنا نقل الحكم فورا إلى أيدينا، فيجب أن تكون هناك حكومة عبرية مؤقتة. لن نتراجع فإما الحرية وإما الموت»[1].

وقد جددت عصابة شتيرن نشاطها في أوائل عام ١٩٤٣ تحت اسم جديد (المقاتلون من أجل حرية إسرائيل). واهتمت بتجنيد الشبان الذين لا يتجاوز سنهم ٢٥ سنة من بين التصحيحيين واليهود الشرقيين (السفارديم) والقادمين الجدد من المهاجرين غير الشرعيين. واتهمت شتيرن في نشرتها السرية (هي هازيت أي الجبهة) التصحيحيين والوكالة اليهودية بالاعتماد على ديمقراطية العالم وبريطانيا، واتهمت اليساريين الصهيونيين بالاتجاه نحو دعم البروليتارية العالمية، وروسيا السوفييتية. كما اقترحت انها ستعمد إلى استعمال شتى الوسائل من أجل الوصول إلى أهدافها. كذلك أعلنت أنها طليعة الجيش اليهودي السري، وأعلنت الحرب ضد البريطانيين من أجل تحرير فلسطين وشرق الأردن، وعملت على طلب المساعدة من أية قوة هي في نزاع مع عدوها السياسي.

واعتقد أعضاء شتيرن أن الارهاب هو خير وسيلة لاستقطاب انتباه العالم،

(١) Begin, Menachem, : The Revolt, Story of the Irgun, P. 162.

لأنه يقوم بمنجزات عظيمة . وقد تدعمت العصابة في خريف ١٩٤٣ بفرار عشرين من أعضائها القدامى من معتقل اللطرون، ومنهم ناتان فريدمان يالين وهو يهودي بولندي أصبح زعيم العصابة . وكان عدد أفرادها يتراوح في أوائل عام ١٩٤٤ ما بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ عضو(١) . وأهم الأعمال الارهابية التي قام بها أعضاء هذه العصابة قتل اللورد موين الوزير البريطاني المقيم في القاهرة .

وكنموذج عن أسلوب القتل الذي كان يستخدمه أفراد هذه العصابة، هذه الحادثة التي يرويها أحد أفراد العصابة في هجومهم على دار سكن كان يقطنها ضابط في الجيش : «كان يحرس الفيلا شرطيان عربيان، وعوضا عن أن نتغلب عليهما ببطء فقد أطلق أوزي الرصاص عليهما ثلاث عشرة مرة، فوقعا يتضرجان بدمائهما وهنا ركض الرجال الأربعة الذين يحملون الديناميت باتجاه الفيلا، عندما فتحت نافذة على الطابق الأول وظهر الضابط يصوب بندقيته . . . فرفعت الرشيش الذي أحمله واطلقت أربع طلقات، وبعد بضع ثوان تداعت الدار بفعل انفجار مائة كيلوغرام من المتفجرات وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة التي تم فيها الهجوم، اغتسلت ولبست قميصا أبيض وذهبت إلى السينما»(٢) .

وعصابة الأرغون زفاي ليومي (المنظمة الحربية القومية) كانت أكبر حجما من شتيرن، وكان زعيمها رازيل قد قتل في مايو ١٩٤١ أثناء عملية تخريب قام بها في ضاحية من ضواحي بغداد لصالح الجيش البريطاني . وكلتا المنظمتين من أصل بولندي، برزتا من الجناح المتطرف للصهيونيين التصحيحيين . وقد تأثرت هذه العناصر المتطرفة، وخاصة الشبان منهم بالاسلوب الفاشستي الديكتاتوري، واتصفوا بالتعصب والسخط على كل نظام قائم، كما اعتقدوا بأن العنف والارهاب هما الاداة الأساسية الواجب ممارستها ضد بريطانيا لعدم سماحها للهجرة اليهودية الواسعة لخلق غالبية يهودية في فلسطين .

(١) Hurewitz,: Op. Cit., P. 198.

(٢) Avner,: Memoirs of an Assassin; confession of a stern killer, pp. 85 — 86.

«ويقول مناحيم بيغن قائد الارغون أنه استوحى أفكاره من جابوتنسكي اليهودي البولندي المتطرف، الذي طالب بتوحيد ضفتي الاردن، وإقامة دولة يهودية فيها تتسع لملايين المهاجرين اليهود بدون إخراج العرب . وقد قال ان الشعب اليهودي لن يحقق دولته واستقلاله قط إلا إذا كان مستعدا أن يحارب من أجلها وقد رأى جابوتنسكي في الارغون القوة الحاسمة في الحرب الذي لا بد منه من أجل التحرر القومي»(١) .

وزعم أفراد عصابتي الارغون وشتيرن أن تطرفهم غير موجه ضد العرب الذين كان يمكن أن تسوى الخلافات معهم، بل ضد بريطانيا التي كانت تشجع على الخلاف . لكن هذه الدعاوى والحيل لا تنطلي على أحد، وذلك لأن أعضاء المنظمات الارهابية الصهيونية كانوا يعتمدون على البريطانيين، لأنهم في زعم الصهاينة لا يقدمون لهم المساعدات الكافية لهضم حقوق العرب، واغتصاب بلادهم، فالارهاب الصهيوني موجه ضد العرب في الأصل والمبدأ والنهاية .

ودحضاً لمزاعم اليهود بأن الارهاب لم يكن موجها ضد العرب، فقد استعمل الارهابيون الصهاينة شتى أنواع العنف والارهاب ضد العرب بأساليب بربرية وطرق وحشية . فكانوا يعمدون إلى القتل الجماعي، والاغتيال الفردي، ثم يعمدون إلى الكشف عن جثث القتلى العرب، فضلا عن تدمير المنازل في القرى والمدن العربية وحرق الممتلكات(٢) . بالاضافة إلى إرسال الرسائل الملغومة، وخطف الرجال والقنابل الموقوتة وأشكال أخرى من أعمال العنف والارهاب(٣) .

(١) Beigin, M., : The Revolt, the story of the Irgun, P. 3

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٦ .
P.R.O.Co733/ 398, High Commissioner to Secretary of the Colonies, No, 291, 14th March, 1939.

(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٧ .
P. R. O., Co 733/ 389. Telegram from the Officer Administering the Government of Palestine to the secretary of stata for the Colonies.

وقد جرت الاتصالات بين عصابة شتيرن وعصابة الارغون في بداية عام ١٩٤٤، حيث اتفقتا على استئناف عمليات الارهاب ضد السكان العرب والمنشآت البريطانية. وتذكر المصادر الرسمية البريطانية أن عصابتي شتيرن والارغون كانتا مسؤولتين عن الاعمال الارهابية عام ١٩٤٤، وعن سيل لاينقطع مـن المنشورات المضللة التخريبية. وترى هذه المصادر أن رفض اليهود التعاون مع السلطات البريطانية لتوقيف الجناة والارهابيين، سببه الخوف منهم. وان بعض الهيئات اليهودية الرسمية كانت تشجب أعمال الارهاب، بسبب سوء توقيته، ولأنه يؤدي إلى ضرر كبير للقضية الصهيونية. غير أن هذه الهيئات كانت تصرح علنا بأن هذه الاعمال كانت نتيجة حتمية لاستثارة غضب اليهود من قبل سلطات الانتداب(١). ومن بين اليهود الذين استنكروا عمليات الارهاب الصهيونية، رئيس الطائفة اليهودية في مصر(٢).

تجددت عمليات الارهاب الصهيوني في أواخر شهر يناير ١٩٤٤ وذلك بوضع عبوات متفجرة في حظيرة السيارات التابعة لمصلحة النقل الحكومي في مدينة يافا، وخلال تبادل إطلاق النار قتل عربي واثنان من رجال البوليس. وفي يوم الأحد ٣ فبراير فوجئ يهوديان وهما يضعان آلة للتدمير في مدخل كاتدرائية سان جورج الذي سيمر منه المندوب السامي في طريقه للصلاة. وبعد يومين قتل ضابط وكونستابل رميا بالرصاص، وفي ٢٤ فبراير انفجرت قنابل في مباني البوليس في حيفا كما دمرت في ٢٦ فبراير دوائر ضريبة الدخل في القدس وحيفا وتل أبيب وخلال شهر مارس جرت حوادث اغتيال لأفراد البوليس البريطاني، ففي ٢٣ مارس اغتيل ثمانية من أفراد البوليس البريطاني بالرصاص والقنابل وألحقت الاضرار بمباني البوليس في المدن الأربع الرئيسية، وقد اعقب ذلك فرض منع التجول وعقوبة الموت لمن يحمل السلاح(٣).

---

(١) Survey of Palestine. Op. Cit., P. 71.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٣٨.

P. R. O. Co 733/ 457. Cairo to Freign offing, Mo., 619, 28th March, 1944.

(٣) Survey of Palestine.: Op. cit., P P 71 — 72.

وجرت في ٨ أغسطس محاولة قتل المندوب السامي البريطاني مكمايكل بينما كان مع زوجته ومرافقيه على طريق القدس تل أبيب. وقد جرح جرحا بسيطا بينما زوجته لم تصب بأذى في حين جرح اثنان من مرافقيه بجروح بالغة(١). وكان أقصى ما فرضته السلطات من عقوبة غرامة ٥٠٠ جنيه فرضت على مستعمرة جيفات شاول التي آوت الارهابيين، ولم يبذل سكانها أي معونة أثناء عملية المطاردة والتفتيش(٢). وما بين ٢٢ أغسطس و ٥ أكتوبر وقعت عدة عمليات أخرى، منها مهاجمة مراكز البوليس في يافا وتل أبيب، واغتيال ضابط كبير، ومهاجمة مخازن دوائر الصناعات الخفيفة في تل أبيب حيث سرق ما قيمته (١٠٠) ألف جنيه فلسطيني حسب تقديرات السلطات البريطانية(٣).

وفي ١٠ نوفمبر أصدرت حكومة الانتداب البريطاني وقائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، بيانا رسميا مشتركا جاء فيه: «أن فلسطين نجت في السنوات الخمس الماضية من أهوال الحرب، بفضل الجهود والتضحيات التي قدمتها القوات البريطانية والمتحالفة. ولكن منذ أوائل عام ١٩٤٤، أصبحت فلسطين مسرحا لسلسلة من الاعتداءات وجرائم العنف التي يقوم بها الارهابيون الصهاينة من أجل إجراء تغييرات بالقوة، الهدف منها تحقيق غاياتاهم السياسية.

وهذه الأحداث تجري جنبا إلى جنب مع أصعب مرحلة من مراحل القتال المصيرية الناشبة بين الأمم المتحالفة وألمانيا النازية. إن المجرمين في فلسطين مع من يؤيدهم يعيقون المجهود الحربي لبريطانيا إعاقة مباشرة. إنهم يساعدون العدو وهذه الحقائق لا يمكن للرأي العام في العالم المتمدن أن يتجاوزها. وقد ناشد البيان الجماعة اليهودية بأكملها أن تبذل كل ما في وسعها، لمعاونة قوات القانون والنظام في استئصال الشر من وسطها، وذلك بإعطاء المعلومات التي تفضي إلى وقف القتلة والضالعين معهم. وطلب البيان من الجماعات اليهودية في فلسطين

---

(١) أنظر الملحق الوثائقي: رقم ٢٨ — Daily Mirror.: 9 August. 1944.

(٢) Survey of Palestine. : Op. Cit., P. 72.

(٣) Ibid.

وزعمائها وهيئاتها التمثيلية أن تعترف بمسؤولياتها تجاه الارهاب والارهابيين حرصا على حسن سمعة اليهود»[١].

ولا حاجة إلى القول ان البيان يشير بأصابع الاتهام إلى الهيئات اليهودية الرسمية وإلى الجماعات اليهودية عموما، ويطلب منها أن تتخذ موقفا من الارهابيين. وكعادة الصهاينة في مثل هذا الموقف، فقد احتج المجلس الداخلي الصهيوني العام على البيان الذي يحمل الشعب اليهودي المسؤولية المشتركة من أعمال الارهاب، ويتجاهل المساهمة الملموسة التي قدمها يهود فلسطين إلى المجهود الحربي[٢].

إن إدارة الانتداب البريطاني كانت منحازه بل متخاذلة حتى في الدفاع عن نفسها. ففي الوقت الذي كان عرب فلسطين يدافعون عن أرضهم ووطنهم وحقهم ضد شذاذ آفاق أرادوا سلبهم ذلك الوطن، وتزوير الحق بالباطل، لم تترك قوات الانتداب وسيلة إلا استخدمتها لقتلهم وتدمير منازلهم بينما كانت تكتفي ببيانات الاحتجاج ضد الارهابيين الصهاينة الذين كانوا يقتلون ضباطها وجنودها، ويدمرون منشآتها.

وبلغ الارهاب الصهيوني منتهاه عام ١٩٤٤ باغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط في ٦ نوفمبر عندما أرسلت عصابة شتيرن اثنان من رجالها إلى القاهرة هما الياهو حكيم من مواليد بيروت، والياهو بتسوري من مواليد تل أبيب، وقد اغتالا الوزير وسائق سيارته. وقد قبضت السلطات المصرية لحسن الحظ على القاتلين وهما يحاولان الفرار، وحوكما أمام محكمة مصرية قضت بإعدامهما شنقا. وقد دافع الصهاينة عنهما معللين بأن القتل كان من أجل وطنهم ولذا يجب معاملتهم كمساجين حرب[٣].

Ibid. P. 73.

(١) Kirk. : Op. Cit., P. 323.

(٢) P. R. O., Co 733/457, John Wicker to under Secretary of state for Foreign Affaires, No., J 4176/ 33/ 66 28 November, 1944.

(٣) أنظر الملحق الوثائقي : رقم ٣٩.

ولا بد هنا من أن نسجل على إدارة الانتداب البريطانية في فلسطين، انها لم تتخذ من الاجراءات القمعية بحق اليهود مثل ما سبق أن اتخذته بحق العرب عندما اغتيل الكولونيل أندروز حاكم الناصرة. حيث اتجهت الشبهة نحو العرب دون أي دليل على ذلك. وبالرغم من ذلك قامت سلطات الانتداب بتشريد المواطنين، وحلت اللجنة العربية العليا ونفت وسجنت العديد من زعمائها بالاضافة إلى المئات من العرب. كما نسفت الكثير من المنازل، وفرضت الغرامات المالية وغيرها، الأمر الذي يشكل اتهاما صادقا لسلطات الانتداب البريطاني، ودليلا واضحا على تحيزهم للصهيونية.

إن الانجليز يعرفون جيدا أن مسؤولية جرائم الارهاب ملقاة على عاتق اليهود وأحزابهم وهيئاتهم وتنظيماتهم. والدليل على ذلك أنها عندما عملت على وقف العمليات الارهابية مؤقتا، استجيب إلى طلبها وذلك لتخوفها من تغير نصيرها تشرشل، ومن إحراجه في مجلس العموم عند طرحه لأي مشروع مؤيد للأهداف الصهيونية خاصة بعد خطابه في مجلس العموم في ١٧ نوفمبر حيث تعرض للسفاكين والارهابيين عن قصد، من أجل دفع حجج المعارضة التي تتهمه بتأييد الصهيونية. ومن خلال خطابه يبدو مدى ضلوعه في المؤامرة الصهيونية على فلسطين.

يقول في الخطاب: «إن هذه الجريمة المخجلة قد هزت العالم ولم يتأثر بها شخص أكثر مني، لأني كنت في الماضي صديقا وفيا لليهود، ومن المخططين الدائمين لمستقبلهم. وإذا كان لأحلامنا الصهيونية أن تتبدد مع دخان مسدسات القتلة، وإذا كان لمساعينا من أجل مستقبلها أن تنجب مجموعة جديدة من الأشقياء الذين تصلح لهم ألمانيا النازية، فإن الكثيرين مثلي سوف يتعين عليهم أن يعيدوا النظر في الموقف الذي التزمناه باستمرار، ولوقت طويل في الماضي. ولئن كان هناك أمل بالسلام وبمستقبل ناجح للصهيونية، فلا بد لهذه الأعمال الشريرة من أن تتوقف ومن أن يقضى على المسؤولين عنها أصلا وفرعا»[١].

(١) Survey of Palestine.: op. cit., P.73.

ومما يدل على خبث السياسة الصهيونية الغادرة البرقية التي أرسلها رئيس الوكالة اليهودية في فلسطين، إلى محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر في ذلك الحين والتي يقول فيها: «الوكالة اليهودية في فلسطين والشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم شعروا بصدمة مروعة بسبب ما وقع في القاهرة في وضح النهار وأدى إلى قتل اللورد موين الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط. واننا لنعتبر القاتلين خائنين لقضية شعبهما، ونكون شاكرين إذا وافقتم على نشر هذه البرقية في الصحف المصرية»[1].

والمقصود من طلب نشر هذه البرقية في الصحف المصرية بواسطة الحكومة العمل على تهدئة المصريين والدعاية لليهود، ومحاولة إيهام لبراءتهم من تلك الجريمة علما أن المنظمات الصهيونية كانت قد دافعت عن القتلة معللة أسباب القتل بأنها كانت من اجل الوطن اليهودي.

من جهة أخرى فقد خطب بن غوريون في قسم الشباب بحزب الماباي[2] سبتمبر ١٩٤٤، حول ضرورات الثورة اليهودية، وطلب من الشباب اليهود ولاءً فوريا للثورة اليهودية، ولاء بالمشاعر والارادة، بالفكر والعمل وبالحياة. وأشار إلى بطولة باركوكبا اليهودي الذي كانت ثورته ضد الرومان آخر جهد شجاع لاسترداد الحرية بالسيف. كما نوه باضطهاد اليهـود في كثير من البلدان الأوروبية بسبب يهوديتهم وبسبب اختلافهم عن بقية الشعوب الأخرى. وبرغم تلك الفواجع احتفظوا بتميزهم[3]. وهنا لا بد من القول ان هذا التمييز الذي يدعي به اليهود ويخصون أنفسهم به هو الذي جلب لهم هذه الفواجع.

---

(١) نشرت هذه البرقية بالفعل في صحف يوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٤ بالقاهرة. ورد ذلك في كتاب محمد عبد المنعم فيصل: فلسطين والغزو الصهيوني، ص ١٨١.

(٢) الماباي: حزب عمال أرض اسرائيل. هذا هو الاسم الرسمي له. وقد لعب الدور الرئيسي في صراع الحركة الصهيونية مع العرب في فلسطين وخارجها خلال السنوات الأربعين الأخيرة. ولذا فهو الحزب الرئيسي الذي شكل الحكومات.

(٣) Ben Gurion.: op. cit., pp. 133, 136.

وما يثبت موافقة الهيئات الرسمية اليهودية على أعمال الارهاب الصهيوني، ما وصفه كاتب بريطاني لا ينقصه التعاطف مع الصهيونية لما جرى بعد اغتيال اللورد موين وذلك في ساعة تجلى فيها سخطه كبريطاني على هذه الجريمة النكراء فيقول سايكس:

«وراحت الوكالة اليهودية تخرج على سياستها السابقة، فتعرض الان تعاون الهاغاناه الكامل مع بوليس الدولة المنتدبة في تعقبها للارهابيين. وتتم في غضون الشهور الستة التالية اعتقال ٢٧٩ من أعضاء شتيرن والأرغون وإبعادهم عن البلاد إلى ارتيريا ثم إلى السودان. وطلبت الوكالة اليهودية من يهود فلسطين أن يبلغوا عن أعضاء العصابتين إلى الهاغاناه، وأن يرفضوا إيواءهم. ولكن لم يكن في وسع اليهود حتى البعيدين عن اتجاه شتيرن والأرغون إطاعة هذا الأمر. فقد كان التبليغ عنهم يعني اعتقالهم ومعاقبتهم، وهذا يتعارض مع الروح العنصرية المتأصلة في نفوس اليهود ومع طريقتهم في الحياة. وأدى هذا الموقف الذي تمثل في رفض تقديم المعونة الفعلية للبوليس، إلى إقناع سلطات الانتداب باتساع العنصر الاجرامي بين اليهود، وأن هذا العنصر يلقى عونا من جميع اليهود»[1].

وقد شارك في عمليات الارهاب بالاضافة إلى عصابة شتيرن والأرغون، عصابة البالماخ. وهذه العصابة كانت تشكل القوة الضاربة للهاجاناه، وانتخب الذين انخرطوا في صفوفها من أقوى عناصر الهاجاناه وشباب المستعمرات وكان تشكيلها نتيجة لتذمر جيل الشباب من تعاون الهاجاناه مع السلطات المنتدبة، ولعدم أخذها موقفا هجوميا عنيفا من العرب.

ومن إرهابيي البالماخ الذين اشتهروا وأصبحوا رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي، موشي دايان (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) واسحق رابين (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) وحاييم بارليف (١٩٦٨ ـ ١٩٧١). وعرف الجيش الاسرائيلي ٤٥ لواء كانوا من

---

(١) Sykes.: op. cit., p. 307.

ارهابيي البالماخ السابقين ومنهم من أصبحوا وزراء وهم: الجنرال موشي دايان وزير الدفاع، الجنرال ألون وزير العمل، الكولونيل موشي كرمل الذي أصبح وزيرا للنقل، واسرائيل غاليلي أحد مؤسسي البالماخ ورئيس أركان سابق للمنظمة الارهابية الأم الهاجاناه، وأصبح معاونا لوزير الدفاع عام ١٩٤٨، وبعد انتخاب ١٩٦٥ أصبح وزيرا للاعلام.

وقد قدرت الحكومة البريطانية في الوثيقة الرسمية التي أذاعتها في ٢٤ يوليو ١٩٤٦ رقم (٦٨٧٣) والتي عنوانها (بيان حول أعمال العنف) قدرت قوة الهاجاناه والبالماخ ووصفتهما كما يلي: الهاجاناه والبالماخ منظمة عسكرية غير شرعية مجهزة تجهيزا قويا، وتأتمر بقيادة مركزية ولها قيادات أقليمية تابعة لها وتتألف من ثلاثة فروع تحت كل فرع نساء مجندات كما يلي: قوة ثابتة تشكل من المستوطنين وسكان المدن يقدر عددها بأربعين ألف. جيش ميداني يستند إلى قوة الشرطة في المستعمرات ومدرب لعمليات متحركة يقدر عدده بستة عشر ألفا.

قوة ضاربة تحت السلاح بصورة دائمة (البالماخ) معبأة ولها وسائل نقلها تقدر قوتها بألفين وقت السلم، وبستة آلاف وقت الحرب. وجميع هذه القوى خاضعة للتجنيد الاجباري[١].

---

(١) Palestine Statement of Information Relating to the Acts of Violence. (cmd. 6873). 14 July, 1946.

الفصل الرابع

تحول النشاط الصهيوني الى الولايات المتحدة الامريكية

اسباب التحول:

كان لدى الصهاينة في منح الولايات المتحدة الامريكية اهتماما خاصاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية، سببان رئيسيان:

السبب الأول: ان الصهاينة بدأوا يشعرون في مصاعبهم مع بريطانيا حول الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، الذي ترتب عنه اتساع شقة الخلاف، وتردي العلاقات إلى الحد الذي جعل الصهيونية العالمية تهدد بتجميد خدماتها للاستعمار البريطاني، والرأسمال البريطاني، والانحياز إلى منافسها الجديد، اعني الامبريالية الامريكية، الباحثة عن مناطق نفوذ جديدة، والمتطلعة بشوق إلى المنطقة العربية قلب الشرقين الأدنى والأوسط، والتي تسيطر بريطانيا على شؤونها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فإذا أمكن تطوير المعارضة الامريكية للكتاب الأبيض، فإن ضغطا ذا وزن يمكن فرضه على البريطانيين، وكان هذا صحيحا بشكل خاص خلال الجزء الأول من الحرب، لأن الولايات المتحدة كانت لا تزال مجرد حليف منتظر، وكان البريطانيون مهتمين بالمحافظة على انسجام تام بين البلدين[١].

والسبب الثاني: للاهتمام الصهيوني المتزايد في الولايات المتحدة، كان لإحلالها محل بريطانيا، كمنهل رئيسي لمساندة الأمم الأخرى، خاصة وقد بدت قوة بريطانيا الاستعمارية على شفا السقوط، مقابل النمو الامريكي المتزايد،

---

(١) Hurewitz, J.C.; The struggle for palestine, p. 144.

وملامح مستقبله الزاهر، وتطلعه إلى المراكز والآفاق الجديدة[1]. وإن دخلت الولايات المتحدة الحرب، فمن المحتمل أن تخرج من الصراع كزعيمة للغرب، ولئن حدث هذا، كما كان بالفعل، فإنه سيكون ضروريا جدا للصهيونية أن تمتلك منافع الدعم الامريكي. وإزاء ذلك، فإن سياسة الصهيونية الجديدة في دولة وشيكة القيام في فترة ما بعد الحرب، تعني كفاحا ضد البريطانيين، لأن قيام الدولة، يحول دون أي استمرار للانتداب[2].

وفي نفس الوقت الذي اتجه فيه الصهاينة نحو الولايات المتحدة، كان الاحتكاريون الامريكيون يبحثون عن مستقبلهم خارج الولايات المتحدة. فقادهم حسهم الاستغلالي المرهف إلى ما يمكن أن يحققه لهم قيام دولة يهودية في فلسطين بمساعدتهم المادية والمعنوية، سواء في حربهم التنافسية مع بريطانيا أو في استخدامها كقاعدة أمنيه، ورأس جسر ثابت لامتدادهم وسيطرتهم في جميع أطراف المنطقة.

ولذلك فإن الصهيونية على الرغم من وثيق صلتها مع بريطانيا التي احتضنتها ورعتها ومنحتها وطنا قوميا في فلسطين، ارتمت في أحضان الولايات المتحدة، ووضعت نفسها وإمكانياتها في خدمة استعمارها الجديد، سواء في صراعها التنافسي مع بريطانيا، أو في حربها مع الحركات الوطنية في مناطق أملها وتطلعاتها الجديدة. وبدأت في المقابل تدفعها لخدمة أغراضها في فلسطين وتحارب باسمها ونفوذها كل حل للقضية لا يستهدف تهويد البلاد وإقامة إسرائيل.

ولذا كان على صهاينة الولايات المتحدة الذين كانوا ضد أي شكل من أشكال التقسيم، والداعين إلى إقامة كومنولث يهودي ضمن الحدود التاريخية لفلسطين[3]، أن يقوموا بدور رئيس لاكتساب الأمة الامريكية إلى جانبهم.

(١) Reesevelt. Elliot,: The Reesevelt letters, 1949- 1952, III, p. 4

(٢) Taylor, Alan,: prelude to Israel, p. 56.

(٣) New Palestine, May 15, 1942, p. 4.

ولتحقيق ذلك دعي إلى عقد مؤتمر خلال مايو ١٩٤٢ في فندق بلتمور في مدينة نيويورك تحت إشراف مجلس الطوارىء التابع للمنظمة الصهيونية في أمريكا.

برنامج بلتمور (مايو ١٩٤٢):

في أحرج مرحلة من مراحل الحرب العالمية الثانية في شتى جبهات القتال على اختلافها، انعقد مؤتمر صهيوني في فندق بلتمور في نيويورك مايو ١٩٤٢، وسط تهاويل الدعاية الصهيونية عن نكبة يهود أوروبا على يد النازي، وغرق مئات اللاجئين اليهود في الباخرة ستروما التي غرقت في المياه الاقليمية التركية، ووسط دلائل الفشل الذي واجهته الصهيونية السياسية في حوارها المتطاول مع الحكومة البريطانية حول تشكيل الجيش اليهودي المحارب تحت علمه الخاص.

حضر المؤتمر (٦٠٠) من الصهيونيين الامريكيين، و(٦٧) صهيونيا من البلدان الأخرى من ضمنها فلسطين، بالاضافة إلى عدد من اليهود غير الصهيونيين، ودام المؤتمر من ٩ - ١١ مايو ١٩٤٢، وكان تنظيمه والدعوة إليه بإشراف ما كان يسمى (لجنة الطوارىء للشؤون الصهيونية) وهي تمثل مختلف التجمعات الصهيونية الامريكية. وكان قد طرح تشكيل هذه اللجنة في وقت انعقاد المؤتمر الصهيوني في جنيف أغسطس ١٩٣٩ قبل الحرب العالمية الثانية بقليل من أجل تنسيق العمل الصهيوني في الولايات المتحدة ومتابعة الاتصال مع مختلف فروع الحركة الصهيونية في الخارج، التي قد تجد نفسها منعزلة وعلى غير صلة مع مكاتب الهيئة التنفيذية في لندن والقدس[1].

وقد نظمت هذه اللجنة فيما بعد تحت اسم المجلس الصهيوني الأمريكي للطوارىء، وتشكل هذا المجلس من الدكتور وايزمن عن تنفيذية الوكالة اليهودية ومن ممثلي المنظمات الصهيونية التالية:

المنظمة الصهيونية العالمية في أمريكا، والهاداسا (المنظمة الصهيونية

(١) Esco Foundation,: op. cit., II, p. 1078.

النسائية) واليوعالي صهيوني (عمال صهيون)، والجماعات الصهيونية المتحدة للعمال، والمزراحي (الجماعات الصهيونية المتدينة). وسيطر مجلس الطوارىء على (٧٦) فرعا في الولايات المتحدة. والأقاليم الامريكية كانت تنقسم بدورها إلى (٣٨٠) لجنة محلية، وجرى توجيه هذه الأجهزة لتوعية الرأي العام الامريكي وإثارة حفيظته لصالح إقامة كومنولث يهودي على أرض فلسطين[1].

وكان بين الزعماء الصهيونيين البارزين الذين تحدثوا في المؤتمر: الدكتور وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك ورئيس الوكالة اليهودية كذلك، ودافيد بن غوريون رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية في الوكالة اليهودية، وناحوم غولدمان رئيس اللجنة الادارية للمؤتمر اليهودي العالمي. وعلى الرغم من أن المؤتمر كانت تنقصه سلطة المؤتمر الصهيوني الدستورية، غير أنه تمثلت فيه غالبية الآراء الصهيونية على اختلافها، وظهر المؤتمر أقل إلحاحا على صداقة بريطانيا.

عرف وايزمن المسألة اليهودية بأنها جزء من عمل ساسة الغد، وأشار إلى مبدأ التعاون بين العرب واليهود، ولكنه أصر على أن يكون أساس التعاون، اعتراف العرب بصلة اليهود التاريخية في فلسطين. كما حث على العمل من أجل جذب نظر الشعب البريطاني والشعب الامريكي، والشعب الروسي إلى العناصر الحاسمة في المسألة اليهودية وتشابكها مع استقرار العالم[2]. وأكد ناحوم غولدمان على بذل المساعي من أجل إعادة اليهودية الروسية ثانية إلى مجال العمل والمجهود الصهيوني.

أما دافيد بن غوريون، فقد طالب بمنح الوكالة اليهودية السيطرة الكاملة على الهجرة إلى فلسطين، ونبذ فكرة الوطنية الثنائية إذا استلزمت إعطاء عرب فلسطين تمثيلا متساويا مع اليهود في دوائر الحكومة. وكان خطاب بن غوريون بمثابة عرض أساسي للسياسة الصهيونية الجديدة، لأن تحقيق مطالبه لن يؤدي إلا

(١) Hurewitz, J.C., The Struggle for Palestine, p. 201

(٢) Esco Foundation,: op. cit., p. 1080.

إلى نتيجة واحدة هي إقامة دولة يهودية أو كومنولث يهودي في فلسطين بأكملها مع شرق الأردن، وجنوب لبنان فيما بعد. ومضى المؤتمر إلى حيث قاده بن غوريون، وقرر الحاضرون تنفيذ برنامج بال بحذافيره[1]. وباركت الأوساط الصهيونية شعار الدولة اليهودية كهدف مشروع، وظهرت سياسة وايزمن الحذرة والمتأنية للكثيرين أنها لا توصل إلى الهدف المنشود. ومن هنا أتيح للزعيم الصهيوني بن غوريون أن يفرض رأيه على مؤتمر بلتمور حيث توضح برنامجه بالمقررات التالية:

١ - يدعو المؤتمر إلى تحقيق المقصد الأصلي من وعد بلفور وصك الانتداب، وهو الاعتراف بعلاقة الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين ومعناه إتاحة الفرصة لهم كما صرح به الرئيس ولسون لانشاء الكومنولث اليهودي هناك.

٢ - يؤكد المؤتمر رفضه الأكيد للكتاب الأبيض الصادر في مايو ١٩٣٩ كما ينكر شرعيته القانونية، فالكتاب الأبيض برمي إلى الحد بل إلغاء حقوق اليهود في الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها.

٣ - الاعتراف بحق يهود فلسطين لتأليف قوة يهودية عسكرية تقاتل مع الحلفاء وتحت علمها وكيانها الخاصين.

٤ - فتح باب الهجرة اليهودية غير المحدودة إلى فلسطين.

٥ - تخويل الوكالة اليهودية سلطة الاشراف على الهجرة إلى فلسطين، والسلطة اللازمة لبناء البلاد، بما في ذلك تنمية أراضيها غير المأهولة، وغير المزروعة، وأن تثبت فلسطين ككومنولث يهودي داخل ضمن إطار العالم الديمقراطي الجديد.

لقد كان مؤتمر بلتمور أهم عمل قامت به الصهيونية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وقد ساعد برنامجه والحماس الذي ظهر في طريقة وضعه على رفع

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم: ٤٠.
P.R.O., Co 733/448, Washington to Foreign office, No. 155, 13th May, 1942.

سمعة الزعامة الصهيونية، وتوحيد أكثرية الصهيونية العالمية وراء فكرة الدولة(١). وقد وافق المجلس العام للمنظمة الصهيونية في القدس على هذه السياسة التي اعتبرتها الحكومة البريطانية أنها تعدت كثيرا وعد بلفور، وإعلان السياسة الذي جاء في كتاب القيادة (١٧٠٠) الصادر بتاريخ ٣ يونيو ١٩٢٢(٢).

وكان أثر برنامج بلتمور كما كتبت عنه صحيفة فلسطين الجديدة، الإشارة إلى أن يوم الاستعطاف قد مضى، وينبغي أن تستعيد الصهيونية بعد الآن حماسها الدعائي القديم. كما ينبغي أن يكون الواجب الملقى على عاتق كل فرد كسب تأييد غير الصهيونيين، ومعارضي الصهيونية أيضا(٣).

برنامج بلتمور ومؤتمر بتسبرغ: في أوائل يناير عام ١٩٤٣، بدأت محاولة الصهاينة حشد المجتمع اليهودي الأمريكي وراء برنامج بلتمور، لكن المحاولة الأولى لم تظهر عن منظمة أمريكا الصهيونية، أو عن مجلس الطوارىء الأمريكي الصهيوني، بل من هنري مونسكي الصهيوني التفكير ورئيس منظمة بناي بريث(٤). وكالكثيرين غيره من زعماء الصهيونية، سعى إلى ربط الصهيونية بالمصلحة اليهودية اليومية. وقد وجه الدعوات برسائل مؤرخة في ٦ يناير ١٩٤٣، إلى أربع وثلاثين منظمة يهودية قومية لتختار مندوبيها إلى مؤتمر تمهيدي يعقد في بتسبرغ.

وقال مونسكي: إن الغرض من هذا المؤتمر هو جمع ممثلين عن المجتمع الاميريكي اليهودي لكي يستنبطوا برنامجا مشتركا بشأن وضع اليهود بعد الحرب، وبناء فلسطين يهودية(٥).

---

(١) Jewish Agency,: Book of Documents, p. 227.

(٢) Royal Institute of International Affairs,: Great Britain and Palestine, 1915- 1945, p. 133.

(٣) New Palestine, May 15, 1942, p. 4.

(٤) أبناء الميثاق بالعبرية من مسعاهم حسب زعمهم عقد ميثاق مع العرب قصد المعيشة معا في دولة ثنائية الوطنية. ورئيس المنظمة هنري مونسكي من يهود أوروبا الشرقية.

(٥) American Jewish conference, Its oganization and proceeding, p. 319.

وعلى الرغم من رفض كل من اللجنة اليهودية الأمريكية، ولجنة عمال اليهود حضور المؤتمر، اجتمع في بتسبرغ في ٢٣ - ٢٤ يناير من عام ١٩٤٣ مندوبون عن جميع المنظمات الأخرى المدعوة.

وبوصف أولئك المندوبين يمثلون نحو مليون عضو، قرروا عقد اجتماع للجمعية اليهودية الأمريكية ليشجعوا برنامجا موحدا بشأن فلسطين. وفي حين أن مؤتمر بتسبرغ لم يتخذ أي أجراء محدد بشأن قضية فلسطين، كانت هذه القضية موضوع الساعة في المناقشات التي دارت بعدئذ.

ولقد لفت مونسكي الانظار إلى حالة البلبلة القائمة بين صفوف اللجنة اليهودية الامريكية بشأن الأماني السياسية للصهيونية. وأنب أيضا المجلس الأمريكي اليهودي لعرضه المنازعات اليهودية على الرأي العام حتى لا تكون عرضة للانتقاد(١).

وقد أعرب القاضي روزنبرغ بوصفه ممثلا لمنظمة أمريكا الصهيونية عن اعتقاده بأن عقد الجمعية اجتماعها المقترح، كان ضروريا للحصول على تسجيل لأكثرية اليهود كما هو بين في الاجتماع الديمقراطي. وقد قال روزنبرغ أن هذا ضروري لإصلاح الصورة الذهنية الخاطئة التي نقلتها بعض الفئات اليهودية وبعض الحاخامين بأن الأكثرية الساحقة من يهود أمريكا معارضون للصهيونية(٢). ويبدو أن الصهاينة اعتقدوا كما برهنت الأحداث التي وقعت فيما بعد أنهم كانوا على صواب بأن تنظيما من يهود أمريكا من شأنه أن يفيد القضية الصهيونية بالدرجة الأولى.

وجرى اقتراع على برنامج بلتمور، ففاز بأغلبية ٧٤٨ صوتا ضد ٤ أصوات وامتناع ١٩ صوتا. وتعتبر نتيجة هذا المؤتمر نصرا للصهيونية في مسعاها لربط اليهودية الامريكية بعجلتها، وصار بمقدور الصهيونية الزعم أنها تمثل الأغلبية

---

(١) American Jewish conference, Its Organization and proceeding p. 323, 326.

(٢) Ibid.

الساحقة من اليهود الامريكيين. وبالرغم من نقد الطريقة التي تم بها تشكيل المؤتمر، والتي لا تبرر دعوى الصهيونية بأن الغالبية تؤيد إنشاء الدولة اليهودية، فإن المؤتمر ظل يتمسك بالقول بأنه يمثل رغبة الأكثرية.

وتذكر الدراسة الجادة، أن عددا من اليهود الأمريكيين لم ينجحوا باتخاذ موقف من فلسطين، ولم يستطع المؤتمر التحدث نيابة عنهم، وقد رتبت طريقة إعطاء الكلام للمتكلمين بدقة، بحيث لم يستمع إلا لصوت الكتل والجماعات المنظمة. ويدافع الحاخام يهوشوع تراكتنبرغ عن هذه الطريقة التي اتبعت لسماع الكلمات في المؤتمر بقوله: «إن هذا المؤتمر لم يقصد منه أن يكون ممثلا للطائفة اليهودية الامريكية، إذ ان المندوبين لم يكونوا مسؤولين أمام أية طائفة، بل كانوا مضطرين لتمثيل مصالح المنظمات».

وأضاف: «إن أولئك المندوبين المنتخبين على أساس الطائفة بأسرها كانوا كالأغنام الضالة إذ لم يكن لهم أي صوت إلا بواسطة كتل المنظمات»[١].

وينبغي هنا أن لا تفوتنا الاشارة بهذا الصدد إلى ضغوط الظروف القائمة في العالم آنذاك، والتي كان أهمها بالنسبة لليهودية الامريكية أزمة يهود أوروبا. فقد تركت أثرا خطيرا على توجيه سياسة المنظمات اليهودية الامريكية، بحيث انقاد معظمها إلى الحل الصهيوني الذي أشار إلى فلسطين كملجأ لا محيص عنه لإيواء يهود أوروبا. ومن هنا لم تستطع أية جماعة يهودية ترغب في الاحتفاظ بمكانتها أن تخرج عن نطاق هذا الربط الدعائي الهادف بين أزمة اللاجئين اليهود وفلسطين، خوفا أن تتهم بعدم الحرص على انقاذ اللاجئين[٢].

وكمثال على استغلال الجهل العام بالقضية الفلسطينية، ما تضمنه بيان المؤتمر عن فلسطين حيث دعا إلى تنفيذ تصريح بلفور، وصك الانتداب للدلالة على الصلة التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين، ولإعادة إنشاء فلسطين

(١) Stevens, R.B.,: American zionism and U.S.A. Foreign Policy 1942- 1947, p. 14.

(٢) Halperin, s.,: The political world of American Zionism, p. 250.

ككومنولث يهودي[١]. وبقية المقاطع الأساسية في بيان المؤتمر عن فلسطين، لا تخرج عن خطوط برنامج بلتمور، وهو البرنامج الذي جرى التصويت عليه وإقراره قبل إصدار بيان المؤتمر. وقد عارضت اللجنة اليهودية الأمريكية قرار المؤتمر ورفضته لأنه يناهض مبادىء اللجنة. وقد اتهم الكاهن وايز، الرئيس المساعد لمجلس الطوارىء، ومونسكي اللجنة اليهودية بمحاولة شق اليهود الامريكيين، بينما وصفها صهاينة آخرون بأنها تعمل ضد المصالح المشتركة لليهودية الأمريكية[٢].

برنامج بلتمور ومؤتمر اتلانتيك سيتي: عقد مؤتمر اتلانتيك سيتي في (١ يونيو ١٩٤٢) وقد هاجم الحاخامون الإصلاحيون برنامج بلتمور والكومنولث اليهودي، كما أصدروا بيانا صاغوا فيه ما أسموه ببرنامج اليهودية الليبرالية، حيث أعلنوا إيمانهم بالمبادىء الخالدة للعدالة والاستقامة والتي تقول بأن الحل الأخير لمشاكل اليهود، إنما يكمن في حل المشاكل الكونية للانسان. وعرفوا اليهودية في مدلولات دينية كونية، مع النص ضمنا على أن العالمية الدينية متناقضة مع القومية. ثم رفضوا المحاولة المزعومة من قبل الصهاينة لخداع الشعب اليهودي، وجره للاعتقاد بأن فلسطين وحدها تمثل العلاج الشافي لكل الأمراض اليهودية. وصدر عن الحاخام ولسي من فيلادلفيا بيان موقع من ٩٠ حاخاما إصلاحيا مناهضا للصهيونية يصادق على بيان مؤتمر اتلانتيك سيتي[٣]. وتتلخص الفقرة التي تضمنها البيان عن فلسطين بالشكل التالي:

«تحققا من أهمية رد الاعتبار الفلسطيني لأجل خلاص شعبنا البائس من المشاكل الضاغطة عليه، نقف على اتم الاستعداد لمساعدة اخوتنا بدون حدود في مساعيهم الاقتصادية والثقافية والروحية في تلك البلاد، ولكن في ضوء تفسيرنا العالمي للتاريخ والمصير اليهودي، وبسبب اهتمامنا برفاه وأوضاع الشعب

(١) Esco Foundation,: op. cit., II. pp. 1088- 1089.

(٢) Ibid., p. 1091.

(٣) Esco Foundation,: op. cit., p. 1094- 1695.

اليهودي الذي يعيش في البقاع الأخرى من العالم. نحن لا يمكننا أن ندعم أو نشارك في الإلحاح السياسي الظاهر الآن في البرنامج اليهودي، ولا يسعنا إلا أن نعتقد بأن القومية اليهودية تميل إلى تضليل إخواننا حول مكاننا وعملنا في المجتمع. وهي أيضا تنحرف بروحنا على دورنا التاريخي في العيش كطائفة دينية. إن مثل هذا الدور الروحي هو ما جهرت به اليهودية الاصلاحية بوجه خاص، في تمسكها بالمبادىء التنبؤية الخالدة للحياة والفكر»[1].

وتابع الحاخامون الاصلاحيون جهودهم للرد على مزاعم الصهيونية ومؤيديها، فنظموا (المجلس الأمريكي لليهودية) لاذاعة آرائهم ونشرها. ونجحوا في الحصول على تأييد ودعم جماعة الأثرياء اليهود المناوئين للصهيونية، وبعضهم كان له صلة باللجنة الامريكية اليهودية أمثال ارثر هيزسلزبرغر ناشر صحيفة النيويورك تايمز، ومما قاله في مؤتمر بلتمور: «إن اليهود يمثلون جسما دينيا فقط، وليس جماعة عنصرية كما يريدها النازيون. كما دعا إلى المحافظة على الأرض المقدسة كأرض مقدسة فقط، كما عارض تأسيس الجيش اليهودي، لأن هذا سيثير حرباً مع العرب، وإن العرب هم أصحاب حق»[2].

ومن الذين شجعوا الحاخامين الاصلاحيين الدكتور ماغنيس رئيس الجامعة العبرية في القدس. فقد شجعهم لتوضيح شكل مطالبهم لاعتقاده بأن المحتوى السياسي للبرنامج الصهيوني، سيثير حربا في فلسطين، واضطرابا في العالم في ظل الظروف الحاضرة وإن القومية اليهودية ستعمل على اضطراب الناس والعالم ليس لكونها غير دينية، بل لأنها شوفينيه ضيقة أساسها الارهاب[3].

---

(١) Ibid.

(٢) أنظر الملحق الوثائقي رقم: ٤١
P. R. O. co 733/ 443, Harold Caccia to Boyd, No. E 6518/6/31, 23rd November, 1942. And The Times 6th November, 1942

(٣) أنظر الملحق الوثائقي رقم: ٤٢
P. R. O. co 733/ 443, Magnes to American Anti-zionist Rabbis 4th December, 1942.

أما الحاخام لازارون فقد قال أن اراء التسعين حاخاما معاكسة بل ضد البرنامج السياسي الصهيوني، وضد مطالب منظمة الهداسا بسبب الهجرة اليهودية وتأسيس الجيش اليهودي[1].

وبالرغم من الاختلاف في وجهات النظر بين اليهود الامريكيين على البرنامج الصهيوني والمسألة الصهيونية، فهناك اتفاق مشترك فيما بينهم على معارضة الكتاب الأبيض، الذي لم ينظر إليه كنقض لوعد بلفور والانتداب، وإنما كخرق للمبادىء الديمقراطية في المساواة حسب زعمهم.

وفي النهاية فإن المؤتمر اليهودي الامريكي، بوضعه قرار فلسطين، يكون قد أوصل الصهيونية إلى هدفها. حيث لم يبق في الافق اليهودي ما يربك ويحرج الصهيونية في سيرها الحثيث نحو حشد اليهودية الامريكية وراءها. وبعد أسبوعين من اختتام المؤتمر، أعلن الحاخام إسرائيل غولدشتين الرئيس الجديد للمنظمة الصهيونية، بأن مهمة الصهيونية في الأيام المقبلة كسب موافقة الحكومة الامريكية والشعب الامريكي على البرنامج الصهيوني بالنسبة لفلسطين. وهو البرنامج الذي أصبح الآن برنامج جميع يهود أمريكا الممثلين بأعضاء المؤتمر اليهودي المنتخبين انتخابا ديمقراطيا[2].

التكنيك الصهيوني لحشد الرأي العام الامريكي:

المقصود بالتكنيك الجهد المنصرف إلى غاية معينة، والمنضبط بقواعد حققها بالاختبار، تكفل بلوغه تلك الغاية عن أسلم الطرق وأضمنها وأوفرها إنتاجا. ولقد استعمل زعماء الصهيونية أنواعا عديدة من التكنيك الدعائي في الجهود التي بذلوها لحشد الشعب الامريكي وراء خطتهم الرامية لخلق دولة يهودية. واشتملت أنواع التكنيك هذه شتى أنواع الدعاية وأساليبها وموضوعاتها المصممة لكسب عطف فئات السكان غير المبالين سواء من اليهود أو المسيحيين. بما في

---

(١) P. R. O., co 733/ 443, Dependent Jewish press service INC, 4th December, 1942.

(٢) New Palestine,: September 24, 1942

تلك الاساليب من التواء وتزييف لحقيقة الوضع في فلسطين، مستغلين جهل وبعد أولئك الناس عن مسرح الأحداث، ومستخدمين الضغط والارهاب الفكري الذي كان وما يزال يعطل الضمير الامريكي، ويلغي عقله وفكره.

لقد شكلت بعض العناصر كالنداءات الدعائية، ونواحي النشاط الصحفي والنشر والاجتماعات العلنية والتعليم، مظاهر ثابتة في تاريخ الصهيونية. ومع أنه لم يجر تحليل واف لنداءات الدعاية الصهيونية، فإن الخطب والمقالات الرئيسية للناطقين باسم الصهيونية، تبدو كأنها تكشف النقاب عن بعض الموضوعات التي استعملت لكسب مؤيدين لبرنامج بلتمور[١].

وقد حصر البروفسور اينيس ل. كلود المحتويات العامة لتلك النداءات نتيجة لدراسته للصهيونية في عشر نقاط هي[٢].

١ ـ الصهيونية هي شارة الشرف اليهودي، واليهودي الذي يهتم بشعبه يساعد في قضية فلسطين.

٢ ـ أن ما تحقق من أعمال على أيدي الرواد اليهود في فلسطين، هو نجاح عظيم ومثال حي للجنس البشري بأسره، وهذه الأعمال التي حققت في فلسطين، من شأنها أن تقوي عزة النفس اليهودية وكرامتها.

٣ ـ يشكل اليهود أينما وجدوا شعبا واحدا، فمهما يحدث لليهود في بلد ما، يؤثر على وضعهم في البلاد الأخرى. واللاجئون الأوروبيون المنكودون، يجب أن يتلقوا المعونة من إخوانهم في أمريكا، واليهودي الذي يعتني بشعبه هو صهيوني، لأن فلسطين تعتمد عليه.

٤ ـ تعني الصهيونية عملا ممتعا ذا مغزى من الناحية الاجتماعية، كما أنها عمل لقضية لها أهميتها. والصهيونية تعني الانسجام مع تاريخ الشعب اليهودي

(١) Stevens,: op. cit., pp. 15-16.

(٢) Inis, Claude,: National Minorities, An International Problem pp. 106-109. Quoted in Halperin, pp. 255 - 256.

ومصيره. فالصهيونية ضرب من ضروب الدراما لأنها تنازل أعداء الشعب اليهودي، بينما هي تعيد إنشاء الدولة والأمة اليهودية.

٥ ـ الصهيونية وسيلة بنّاءة لحل القضية اليهودية، لأن تقرير المصير خير من الاحسان المتواصل، فينبغي أن يتكل اليهود على أنفسهم، لا على الضمير العالمي وشفقته، وليس ثمة من بلد يريد اللاجئين اليهود إلا فلسطين.

٦ ـ ستساعد الصهيونية في وضع حد للاسامية، بوضع حد لانعدام وجود وطن قومي يهودي، وهو أمر غير طبيعي. فعندما تبرز اللاسامية إلى حيز الوجود، يمكن أن يعوض عنها بشعور اليهود بانتمائهم، وتقوي الصهيونية هذا الشعور.

٧ ـ الصهيونية تجعل اليهودية مستمرة، وتجعل بقاء اليهود على قيد الحياة كجماعة مستقلة عن غيرها. وستكون فلسطين مركزا ثقافيا يضفي الرخاء على حياة اليهود الامريكيين، والصهيونية تقوي معنويات اليهود، واليهودي قادر على التعبير عن نفسه بطريقته الفريدة من نوعها، وهذا لمنفعة الثقافة العالمية آخر الأمر.

٨ ـ الدولة اليهودية أمر لا بد منه. فنبوءات التوراة، وحاجة العالم الصارخة والأعمال التي حققتها اليهودية الفلسطينية، تطلب جميعها الحل بإنشاء دولة يهودية[١].

٩ ـ المعونة لفلسطين معناها الولاء للولايات المتحدة. ففلسطين هي الخط الأمامي من جبهة الحرب النازية، وفلسطين هي حصن الديمقراطية في قلب الشرق الأوسط الاقطاعي المتخلف.

١٠ ـ والحل الصهيوني يطالب بالعدالة التاريخية، وما الدولة اليهودية المطلوبة سوى تعويض عن المذابح التي لا تحصى[٢].

(١) مجلة المعرفة: عدد ٤٩، مارس ١٩٦٦، ص ١٥٤ ـ ١٦٧.

(٢) مجلة المعرفة: عدد ٤٩، مارس ١٩٦٦، ص ١٥٤ ـ ١٦٧.

وليس من الضروري هنا أن نفند ما جاء في هذه الجوانب من تضليل وزور وبهتان، وإنما سنعمد إلى شرح الوسائل الدعائية التي عمدت إليها الصهيونية لتغطية الزيف، وتعميق الخرافة، وتثبيت الأسطورة، مع تشويه لأغراض العرب ووصفهم بالتخلف والوحشية.

وهذه الوسائل هي:

أ ـ الصحافة والمطبوعات: بالاضافة الى الصحف الصادرة باللغة العبرية الحديثة التي بلغ عدد المشتركين فيها نحو (٤٢٥) ألف عائلة أمريكية عام ١٩٤٤، أي ما يعادل ثلث عدد اليهود الأمريكيين، فهنالك عشرون مجلة أمريكية من أصل ٢٤ مجلة ذات ميول شديدة للصهيونية إن لم تكن صهيونية فعلا، والمجلات الأربع قيل أنها كانت تخصص الأعمدة الكافية لأخبار الصهيونية[١].

والمنظمات الصهيونية نفسها كانت تنشر (٢٧) نشرة باللغة الانجليزية، تكملها منشورات المنظمات القائمة بمشروعات معينة في فلسطين. وجميع الصحف الامريكية تقريبا باستثناء النيويورك تايمز كانت تعيد نشر البيانات الصحفية الصهيونية، نظرا لصلات الصهيونيين الوثيقة مع محرري هذه الصحف وكبار مراسليها.

وقد بلغ عدد قراء المنشورات القومية والمحلية عام ١٩٤٠ أكثر من ٣٠٠ ألف عائلة، و ٦٠٠ ألف عائلة عام ١٩٤٥[٢]، يضاف إلى ذلك أكثر من ٢٥٠ ألف مشترك بمجلات (كونجرس ويكلي) و (ريكونستر كشنست) و (جويش سيكتانور) و (أوبيتيون) و (بناي يريث منتلي) وهي غالبا ما أيدت وساعدت على نشر السياسة الصهيونية.

وزودت الصحافة الأمريكية العامة بمئات البيانات والمقالات الصهيونية التوجيهية، كما زيد انتشارها بالاتصالات الشخصية مع أصحاب الصحف

(١) New Palestine, March 21, 1941, p. 11
(٢) Palestine Year Book I.: p. 477.

المحلية وحافظت ذائرة العلاقات العامة للمنظمة الصهيونية على أوثق الصلات بكبار مراسلي صحف أمريكا في واشنطن، وبأقلام التحرير في كبريات الصحف النيويوركية. وعقدت مؤتمرات صحفية كبرى ذات أثر في كل من واشنطن ونيويورك. وفي وليمة لأهل الصحف أقيمت على شرف الدكتور غولدشتين، اتخذت طابعا خاصا، وبدت كأنها مؤتمر صحفي يعقده رئيس الجمهورية. وقد حضرها المراسلون الذين يمثلون كل شركة من أمهات شركات الصحافة، وممثلو كبريات شركات الاذاعة[١].

وكانت المنظمات الصهيونية تعمل بشكل واسع على توزيع الكراسات والكتب. وقد صرحت المنظمة الصهيونية الأمريكية، بأنه تم في العام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ توزيع أكثر من مليون نشرة وكراس على المكتبات العامة، ورعاة الكنائس والمراكز الاجتماعية، والمربين والقسس والكتّاب وغيرهم ممن قد يساعدون على نشر الدعاية للقضية الصهيونية.

ومدّ الصهاينة بالأموال عددا من المؤلفات غير اليهودية مثل كتاب القس نورمن ملكين (حسامه الهائل السريع) His terrible swift sword London 1942 وكتاب الاستاذ كارل ج فريدريك (السياسة الأمريكية إزاء فلسطين) American Policy Towards Palestine, Washington 1944، وكتاب فرانك جرفازي عن فلسطين To whom Palestine, New York 1946 وكثيرا غير هذه المؤلفات التي كان الصهاينة يمدونها من حين لآخر بالاموال، وقاموا بنشرها متعاونين مع دور النشر التجارية[٢]. وربما كان كتاب والتر كلاي لورميلك فلسطين أرض الميعاد Palestine land of promise New York 1949 أكثر هذه الكتب نجاحا بين الكتب التي أوصى بها الصهاينة ومن أكثرها انتشارا على أيديهم[٣]. وقيل ان مجمل ما

(١) ZoA.: 4th Annual Report, p. 64
(٢) American zionist Emergency council.: Areport of Activities, pp. 10-11.
(٣) كان الدكتور لورد ميلك قد صرف أكثر من ثلاثة أشهر في فلسطين وشرق الاردن في ربيع ١٩٣٩.

باعه الصهاينة من الكتب بلغ ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ كتاب عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥[1].

ب ـ الاجتماعات الحاشدة وتجمعات الاحتجاج: والتكنيك المهم الآخر الذي تم استعماله بنجاح، وهو الاجتماعات الحاشدة، وتجمعات الاحتجاج. وبرزت هذه الوسيلة جيدا بعد تسلم الدكتور سلفر زمام الزعامة الصهيونية في شهر أغسطس ١٩٤٣. وبتسلم سلفر الزعامة، تم التخلي عن التكنيك الهادىء الذي اتصفت به الفترة السابقة. وكانت فكرة سلفر، خلق جو من الضغط الذي يسفر عن نتائج في أرفع الأماكن في الولايات المتحدة وخارجها.

وثبت أن الاجتماعات الحاشدة، وتجمعات الاحتجاج والنداءات العامة هي وسائل فعالة لخلق الضغط المطلوب. وفي شهر أغسطس ١٩٤٥، عقد إجتماع حاشد في ماديسون سكويربارك بمدينة نيويورك حضره (٢٠٠ ألف) شخص احتجاجا على السياسة البريطانية في فلسطين. وكان ذلك الاجتماع مجلبة للأنظار، وحصل مثله اجتماعات حاشدة في طول البلاد وعرضها[2]. وكان في استطاعة مجلس الطواريء في نيويورك عقد تجمعات احتجاج من هذا النوع في المكان والزمن الذي يختاره. وقد طلب المجلس من لجان الطوارىء أن تحول دون صيرورة المظاهرات العامة بشكل ضيق، بل تعمل على أن تعم المظاهرات أنحاء البلاد بعد أن يخطط لها بدقة وتنظيم، وتجري في وقت حاسم إبان الحملة.

وليس صعبا أن يتخيل المرء النتيجة الاجمالية لمائة إجتماع أو أكثر من الاجتماعات الحاشدة، تعقد في جميع أنحاء الولايات المتحدة في آن واحد في كبريات المدن، ويكتب عنها مطولا في الصحف اليومية والأسبوعية، ولا يمكن الشك لحظة واحدة في أن عرضا كهذا، سيكون له مغزاه في واشنطن[3]. زد على

(١) ZOA,: 4th Annual Report, p.15.

(٢) P. R. O., Co 733/ 433, «Areport of Ac ivities», No. Fn/ 459 A. z. E. c., p. 8

(٣) P. R. O. , Co 733/ 443, «Areport of Activities», No. Fn/ 459. A. z. E. c., p.8

ذلك أن الصهاينة أقاموا جناحا خاصا لفلسطين في معرض نيويورك العالمي ١٩٣٩ - ١٩٤٠، عرضوا فيه منجزاتهم وبرامجهم، وشهد افتتاحه مائة ألف خطب فيه أنشتاين وغيره من الصهيونيين وانقلبت المناسبة لمظاهرة سياسية شجبت السياسة البريطانية، ونادت بتدعيم الدولة اليهودية[1].

وكانت الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة متقدمة بنوع خاص بفضل رجال الدين اليهود. فكان المحافظون والمجددون منهم، في معظمهم من كبار مؤيدي الصهيونية. وكان ستيفن وايز وأباهيلل سلفر وإسرائيل غولدشتين وسولومون غولدشتين وجايمس ج. هيللر، قد أظهروا نفوذا واسع النطاق في المجتمع والرأي العام الأمريكي لما لهم من مكانة ونفوذ.

جـ ـ المدارس: لقد عمل الدعاة والعملاء الصهاينة على ربط المدارس بالأفكار الصهيونية، وذلك عن طريق تسربهم إلى تلك المدارس والمؤسسات التعليمية، حيث أصبحت الشؤون الصهيونية تحتل مركزا أساسيا في المناهج التعليمية والتربوية. وكان يرأس هذه المؤسسات التعليمية، مربون جميعهم دون استثناء صهاينة، ومثل ذلك مع تأكيد أكثر يمكن أن يقال عن مدراء وأساتذة التعليم العبري في الولايات المتحدة[2]. وذلك من أجل نشر اللغة العبرية بين اليهود، والايحاء للطلبة بحب صهيون، وتعميق التراث اليهودي في برنامج التدريس.

وكان الزعماء الصهاينة يحرصون على عقد مؤتمرات تربوية، وينتهزون أية فرصة، أو مناسبة سواء في المدارس، أو تجمعات الشباب، أو ما يتصل بها من نشاطات مماثلة، لاستغلالها من أجل نشر التربية اليهودية. وكانوا يعلنون دائما أن مستقبل الصهيونية، متوقف على رغبة الصهاينة الأمريكيين في رعاية صهينة الشباب اليهودي الأمريكي وغيرهم[3].

(١) Halperin,: Op. cit., p. 261.

(٢) Ibid. p. 262.

(٣) Halperin,: op. cit., p. 263.

د ـ العمل للحصول على التأييد المسيحي: شكلت الصهيونية لجنة فلسطين الأمريكية، وعينت روبرت فاغنر رئيسا لهذه اللجنة، والمعزوف عن فاغنر أنه كان يهتم بالأقليات ولا سيما اليهود والكاثوليك[1]. وقد اعتمد مقر قيادة الحزب الديمقراطي في نيويورك على هاتين الجماعتين. وقبيل نهاية الحرب، إزداد عدد أعضاء لجنة فلسطين الأمريكية فبلغ (٦٥٠٠) عضو من وجوه المجتمع، وفيهم أعضاء في مجلس الشيوخ، والنواب، ووزراء، وحكام ولايات، وكبار الموظفين، وقضاة، ورجال دين وأساتذة، وكتاب، وأصحاب دور نشر، ورجال صناعة[2].

وتأكد أن بيان لجنة فلسطين الأمريكية حول ما حل باللاجئين اليهود الهاربين من الاضطهاد، والذي نال تأييد سبعين من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، كان محاولة صهيونية خبيثة لربط مشكلة اللاجئين اليهود بفلسطين، على أساس أنه الحل الوحيد، لأن الكثيرين من الأمريكيين قد لا يؤيدون فكرة انشاء دولة يهودية، لأول وهلة وبدون أسباب موجبة. ولكن الأمر يختلف لو كان بالامكان استغلال المشاعر الانسانية الطبيعية في نفوسهم نحو اللاجئين لمصلحة الحل الصهيوني. ونتج عن هذا الربط المغرض أن تبقى مسألة اللاجئين اليهود بدون حل، بتصميم من الصهاينة، لضمان خلق دولة يهودية في فلسطين، وسد أبواب جميع البلاد في وجوههم.

كذلك عمل الصهاينة على انشاء المجلس المسيحي لفلسطين في أواخر عام ١٩٤٢، وبلغ عدد أعضائه نحو (٢٤٠٠) في منتصف عام ١٩٤٥. وتلقى هذا المجلس دعم الكثيرين من الزعماء البروتستانت الذين رأوا (كما كانوا يزعمون) أن مشروع إعادة دولة اسرائيل تحقيق لنبوءة التوراة.

---

(١) كان فاغنر خطيب المآدب، وهومسيحي بروتستانتي، غير أن مساعديه كانوا من اليهود، وبذلك فمن الممكن انهم جعلوه يتفهم المشكلة اليهودية من زاويتهم. ويقول كاتب حياة فاغنر أن تعاطفه الشديد مع الصهيونية يعود إلى شعوره بعقدة الذنب بسبب أصله الألماني.

(٢) Hurewitz.,: op. cit., p. 210.

غير أن النشاط الصهيوني في مجال الدعاية لم تظهر نتائجه الفعالة، إلا بعد إعادة النظر في وضع مجلس الطوارىء، بسبب ما كان يسوده من انقسام ناجم عن الخلافات الشخصية، والتردد في سياسته، وافتقاره إلى لجنة إدارية مركزية تضع منهاجا محددا للعمل، وميزانية كافية لسد المصروفات، وتحقيق ما يهدفون إليه. وبعد تدخل وايزمن تسلم الحاخامان سلفر ووايز الرئاسة الثنائية لمجلس الطوارىء مع رئاسة لجنته التنفيذية. كما وجدت زعامة قوية تشرف على المقر الرئيسي لمجلس الطوارىء، وتوجه نشاط أكثر من (٤٠٠) لجنة طوارىء صهيونية محلية، يتكون اعضاؤ ها من نخبة مختارة، تعمل على إشراك جماعات اليهودية الأمريكية في كل مكان بالأهداف الصهيونية.

جهود الصهاينة لكسب الكونجرس:

في الوقت الذي كان فيه الصهاينة يمارسون استعمال التكنيك الدعائي الدقيق، لكسب الرأي العام الأميركي بمختلف فئاته وطوائفه، من أجل إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين العربية، كانوا من ناحية أخرى، يبذلون جهودهم المستميتة من أجل كسب الكونجرس الأمريكي أيضا.

وأولى الخطوات التي اتبعوها في هذا المجال والتي تمت بنجاح، ضم ٦٧ من أعضاء مجلس الشيوخ، و١٤٣ من اعضاء مجلس النواب إلى عضوية لجنة فلسطين الأمريكية. وخلال شهر ديسمبر عام ١٩٤٢، استجاب ما يقرب من ثلث أعضاء مجلس الشيوخ إلى (١٥٠٠) من الشخصيات المعروفة في المجتمع الأمريكي للتوقيع على عريضة تطالب بتشكيل جيش يهودي[1].

وقد شجع هذا النجاح الأولي الذي حققته الصهيونية، على الاتجاه بثقة نحو الكونجرس للحصول على تأييده لبرنامج بلتمور. ويعود الفضل الأول في دفع

---

(١) P.R.O. Co 733/443, Areport of Activities, No. FN/459, A.Z.E.C., P. 10.

المساعي في هذا السبيل إلى القيادة النشيطة الجديدة لمجلس الطوارىء، فقد شجع أنصاره من أعضاء الكونجرس على تقديم قرارات بمصادقة المجلسين على برنامج بلتمور. وقدم في ٢٧ يناير ١٩٤٤ مشروعا قرارين متشابهين إلى الكونجرس: قدم النائب الجمهوري كومبتون من ولاية كونيكتكت مشروع قرار الى مجلس النواب، كما قدم النائب الديمقراطي رايت من ولاية بنسلفانيا مشروع قرار مماثل إلى نفس المجلس. وتقدم كل من فاغنر الديمقراطي من ولاية نيويورك، وتافت الجمهوري من ولاية أوهايو بقرار مشترك إلى مجلس الشيوخ.

قدم مشروع قرار كومبتون ورايت إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب لدراسته، فبدأت اللجنة دراسته برئاسة سول بلوم اليهودي الصهيوني. وتأمل بلوم أن ينال المشروع الموافقة بدون أية حاجة لسماعه، لكن المجلس الأمريكي لليهودية المناوىء للصهيونية، أصر على سماع القرار ومناقشته[١]. وفي مقابلة صحفية صرح بلوم، وهو يخرج من جيبه كتاب الصلوات اليهودية (آغادا - Agada): «لقد رددت مع والدي خلال السنوات الأربعين الأخيرة القول القديم (الشونوهافو بيورا تالايم) أي السنة القادمة في القدس، وهذا يعني أن القدس كانت أملنا دائما ولماذا لا تكون هكذا الآن؟»[٢].

والنص الحرفي لمشروعي القرارين المتشابهين، يشير في مقدمته إلى قرار الكونجرس (يونيو ١٩٢٢) بالموافقة على إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين علما أنه لن يجري ما من شأنه الافتراء على حقوق المسيحيين المدنية والدينية، وجميع الطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين. ثم يشير إلى أن اضطهاد اليهود في أوروبا، قد أظهر الحاجة إلى وطن يهودي يكون ملجأ لعدد كبير من اليهود المشردين الفارين من الاضطهاد.

أما مشروع القرار فينص على أن الولايات المتحدة قد قررت استعمال

(١) Stevens,: op. cit., p. 39

(٢) United States Congress House committee on Forign Affairs,. pp. 103-104, Quoted stevens, p. 40.

وساطتها واتخاذ الاجراءات اللازمة والمناسبة من أجل فتح أبواب فلسطين أمام اليهود، وإتاحة الفرصة لاستيطانهم فيها، كي يتمكنوا من إعادة إنشاء دولة (كومنولث) يهودية في فلسطين[١]. ونص مشروع القرار كان مماثلا لما جاء في برنامج بلتمور، مع حدوث تغيير مهم له دلالته السياسية والنفسية. فقد زيدت إلى كلمة (إنشاء)، كلمة (إعادة) من أجل الاعتقاد أن الدولة اليهودية كانت قائمة يوما، وأن إعادتها، إلى الوجود، أمر تقتضيه طبيعة الظروف الصعبة التي يمر بها اليهود في أوروبا، ولأنه يحقق نبوءة التوراة.

إن قصة دراسة القرار المقدم إلى مجلس النواب، تكشف لنا الظروف والعوامل التي ساعدت على نجاح الصهيونية في أوساط الكونجرس. وعندما استمع المجلس لمحتويات القرار، قدم سول بلوم إلى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية التي كان يرأسها كتيبا كان قد أعده، كي يوجههم نحو النقاط الضرورية المتصلة بالقرار. لكن الكتيب خصص لإجمال الموقف الصهيوني من فلسطين، واختتم بمذكرة من الوكالة اليهودية تهاجم الكتاب الأبيض[٢]. ولم يتضمن الكتيب أية إشارة من وزارة الخارجية الأمريكية، وهذا أمر غريب، لما يترتب على القرار المقترح من تطور خطير في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا بد من الإشارة إلى استغلال بلوم لمنصبه في توجيه النقاش وذلك كي لا يسبب أي إحراج للصهيونية، وإرباك مؤيديها أمام معارضيها. وكان قد استشهد ببعض الفقرات الواردة على لسان الرئيس ويلسون والتي يقول فيها: «إنني مقتنع أن الأمم الحليفة، مع موافقة حكومتنا وشعبنا، تعلم بأنه ستقام في فلسطين الأسس لدولة يهودية (كومنولث)»[٣]. وقد استغل دعاة الصهيونية تصريح ويلسون هذا، فرددوه مرارا في دعاياتهم لتدعيم قضيتهم.

(١) Congressional Record,: I feb., 1944. p. 963.

(٢) Sakran, F. Charles,: Palestine Dilemma, Arab Rights versus zionist Aspiration, P. 170.

(٣) Lilionthal, Alfred,: What price Israel, p. 89.

ففي إحدى اجتماعات الممثلين الدبلوماسيين بباريس، وكان روبرت لانسنغ يمثل الولايات المتحدة، جرت مناقشة حادة حول صحة هذا التصريح، وقد تضمنت الوقائع الرسمية لهذا الاجتماع ما يلي: «إن الدبلوماسيين يشكون في صحة صدور مثل هذا التصريح عن الرئيس الأمريكي، ولذلك يجب المبادرة إلى الاتصال بالرئيس لسؤاله عن صحة التصريح، وفي حال عدم صدور مثل هذا التصريح عن الرئيس ويلسون يجب إذاعة بلاغ بتكذيبه»(١). وعندما حضر الرئيس ويلسون إلى باريس في ١٣ ابريل عرض عليه لانسنغ نص التصريح، وفي ١٦ ابريل، بعث الرئيس ويلسون إلى وزيره لانسنغ، الذي كان في فندق كريون بالكتاب التالي:

* **عزيزي لانسنغ:**

«إنني لم أصرح أبدا بهذا التصريح، وبالتالي فإن عباراته لا تدل على أنها كلماتي... ومع أن هذا التصريح المنسوب إلي عن تأسيس دولة يهودية (كومنولث)... قد سبق قليلا ما أقصده في الوقت الحاضر، فإن كل ما عنيته هو تعزيز موافقتنا الصريحة لموقف الحكومة البريطانية من قضية فلسطين...»(٢).

وهكذا يتضح أن الصهيونية كانت تعتمد في نشر دعاياتها، على أقوال مزورة لتدعم قضيتها، في وسط يفتقر للدعاية العربية، وبيان الحق العربي في فلسطين.

وفي الوقت الذي كان فيه الكونجرس يناقش مشروع القرار المؤيد للصهيونية، كان مجلس الطوارىء، عن طريق اللجان المحلية للطوارىء، قد أرسل الألوف من الرسائل والبرقيات من مختلف المدن الأمريكية، بالاضافة إلى الاتصالات التي أجريت من قبل الدوائر الانتخابية بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية، مما لفت نظر أعضاء مجلس النواب، وجعلهم يستغربون ذلك الاهتمام

(١) Lilienthal, Alfred,: What price Israel,.p. 90.
(٢) Ibid., p. 91

الزائد الذي لم يشاهدوا نظيره من قبل(١).

غير أن تدخل المستر هنري ستمسون وزير الحربية الأمريكية، أبطل النقاش في مشروع القرار، بسبب قلق الحكومة الأمريكية من تسابق الحزبين الديمقراطي والجمهوري لتأييد المقترحات الصهيونية. وقد أنذرت وزارة الخارجية الرئيس روزفلت مغبة النتائج السيئة بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط، إذا ما اتخذ الكونجرس قرارا بشأن فلسطين.

وطلب من الجنرال جورج مارشال رئيس الأركان الأمريكي الادلاء بشهادة سرية في مجلس الشيوخ أمام لجنة الشؤون الخارجية في ٢٣ فبراير. وقد عبر كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية في مذكراته، عن القلق الذي سيطر على الدوائر الحكومية نتيجة للمساعي الصهيونية بقوله: «على الرغم من أن القرارين غير ملزمين للسلطة التنفيذية عند إقرارهما، فقد شعرنا في وزارة الخارجية بأن من شأنهما أن يخلقا جوا من النزاع في فلسطين، وبقية أجزاء العالم العربي. عندها تتعرض الجيوش الأمريكية للخطر، فيصبح بالتالي من الضروري تحويل القوات من مناطق القتال الأوروبية وغيرها، كما سيؤدي ذلك للقضاء على المفاوضات المنتظرة مع ابن سعود لإنشاء خط أنابيب عبر الأراضي السعودية، مع ما يحمله هذا الخط من أهمية»(٢). وقد وردت برقية بهذا الخصوص من مكتب الخارجية البريطانية إلى واشنطن، تثني على موقف هل، لتجنب أي تأويل من أجل دعم البرنامج الصهيوني في ظروف الحرب(٣).

لقد حاولت الصهيونية إخفاء غضبها بسبب فشلها في الحصول على تصديق الكونجرس على قرار فلسطين. لكن روزفلت كي يعوض عن خيبة أمل الصهيونية، استقبل رئيسي مجلس الطوارىء سلفر ووايز في البيت الأبيض، وأوكل إليهما نشر البيان التالي باسمه:

(١) Stevens,: op. cit., p. 42.
(٢) Cordell·Hull, «Memories», II, pp. 1534-1535.
(٣) P.R.O. Co 733/443 Foreign office to washington, No. 530, 4th December,, 1942.

«لقد سمح لنا رئيس الجمهورية القول بأن الحكومة الأمريكية لم توافق أبدا على الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩، وييسر الرئيس أن أبواب فلسطين مفتوحة اليوم أمام اللاجئين اليهود. وعند الوصول إلى قرارات المستقبل، ستطبق العدالة بالنسبة لأولئك الذين ينشدون الوطن القومي اليهودي، الذي كانت توليه الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي كل عطف، بسبب ما يعانيه مئات الألوف من اللاجئين اليهود المشردين»[1].

وسبب التعرض للكتاب الأبيض له ما يبرره، لأنه كان قد حدد يوم ٣١ مارس ١٩٤٤ الموعد الأخير لقبول دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين، علما أن وزير المستعمرات صرح يوم ١٠ نوفمبر ١٩٤٣، أنه لم يدخل فلسطين إلا ٤٤ ألفا من أصل ٧٥ ألفا نتيجة لظروف الحرب، وبهذا فإن الحكومة البريطانية قررت عدم التقيد بالتاريخ المذكور.

وعندما احتجت الحكومات العربية على تصريح الرئيس روزفلت إلى الزعيمين الصهيونيين، وعلى القرارات المطروحة على الكونجرس، اتصلت وزارة الخارجية الأمريكية بممثليها الدبلوماسيين في الشرق الأوسط، كي تلفت النظر بأن بيان الرئيس قد تضمن ذكراً للوطن القومي اليهودي، لا الكومنولث اليهودي المشمول في القرارات المطروحة على الكونجرس. وعلى الرغم من أن الحكومة الأمريكية لم توافق أبدا على الكتاب الأبيض، فإنها كذلك لم تتخذ أبدا موقفا بصدده، ورأي الحكومة أن لا يحدث تغيير أساسي في وضع فلسطين، ما لم يعمد إلى التشاور الكامل مع العرب واليهود[2].

لكن الصهاينة وبسبب جهودهم المستميتة في أوساط الرأي العام ودوائر الكونجرس، فقد استطاعوا ربط اليهودية الأمريكية بالقضية الصهيونية، كما أصبح الأمريكيون في معظمهم لا يفكرون في موضوع فلسطين إلا على أساس

---

(١) New York Times, 10 March, 1944.

(٢) Hull,: op. cit., II p. 1536.

الصهيونية. وتبع ذلك تبني الحزبين الديمقراطي والجمهوري للمبادىء والبرامج الصهيونية، حيث لم يعد بمقدور أي من الحزبين كسب تأييد الناخبين اليهود، دون تبني مطالب الصهيونية ومبادئها وبرامجها. وفي أثناء موسم الانتخابات، حرص كل من الحزبين على استرضاء الصهيونية، عن طريق تضمين البرامج السياسية ما يدعو لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية غير المحدودة والاستيطان اليهودي[1].

الضغط الصهيوني على حكومة روزفلت:

شهدت السياسة الأمريكية على مر العهود اختلافا في التفكير بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين الكونجرس بالنسبة لقضية فلسطين. فعلى الرغم مما تضمنته تصريحات رؤساء الجمهورية، ويلسون وهاردنغ وكولدج وهوفر من عطف على اليهود، لكنها لم تؤيد أهداف الصهيونية السياسية. لكن بعد مايو ١٩٤٢، حدث تبدلٌ في السياسة الأمريكية، فقد انحرف روزفلت عن سياسة أسلافه التقليدية، علما أن أي اتجاه من الحكومة الأمريكية نحو تأييد الصهيونية وأهدافها، سيتعارض مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من الوجهتين الاستراتيجية والاقتصادية. لكن مهما يكن الأمر فقد بقي روزفلت يعترف بأن فلسطين هي من الشؤون البريطانية.

ويبدو جليا أن روزفلت لم يكن لديه فكرة صحيحة وسليمة عن قضية فلسطين. وتظهر هذه البلبلة في أفكاره من تصوره أن المقصود من صك الانتداب، كان تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود، ومن ملاحظته أن الهجرة العربية منذ عام ١٩٢١ فاقت الهجرة اليهودية. ولا شك في أن هذه الملاحظة المغلوطة، قد نقضتها ودحضتها الأرقام الرسمية لزيادة السكان خلال هذه الفترة (٣٨٨ ألفا من العرب ٣٦٢ ألفا من اليهود[2]). والحقيقة أن روزفلت خلط بين

---

(١) New York Times, 22 July, 1944.

(٢) Roosevelt, Elliot,: The Roosevelt letters, 1949 - 1952. III, P. 264.

شيئين مختلفين تمام الاختلاف، خلط بين تزايد السكان بواسطة الهجرة، وتزايد السكان الطبيعي بجميع عوامله، بما في ذلك الارتفاع الملحوظ في نسبة الزيادة الطبيعية بين العرب عنها بين اليهود.

ومهما قيل في تفسير اختلاط الأمر على روزفلت في مثل هذه القضية الشديدة الحساسية، والبالغة الخطورة، من أنه كسياسي كبير لم يكن معه متسع من الوقت، وخاصة أثناء الحرب لتثقيف نفسه بتفاصيل قضية فلسطين، فإن ذلك التفسير لا يعفيه من المسؤولية عن النتائج المترتبة على ذلك. وذلك لأن الصهيونية وجدت ضالتها في شخصه وشخص من سيخلفه في منصب الرئاسة لتحقيق أهدافها. فقد وجد وايزمن من السهل عليه إقناع رجال السياسة من الطبقة العليا من أن يقنع رجال المستوى الأدنى الذين كان عليهم تفحص مشاريعه بالتفصيل، لأنهم اعتبروا ذلك تدخلا غير مقبول من قبل الصهاينة الأمريكيين في إدارة السياسة الخارجية(١).

ويقول وايزمن بصدد ذلك: «إن الصعوبات التي واجهناها لم تكن من قبل الرجال الكبار الذين تفهموا أمانينا بل من قبل الصغار الذين عارضوا بشدة من خلف الستار، وهذا ما أفقد التصريحات العلنية للساسة الأمريكيين قيمتها وأهميتها. ولم تثمر جهودنا لتعطيل تأثير تلك القوى العاملة ضدنا، بسبب عدم امتلاكنا موطىء قدم في أوساطها. وكان الأمريكيون الذين يعملون في الشرق الأوسط فيما عدا عدد قليلاً، إما مرتبطين بشركات النفط، أو ملحقين بالإرساليات في بيروت والقاهرة، ولأمر أو لآخر يقفون ضدنا. وبذلك فإن كل المعلومات الواردة من الشرق الأوسط إلى واشنطن كان مفعولها ضدنا»(٢).

وبالرغم من البراعة التي اتصفت بها سياسة روزفلت تجاه الصهاينة، فإنهم أحرزوا نصرا هاما في عهده، فلقد أدت تدخلاتهم وضغوطهم على أعضاء

(١) Weizmann.: Trial and Error, p. 530.

(٢) Ibid. pp. 530- 531.

الكونجرس وعلى الرئيس الأمريكي، إلى تركيز رسم السياسة المتبعة حيال فلسطين في البيت الأبيض بصورة متزايدة. واستمر الصهاينة في اتصالاتهم مع المستويات العليا، وبذلك لم تعد نصائح وآراء المختصين في وزارتي الخارجية والحربية تلعب دورها السابق، كما تضاءلت أهميتها تدريجيا، على الرغم من أن آراءها كانت مبنية على أساس المعرفة الكاملة للقضية الفلسطينية ومضاعفاتها، وارتباط ذلك كله بالمصلحة القومية الأمريكية.

وقد تعهد وايزمن مع زعماء الصهيونية الأمريكيين لكسب المستويات العليا في الحكومة الأمريكية، حيث قام بثلاث رحلات إلى الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية. وقبل رحيله عائدا إلى لندن، أجرى مقابلة مع روزفلت بحضور سمنر ويلز، وصفها وايزمن بأنها إيجابية. وتحدث عن ابن سعود الذي يعتبره متعصبا وصعب المراس. وقال وايزمن أن القضية الصهيونية لا يمكن أن تتوقف على موافقة العرب، فمن الطبيعي أنهم سيرفضونها. ولكن عندما يعرفون أن تشرشل وروزفلت يؤيدان إقامة الوطن القومي اليهودي، سوف يرضخون، وإذا ما شعروا بتردد بالنسبة لمساندتنا، فإنهم سيتمسكون بموقفهم المضاد لنا، وأضاف وايزمن أن روزفلت أكد له عواطفه ورغبته في تسوية المسألة(١).

وقد حاول سمنر ويلز حث روزفلت لتقديم الدعم المالي لإنشاء الوطن القومي اليهودي، إلا أنه لم يطرأ أي تغيير على موقف الحكومة الأمريكية، خوفا من استغلال النازيين لأية تصريحات مؤيدة للصهيونية أثناء زحفهم عبر شمال أفريقيا في أوائل عام ١٩٤٣، للإخلال بالتوازن الحساس في منطقة الشرق الأوسط(٢).

وفي الوقت الذي كان روزفلت يولي اهتمامه قضية الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برزت مشكلة اللاجئين اليهود. وقد نجحت

(١) Weizmann,: op. cit., p. 534.

(٢) Stevens,: op. cit., p. 52.

الصهيونية في تضخيم ما أسمته بعمليات الإبادة النازية ضد اليهود في أوروبا، عن طريق الصحف وبرامج الإذاعة من أجل التأثير على الرأي العام وخاصة الساسة، والبريطانيين منهم بوجه خاص، للعمل على فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية غير المشروعة. وأثناء ذلك تقدم اللورد هاليفكس السفير البريطاني في واشنطن، يطلب من الحكومة الأمريكية التعاون مع بريطانيا للتخفيف من نكبة المضطهدين في أوروبا عموما[١].

مؤتمر برمودا: انعقد مؤتمر برمودا لدراسة مشكلة اللاجئين اليهود (ابريل ١٩٤٣)، وظهر أن بريطانيا والولايات المتحدة غير راغبتين في قبول أي عدد من اللاجئين اليهود فيهما[٢]. وكان موقف ممثليهما بالنسبة لجميع المقترحات دائما موقفا سلبيا. وبالنسبة لفلسطين، صرح ممثلو بريطانيا أن تنفيذ الكتاب الأبيض هو أمر ضروري إذا ما أريد أن يسود الاستقرار منطقة الشرق الأوسط. أما كوردل هل وزير خارجية الولايات المتحدة، فقد صرح أنه ليس لديه حيلة طالما أن الكونجرس هو الذي يحدد سياسة البلد بالنسبة لقبول المهاجرين الجدد[٢]. ولقد وصلت برقية من الوكالة اليهودية إلى الدكتور وايزمن الموجود في نيويورك، وإلى[٣] مكتب الوكالة في لندن تحمل التعليمات والمقترحات التي ستكون مادة بحث في المؤتمر وخاصة بما يتعلق بالوقوف ضد ما جاء في الكتاب الأبيض بالنسبة للهجرة[٤].

واتخذ المؤتمر قرارات بتوسيع اللجنة المشتركة للاجئين، ورصد الأموال

---

(١) P.R.O., co 733/448, Viscount Halifax to H. Commissioner, No., 6181/43, 10th January, 1943.

(٢) P.R.O., co 733/466. High commissioner to the under Secretary of state colonial office, No. (G. 972/80883)), 15th April, 1943 Esco Foundation,: op. cit., 11 p. 951.

(٣) Esco Foundation,: op. cit., II p. 951.

(٤) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤٣.
P.R.O., co 733/436, Palestine to secretary of states for colonies, No. 443, 17th April, 1943.

اللازمة لها، ومطالبة لجنة فرنسا الحرة في الجزائر بإسكان اللاجئين في جزيرة مدغشقر. غير أن الصهيونية شنت حملة شعواء على إسكان اللاجئين في مدغشقر، والسبب هو ما أقر به متعاطف مع الصهيونية بقوله: «ولعل الحقيقة في هذه القضية واضحة كل الوضوح، فقد ناقش مؤتمر برمودا الموضوع من الناحية الانسانية دون الرجوع إلى مطالب الصهيونية السياسية، ولذا فإن الصهاينة لم يكترثوا به، ولم يأسفوا على تنفيذ الاقتراح الخاص بإسكان اللاجئين في مدغشقر»[١].

واعترف كوردل هل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أن خطة الحكومة التي تهدف إلى معالجة مشكلة اللاجئين بمعزل عن القضية الفلسطينية، واجهت نقدا شديدا من اليهود ومنهم من يحتل مراكز رفيعة مثل مورغانتو وزير الخزانة، الذي اكتشف خطأ يؤسف له في وزارة الخارجية ولا سيما عند كل موظف يعالج مشكلة اللاجئين[٢]. ورجل مثل روزفلت لا يمكن أن يفوته مغزى النقد الصهيوني الشديد لحل مشكلة اللاجئين بعيدا عن فلسطين. فقد شعر روزفلت أن على جميع الأمم أن تخفض الحواجز على الهجرة كي يتسنى قبول جميع اللاجئين الهاربين من الاضطهاد النازي في أوروبا، بغض النظر عن العرق واللون والدين. ولكن عندما تبنى روزفلت تنفيذ هذا البرنامج، ظهر له أن الصهاينة كانوا ضده[٣].

ويروي الفرد ليلينتال في كتابه ثمن اسرائيل، رواية اقتبسها من خطاب ألقاه أرنست في مدينة سنسناتي بعد نشر كتابه، وهي تذكر أن روزفلت خاطب أرنست قائلا: لا يمكن عمل شيء في الخطة، لأن الزعامة اليهودية الأمريكية لن تساعده. وقال روزفلت أنهم على صواب من وجهة نظرهم، فالحركة الصهيونية تعرف أن فلسطين يجب أن تصبح الملجأ الأمين لجماعتهم. ومن هذا الطريق

---

(١) Sykes.: op. cit., p. 289.

(٢) Hull.: op. cit., p. 1539.

(٣) Lilienthal.: what price Israel. p. 32.

يستطيعون جمع الأموال الوافرة من أغنياء يهود أمريكا، وغيرهم من الأمريكيين في سبيل تحقيق هذا الهدف، قائلين لأولئك المتبرعين بسخاء: «ليس هناك مكان آخر يمكن لليهودي أن يلجأ إليه سوى فلسطين. ولكن في حالة وجود برنامج عالمي لإيواء مشردي العالم في ملجأ سياسي أو في عدة ملاجىء مختلفة، فلن يتمكن زعماء الصهيونية من استدرار عطف المتبرعين»(١).

ولذلك فقد بذلت الوكالة اليهودية جهودها المستميتة لدى الولايات المتحدة الأمريكية ومؤيديها المنتشرين في جميع أنحاء العالم خاصة في بريطانيا، للعمل على إعادة (١٤٠٠) يهودي كانوا قد جاؤوا إلى فلسطين بطريقة غير مشروعة، ثم نقلوا إلى جزر موريشوس للعودة إلى فلسطين بأية وسيلة(٢).

أبعاد السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين:-

واجهت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا شديدة من قبل الصهيونية، كما واجهت ظغوطا أخرى من قبل بعض الجهات الاستثمارية العاملة للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في السعودية، وحقوق هبوط الطائرات في المطارات السعودية.

وكانت الحكومة الأمريكية قد تلقت تقارير من ممثليها الدبلوماسيين في الشرق الأوسط، عن ردود الفعل العنيفة التي نجمت عن تصاعد النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة، ورضوح بعض الدوائر الرسمية الأمريكية لتلك الضغوط وانعكاسها المتزايد على العرب، الذين سيطرت عليهم موجة من القلق والتذمر، بسبب موقف الحكومة والرأي العام الأمريكي من القضية الصهيونية(٣).

---

(١) Lilienthal.: what price Israel. pp. 32 - 33

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤٤
P.R.O.. Co 733 466. Jewish Agency to Boyd. No. 76021 301 9th January 1945.

(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤٥
P.R.O.. Co 733 448. Baxter to Canbell. No. E 1369 506 65. 17th March. 1943.

وزاد من نقمة عرب فلسطين وتذمرهم، المذكرة التي تقدم بها عدد من أعضاء الكونجرس إلى الرئيس روزفلت ووزير الخارجية تحمل التأييد والدعم للصهيونية، وتطالب بإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين. وعبروا عن تلك النقمة بالعديد من برقيات الاحتجاج، أرسلت من قبل عدد كبير من الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية ممثلة برؤساء بلديات نابلس وجنين وطولكرم وغزة والمجلس التجاري في القدس، إلى الرئيس الأمريكي والقنصل الأمريكي في القدس(١). كما قدمت مذكرات احتجاج مماثلة إلى المندوب السامي البريطاني من رئيس بلدية نابلس سلمان عبد الرزاق طوقان، والمسؤول عن مجلس بلدية طولكرم حسن الجيوسي، والمسؤول عن مجلس بلدية جنين تحسين عبد الهادي(٢). كما أرسلت مذكرة من المسؤول عن المجلس البلدي في غزة بنفس الموضوع إلى المندوب السامي البريطاني.

أما الملك عبد العزيز آل سعود فقد أرسل إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في ابريل ١٩٤٣ رسالة، أعلن فيها أنه أوقف الاتصال مع الحكومة الأمريكية، كما لفت انتباهه إلى النتائج التي ستترتب على دعم الولايات المتحدة للصهيونية، كذلك طالب بعدم اتخاذ أية خطوات بخصوص فلسطين إلا بعد إطلاعه عليها. وفي ٢٦ مايو ١٩٤٣ نقل هل وزير خارجية الولايات المتحدة جواب روزفلت إلى الملك السعودي(٣). وتضمن الجواب تقدير روزفلت لتعاطف الملك معه، آملا أن يصل العرب واليهود إلى تفاهم قبل نهاية الحرب. كما أضاف روزفلت أنه من

---

(١) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤٦
P.R.O.. Co 733 448. H. Commissioner to Oliver Stanely. No.. 637. 4th Jan.. 1943.

(٢) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤٧
P.R.O.. Co 733 443. Mayors of Nablus. Tulkarm and Jenin to High commissioner Enclosure 3 (a) 1st December. 1942.

(٣) بخصوص النص الكامل للرسالتين المتبادلتين بين روزفلت والملك السعودي، انظر كتاب الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين - الجامعة العربية ص ٣٤٦ - ٣٥١.

الواجب استشارة العرب واليهود قبل الوصول إلى أي قرار من شأنه تبديل الوضع في فلسطين[1].

ومن الممكن أن تكون الأسباب التي جعلت روزفلت يأمل بالاتفاق بين العرب واليهود، لها علاقة بمقابلة تمت بين روزفلت ووايزمن بحضور سمنر ويلز، بحث فيها مخططا وضعه جون فلبي ووافق عليه تشرشل، ينص على تولي الملك السعودي زعامة البلاد العربية، بينما تعلن فلسطين بأكملها دولة يهودية، بعد ترحيل العرب عنها ووضع عشرين مليون جنيه استرليني تحت تصرف الملك السعودي لإعادة توطينهم في بعض مناطق الشرق الأوسط[2].

ويقول لتلتون إلى بود في رسالة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٢، أنه أثناء المباحثات التي دارت بين المستر (لو) والمستر سمنر ويلز في واشنطن في ٤ سبتمبر ١٩٤٢ بخصوص فلسطين والمسألة الصهيونية، رئي أن الحل الأخير هو إقامة دولة يهودية في فلسطين، والتعويض على العرب للإقامة في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وأن الرئيس الأمريكي روزفلت قد أخبر المستر لتلتون أثناء وجوده في الولايات المتحدة، أنه يميل إلى فكرة إغراء العرب بإعطائهم أراضي ومواشي في مقاطعة حلب، وبذلك تحل القضية اقتصاديا وماليا»[3].

غير أن الاقتراح الذي أبرزه الكولونيل هوسكنز أحد الخبراء الأمريكيين، الذي أرسلته الأركان المشتركة في الشرق الأوسط عام ١٩٤٢، جعل الملك السعودي يستشيط غضبا، وأثار نقمته على وايزمن واتهمه برشوته، كما غضب على جون فلبي صاحب الاقتراح والرحالة المشهور في الجزيرة العربية وموضع ثقة الملك السعودي. ويحتمل أن هذه المحاولة الصهيونية الاستعمارية كانت جزءا من جهود الصهيونية للحصول على اتفاق بخصوص فلسطين، عن طريق أقل ما

---

(١) Hull.: op. cit., p. 1532.

(٢) Filby, John.: Arabian Jubilee: p. 216.

(٣) انظر الملحق الوثائقي رقم ٤٨
P.R.O., Co 733 443 Lytleton to Boyd. No (E 6079 6 31) 20th october, 1942.

يمكن من المعارضة. وهذا هو التكتيك الذي اشتهر به وايزمن، وسمي بدبلوماسية الباب الخلفي.

«ويقول وايزمن أن مقابلة تمت بينه وبين جون فلبي، وأن الأخير كشف خلالها عن اعتقاده بأن ثمة مطلبين فقط هما ضروريان لحل المشكلة الصهيونية، أولهما أن يحيط المستر تشرشل وروزفلت الملك السعودي علما بأنهما يرغبان في رؤية البرنامج الصهيوني قيد التنفيذ، والمطلب الثاني يجب أن يساندا تنصيب الملك السعودي سيدا على البلاد العربية، ويعطيانه قرضا لتمكينه من تطوير بلاده»[1].

وبعد مدة اجتمع وايزمن مع تشرشل قبل سفره إلى الولايات المتحدة باستدعاء من قبل روزفلت، ومما قاله تشرشل لوايزمن: «أريدك أن تعرف أن لدي مخططا لا يمكن تنفيذه قبل نهاية الحرب، أريد أن أرى ابن سعود وقد نصب سيدا على البلاد العربية بشرط أن يتفق معك. ومسألة الحصول على أفضل الشروط متروكة لك. ونحن سنساعدك، عليك أن تحتفظ بهذا سرا، ولكن بإمكانك أن تخبر روزفلت عند وصولك إلى الولايات المتحدة، وكل الصعوبات والعوائق تزول إذا ما اتفقت وإياه على أي عمل»[2].

ولقد أشار وايزمن إلى الكولونيل هوسكنز بأن يتصل بالملك السعودي ويعرض عليه إمكانية اجتماعه مع وايزمن، أو أي ممثل للوكالة اليهودية. على أن توجه في نفس الوقت الدعوة للملك أو أحد أفراد عائلته لزيارة الولايات المتحدة. لكن الملك رفض مقابلة وايزمن، وذكر أنه لا يستطيع التحدث باسم فلسطين دون الرجوع ومشورة بقية الممثلين العرب. ثم تساءل كيف يستطيع تسليم فلسطين لليهود[3].

وفي مقابلة تمت بين هوسكنز بعد رجوعه من الشرق الأوسط وبين وايزمن،

---

(١) Weizmann: Trial and Error. p. 526.

(٢) Ibid. pp. 526- 527.

(٣) Kirk.: op. cit., p. 314

أبلغ الأخير بما تم بينه وبين ابن سعود، وازدراءه له، وبأنه لن يسمح لجون فلبي بعبور حدود مملكته مرة ثانية. وبهذا تنتهي هذه المحاولة الفاشلة المشبوهة والمريبة، التي تورطت فيها الصهيونية مع قوى الاستعمار البريطاني والأمريكي[1].

إن وعود روزفلت القوية للصهيونية من جهة. ووعوده للعرب ممثلين بالملك السعودي من جهة ثانية، يسجل التدخل الأمريكي الرسمي في قضية فلسطين. علما أن أول ملامح التدخل الأمريكي ظهرت في أوائل عام ١٩٣٩، عندما انعقد المؤتمر العربي البريطاني في لندن لبحث مستقبل فلسطين، حيث اضطرت بريطانيا آنذاك، تحت وطأة الثورة الفلسطينية المشتعلة إلى مباحثة العرب بشروط إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. فتدخل فجأة الرئيس الأمريكي لدى بريطانيا، وطلب عدم الاقدام على اتخاذ مثل هذا القرار. ورضخت بريطانيا باسم التحالف والصداقة لضغط الولايات المتحدة، وأعلنت بناء على توسطها إيقاف المباحثات.

تحمل روزفلت بهذين التعهدين للصهيونية والعرب، مسؤولية المساهمة في إيجاد حل للقضية الفلسطينية باسم الحكومة الأمريكية بعد أن طال تمسكها بالعزلة. ولكن يبدو أن روزفلت هو الذي خرج عن المألوف في السياسة الأمريكية، بينما بقيت وزارة الخارجية الامريكية ترى أن الولايات المتحدة لا شأن لها بفلسطين. وكتب كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية إلى الشيخ ماينك عضو مجلس الشيوخ في ١٨ يناير ١٩٤٤، ردا على احتجاج له بقوله: «جوابا عن استفهامك، فإني أعلن لك بالنسبة لفلسطين ووضعها إزاء اليهود المضطهدين في أوروبا، أن الحكومة الأمريكية تعتبر هذا من شأن بريطانيا وليس لنا أن نتدخل فيه»[2].

وينعكس اختلاف الموقفين: موقف الرئيس الأمريكي روزفلت، وموقف

(١) Filby, John.: Arabian Jubilee, pp. 211- 214.

(٢) Manuel.: op. cit., p. 310.

الخارجية الأمريكية في قول وايزمن: «لقد كان هنالك خلاف بين البيت الأبيض في عهد روزفلت، وبين سمنر ويلز وكيل وزارة الخارجية، ثم بينهما وبين الخارجية بسبب فلسطين، وهذا الخلاف لم نجد نحن اليهود مثيلا له أو شيئا منه في بريطانيا، حيث كان الجميع فيها معنا»[1].

لقد ثار الصهاينة أعضاء الكونجرس مرات عدة ضد ما أطلقوا عليه مؤامرة وزارة الخارجية التي تحول بين اليهود وفلسطين. واتهم سيلر هوسكنز وموظفون آخرون بانهم ساهموا في تسليم فلسطين، وطلب من الرئيس التدخل لدى تشرشل في مؤتمر كوبيك (١٧ - ٢٤ أغسطس ١٩٤٣) لجعل فلسطين وطنا لليهود. وقرر روزفلت وتشرشل في ٢٢ أغسطس أن تناقش حكومتاهما المسألة فيما بعد.

وفي ٢٧ سبتمبر أخبر روزفلت الكولونيل هوسكنز أنه فكر بوضع فلسطين تحت وصاية مشتركة مؤلفة من يهودي ومسلم ومسيحي، وقد درست وزارة الخارجية الفكرة، ولكن لم يكن بالامكان جمع العرب واليهود معا على أساس ودي مشترك. وخوفا من ازدياد الحالة سوءا، تأجل العمل بها حتى يحين الوقت الملائم[2]. كما عملت وزارة الخارجية الامريكية على عدم إصدار أي بيان يكرر الوعود التي قطعها روزفلت للملك السعودي، كما عارضت أي بيان يؤيد اليهود. إلا أن روزفلت استمر في اتباع سياسة التسويف والتأجيل حسب وعده للملك السعودي[3].

لم تنجح نصائح هل لروزفلت بوجوب التنبيه على الزعماء الحزبيين بالامتناع عن الادلاء بأية تصريحات أثناء الحملة الانتخابية من شأنها إثارة العرب، والاخلال بموازين القوى في فلسطين (يوليو ١٩٤٤). وبالرغم من ذلك، قابل حاكم نيويورك د يوي وهو المرشح الجمهوري للرئاسة في ١٢ أكتوبر

(١) Ibid. p. 317.

(٢) Hull.: op. cit., p. 1534

(٣) Ibid. p. 1535.

الزعيم الصهيوني سلفر معلنا تأييده لبيان حزبه حول فلسطين وإنشاء دولة حرة ديمقراطية فيها طبقا لوعد بلفور.

ولذلك لم يجد روزفلت مرشح الحزب الديمقراطي بدا من الخروج عن تحفظه بالنسبة لدعم المخطط الصهيوني حسب البرنامج السياسي الذي أعلنه حزبه والمتضمن الموافقة على برنامج بلتمور. وقد بعث روزفلت في منتصف أكتوبر بواسطة الشيخ فاغنر إلى مؤتمر المنظمة الصهيونية الأمريكية المنعقد في أتلانتيك سيتي خلال شهر أكتوبر، معبرا عن تأييده الشخصي لسياسة إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين. ولم تكن هذه الرسالة الأولى، فقد أرسل رسالة قبل ذلك بسنتين (في ٢٧ مايو ١٩٤٢) إلى مؤتمر اللجنة الأمريكية من أجل فلسطين المنعقد في واشنطن، تضمنت تأييده وتشجيعه لجهود اليهود من أجل إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، مشيدا بالتقدم العلمي والاقتصادي الذي تحقق في فلسطين في السنوات الأخيرة على أيدي اليهود، كما ذكّر المجتمعين بواجباتهم وواجبات كل فرد للعمل والقتال من أجل تحقيق ما نذروا أنفسهم من أجله في الأيام القادمة[١].

وبعد نجاح روزفلت في الانتخابات للمرة الرابعة، رأى أن يلتزم خطة وزارة الخارجية المتحفظة بالنسبة لقضية فلسطين، حيث عارضت مجلس الكونجرس في إصدار قرار بشأن فلسطين، علما أن وزارة الحربية سحبت اعتراضها على إصدار القرار. وتدخل وزارة الخارجية الأمريكية لدى الكونجرس، أحدث أزمة خطيرة بين الصهاينة. فقد استقال الحاخام سلفر لأنه يطالب بتنفيذ قرار الكونجرس بالرغم من معارضة وزارة الخارجية. غير أن الحاخام وايز كان أكثر اعتدالا من سلفر، وقد علق الصهاينة أهمية كبيرة على مؤتمر يالطه[٢] وذلك بإصدار قرار سياسي يتعلق بمستقبل الوطن القومي اليهودي

(١) أنظر الملحق الوثائقي رقم ٤٩.
P. R. O. Co 733 448, Washington to Foreign office, No. 200, 27th May, 1942.

(٢) يالطه ميناء سوفييتي واقع على البحر الاسود عقدت فيه مباحثات بين تشرشل وروزفلت وستالين لتنظيم جبهة القتال في ألمانيا واقتسام مناطق النفوذ. استمرت المباحثات من ٤ - ١١ فبراير، لكنّ بقرارات المباحثات بقيت سرية حتى عام ١٩٤٧.

في فلسطين. لكن المؤتمر لم يتعرض للمسألة إلا عرضا طارئا.

وبعد ذلك كان قد عقد اجتماع بين روزفلت والملك عبد العزيز آل السعود، على ظهر بارجة حربية في قناة السويس. وقصد روزفلت إلى إقناع الملك السعودي بعدالة استيطان اليهود النازحين من أوروبا في فلسطين. لكن ابن سعود لم يتأثر بالمغريات الاقتصادية والاجتماعية التي عرضت عليه. وتقول المصادر أنه عارض بشدة إزدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ودعا العرب أن يستميتوا في الدفاع عن أرضهم حتى يحولوا دون تسليمها لليهود[١].

وصرح أمين عام جامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام، أن الملك السعودي لم يهدد بإشعال نار الحرب إذا سلمت فلسطين لليهود فحسب، بل أن روزفلت تعهد للملك السعودي أنه لم يؤيد أية محاولة أو حركة ترمي إلى تسليم فلسطين لليهود وكان ابن سعود قد أخبر عبد الرحمن عزام عن الاجتماع الذي أعطى فيه روزفلت هذا التعهد[٢]. ويذكر وليم ادي المترجم الرسمي في الاجتماع الذي تم بين روزفليت وابن سعود، أن روزفلت أكد لابن سعود، وكرر التأكيد ثانية قبل وفاته بأسبوع، انه كرئيس جمهورية لن يقوم بأي عمل معاد للعرب، وان حكومة الولايات المتحدة لن تحدث أي تغيير بسياستها إزاء فلسطين، دون التشاور التام سلفا مع اليهود والعرب. واعتبر ابن سعود هذه التأكيدات بمثابة حلف[٣].

لقد أصيب الصهاينة بصدمة عنيفة نتيجة لاجتماع روزفلت وابن سعود، خاصة عندما لم يتعرض للقضية عندما خطب في الكونجرس في ١ مارس ١٩٤٥ عندما قال: «إنني تعلمت من خلال حديثي مع ابن سعود لمدة خمس دقائق عن المشكلة الاسلامية والمشكلة اليهودية، أكثر مما اتعلمه خلال تبادلي دزينتين أو

(١) Perkins, Frances.: Roosevelt I knew, pp. 87-89.

(٢) Stevens.: op. cit., p. 88.

(٣) Ibid. p. 89.

ثلاث دزينات من الرسائل»[1] .

لكن ما لبث الصهاينة أن تنفسوا الصعداء نتيجة لمقابلة الحاخام وايز الرئيس روزفلت في ١٦ مارس ١٩٤٥ وصدور بيان عن تلك المقابلة تضمن قول روزفلت: «لقد عبرت عن موقفي من الصهيونية خلال شهر أكتوبر، ولم أغير هذا الموقف، وسأستمر في العمل لتحقيقه في أقرب وقت ممكن»[2] .

ويتضح من هذا أن موقف الرئيس روزفلت من القضية الفلسطينية سيظل سنين طويلة تاريخا غامضا من الصعب الكشف عن حقيقته . وأصبح لدى كل من العرب والصهاينة ما يفسر اعتقادهم بأن روزفلت يحرص على مصالح الطرفين . ولقد ادعى سمنرويلز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، أن روزفلت كان مؤيدا للصهيونية، وهذا ما أكده روزفلت إلى ستيتينيوس وزير الخارجية الأمريكية: إن علينا أن نعيد النظر بالنسبة لسياستنا تجاه فلسطين حتى بعد اجتماعه بالملك السعودي . وإن رسالته الأخيرة للملك السعودي ما هي إلا إجراء شكلي بحت . ووصف سمنر ويلز الرسالة، بأنها دسيسة من وزارة الخارجية، ولقد وقعها روزفلت وهو في حالة صحية سيئة، علما أن الرسالة لا تتضمن شيئا يعارض ما سبق أن أعلنه روزفلت لليهود[3] .

غير أنه لا يوجد ما يثبت أن هذه السياسة المؤيدة للصهيونية في زعم سمنر ويلز هي السياسة المقررة المدروسة لروزفلت. فضلا عن أن روزفلت لم يكن يجهل الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية المتزايدة للشرق الأوسط . ولم يكن بمقدور الصهيونية أن تنال من روزفلت برغم شكه في تحقيق فلسطين يهودية، وخير للصهيونية أن تتخذه صديقا ونصيرا وحاميا، أو تتظاهر بذلك، إذ ليس

(١) Stevens.: op. cit., p. 90

(٢) Ibid. p. 91.

(٣) Welles, Sumner.: We need not Fail, p. 30.

باستطاعتها أن تفعل غير ذلك، حتى لو عارض روزفلت الأماني الصهيونية أو تجاهلها. ولذلك لم تجرؤ الزعامة الصهيونية على التمادي في معارضته . فلقد انتخب للمرة الرابعة، وسيكون له وحده المقدرة أن يصوغ التسوية ما بعد الحرب . فإذا أغضب أو أسيء إليه، كان معنى ذلك الاقتراب من الكارثة التي ستحل بالصهيونية[1] بالاضافة إلى أن المصالح الأمريكية في نفط السعودية كانت على الأرجح مما يحول دون دعم روزفلت الصريح للصهيونية .

لكن الصهاينة وإن لم ينجحوا في تعاملهم مع روزفلت النجاح الكامل، فإنهم في أيام حكمه استطاعوا التأثير على السياسة الامريكية نتيجة لنفوذهم على الكونجرس وقد استطاعوا تحقيق ما لم يستطيعوا تحقيقه أيام روزفلت في عهد الرئيس ترومان الذي تسلم الحكم بعد وفاته .

الصهاينة وحكومة ترومان:

توجه الصهاينة بعد وفاة روزفلت لتعريف رئيس الجمهورية الجديد بهم وبشعاراتهم . وبعد استلام ترومان منصبه بأيام قلائل، زاره الحاخام وايز وكان ادوارد ستيتينيوس وزير الخارجية حينذاك، قد سبق أن أوضح للرئيس الجديد سياسة روزفلت حول فلسطين، وحذره بأن زعماء الصهيونية سيحاولون أن ينتزعوا منه تأييدا للمخطط الصهيوني لإطلاق الهجرة غير المحدودة، وإنشاء الدولة اليهودية . وقد أثبت الزمن أن زيارة وايز لترومان كانت مجرد بداية لنجاح اليهود في النهاية بقلب الحكومة الأمريكية إلى نصير لقضيتها.

وقصة حماس ترومان المتزايد للانجراف لخدمة الصهيونية ستتضح أكثر في ضوء عوامل متعددة:

الأول: انه باعتبار ليبراليا، كان متحمسا لأي موضوع ينطوي على القيام بخدمة لليهود أو أية أقلية أخرى. وهذه النقطة هي إحدى المفاتيح لفهم صهيونية

(١) Stevens. op. cit., p. 94.

الأميين، بالرغم أنه من غرائب المتناقضات أن تكون فكرة الليبرالية منطقيا تستهدف الاندماج، إذ ان تأييد الصهيونية بهذا الشكل يعني إلى درجة ما الاعتراف بفشل الغرب في حل خلافاته العنصرية.

الثاني: عطف ترومان الطبيعي على اللاجئين اليهود في أوروبا. وهنا نجد أنه سمح للصهيونيين بأن يدخلوا في ذهنه، ان إنقاذ اللاجئين رهن بتنفيذ المخطط الصهيوني، وكان نتيجة حملة الدعاية أثناء الحرب التي بثت الفكرة القائلة بأن الصهيونية هي الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين اليهود[1].

ومما يوضح ميول ترومان المناصرة للصهيونية أكثر، خلطه بين معاني مبادىء ويلسون، وتطبيقها على واقع الشرق الأوسط. ويوضح ترومان في مذكراته أنه قد شعر دوما أن تصريح بلفور، كان يمضي يدا بيد مع مبادىء ويلسون حول تقرير المصير[2]. وبالرغم من أن المرء لا يشك في أمانة ترومان في توضيحه لهذا الايمان بالمبدأين، إلا أنه يضطر لملاحظة حماقة ترومان في هذا الموضوع، لأن المبدأين بالاضافة إلى عدم وجود علاقة بينهما متناقضان.

فمبدأ حق تقرير المصير عند تطبيقه على فلسطين، يحول دون إمكانية إنشاء دولة يهودية في تلك البلاد. إذ ان الأكثرية العظمى من السكان كانوا من غير اليهود في الفترة التي أعلن فيها ويلسون نقاطه الأربع عشرة. بالاضافة إلى ذلك، أوضح منتقدو الصهيونية الحوادث التي سبقت خلق إسرائيل كأدلة واضحة على خرق مبدأ حق تقرير المصير، وقد كانت مناقشاتهم هذه لا يعوزها المنطق. ولذا فيبدو من الواضح أن ترومان مهما كانت إنسانية دوافعه، يبدو وكمن يعوزه الفهم الصحيح للمبادىء موضوع البحث. هذا مع أن حقه في تأييد خلق دولة يهودية ليس موضوع مناقشة، ولكن منطقه في تبرير ذلك كتطبيق لمبدأ حق تقرير المصير، أمر لا يمكن قبوله.

(١) Taylor, Alan.: Prelude to Israel. p. 46

(٢) Truman.: op. cit., pp. 132-133.

ومهما يكن من أمر فقد كان مؤتمر بوتسدام هو فرصة الصهاينة الأولى لممارسة الضغط الأمريكي على الحكومة البريطانية، للاذعان لمضمون مذكرة الوكالة اليهودية التي قدمتها في ٢٧ مايو والتي تنص على إعلان الدولة اليهودية، والترخيص للوكالة اليهودية بالاشراف التام على الهجرة إلى فلسطين وأبرقت المنظمات الصهيونية إلى ترومان تلح عليه لاستخدام نفوذه لتسوية قضية فلسطين في مؤتمر بوتسدام، وفقا لحاجات اليهود ومطالبهم، كما حملت المجالس التشريعية ثمانية وثلاثين من حكام الولايات البالغ عددهم ثمانية وأربعون على مطالبة ترومان باتخاذ الاجراءات حالا لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة واستيطان واسعي النطاق، ولتحويل فلسطين إلى دولة يهودية ديمقراطية حرة في أقصر وقت ممكن[1].

وفي بوتسدام ناقش تشرشل، ثم أتلي بعد فوز حزب العمال قضية فلسطين مع الرئيس ترومان الذي قال ان حكومته تؤيد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين، غير أنه يعارض استعمال القوة الأمريكية لقمع الاضطراب المحتمل وقوعه[2]. غير أن وجهة نظر ترومان كانت تفتقر إلى الواقعية الأساسية، فقد أيد هجرة غير محدودة ودولة يهودية، شريطة أن لا تتدخل الجيوش الأمريكية، وفي نفس الوقت وجد أن تقرير مصير فلسطين على المدى البعيد هو من نوع المشاكل التي من أجلها أوجدت الأمم المتحدة. ثم اسقط من حسابه كل حل لمسألة فلسطين على المدى البعيد عندما قال: «ان ثمة حاجة إلى نوع من المعونة لليهود في أوروبا، ويفترض أن هذا الأمر يمكن توفيره في فلسطين»[3].

وبدا نفوذ الصهيونية على ترومان واضحا في صيف ١٩٤٥. ففي ٣١ أغسطس اتخذ ترومان أول إجراء إيجابي في صالح الصهيونية بالطلب إلى أتلي رئيس وزراء بريطانيا للسماح بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين. وقد أثار هذا

(١) Esco Foundation.: pp. cit., p. 1188.

(٢) Truman.: op. cit., pp. 136-137.

(٣) Ibid. p. 140.

قلق بيرنز وزير الخارجية الأمريكية آنذاك من احتمال رد الفعل العربي. ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا الموقف هو الموقف الرسمي للبيت الأبيض، كما كانت الحكومة الأمريكية تبدي استعدادها للمشاركة في تنفيذ مثل هذه السياسة، الأمر الذي سبب بعض الضيق للحكومة البريطانية.

وذكر أتلي ترومان في جوابه عن طلبه السماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين بالعهود التي سبق أن أعطيت للعرب. وللتخلص من الالحاح الأمريكي وما رافقه من ضغط، اقترحت الحكومة البريطانية فيما بعد تشكيل لجنة أنجلو أمريكية لدراسة الموقف في فلسطين، واقتراح ما تراه من إجراءات مناسبة لتطبيقها[1]. وقد اختار ترومان من بين جميع المقترحات المختلفة التي قدمتها اللجنة، المقترحات التي تتضمن العطف على الصهيونية، وخصها بثنائه وتأييده. وكان من ضمن هذه، اقتراح ترومان الشخصي بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين. وعندما أعلن هذا كاقتراح في اللجنة، أعلن ترومان أن الولايات المتحدة ستتعهد بدفع التكاليف المالية لأجور نقل اللاجئين اليهود إلى فلسطين[2].

وبينما كان ترومان يحاول إقناع البريطانيين لاتباع موقف ينطوي على تساهل أكثر في موضوع الهجرة، كان الصهاينة كما قال ترومان يجعلون مهمته أكثر صعوبة، بمحاولتهم الحصول على تأييد الأمريكيين لانشاء الدولة اليهودية[3]. وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٤٥، تسلم ترومان برقية من الحاخامين وايز و سلفر، يطلبان فيها صرف النظر عن فكرة إرسال لجنة أخرى لتحري الأحوال والحقائق في فلسطين، والاستعاضة عن ذلك بتصريح سياسي يعلن ابطال الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، والسماح بإدخال مائة ألف يهودي فورا إلى فلسطين[4].

(١) Crossman: op. cit., p. 65.

(٢) Truman.: op. cit. p. 137.

(٣) Ibid. p. 140.

(٤) Ibid.

وكانت الصعوبة التي لاقاها ترومان في تفهم أسباب عرقلة الصهيونيين لجهوده في مساعدتهم بالمطالبة بأكثر من تخفيف قيود الهجرة إلى فلسطين، دليلاً آخر على حماقته وعدم فهمه للحركة الصهيونية. فلو قام بمجرد دراسة سطحية للنشاط الصهيوني في الولايات المتحدة أثناء الحرب، لتبين له أن الصهاينة قد تبنوا خطة ثابتة تصر على تشكيل دولة يهودية بأسرع ما يمكن. ولاستطاع أن يقدر أن محاولتهم لاثارة معارضة الولايات المتحدة للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، واستدرار العطف الأمريكي على مأساة اليهود الأوروبيين، كانت تستهدف في الحقيقة ترويج فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، بين الأمريكيين عامة والكونجرس والحكومة الأمريكية.

وقد كتب ترومان بصدد مشكلة اللاجئين في أوروبا ومحاولات الصهاينة للحصول على كيان دولي: «كنت اعتقد أن غايات الصهيونيين وأهدافهم في هذه المرحلة لاقامة دولة يهودية، إنما هي أمور ثانوية بالنسبة للمشكلة المستعجلة وهي إيجاد السبل لاغاثة الشقاء البشري للأشخاص المشردين»[1]. وفي هذا دليل لا على إخلاص ترومان وشعوره كمسيحي يرغب في أعمال البر والاغاثة بالنسبة لمعضلة اللاجئين، بل على فشله في فهم الصهيونية. فبالنسبة للصهيونية السياسية لن تكون الأهداف والغايات الأساسية للحركة أمورا ثانوية قط. ولا يعني هذا القول أن الصهاينة لم يولوا اهتماما كبيرا لمأساة اللاجئين الاوروبيين، ولكن كان اعتقادهم بأن الكيان الدولي اليهودي هو الحل الوحيد للمسألة اليهودية.

والدليل على أن الصهيونيين اعتبروا قضية اللاجئين أمرا ثانويا بالنسبة للغايات الصهيونية، ظهر واضحا في القسم الأخير من الحرب وفي حالتين أخريين بعد حلول السلم. ففي أثناء الحرب، اهتم روزفلت بوضع خطة تؤمن للاجئين اليهود الاستقرار في الدول التي تعلن استعدادها لقبولهم. وعهد روزفلت إلى موريس ل. أرنست بوضع الخطط التمهيدية لهذا المخطط الانساني، إلا أن

(١) Ibid. p. 144-145.

أرنست اكتشف أن عمله هذا اعتبره هو مشروعاً عظيماً لانقاذ اليهود الأوروبيين المشردين.

غير أن الصهاينة نظروا إليه نظرتهم إلى كل خطة غادرة تهدد الصهيونية في صميمها. ويصف أرنست رد الفعل الصهيوني الذي سيزهد كل من لم يستطع فهم الصهيونية بالفقرة التالية: «لقد استغربت بل شعرت بالمهانة عندما أخذ القادة اليهود الفعالون يشجبون ويسخرون ثم يهاجمونني وكأني خائن. وفي حفلة عشاء، وجهت إلي بصراحة تهمة ترويج خطة الهجرة الحرة، أي هجرة اليهود إلى بلدان في مختلف أنحاء العالم مما يستهدف نسف الصهيونية السياسية.. إن اصدقائي من الصهيونيين يعارضون مخطط روزفلت، وإنني استطيع معرفة السبب... إن زعماء هذه الحركة الصهيونية يجب أن يكونوا قد شعروا أن نظريتهم قد أصبحت في خطر داهم، بسبب سخاء مخطط روزفلت وما ينطوي عليه»(1).

وأظهر الصهيونيون في مناسبتين بعد الحرب عدم الاكتراث نفسه للاعتبارات الانسانية بصدد مشكلة اليهود المشردين إذ لم يأخذ الموضوع بعين الاعتبار توطينهم في فلسطين. وعندما أقرت الهيئة العامة للأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر ١٩٤٦ اقتراحا بأن تفتح الدول الأعضاء في المنظمة العالمية أبوابها للاجئين، استقبل الصهاينة واليهود الآخرون الموجودون في المهاجر والذين آزروا الصهيونية هذا القرار بقليل من الترحيب(2).

وحدث الشيء نفسه عند انعقاد جلسات اللجان وسماع الافادات عام ١٩٤٧ حول قانون يتعلق بإدخال الأشخاص المشردين إلى الولايات المتحدة. وقد عرض على مجلس النواب، فأظهر الصهيونيون عدم تحمسهم للأمر بشكل

(1) Stevens.: op. cit., p. 72

(2) Toynbee, Arnold.: Astudy of History, VIII, p. 308.

واضح(1)، لكن الصهيونيين استمروا على أساس أن تشكيل الدولة اليهودية هو فوق جميع الاعتبارات. ويكاد الانسان أن يتوصل نتيجة لأعمالهم إلى أن اهتمامهم بقضية اللاجئين، كان يتوقف بالدرجة الأولى على تأثيره في موضوع الكيان الدولي وهو هدف الصهيونية السياسية.

ونتيجة للمناورات الصهيونية والأمريكية والبريطانية، ظهر استياء في البلاد العربية، وفي واشنطن قدم ممثلو العراق وسوريا ولبنان ومصر مذكرة مشتركة إلى بيرنز وزير الخارجية الأمريكية، محذرين من أنه لن يكون ثمة سلام في العالم العربي بالتضحية في المصالح العربية من أجل إرضاء اليهود. «إن دولة سياسية صهيونية لا يمكن إقامتها في فلسطين إلا بمعونة قوى خارجية»(2).

وبدأ الصهاينة يجمعون أنصارهم لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة وبريطانيا، وفي اجتماعات استثنائية للاتحاد الصهيوني البريطاني ولاعضاء مجلس النواب اليهود البريطانيين، قال زعماء الوكالة اليهودية، ان اليهود سوف يقاومون كل جهد يرمي للابقاء على الكتاب الأبيض، وأن تنفيذه سوف يتطلب استعمال القوة(3).

أما في بريطانيا، فقد ساد الحنق في أوساطها بسبب ميل الصهاينة إلى الولايات المتحدة، واستخدامها في مآربهم، وتظاهرهم باليأس من بريطانيا، التي رأت في ذلك بادرة تضاف إلى بوادر الارهاب الذي تلوح علائمه في الأفق القريب، لجحود الصهيونية وتمردها ومحاولتها التفلت من نفوذها. مع أن الصهيونية كانت أداة بريطانيا لا في ضمان انتدابها لفلسطين وإبعاد أي نفوذ أوروبي آخر عن المعابر البرية والمائية لبريطانيا فحسب، وإنما في ما رسمته بريطانيا من سياسة أساسها زرع اليهودية في المنطقة العربية لإعاقة تحقيق الأهداف القومية.

(1) Lilienthal, Alfred, M..: What price Israel, p. 18.

(2) Hurewitz.: op. cit., p. 231.

(3) Crossman.: op. cit., p. 60.

ولكن الدهاء البريطاني الذي كان في مسيس الحاجة للقروض الأمريكية الضخمة، وللمعونة العسكرية الأمريكية بسبب تحركات السوفييت ودوافعهم في شرقي البحر المتوسط وإيران، جعل بريطانيا تتجاوب مع مطالب ترومان، وتقدم ببراعة على تبديل سياستها القائمة على أساس الكتاب الأبيض، وتكون قد بدأت تعد لتوجيه لطمة للعرب تسجل بداية الكارثة العربية الفلسطينية. وعبرت عن تلك السياسة في بيان وزير خارجيتها أرنست بيفن.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية
ما بين نهاية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)

بيان بيفـــن:

رأت الحكومة البريطانية أنها المسؤولة عن الوضع في فلسطين، وهي وحدها التي تتحمل نتائج سياستها لا الولايات المتحدة. لذلك عمدت إلى جمع ممثليها في الشرقين الأدنى والأوسط قبل تقرير خطتها السياسية للتداول معهم، خاصة بعد بداية التدخل الصريح من قبل الولايات المتحدة في شؤون هذه المنطقة. وبعد دراسة الوضع مع ممثليها، أصدرت بيانا ألقاه وزير خارجيتها المستر بيفن في ١٤ نوفمبر ١٩٤٥.

وبيان بيفن مشابه لسائر البيانات التي سبقته منذ الكتاب الأبيض الأول الصادر عام ١٩٢٢ إلى الكتاب الأبيض الأخير الذي صدر عام ١٩٣٩: يتضمن الاطمئنان والقلق في آن واحد، يتقرب إلى العرب فيغضب اليهود، ويتقرب إلى اليهود فيغضب العرب. وهذه الصفة الأساسية في السياسة البريطانية القائمة على الحيرة والالتواء، تحاول إرضاء العرب واليهود فلا ترضي أحدا.

غير أن الجديد فيه أنه يفصل بين القضية الفلسطينية والمشكلة اليهودية، كما يشرك الولايات المتحدة الأمريكية في تحمل قسم من المسؤولية في حل القضية الفلسطينية، ويبشر بإحلال نظام الوصاية الدولية محل الانتداب البريطاني. وأهم النقاط التي تناولها بيان بيفن ما يلي:

١ ـ المشكلة الأساسية في رأي الحكومة البريطانية الحالية هي مشكلة يهودية عالمية. والمسألة كما يجب أن تعالج هي مسألة إيواء اليهود المشردين بسبب

الاضطهاد النازي. والحكومة البريطانية لا ترضى بنقل جميع يهود أوروبا من بلادهم، كما تعلم أنه ليس باستطاعة فلسطين استيعاب جميع اللاجئين اليهود. وكأنها تعترف بأن المشكلة اليهودية هي مشكلة عالمية، وبذلك فعلى كل دولة من دول العالم أن تتحمل قسطا من المسؤولية بما في ذلك فلسطين. وبدون شك فإن طرح القضية بهذا الشكل، يوافق وجهة النظر العربية، إذ أن البلاد العربية على استعداد للمساهمة في حل المشكلة ضمن إمكانياتها، وعلى قدم المساواة النسبية مع الدول الأخرى شرط أن يأتيها اليهود ضيوفا لاجئين لا غزاة فاتحين.

٢ ـ إن القضية الفلسطينية ليست قضية محلية، بل هي قضية تحوز اهتمام دول العالم أجمع. فاليهود لهم أنصار في الولايات المتحدة وبريطانيا والدومينيون. كذلك فإن جميع البلاد العربية احتضنت قضية فلسطين، والشعوب الاسلامية بما فيها تسعون مليونا من مسلمي الهند تهتم اهتماما بالغا فيها. وبذلك فإن أي حل للمشكلة الفلسطينية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار لا مسألة العدالة والانسانية فحسب، بل الصداقة الدولية والسلام العالمي أيضا. وبسبب خطورة القضية، وتعهدات بريطانيا والولايات المتحدة المزدوجة للعرب واليهود، فإن الحكومة البريطانية قد طالبت الولايات المتحدة المشاركة في تأليف لجنة تحقيق مشتركة (أنجلو أمريكية) لتحري المشكلة اليهودية وإعادة دراسة القضية الفلسطينية على ضوء تلك التحريات.

٣ ـ لا تزال فلسطين تحت الانتداب، ولا تزال بريطانيا الدولة المنتدبة. لكن هذا النظام سيلغى قريبا. وبعد أن تقدم لجنة التحقيق توصياتها، تدرس الحكومة البريطانية مع العرب واليهود والولايات المتحدة هذه التوصيات من أجل اتخاذ تدابير مؤقتة، ريثما تهيىء الحكومة مشروع حل دائم يعرض على الأمم المتحدة لينال الموافقة سواء رضي به ذوو العلاقة أو لم يرضوا. وهذا الحل الدائم يتخذ شكل وصاية دولية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. وإلى أن تقدم لجنة التحقيق تقريرها، تتداول الحكومة مع العرب للتوصل إلى تدبير يتضمن عدم

توقف الهجرة اليهودية عن المعدل الشهري (١٥٠٠)[1].

تحليل البيان والتعليق عليه:

إن أول ما يسترعي الانتباه في بيان بيفن، صدوره عن وزارة الخارجية البريطانية. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية أصبحت المسؤولة عن فلسطين، منذ بداية الانتداب، لم يصدر عنها أي تصريح منذ صدور تصريح بلفور المشؤوم. إن هذا البيان بالتزاماته المزدوجة صيغ بالتعاون مع الصهيونية، ومرت خمس وعشرون سنة من الكفاح والنضال وأريقت الدماء، وأوفدت لجان عدة، وقدمت تقارير كثيرة، دون أن تقتنع وزارة الخارجية بأن الانتداب، وتجربة وعد بلفور لا يمكن العمل فيهما، وقد سلمت بذلك عصبة الأمم والحكومة البريطانية.

ومنذ التقاء المصالح البريطانية مع المصالح الصهيونية، عملت إدارة الانتداب على إحاطة نفسها بستار من الابهام، وعدم إغلاق باب الأمل أمام الجميع. وبعد أن تحيز الانتداب فساوى بين حق الغالبية الساحقة الصريح، وبين باطل الأقلية، سلك نحو العرب مسلكا لم يقطع عليهم الأمل في تسوية الحل. هذا ما فعله بعد الثورة العربية الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ذات المطالب المحقة المشروعة، وهذا ما فعله بعد الارهاب الصهيوني مع فارق التحيز لليهود برغم باطلهم، واتخاذهم الارهاب وسيلة لفتح باب الهجرة اليهودية من جديد.

إن بيان أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية، يراجع أولا وضع اليهود تحت النظام النازي والفاشي في ألمانيا وغيرها من دول المحور، ويعتبر أن المشكلة الأساسية هي مشكلة يهودية عالية، ويتجاهل أن الصهيونية هي التي أوجدت هذه المشكلة حيث واصلت في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى حمل شعارات تعميق الكره لليهود بإلقاء تعاليمها على عاتق اليهود غير الصهيونيين واتهامهم بالثورة والسيطرة على ألمانيا، وتطعيم الثقافة الألمانية بالثقافة اليهودية. ونتيجة

(١) انظر نص البيان الأصلي رقم ٩ لعام ١٩٤٥ المطبوع في مطبعة حكومة الانتداب في فلسطين باللغات العربية والانجليزية والعبرية.

لذلك، نجحت الصهيونية في جعل اليهود لقمة سائغة في فم النازية الحاكمة هناك، وخلق عداء لليهود لاسامية، حينما حل النفوذ النازي.

وبالرغم من عدم تدخل العرب في ذلك، فهم يرون أن المسألة كما يجب أن تطرح للبحث هي مسألة إيواء اليهود الذين شردهم الاضطهاد النازي، مع العلم أن ملايين من البولنديين قد نزل بهم الاضطهاد. وهكذا وضعت الصهيونية خططا جديدة لجعل الضمير الانساني يتململ بسبب ما حل باليهود من اضطهاد للشعور معهم وتقديم كل مساعدة لهم على حساب شعب آمن.

ومن أبرز ما جاء في البيان إشراك حكومة الولايات المتحدة رسميا بوضع حل لقضية فلسطين. وما غير ذلك من تشكيل لجنة تحقيق، وتفسير الخطة السياسية والتعليق على الالتزامات المزدوجة، ليس سوى ظاهرة جديدة من مظاهر سياسة التسويف والتحذير التي تجيد الحكومة البريطانية استخدامها.

أما إشراك الولايات المتحدة بحل قضية فلسطين فعمل ينقض الحقوق الطبيعية والمبادىء الديمقراطية والشرع الدولي، وما هذا إلا مناورة سياسية بريطانية تهدف إلى التهرب من التزاماتها تجاه العرب واليهود خشية التفرد في تحمل المسؤولية، وإقحام الولايات المتحدة في مسائل لا تخصها من قريب أو بعيد.

وبهذا البيان المليء بالمغالطات التاريخية والسياسية والواقعية، أنهى بيفن سياسة التريث والتردد البريطانية، وقضى نهائيا على الكتاب الأبيض، كما تنكر لبيانات ووعود الحكومة البريطانية السابقة، وعاد بالقضية الفلسطينية إلى نقطة البداية من جديد. وبإعلان السياسة الجديدة التي احتواها قضى على عهد التنافس الانجلو-أمريكي في فلسطين، وأحل محله عهد وفاق أنجلو-أمريكي-صهيوني من أجل بناء الوطن القومي اليهودي وفرض إسرائيل.

رد العرب على بيان بيفن:

وجهت إدارة الانتداب البريطاني الدعوة لمختلف الأحزاب والشخصيات العربية الفلسطينية للحضور إلى إدارة الحكومة للاستماع إلى البيان والاطلاع على محتوياته. كذلك أرسلت الحكومة نسخا من البيان إلى رؤساء الدول العربية الذين شاركوا في أعمال مؤتمر لندن عام ١٩٣٩. وطلبت منهم إبداء الرأي في الاقتراح المتضمن استمرار الهجرة بمعدل (١٥٠٠) يهودي في الشهر، بعد انتهاء العدد الذي تضمنه الكتاب الأبيض حتى يقدم تقرير من اللجنة الأنجلو-أمريكية[1]. وبهذا تكون الحكومة البريطانية قد تراجعت عن تعهدها بوقف الهجرة بعد مرور خمس سنوات على إصدار الكتاب الأبيض.

أحيل موضوع دراسة بيان بيفن الذي تضمن التحول الجديد في السياسة البريطانية إلى مجلس جامعة الدول العربية الذي كان منعقدا آنذاك، وبعد مناقشة البيان، تقرر إرسال مذكرة رسمية تتضمن الرد السياسي الذي أعده وزراء الخارجية العرب إلى الحكومة البريطانية، في حين تحركت الدبلوماسية البريطانية والمندوب السامي البريطاني لإقناع العرب بما فيهم عرب فلسطين بالخطة الجديدة التي تضمنها البيان[2]. ونشر رد الجامعة في ٦ ديسمبر في الصحف العربية فاتسم بالليونة والمرونة، وقد وجهه الأمين العام للجامعة العربية آنذاك عزام باشا إلى بيفن.

وبعد مقدمة تضمنت الثناء والشكر اللذين لا مبرر لهما للحكومة البريطانية، جاء في الرد أن جامعة الدول العربية تقدر العناية التي بحثت فيها القضية، لكنها لا ترى مبررا لاستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لأن ذلك سيؤدي إلى رفع الظلم عن جماعة ليوقعه على شعب هو صاحب الحق. ثم أضاف الرد أن مسألة الهجرة قد درست من قبل الحكومة البريطانية ولجان عديدة، كما

---

(١) Survey of Palestine.: op. cit., p. 84.

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق ص ٤١.

نوقشت في المؤتمرات بشكل مسهب بحيث لم يبق مجال لبحث هذه المسألة مرة أخرى. إن بريطانيا قد أصدرت الكتاب الأبيض لعام **١٩٣٩** من تلقاء نفسها وتضمن الكتاب وقفا للهجرة عام **١٩٤٤**.

إن الضغط الصهيوني على بريطانيا وغيرها من الدول، لا يشكل بنظر العرب سببا لقبول المزيد من المهاجرين اليهود، بل يجب أن يتخذ ذلك ذريعة لوقف الهجرة لأنها وسيلة الخطة الصهيونية لإقامة دولة يهودية في فلسطين. إن عرب فلسطين قد وعدوا بالاستقلال، والجامعة العربية تتوقع بل ترى تحقيق فلسطين المستقلة بأسرع وقت ممكن.

إن انتصار الديمقراطية يسهل لليهود المضطهدين العودة إلى أوطانهم، وبعد أن تعرض الرد لمعارضة الصهيونية لمصالح العرب وخطرها على وطنهم وحقوقهم القومية، مما أدى إلى اضطرابات خطيرة واحتكاك متصل بين العرب واليهود، وسأل عن الأساس الذي حدد بموجبه عدد المهاجرين بـ **١٥٠٠** مهاجر في الشهر، وأوضح أنه مخالف لما جاء في الكتاب الأبيض[١].

إن رد جامعة الدول العربية الذي اتصف بالليونة والمرونة وسيطر عليه أسلوب المجاملة، خيب آمال عرب فلسطين الذين توقعوا أن يغلب عليه أسلوب القوة المستند إلى الحق والعدل. وكان جديدا على الجامعة أن يتضمن ردها رفضا صريحا لكل ما لا ينص على الاستقلال التام لفلسطين، وأن لا تسكت على التدخل الأمريكي وغيره حتى لا يعتبر سكوتها إقرارا برضاها عن عدم شرعية تدخل الولايات المتحدة المؤيدة للصهيونية.

أما اللجنة العربية العليا التي أعيد تشكيلها بمساع من جامعة الدول العربية دعت، إلى عقد مؤتمر عربي في فلسطين لدراسة بيان بيفن والرد عليه وقد ردت عليه في **١٠** ديسمبر وجاء في الرد:

---

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٤٢.

«إن الكلمة الأولى والأخيرة في قضية فلسطين ومصيرها هي للشعب العربي الفلسطيني الذي لا يعترف لأية دولة أجنبية أو أي شعب غريب بأي حق في تقرير مصير بلاده، ويرفض أن تكون مصالحه موضع أية مساومة دولية من أي مصدر جاءت، ولا يقر بجعل حقوقه المشروعة ومطالبه الحقة العادلة موضعا للبحث والتحقيق. وبالنسبة لمشكلة اليهود في أوروبا جاء في الرد، إن العرب لا يرون أي مبرر للربط بينها وبين فلسطين والهجرة اليهودية إليها، فالعرب ليسوا مستعدين لتحمل أوزارها ونتائجها لأنهم غير مسؤولين عن خلقها».

وشجب الرد استمرار الهجرة ونقض سياسة الحكومة البريطانية التي وضعتها بمحض إرادتها وفي وقت كان فيه الاضطهاد النازي والفاشي لليهود على أشده. وان بيفن عندما قرر الهجرة مع الإشارة إلى استشارة العرب، فيكون قد بدل الشرط الذي ينص على موافقة السكان العرب.

وبصدد التحقيق المقترح أشار رد اللجنة العربية أن فلسطين قد ملت لجان التحقيق. وبخصوص اللجنة الأنجلو- أمريكية وتقريرها لمصير فلسطين، فإن اللجنة العربية العليا لا توافق على أن يكون للحكومة التي لا تأخذ على عاتقها مسؤوليات رسمية تجاه فلسطين ما تقوله في هذه القضية. إن العرب يعتبرون أن القضية قائمة بينهم وبين بريطانيا، ولا يعترفون لأي فريق بحق التدخل في القضية، ولا يقرون لأي شعب آخر أو دولة أخرى بحق تقرير مصيرهم ومصير وطنهم. واستنكر الرد تدخل الولايات المتحدة في المسألة، وأن العرب يستغربون إشراك بريطانيا للولايات المتحدة بقضية فلسطين ولا يوجد أي مسوغ شرعي أو قانوني لإدخالها في هذه القضية.

وبالنسبة للاقتراح الذي أشار به بيفن من أنه سيحل محل الانتداب مجلس وصاية تحت إشراف الأمم المتحدة، جاء رد اللجنة على ذلك بأن التغيير بالاسم لا يعني بالضرورة تغييرا في السياسة. وعلى كل حال رفض عرب فلسطين دائما الانتداب لأنه لا ينطبق مع تحقيق أمانيهم القومية وحقوقهم الوطنية. وكانت

بريطانيا قد اعترفت بأنه غير عملي، وتعهدت عام ١٩٣٩ بإنهائه واستبداله بحكومة تمثيلية.

إن مقترحات بيفن ستعيد القضية إلى ما كانت عليه قبل ٢٧ عاما، ولذا تأمل اللجنة العربية من الحكومة البريطانية أن تعيد النظر في بيان بيفن وسياسته، وتمنح فلسطين الاستقلال بما ينطبق مع تعهداتها. لهذا فإن العرب يرفضون بيان بيفن، ويعلنون تمسكهم بمطالبهم القومية التي تتلخص بوقف الهجرة، ومنع اليهود من الاستيلاء على الأرض العربية، وإعلان الاستقلال[1].

اللجنة الأنجلو - أمريكية:

لم تصغ الحكومة البريطانية، كسابق عادتها، إلى شكوى عرب فلسطين، وبعد مشاورات بينها وبين الولايات المتحدة، أعلن في ١٠ ديسمبر في لندن وواشنطن عن تشكيل اللجنة الأنجلو- أمريكية التي أشار إليها بيفن في بيانه. وقد تألفت من ستة أعضاء بريطانيين وستة أعضاء أمريكيين[2]، من بينهم عدد من الموالين للصهيونية والمؤيدين لقيام دولة يهودية في فلسطين. وسارع الصهاينة لتوطيد العلاقات مع أعضاء اللجنة، فاتصل وايزمن مع بعض الأعضاء وقال انه بسط كل ما عنده أمامهم، وقدم إليهم التقارير الوافية التي وضعها الخبراء الصهاينة، كما عرض عليهم مخططات عملية، وقد تأثرت اللجنة بذلك وتجاوبت تجاوبا مرضيا[3].

وقبل أن يجتمع أعضاء اللجنة أو يتسلموا مهمتهم، أعلنت الولايات المتحدة رسميا وصراحة سياستها المقبلة لفلسطين، فأوحت بذلك إلى اللجنة

---

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٤٢ - ٤٣ ونجيب صدقة: قضية فلسطين، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) الأعضاء البريطانيون: جون سنكلتون، ريتشارد كروسمان، المستر كريك، السير فردريك ليفث، اللورد موريسون، والميجر مننغهام بولر.
الأعضاء الأمريكيون: القاضي هتشيسون، البروفسور إيديلوت، المستر بكستون، ماكس غاردنر، والمستر جيمس ماكدونالد وبارتلي كرام.

(٣) Weizmann,: Op. Cit., p. 542.

والعرب واليهود ولكل العالم أنها مصممة على جعل فلسطين وطنا قوميا يهوديا.

واجتمع الكونجرس الأمريكي في ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ اجتماعه التاسع والسبعين، واتخذ في جلسته الأولى الموافقة على هذا القرار. ومن الملاحظ أن القرار جاء مطابقا لقرارات المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في فندق بلتمور في نيويورك عام ١٩٤٢، وأيده الحزبان الديمقراطي والجمهوري. كما أن القرار يتماشى مع الخطة البريطانية المرسومة لفلسطين، ويتوافق مع قرارات حزب العمال البريطاني المتعددة بشأن فلسطين[1].

باشرت اللجنة عملها في ٤ يناير ١٩٤٦ في واشنطن، فاستمعت إلى الشهود وكانت فرصة أخرى للصهاينة للقيام بدعاية عريضة يحاصرون فيها من لا يذعن لوجهة النظر الصهيونية، معددين شتى أنواع الحجج الواهية لتشكيل حكومة يهودية في فلسطين مفتوحة ليهود العالم. وقد اضطر كما يقول كروسمان أعضاء اللجنة البريطانيون للاستماع لهذا السيل من الحجج، بحيث وجدوا أنفسهم يدفعون التهم بدلا من طرح الأسئلة والحصول على المعلومات[2].

وتظهر المواقف المتناقضة في كتاب كروسمان، ففي حين يعترف بقوله: «إنني كرجل انجليزي اعترتني مشاعر الدهشة والغضب أثناء عملنا في واشنطن بسبب التجاهل التام لوجهة النظر العربية»[3]، إذا به بعد قليل يعترف بأن معظم أعضاء اللجنة تأثروا تماما بما سمعوا. فيقول: «بدأنا على الباخرة كوين ماري مؤيدين جدا للعرب، والآن ها أنذا أتأرجح نحو الجانب اليهودي»، وفي الوقت نفسه يذكر: «إن الصحافة والنظارة هي برمتها تقريبا يهودية»[4]. وعلى الرغم من الميول الصهيونية للأعضاء الأمريكيين، فإن العقول الأكثر موضوعية بينهم قد صدمت بالمطالب الشاملة للصهاينة الأمريكيين، بزعم كروسمان[5].

---

(١) Crossman,: Palestine Mission, p. 22.

(٢) Crossman,: op. cit., p. 43- 45.

(٣) Ibid. p. 45.

(٤) Ibid. p. 46.

(٥) Ibid. p. 54.

أما في لندن فقد أقام بيفن وزير الخارجية البريطانية حفلة غداء على شرف أعضاء اللجنة، حضرها وزير المستعمرات وعدد كبير من كبار موظفي وزارتي الخارجية والمستعمرات. وتحدث بيفن قائلا إن اللجنة إذا أنجزت تقريرها بالاجماع، فسوف يعمل شخصيا كل ما في وسعه لتنفيذ توصياتها. وقد هاجم العنصرية خلال حديثه وأشار أنه لا يرى حلا في إقامة دولة عنصرية في فلسطين[١]. واستمر سماع الشهود في لندن منذ ٢٥ يناير حتى أوائل فبراير، وقد استمعت اللجنة إلى ممثلي الدول العربية الذين كانوا يحضرون الاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد طالب الممثلون العرب برئاسة الأمير فيصل وقف الهجرة الصهيونية واستقلال فلسطين.

وفي لندن كما في واشنطن لم يترك الشهود الصهاينة مجالا للشك أمام اللجنة لتعريفها بطبيعة برنامجهم. ففي الوقت الذي أعلنوا فيه أنه مسموح لليهود الأوروبيين الذين يرغبون في الهجرة، الهجرة إلى البلدان القريبة، كانوا يزعمون أن الأكثرية الساحقة والتي يقدر عددها بمليون يجب أن تقبل في فلسطين، أي بمعدل (١٠٠ ألف) كل عام. عندها تعلن فلسطين دولة مستقلة بغالبية يهودية[٢].

ولم يستطع كروسمان إخفاء امتعاضه (على الرغم من مناصرته للصهيونية) من البرنامج الصهيوني البعيد عن كل منطق سليم، والدعوى المزدوجة لأولئك الصهاينة الذين لم يذهبوا إلى فلسطين، لأن هذا يعني تحويل الغالبية العربية إلى أقلية بطريقة مقصودة، مما يرغم العرب أن يقاتلوا للحفاظ على حقوقهم[٣].

وهكذا نجحت الخطط الصهيونية في إخراج اللجنة عن الخطة المرسومة لها فزارت معسكرات اللاجئين اليهود في أوروبا، قبل زيارة فلسطين والشرق العربي

(١) Crum, Bertley, c., Behind the silkern curtain, pp. 65-66.

(٢) Crossman,: op. cit., p. 69.

(٣) Ibid. pp. 69- 70.

لدراسة الحالة في فلسطين. وكان الصهاينة قد أعدوا للأمر عدته، فأحضروا مئات اليهود أمام أعضاء اللجنة ليعيدوا اسطوانة البؤس والعذاب والآلام للمشردين اليهود. تلك الأسطوانة التي كانت من وضع وطبع الصهيونية بهدف تهجير يهود شرق أوروبا إلى معسكرات التجمع وخاصة في المناطق الأمريكية..

ومن خلال كلمات كاتب مؤيد للصهيونية، عرفت اللجنة أن الهيئات الصهيونية المنظمة لهذه التجمعات والمعسكرات، قد أفشلت الخطط التي كانت تعدها لجنة اللاجئين الدولية لإسكان أيتام اليهود في سويسرا وغيرها من البلاد الأوروبية، حيث أن بريطانيا عرضت قبول ألف من أيتام اليهود فتظاهرت المنظمة أنها قبلت، لكن عند وصول المبعوث البريطاني إلى ألمانيا ليفاوض اللجنة المركزية لليهود المحررين في بافاريا، رفضت اللجنة التعاون معه[١].

وعند وصول اللجنة إلى القاهرة، أكدت الجامعة العربية لها أن لا حقوق للصهاينة في فلسطين إلا حقوق الأقلية ضمن دولة عربية مستقلة. ومما قاله عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية أمام اللجنة: «أن اليهودي الذي جاء من أوروبا بأفكار متناقضة حاول فرضها عن طريق الضغوط البريطانية ثم الضغوط الأمريكية وعمليات الإرهاب للسيطرة علينا بحججه السخيفة الواهية. إننا لن نسمح لأنفسنا أن تسيطر علينا الأمم العظمى ولا الأمم المشتتة»[٢].

ويبدو أن كروسمان قد تأثر بأقوال عبد الرحمن عزام فقال: «إن عبد الرحمن عزام قد عرض قضية لو صادفت القبول مرة، لقطعت الطريق على الدعاية اليهودية». ويضيف «كيف يرضى العرب الذين يحاربون لتصفية الحكم البريطاني من مصر على غزو فلسطين بشكل بطيء من قبل مستوطنين صهاينة يسلكون نفس السلوك الذي يسلكه المستعمرون الأوروبيون، كما وافق أن معارضة العرب للصهيونية لا صلة لها باللاسامية»[٣].

(١) Sykes.: op. cit., p. 344.

(٢) Crossman,: op. cit., p. 119.

(٣) Ibid.

وأثناء زيارة فريق من اللجنة لبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية والعراق، استمع إلى رؤساء الدول العربية وإلى مختلف الهيئات الرسمية والشعبية، وقدمت له شهادات ومذكرات تثبت أحقية عرب فلسطين في أرض وطنهم وتقرير مصيرهم، ورفض العرب أن تحل المشكلة اليهودية على حسابهم. وقد نشر الملك السعودي بيانا قويا عبر فيه عن استعداده لتقديم أعظم التضحيات دفاعا عن قدسية فلسطين وعروبتها[١]. وتركزت المطالب العربية على استقلال فلسطين، حيث يتمتع كل من العرب واليهود بالحقوق والضمانات الدستورية. كما عمت المظاهرات الشعبية مختلف العواصم العربية مطالبة بوقف الهجرة وبيع الأراضي وإنشاء حكومة وطنية مستقلة في فلسطين.

وفي تلك الأثناء أعلنت جامعة الدول العربية بوجوب مقاطعة اليهود اقتصاديا. وقد أصدرت قرارا بهذا الشأن بمنع دخول المنتجات اليهودية إلى البلاد العربية، سواء كان مصدرها فلسطين مباشرة أو عن طريق آخر، ومكافحة الصناعة اليهودية، ومنع الهيئات والتجار والوسطاء والأفراد العرب من التعامل مع المنتجات اليهودية في فلسطين والبلاد العربية[٢].

احتجت الوكالة اليهودية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب إعلان المقاطعة العربية، كما قدم اليهود شكوى إلى حكومة الانتداب، حيث أصدرت بيانا رسميا في ١١ يناير جاء فيه، إن المندوب السامي يتشاور مع وزير المستعمرات بصدد اتخاذ الخطوات تجاه موقف المقاطعة الذي يهم الدولة المنتدبة المسؤولة عن رفاه الشعوب في فلسطين[٣].

الارهاب الصهيوني لإرهاب اللجنة:

عمد الصهاينة إلى عمليات الإرهاب كوسيلة ضغط على اللجنة، فقد

---

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٤٨.

(٢) Survey of Palestine.: op. cit., p. 84- 85.

(٣) Ibid.

جددت الهاجاناه الاتحاد مع الارهابيين من عصابتي شتيرن والأرغون ونفذت معهم خطة مشتركة هاجموا خلالها المنشآت المستعملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وفي ٢٠ فبراير هاجمت البالماخ وهي القوة الضاربة للهاجاناه محطة راديو القوة الجوية الملكية في حيفا فدمرتها وألحقت فيها خسائر كبيرة، كما جرح اثنان من الضباط جروحا خطيرة وستة آخرون بجروح بسيطة. وبعد ذلك بيومين قامت البالماخ بهجوم على معسكرات القوة المتحركة لفلسطين في شفا عمرو وسارونا، وقد ألحقت أضرارا بالغة، فضلا عن إصابة ضابط من الشرطة وثلاث نساء وطفل. وفي ٢٥ فبراير هاجمت فرقة من شتيرن والأرغون اللد وبتاح تكفا فدمرت سبع طائرات وخربت عدداً آخر.

وقصدالصهاينة من هذه العمليات أن تكون إنذارا ثانيا لأن الانذار الأول في ٣١ اكتوبر - ١ نوفمبر عام ١٩٤٥ كان قد أهمل. وقد وصفت هذه في إذاعة صوت إسرائيل بأنها رمز لكفاح اليهود. وفي جميع الحالات كان السلاح موجهاً ضد سياسة الكتاب الأبيض، حيث لم يكن الهدف حسب زعم اليهود قتل أي بريطاني، لأن اليهود لا يحملون ضغينة للبريطانيين الذين كانوا ينفذون أوامر ربما لم يكونوا راضين عنها[١].

بهذا الجو الارهابي الذي أعده الزعماء الصهاينة في فلسطين استقبلت اللجنة الأنجلو - أمريكية، وذلك بهدف وضع أعضاء لجنة التحقيق من البريطانيين المحايدين أمام الأمر الواقع، ليشعروهم بتحدي الصهيونية لهم. وبالرغم من تحدي بن غوريون رئيس تنفيذية الوكالة اليهودية، والمسؤول عن الهاجاناه وعن شؤون الدفاع، للادارة الانتدابية فقد بدا لدى ظهوره لأول مرة أمام اللجنة في ١١ مارس ١٩٤٦ أنه يفتقر إلى الصدق والصراحة، الأمر الذي أدى لاستدعائه مرة أخرى أمام اللجنة ليقوم رئيسها البريطاني باستجوابه. ويروي شاهد عيان أن موشيه شرتوك (شاريت) كان يجلس وراء بن غوريون

---

(١) Sacher.: op. cit., p. 189.

شاحب اللون يجذب كم سترته، ويهمس في أذنه كلما تعثر[١].

ووصف كروسمان الوكالة اليهودية بأنها دولة داخل دولة، لها كل مقومات الدولة بموازنتها، ومجلس وزرائها السري وجيشها. كما رأى أن وايزمن وماغنيس وبن غوريون متفقون جميعا على الهدف وهو إقامة كومنولث يهودي في فلسطين. وفي ذلك يتساوى ماغنيس مع عضو عصابة شتيرن وعضو عصابة الأرغون بالتطرف. وما يختلفون فيه هو التكتيك[٢].

وتحدث جمال الحسيني مع كروسمان باسم عرب فلسطين ملخصا الموقف بما يلي: «إنني أقدر أن بلادكم انهكت بسبب الحرب، وأنكم بحاجة إلى المساندة الأمريكية للحفاظ على تماسك امبراطوريتكم. كما أنني متفهم للمصاعب الاقتصادية التي تواجهونها، ولذا سيتوجب عليكم اتخاذ سياسة تضمن الدعم الأمريكي، وبالتالي سأتوقع من حكومتكم تقديم المعونة للصهاينة. وفي تلك الحالة سأعود إلى مهنتي القديمة ولست غير سعيد كمقاتل يخوض حرب العصابات غير أنني آمل عند انتهاء حاجتكم إلى المعونة الأمريكية أن تعودوا إلى صداقتكم القديمة مع العرب. وأثناء ذلك لن تتوقعوا منا رفض المعونة من أية جهة»[٣].

وقابلت اللجنة وايزمن حيث رجا موافقة بريطانيا على التقسيم، وكذلك كان موقف شرتوك الذي اقترح حدودا للدولة اليهودية شرط أن تضم الجليل والنقب، وأن يعني التقسيم الاستقلال التام حقا بما في ذلك العلم اليهودي، والجيش اليهودي والتمثيل في الأمم المتحدة. وأضاف شرتوك أنه هنالك إمكانية لنجاح مثل هذا المشروع بشرط أن يفرض بسرعة وبحسم وإلا رفضه العرب وأسقطوه كما فعلوا عام ١٩٣٨[٤].

(١) Kirk,: op. cit., p. 212, footnote.
(٢) Crossman,: op. cit., p. 143.
(٣) Crossman,: op. cit., p. 146.
(٤) Ibid. pp. 137- 164.

وقد منعت الوكالة اليهودية أي يهودي من الإدلاء بشهادته إلا عن طريقها، وقد استمعت إلى يهود أوروبا فأكدوا أنهم راضون عن أحوالهم وليس لديهم رغبة في الهجرة إلى فلسطين[١].

وتعترف بعض المصادر العاطفة على الصهيونية، أنه كان يتعذر الرد على العرب والحجج العربية ولاسيما الحجة المهمة المعروفة، وهي أن المسلمين العرب ليسوا المسؤولين عن أحوال اليهود السيئة الراهنة في أوروبا، إنما هذه مسؤولية مسيحيي أوروبا، ومع ذلك يطلب الآن إلى العرب لا إلى الأوروبيين معالجتها. ولم يستطع احد من أعضاء اللجنة ولا من الصهاينة الرد على هذه الحجة. ووجد بارتلي كرام أنه مضطرب الضمير أمام هذه الحجة بالرغم من عدم إخفائه عطفه على الصهيونية[٢].

وغادرت اللجنة فلسطين في ٢٨ مارس في طريقها إلى لوزان في سويسرا، لوضع تقريرها النهائي، وقضت هناك ثلاثة أسابيع استغرقتها في النقاش وإعداد مسودات التقارير. وكان كروسمان وكرام الوحيدين المؤيدين للتقسيم على أساس: دولة يهودية في المنخفضات السهلية الخصبة، ودولة عربية في المرتفعات[٣]. وقد رفضت اللجنة أخيرا حل التقسيم لأنه غير عملي، كما رفضت الاقتراح أن تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية.

ويقول كيرك: «إن اللجنة برغم تجارب السنوات العشر الماضية، تعلقت بالأمل في إمكانية حض الجانبين على العيش معا في سلام، إذا تعهدت الولايات المتحدة بقسط أكبر من التعاون في التأكيد على أن المتحاربين لن يتلقيا دعما ماديا وماليا من الخارج[٤].

وأعاد البريطانيون إلى الاذهان المصاعب البالغة في تعيين الحدود العادلة بين

(١) Ibid. p. 164.
(٢) Sykes.: op. cit., p. 348.
(٣) Crossman.: op. cit., pp. 176-179.
(٤) Kirk, op. cit., p. 213.

العرب واليهود المختلطين جغرافيا، وإن فكرة التقسيم نفسها كانت مكروهة لدى عرب فلسطين والدول العربية، في حين أن الصهاينة قد يرفضون أي تقسيم لا يمنحهم مساحات جديدة للاستيطان. ويقول كيرك أن هذه الحقائق هي التي جعلت الرأي الرسمي البريطاني يتراجع عن فكرة محاولة فرض التقسيم دون مساندة الولايات المتحدة(١).

وأخيرا أصدرت اللجنة تقريرها وتوصياتها بالاجماع.

توصيات وتعليقات اللجنة الانجلو - امريكية:

قسمت اللجنة تقريرها إلى مقدمة وعشر توصيات وبعض الملاحق. فذكرت في المقدمة مهمتها والبلاد التي زارتها، وخصصت التقرير للتوصيات المتعلقة بفلسطين فقط وهي: (٢)

التوصية الأولى - المعضلة الأوروبية:

إن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ما عدا فلسطين لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا، أو انهم يرغمون على تركها. ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود، ولذا فإننا نوصي حكومتينا بأن تشرعا فورا بالتعاون مع البلدان الأخرى، بالسعي لايجاد مساكن جديدة. وكذلك فإننا نوصيهما بأن تسعيا لضمان أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى «تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع...».

التوصية الثانية - هجرة اللاجئين إلى فلسطين:

أولا - أن يصدر في الحال إجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية أو عسف الفاشية.

---

(١) Ibid.

(٢) النص الكامل مأخوذ عن «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين» المصدر السابق ص ٣٦٠ - ٣٧٧ مترجما عن الأصل الانكليزي المحفوظ في الملف رقم ٦٠/٩/١ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وثانيا - أن تمنح الاجازات إن أمكن خلال العام الحالي وان تتم هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف.

وقد قدرت اللجنة عدد الضحايا في تعليقها على هذه التوصية بمائة ألف شخص، يرغب معظمهم إن لم يكن كلهم في الهجرة إلى فلسطين. وقالت في تبرير هذا الطلب: ولا نعرف بلاداً أخرى يمكن للأكثرية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر إليها غير فلسطين.

التوصية الثالثة - مبادىء الحكم لا دولة عربية ولا دولة يهودية:

من أجل البت نهائيا في مطلب العرب واليهود بشأن الاستئثار بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادىء التالية:

١ - أن لا سيادة لليهود على العرب، ولا للعرب على اليهود في فلسطين.

٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

٣ - إن الشكل النهائي الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يتضمن بموجب ضمانات دولية حماية ورعاية مصالح الديانات المسيحية والاسلامية واليهودية في الأراضي المقدسة. وفي التعليق على هذه التوصية قالت اللجنة: إن فلسطين أرض مقدسة في نظر أصحاب الديانات الثلاث على السواء، فهي ليست، ولا يمكن أن تكون ملكا لأي شعب على انفراد. ولذلك ليس من العدل في شيء، أن تصبح فلسطين دولة عربية تهيمن فيها أكثرية عربية على مقدرات أقلية يهودية، أو دولة يهودية تهيمن فيها أكثرية يهودية على مقدرات أقلية عربية. فلا يجوز أن يجعل الدستور الكلمة العليا للأغلبية العددية إذا أريد إقامة حكم ذاتي حقيقي لكلا الشعبين.

التوصية الرابعة - الانتداب ووصاية الأمم المتحدة:

ريثما يتلاشى العداء بين العرب واليهود نوصي باستمرار الحكم في فلسطين

على ما هو عليه تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها.

التوصية الخامسة ـ المساواة بمستوى المعيشة:

إننا نوصي، ونحن نتجه بأنظارنا إلى شكل من الحكم الذاتي يتفق والمبادىء الثلاثة المذكورة في التوصية الثالثة، بلزوم ـ قيام الدولة ـ سواء أكانت منتدبة أم وصية ـ بإعطاء ـ التصريح التام وهو: أن تقدم العرب الاقتصادي والعلمي والسياسي في فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود في هذا المضمار. كما ينبغي رفع مستوى المعيشة عند العرب إلى الحد الذي يتساوى مع مستوى المعيشة عند اليهود.

التوصية السادسة ـ سياسة الهجرة المستقلة:

ريثما تحال قضية فلسطين قريبا إلى الأمم المتحدة وينفذ فيها نظام الوصاية، فإننا نوصي بوجوب إدارة فلسطين من الدولة المنتدبة بموجب صك الانتداب الذي يصرح بأن إدارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية في أحوال ملائمة مع عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى.

التوصية السابعة ـ سياسة الأراضي:

إننا نوصي بما يلي:

١ ـ إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي الصادرة عام ١٩٤٠، واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها واستعمالها بقطع النظر عن الجنس أو الطائفة أو المذهب، مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين.

٢ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لحظر النصوص التي تتضمنها صكوك الانتقال وتشترط عدم استخدام الأرض إلا من قبل أفراد عنصر واحد أو طائفة واحدة.

التوصية الثامنة ـ التطور الاقتصادي:

توصي اللجنة ببحث مشاريع التنمية الزراعية والصناعية لفلسطين على نطاق واسع لا مع الوكالة اليهودية فحسب بل أيضا مع الدول العربية المجاورة لعلاقتها المباشرة فيها وذلك من أجل رفع مستوى معيشة اليهود والعرب على السواء.

التوصية التاسعة ـ التعليم:

توصي اللجنة بإصلاح نظم التعليم للعرب واليهود على أن يشمل هذا الاصلاح إدخال التعليم الاجباري خلال فترة معقولة من الوقت. وأوصت اللجنة الحكومة بأن تضمن إسهام التعليم في التوفيق بين الطرفين المتنازعين.

التوصية العاشرة ـ الحاجة إلى استتباب السلم في فلسطين:

إننا نوصي في حالة العمل بهذا التقرير بأن يوضح للعرب واليهود بأن كل محاولة لاستخدام العنف أو الارهاب أو لتنظيم جيوش غير قانونية للحيلولة دون تنفيذه سوف تقمع بالقوة.

موقف الحلف الانجلو امريكي الصهيوني من التقرير:

لقد ظهر تحيز اللجنة بوضوح منذ أن ادعت بأن الكتاب الأبيض لم يكن مشروعا في نظرها لأنه خرق للحقوق الطبيعية التي كفلها الانتداب، وهذا ما كان واضحا للعرب منذ البداية لأن بريطانيا والولايات المتحدة هدفت من تأليف اللجنة إلغاء الكتاب الأبيض رسميا ونهائيا، وإزالة كل أثر من آثاره، وبالتالي فتح أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة، لتأمين أغلبية يهودية فيها قبل الاقدام على الخطوة النهائية بإعلان دولة إسرائيل، وقد تحققت في توصيات اللجنة كل هذه الأهداف.

سارع ترومان إلى إعلان ابتهاجه بقرار اللجنة، وامتنانه لتوصياتها بقبول طلبه بهجرة (١٠٠ ألف) يهودي في الحال. فألف لجنة وزارية أمريكية ذات

صلاحيات واسعة للقيام بما يلزم من أجل تنفيذ التقرير، وقامت اللجنة في الحال بتأليف اللجان الفنية في واشنطن ولندن من أجل هذه الغاية[١].

أما اليهود فقد رحبوا بإلغاء الكتاب الأبيض، وطالبوا بسرعة تنفيذ فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وبإطلاق حرية انتقال الأراضي. ولما اطمأنوا إلى اهتمام بريطانيا واستجابتها لهاتين التوصيتين، استعجلوا الخطوة النهائية وطالبوا بإعلان الدولة اليهودية حالا في فلسطين. ولما كانت قد حددت كل خطوة من خطواتها بوقتها وظرفها المناسبين، فقد تظاهر اليهود وتابعوا أعمال العنف والتظاهر بشكل متواصل كي يستعجلوا التنفيذ. وبريطانيا كعادتها مع اليهود، راحت بعد إلغاء الكتاب الأبيض وفتح فلسطين للهجرة اليهودية تتظاهر بالبحث عن حل جديد للقضية الفلسطينية لاستمرار الاشراف البريطاني على فلسطين لأمد غير محدود[٢].

وبررت بريطانيا موقفها هذا على لسان رئيس وزرائها أتلي، بالخطاب الذي ألقاه في مجلس العموم في ٢ يوليو حيث قال:

«إن الثورة اليهودية مدبرة ومرسومة وتنفذها هيئة عسكرية مجهزة». ثم أشار إلى القوة العسكرية في فلسطين، فتحدث عن جيش اليهود وقدره بسبعين ألف محارب تسندهم قوة آلية هائلة. وعدّد المنظمات الارهابية اليهودية الأخرى فسمى البالماخ وشتيرن والارغون[٣]. ولا نعرف ماذا قصد أتلي بذلك الخطاب، هل يريد إرهاب العرب لقبول الدولة اليهودية، أم يريد إقناع نفسه وحكومته والعالم بأن بريطانيا لم تكن تعلم شيئاً عن وجود هذه القوة، ولم تعمل على خلقها وتدريبها وتسليحها، بينما كانت تحارب بقسوة المنظمات السياسية والاجتماعية العربية في فلسطين.

(١) Crossman.: op. cit., pp.188 - 197.

(٢) Sacher,: op. cit., pp. 55-56.

(٣) Hurewitz, op. cit., p. 255.

رد العرب على تقرير اللجنة الانجلو امريكية:

لقد كان وقع تقرير اللجنة الانجلو امريكية على العرب والعالم الاسلامي كالصاعقة، فقد جاء مفاجئا لهم وبعيدا عما كانوا يتوقعون. ولذلك اضربت فلسطين إضرابا عاما يوم ٣ مايو[١] وقامت فيها مظاهرات السخط والاستنكار، وأرسلت اللجنة العربية العليا برقيات الاحتجاج إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة، كما استغاثت بالبلاد العربية. وعمت المظاهرات سوريا ولبنان والعراق ومصر وشرق الاردن، وشارك مسلمو الهند في إظهار شجبهم ومعارضتهم لتقرير اللجنة المتحيز تضامنا مع إخوانهم العرب. وصرح محمد علي جناح زعيم المسلمين في الهند بأن العرب والمسلمين لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا نفذت هذه التواصي المشينة والتي تمثل خيانة للوعود المبذولة للعرب[٢].

وارتفعت الأصوات بوجوب الاتجاه نحو الاتحاد السوفييتي والتعاون معه بعد انكشاف غدر البريطانيين والامريكيين. وكذلك طالبت بوجوب الاستعداد للمقاومة المسلحة الرسمية والشعبية، والبدء بترحيل الاطفال والنساء تسهيلا لحركة الجهاد وتشكيل لجان الطوارىء[٣].

وبمناسبة صدور تقرير لجنة التحقيق الانجلو امريكية بشأن فلسطين عقدت اللجنة العربية العليا جلسة تاريخية في واحد مايو ١٩٤٦، قررت فيها رفض التواصي التي تضمنها التقرير المذكور، لأنه صدر تحت تأثير واضح من السياسة الانجليزية والامريكية. ومما لا شك فيه أن تنفيذ هذه التواصي تهديد للامة العربية. ولهذا فإن اللجنة العربية العليا تؤكد عزم الشعب العربي في فلسطين على الدفاع عن بلاده بجميع الوسائل. وقد أرسلت مذكرة[٤] بهذا الخصوص إلى

(١) Supplementary Memorandum,: op. cit, p. 10.

(٢) Sakran,: op. cit., p. 182.

(٣) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٥١ - ٥٢

(٤) انظر الملحق الوثائقي رقم ٥٠

P. R. O., Co 733/ 467, High Arab Committee For Palestine to Primemister London , 2nd May, 1946.

رئيس مجلس الوزراء البريطاني بواسطة المندوب السامي البريطاني.

وفي ٢٥ مايو ١٩٤٦ وجه صندوق الأمة العربي برقية احتجاج إلى وزير المستعمرات البريطاني بواسطة المندوب السامي،[١] يعلن فيها استنكاره لما جاء في تقرير اللجنة الانجلو امريكية وتوصياتها، لأنه تهديد صريح لمستقبل العرب، واجحافا لحقوقهم الثابتة، كما أن اللجنة في تقريرها تعتبر مطامع اليهود أصل القضية، بينما تتجاهل العرب أصحاب البلاد.

وفي ١٠ مايو قدم مندوبو خمس دول عربية في واشنطن مذكرة مشتركة تضمن احتجاجا شديد اللهجة إلى نائب وزير خارجية الولايات المتحدة دين اتشيسون ضد تقرير اللجنة. وبعد أسبوع من تقديم المذكرة أي في ١٧ مايو ردت حكومة الولايات المتحدة على المذكرة العربية بانه «لن يتخذ أي قرار بشأن تقرير اللجنة قبل التشاور مع الحكومات العربية»[٢]. وكان قد صدر بيان عن وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ مايو يقول بأن الحكومة البريطانية لن تتمكن من إعلان قرارها حول ما جاء في توصيات اللجنة، حتى تستكمل مشاوراتها مع الحكومة الامريكية، وبعد استشارة العرب واليهود حسب العهود التي أعلنت عندما شكلت اللجنة[٣].

وظهرت بوادر المساندة العربية يوم ٢٨ و ٢٩ مايو عندما عقد مؤتمر انشاص، وحضره الملك فاروق ونجلا ملكي السعودية واليمن والوصي على عرش العراق وملك الاردن ورئيسا جمهوريتي لبنان وسوريا. وبحثوا في المؤتمر قضية فلسطين من جميع جوانبها، فاعلنوا أن القضية ليست قضية عرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية كل العرب. وان فلسطين عربية ومن واجب كل العرب بمختلف فئاتهم وشعوبهم صون عروبتها، ولا يسع الدول العربية الموافقة على أي

(١) أنظر الملحق الوثائقي رقم ٥١.
P. R. O. , co 733/467, Arab Nation Treasure to Minister of colonies. London, 25th May, 1946.
(٢) Truman. : op. cit., p. 148.
(٣) Suppl. Mem.,: op. cit., p. 10

نوع من الهجرة، ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني. كما كلفوا الأمين العام لجامعة الدول العربية تبليغ مجلس الجامعة نتائج المؤتمر لاتخاذ أفضل الوسائل وأسلمها للحفاظ على عروبة فلسطين[١].

غير أن حماس الملوك والرؤساء العرب الذي بلغ الذروة في انشاص، وقراراتهم الخطيرة التي تجاوبت مع رغبات الشعب العربي وشعوره، لم تحافظ على مستواها الصحيح طويلا. فبعد مؤتمر انشاص الذي عقد على مستوى الملوك والرؤساء العرب، دعت الجامعة العربية إلى اجتماع غير عادي يعقده مجلس الجامعة المكون من رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية في مصيف بلودان السوري.

انعقد المؤتمر في ٨ يونيو في دورته الرابعة غير العادية، وانتظر العرب في سائر اقطارهم النتائج التي سيسفر عنها هذا المؤتمر في هذه الفترة الدقيقة والحرجة. وانبعثت في عرب فلسطين امال جديدة ترتكز على وقفة موحدة للدول العربية المجتمعة لمواجهة الظرف التاريخي الخطير الذي يهدد العرب. وأهم ما بحث في المؤتمر، تقديم المساعدات العديدة. وقد طلب البعض رصد مبلغ مليون جنيه، لكن البعض استكثر المبلغ، فلم يرتبطوا بقرار وأخيرا ترك لكل حكومة بحثه حسب ظروفها[٢].

وقد سيطر جو المحاور الذي ساد وقت تشكيل الجامعة على المؤتمر، لكن ممثل فلسطين أعلن بأن في فلسطين شعبا لا يبخل بدمه إذا مد بوسائل النضال الكافية، وطلب من الحضور أن يقفوا موقف الجد أمام تهديدات ومطامع الصهيونية[٣] ولقد اتخذ مجلس الجامعة مقررات علنية وأخرى سرية.

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٥٢ - ٥٣
(٢) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٥٩
(٣) نفس المصدر.

أما المقررات العلنية فهي :

١ ـ نقد لجنة التحقيق وتحيزها وتواصيها بمذكرة توجهها الجامعة[1] وكل حكومة على انفراد إلى الحكومتين الامريكية والبريطانية .

٢ ـ الطلب من الحكومة البريطانية التفاوض من أجل إنهاء الحالة الراهنة في فلسطين .

٣ ـ إذا لم تؤد المفاوضة مع بريطانيا إلى حل مرض، تعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة .

٤ ـ تأليف لجنة دائمة في أمانة الجامعة للاشراف على سير القضية .

٥ ـ طلب تجريد اليهود من السلاح .

٦ ـ إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية .

٧ ـ رفض أي شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ كحل لقضية فلسطين .

٨ ـ إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية .

٩ ـ تنظيم تمثيل فلسطين بهيئة جديدة، ودعوة أهل فلسطين للالتفاف حولها وتخويلها بمختلف شؤون القضية من دعاية ومقاطعة وغير ذلك .

أما المقررات السرية فقد أحيطت بكتمان يشتمل على معنى الخطورة والجد، وكان هذا الغموض المحيط بها، مخففا لشعور الخيبة الذي خامر جماهير الشعب العربي ومجالا للتعلل بالأمل المتفائل مستقبلا . وقد قصد بهذه المقررات بصورة خاصة، تهديد المصالح الامريكية والبريطانية الاقتصادية والنفطية . لأن معنى تنفيذ التوصيات توتر العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة، والبلاد العربية من جهة أخرى .

---

(١) انظر نص مذكرة جامعة الدول العربية في الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين- المصدر السابق ص ٣٨١- ٣٨٤. ونص مذكرة كل دولة من دول جامعة الدول العربية نفس المصدر ص ٣٩٠- ٣٩٢.

وأهم ما جاء في المقررات :

١ ـ عدم السماح لكل من بريطانيا والولايات المتحدة أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد .

٢ ـ معارضة وعدم تأييد أي مصلحة لهما في أية هيئة دولية .

٣ ـ مقاطعتهما مقاطعة أدبية .

٤ ـ النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية .

٥ ـ شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي كان العرب يقدمون الاحتجاجات والشكاوى والمذكرات، كانت الصهيونية تخطط للقضاء على عروبة فلسطين . وعلى الرغم من احتجاج الدول العربية، أرسل ترومان لجنة وزارية إلى لندن للتباحث مع لجنة بريطانية بخصوص تنفيذ توصيات اللجنة الانجلو امريكية[1] .

وبينما كان أتلي رئيس وزراء بريطانيا يحضر مؤتمر باريس، وبيفن يعاني من نوبة قلبية، أعلن هربرت موريسون رئيس مجلس اللوردات في ٣١ يوليو الوضع الجديد لسياسة الحكومة البريطانية إزاء قضية فلسطين اثر المناقشات بين المندوبين البريطانيين والامريكيين، ونجم عن ذلك مشروع دعي مشروع موريسون، وقد تصور تحويل الانتداب إلى وصاية وتقسيم .

مشروع موريسون :

تضمن مشروع موريسون تقسيم فلسطين إلى مناطق إدارية تتمتع بقسط من الحكم الذاتي، وتخضع لاشراف حكومة مركزية وقد اقترح تقسيم البلاد إلى المناطق التالية :

١ ـ منطقة يهودية : تشمل الجزء الأكبر من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود، ومساحة كبيرة حول مستعمراتهم وبينها . أي معظم الساحل الفلسطيني

---

(١) Hurewitz: op. cit., p. 249.

من الحدود اللبنانية حتى أسدود جنوب يافا، ومساحات أخرى حول المستعمرات اليهودية وبينها في الجليل وفي شمالي النقب ووسط فلسطين.

٢ ـ منطقة القدس: وتضم مدينة القدس ومدينة بيت لحم وضواحيها المباشرة.

٣ ـ منطقة النقب: وتشمل مثلث الأرض الفضاء غير المسكونة الواقع جنوب فلسطين عبر الحدود الحالية (آنذاك) للأرض المزروعة.

٤ ـ منطقة عربية: تشمل الأجزاء الباقية من فلسطين، وتكون في الغالب عربية محضة من ناحيتي الأرض والسكان.

٥ ـ عرف المشروع حدود هذه المناطق بأنها حدود إدارية محضة، تعين المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي محلي مخول له سن القوانين في أمور معينة، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ولن تكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع والجمارك أو المواصلات، إنما تصبح بمجرد تقريرها غير قابلة لأي تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصتين.

٦ ـ تخول الحكومة الاقليمية سلطات التشريع والادارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة المحلية، وتخول أيضا السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين في الاقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم. ويجب على الحكومة المحلية أن تتخذ الطرق الدستورية اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون، ولضمان حرية الانتقال والتجارة.

٧ ـ تنفرد الحكومة المركزية السلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب، وبكل السلطات التي لم ينص على منحها للمناطق.

٨ ـ ينتخب مجلس نيابي لكل منطقة، ويعين المندوب من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية ومؤلفة من وزير ورئيس ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء وكل قانون تقره المجالس النيابية يتطلب موافقة المندوب السامي.

٩ ـ يقوم المندوب السامي بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية بادىء الأمر، على أن يعاونه في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله. وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية إذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان.

١٠ ـ ينشىء المندوب السامي مجلسا لمشروعات الانشاء والتنظيم، ومجلسا لتحديد الرسوم الحكومية، ومؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل للمناطق.

١١ ـ ينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي، وينتخب معظم أعضائه انتخابا على أن يكون للمندوب السامي حق تعيين عدد معلوم منهم.

١٢ ـ تكون منطقة النقب تحت إدارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر.

١٣ ـ نص المشروع على بقاء الرقابة على الهجرة اليهودية تحت إشراف الحكومة المركزية مع اشتراط عدم ممارستها، إلا على أساس توصيات الحكومة المحلية وفي نطاق الاستيعاب الاقتصادي. فمن حق المقاطعة العربية منع الهجرة اليهودية إليها، غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أي عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها. وعلى هذا فقد نص المشروع سلفا على إمكان هجرة (١٠٠ ألف) يهودي الذين أوصت بهم لجنة التحقيق المشتركة إلى المقاطعة اليهودية، وعلى استمرار حركة المهاجرين إليها بعد ذلك. على أن يكون نقل (١٠٠ ألف) مهاجر وضمان معيشتهم مدة شهرين في فلسطين على حساب الحكومة المركزية.

وفي ختام عرض المشروع قال موريسون ان الحكومة البريطانية أخطرت حكومة الولايات المتحدة باستعدادها لقبول هذه النقاط كأساس للمفاوضات. والمشروع في نظره يترك الطريق مفتوحا للوصول إلى تقدم سلمي وتطور دستوري

أمام نمو وحدة فدرالية، أو نحو التقسيم[١]. وقد اتضح أن هذا المشروع لم يكن من وضع الخبراء البريطانيين والامريكيين، وإنما خطة كانت وزارة المستعمرات في حكومة الحرب الائتلافية قد وضعتها كبديل عن مشروع التقسيم في حالة عدم القبول النهائي به[٢]. وقال تشرشل إذا لم تشارك الولايات المتحدة في عبء القضية الصهيونية كما هو متفق عليه، سوف نعيد انتدابنا إلى الأمم المتحدة وسنجلو عن فلسطين[٣].

مؤتمر لندن (الدورة الأولى):

في العاشر من شهر سبتمبر ١٩٤٦، عقد مؤتمر لندن من أجل فلسطين أول جلسة له[٤]. ومثل العرب مندوبون عن مصر والعراق وشرق الأردن واليمن، ووفد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بينما تغيب عرب فلسطين، ودامت الدورة الأولى حتى ٢ أكتوبر.

افتتح أتلي رئيس وزراء بريطانيا المؤتمر بكلمة أكد فيها أن حكومته لم تتخذ أي قرار بصدد مشروع موريسون قبل مناقشته مع أعضاء المؤتمر، وأعلن أن لكل وفد الحرية في اقتراح التعديلات التي يراها مناسبة، وعرض أية مشروعات للوصول إلى التسوية بطرق مختلفة.

ورد فارس الخوري رئيس الوفد السوري على كلمة أتلي باسم الوفود العربية، فأعلن أسفه لعدم حضور عرب فلسطين المؤتمر، وقال ان العالم العربي كله يقف بجانبهم. وأشار إلى النتائج السيئة التي ستترتب عن التسلح الصهيوني

---

(١) أنظر نص خطاب موريسون، وبنود مشروعه في كتاب الوثائق الرئيسية في قضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٤٠٠ - ٤٠٧. مستخرجة من محاضر مجلس العموم هانسارد بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٦.
Hansard, Parliamentary Debates. Commons, 31 July, 1946.

(٢) Hansard, Parliamentary Debates Commons, 31 July, 1246, 5th, Ser. Vol. 426, Cols, 984-985.

(٣) Ibid. 5th Ser. Vol. 426. Col. 1256.

(٤) انظر الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المصدر السابق، ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

والأعمال الارهابية التي تقوم بها العصابات الصهيونية إذا لم تقف الدولة بحزم ضد هذه الأعمال.

وتحدث رؤساء الوفود العربية الأخرى، عبد الرزاق السنهوري عن مصر، وفاضل الجمالي عن العراق، وكميل شمعون عن لبنان، وسمير الرفاعي عن شرق الأردن، والأمير فيصل عن السعودية، والأمير عبدالله عن اليمن، وعبد الرحمن عزام عن جامعة الدول العربية. فأعلنوا وقوف بلادهم إلى جانب عرب فلسطين أصحاب الحق الوطني والشرعي في أرضهم ووطنهم، ونددوا بالصهيونية وخطرها العنصري القائم على فكرة الشعب المختلق، كما استنكروا تحيز بريطانيا الواضح إلى جانب الصهاينة وتشجيعها للهجرة اليهودية، وبيع الأراضي وتغاضيها عن الأعمال الإرهابية البربرية التي كانت تقوم بها العصابات الصهيونية، وما نتج عن هذه العمليات من إزهاق أرواح وقتل وتدمير، وقارنوا ذلك بأعمال العسف البريطانية ضد العرب طوال فترة الانتداب لمطالبتهم بحقوقهم الوطنية والشرعية[١].

وكانت كلمة رئيس الوفد السوري أشد تعبيرا ووقعا عندما ذكّر أعضاء المؤتمر بعبرة الحروب الصليبية حيث قال: «إن ذكريات الحملات الأليمة التي شنها الصليبيون لا تزال ماثلة حية في الأذهان. ولقد ظل نقاد العصور التالية يحملون عليها بعنف، ومما يدعو إلى بالغ الأسف أن يشرع من جديد في حملة صليبية يهودية في القرن العشرين، تداس فيها كل المبادىء الانسانية، رغم وجود هيئة الأمم المتحدة. وستكون كارثة أعظم إذا قامت الدول العظمى التي يعتقد أنها الدعامة الكبرى للديمقراطية وحقوق الانسان، بمناصرة هذه الحملة الصليبية الجديدة[٢].

عرضت الحكومة البريطانية مشروع موريسون على الوفود العربية،

---

(١) انظر نص الكلمات في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المصدر السابق، ما بين ص ٣٩٩ - ٤٥٨.

(٢) أنظر الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المصدر السابق، ص ٤٥٤.

فرفضته فور عرضه كما رفضه كل العرب لأنه لا يختلف عن مشروع اللجنة الأنجلو - أمريكية. وبنوا رفضهم له على الأسس التالية:

١ - إنهم يعارضون كل مشروع يرمي إلى تقسيم فلسطين.

٢ - إن مشروع موريسون يضع عددا كبيرا من العرب، يفوق عدد اليهود في المنطقة ذاتها، تحت سلطة الدولة اليهودية ويدخل مساحات من الأراضي العربية الزراعية تفوق ثلاث مرات مساحة الأراضي اليهودية في المنطقة اليهودية. وإن كل هجرة يهودية وإن كانت محدودة اسما للمنطقة اليهودية، ستكون خطرا على العرب وعلى ممتلكاتهم في المنطقة اليهودية.

٢ - إن المشروع يخالف الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، وهو أدنى حد من مطالب العرب اعترفت به بريطانيا نفسها.

وقد رد بيفن وزير الخارجية البريطانية ورئيس الجانب البريطاني في المحادثات على تعليق الوفود العربية وملاحظاتهم ضد المشروع بقوله: «على العرب ألا يتجاهلوا خطوات الزمن» ومعنى ذلك بوضوح عدم تمسك بريطانيا بالكتاب الأبيض، واختلاف وضع اليهود في عام ١٩٣٩ عنه في عام ١٩٤٦، ثم طلب بيفن أن تتقدم الدول العربية بمشروع حل مقابل للقضية ليجري بحثه بدلا من مشروع موريسون.

أما اليهود، فقد رفضوا مشروع موريسون جملة وتفصيلا، ولم يتقدموا للمؤتمر بأي مشروع مقابل، وأعلنوا معارضتهم ومقاومتهم لكل مشروع لا يستهدف تهويد فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها.

المشروع العربي:

قدّم العرب مشروعا مقابلا لمشروع موريسون يقوم على الأسس التالية:

١ - تكون فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب.

٢ - يقوم المندوب السامي بتعيين حكومة فلسطينية مؤقتة، مؤلفة من سبعة وزراء عرب، وثلاثة من اليهود، تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمارسها إدارة فلسطين الحالية. ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال.

٢ - يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في إعداد سجل انتخابي، أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين الذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية، أو يمكنهم إكتسابها بموجب قانون الجنسية لعام (١٩٢٥ - ١٩٤١) وأقاموا في فلسطين إقامة دائمة. وبمجرد الانتهاء من إعداد السجل، تجري الحكومة انتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره، وتمثل فيه العناصر الرئيسية للسكان بنسبة تعدادها.

٤ - يضمن الدستور حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات والأفراد والمؤسسات، في أن يكون لها مدارس خاصة وجامعات شرط تعليم اللغة العربية في هذه المدارس، وخضوعها لرقابة الحكم لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة، ويضمن حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الأقسام التي يمثلون غالبيتها المطلقة.

٥ - لا يزيد عدد ممثلي اليهود في المجلس النيابي بأي حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس، وتجدر المحافظة على نسبة التمثيل في المجلس النيابي، عند تكوين السلطات التنفيذية أو الإدارية.

٦ - توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين حالا، ما لم يصدر تشريع من الحكومة الفلسطينية ينص على خلاف ذلك.

٧ - تؤسس في فلسطين محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ويجوز لكل مواطن مراجعتها.

٨ - يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية

العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة، تتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة.

٩ ـ ينص الدستور على ضمانات لقداسة الاماكن المقدسة تتناول حرمتها والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة.

١٠ ـ بعد إقرار الدستور تجري انتخابات برلمانية عامة، ويعين أول رئيس لدولةفلسطين بموجب أحكام الدستور، وتنتقل إليه كافة الصلاحيات الدستورية، ويعلن انتهاء الانتداب واستقلال فلسطين، وعقد معاهدة تحالف بينها وبين الحكومة البريطانية[١].

لقد جاء هذا المشروع العربي مفاجأة للخطة الأنجلو ـ أمريكية ـ الصهيونية، والذين وضعوها إذ قبل العرب لأول مرة اعتبار المهاجرين اليهود المقيمين في فلسطين فلسطينيين، وقبلوا إشراكهم في حق تقرير المصير. كما قبل المشروع بكل الضمانات التي كانت بريطانيا تتستر خلفها للتهرب من إعطاء شعب فلسطين حق تقرير المصير. وقبل بمبدأ التحالف البريطاني الفلسطيني، واعترف لليهود بجميع الحقوق كمواطنين وكفئة دينية وقومية في نطاق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية الموحدة.

وعندما لم يجد أطراف المؤامرة الثلاثة (بريطانيا والولايات المتحدة والصهيونية) أية حجة أساسية أو منطقية لمهاجمة المشروع فورا، تقدم الجانب البريطاني وطلب مدة كافية لدراسة المشروع، واقترح تعليق جلسات المؤتمر من ٢ أكتوبر إلى ١٦ ديسمبر، ثم تأجل المؤتمر مرة أخرى حتى ٢٧ يناير ١٩٤٧ كي تستكمل المؤامرة.

وتدليلا على حسن نوايا بريطانيا تجاه الصهيونية ومؤيديها الأمريكيين أجرى اتلي تعديلا وزارياً ترتب عنه تعيين المستر آرثر كريتش جونز وزيرا للمستعمرات

---

(١) انظر النص الكامل للمشروع العربي في كتاب الوثائق الرئيسية: المصدر السابق، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨.

بعد ترفيعه من منصبه السابق كوكيل للوزارة نفسها وذلك خلفا للمستر هول. وكان جونز أكثر زعماء حزب العمال تأييدا للصهيونية، اتضح ذلك من خطبه وتصريحاته في لندن ونيويورك عام ١٩٤٥[١]. وفي نفس اليوم الذي تمّ فيه التعيين، أصدر ترومان بيانه المؤيد للصهيونية. وبذلك قوّى موقف الصهاينة بصورة هددت بسحب البساط من تحت أرجل المفاوضين البريطانيين[٢].

وكتب جيمس ريستون الصحفي المعروف في جريدة النيويورك تايمز (٧ أكتوبر ١٩٤٦) حول البيان بقوله: «إن عددا من مستشاري الرئيس ترومان عارض صدور مثل هذا البيان، بسبب توقع التوصل إلى هدنة بين بريطانيا والصهاينة.. إن بيان ترومان بشأن فلسطين لدليل واضح على مدى تأثير السياسة الداخلية على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. لقد تصرف الرئيس ضد رأي مستشاريه في السياسة الخارجية، واختار اتباع آراء أولئك المهتمين أولا وأخير بالمحافظة على الأكثرية للحزب الديمقراطي في الكونجرس»[٣].

ولم يقتصر تأييد الصهيونية على ترومان مرشح الحزب الديمقراطي، بل اشترك في هذه المهزلة الشيخ الجمهوري تافت، فأعلن تأييده للهجرة اليهودية المطلقة إلى فلسطين، وهذه التصريحات كانت جزءا من الدعاية التي استغلها الحزبان الديمقراطي والجمهوري لكسب معركة الرئاسة[٤].

وبعد مضي عشرة أيام تقريبا على صدور بيان ترومان، ظهر رد الفعل العربي عليه، ففي رسالة من الملك عبد العزيز آل السعود تحمل تاريخ ١٥ أكتوبر[٥]، بينّ الملك العربي، حق العرب الطبيعي وقال: «إن اليهود ليسوا إلا فرقة ظالمة باغية معتدية.. إن أطماعهم المبيتة ليست ضد فلسطين وحدها، بل

---

(١) Kirk, Survey for 1945- 1950. op. cit. p. 229 foot Note.

(٢) Ibid. pp. 229- 230.

(٣) New York Times, 7th Oct., 1946.

(٤) Lilienthal,: What Price Israel, p. 45.

(٥) انظر نص الرسالة الكامل في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المصدر السابق، ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

ضد كل البلاد العربية بما فيها الأماكن المقدسة في بلادنا. كذلك استغرب بيان ترومان الداعي إلى تأييد اليهود في فلسطين، وتأييد هجرتهم. وهذا البيان مناقض تماما للبيان الذي طلبت مفوضية الولايات المتحدة في جدة من وزارة خارجيتنا نشره في جريدة أم القرى، والذي يقول إن الولايات المتحدة لم تتقدم بأية فكرة من جانبها لحل مشكلة فلسطين، وهو نفس البيان الذي صدر عن البيت الأبيض في ١٦ أغسطس.

غير أن ترومان أنكر أن البيان الذي صدر في ٤ أكتوبر مغاير للبيان الذي أعلن في ١٦ أغسطس، وأشكل عليه فهم شعور الملك السعودي بأن بيان ٤ أكتوبر، يناقض التعهدات والتصريحات الصادرة عن الحكومة الأمريكية، والتي تتضمن تأكيدا بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يكون معاديا للعرب. وأنه لن يقدم على أي عمل له علاقة بفلسطين دون مشورة العرب واليهود. وأضاف أن الحاجة لقبول عدد كبير من اليهود المشردين، وتصريحاته من أجل حل قضية فلسطين لا يشكل أي عمل عدائي للعرب[1].

واستاءت حكومتا سوريا والعراق، ورفضت كل منها بحث الاتفاقيات الجوية مع وزارة الخارجية الأمريكية، وحذرت شركة مد الأنابيب (التابلاين) أنها سوف تغير وجهة أنابيبها إلى فلسطين[2].

وبالنسبة لجامعة الدول العربية، فقد انعقد مجلسها في دورته الخامسة (٣٠ أكتوبر - ١٢ ديسمبر) لبحث بيان ترومان وما ترك من آثار على موجة الارهاب وازدياد الهجرة غير الشرعية. وطالب البعض في التحرك لمواجهة المؤامرات، وتنفيذ ما اتخذ في مؤتمر بلودان من مقررات سرية، بسبب موقف بريطانيا والولايات المتحدة المؤيد للصهيونية، غير أن الأغلبية ارتأت انتظار نتائج مؤتمر

(١) انظر نص رسالة ترومان الكامل في اللغة الانجليزية في كتاب الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المصدر السابق ص ٤٧١ - ٤٧٤.

(٢) Hurewits, op, p. 265.

لندن، فإذا فشل تنفذ المقررات وبذلك لم يخرج المجلس عن أسلوبه السابق[1] أسلوب المذكرات والاحتجاجات. وتضمنت مذكرة الجامعة:

١ - الاحتجاج على الحكومة البريطانية لسماحها باستمرار الهجرة بجميع أنواعها.

٢ - الاحتجاج على الحكومة الأمريكية وإشعارها بخطر السياسة التي تتبعها في فلسطين، وما يترتب على ذلك من تعكير للعلاقات العربية الأمريكية، التي تأمل الحكومات العربية أن تظل طيبة[2].

٣ - مطالبة بريطانيا العمل على وقف عمليات الإرهاب الصهيوني لما تنطوي عليه هذه العمليات من أخطار، أو السماح للحكومات العربية بإرسال حرس مسلح يحميهم من تلك العمليات.

٤ - اعتبار الدورة مستمرة، على أن يدعى المجلس إلى الاجتماع عندما تدعو الظروف الطارئة.

٥ - رفض كل مشروع يرمي إلى تقسيم فلسطين أو إحداث أي تعديل في كيانها.

ووصل الرد الأمريكي على مذكرة جامعة الدول العربية، ومضمونه لا يختلف عن مضمون رد ترومان لابن سعود، مع الأمل في توثيق العلاقات العربية الأمريكية[3].

شعرت الحكومة البريطانية بنكسة نتيجة لبيان ترومان، وعلى الرغم من تأكدها أن البيان يسبب عقبات أمام حل القضية، عمل كرتيش جونز وزير

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: عام ١٩٤٩، ص ٢١.

(٣) انظر نص المذكرة التي أرسلتها الجامعة العربية في ٤ ديسمبر، وصورة الرد الأمريكي في ١٧ يناير ١٩٤٧ في ملحق رقم (٥) دروزة: المصدر السابق، ص ١٤٢ - ١٤٣.

المستعمرات البريطاني الجديد ومؤيد الصهيونية وصديقها، على توقيع اتفاق مع اليهود في فلسطين، واسترضاء الصهاينة بإيقاف ملاحقة الإرهابيين وتفتيش المستعمرات، وإيقاف التحقيق مع المتهمين بالقتل والتدمير. علما أنه بلغ عدد الضحايا البريطانيين نتيجة للعمليات الإرهابية الصهيونية في عام واحد ٢٨ قتيلا من أفراد البوليس، و٤٥ قتيلا و٩٣ جريحا من القوات البريطانية المسلحة، بالاضافة إلى ٢١٢ من المدنيين القتلى و٤٢٨ جريحا بما في ذلك جرحى فندق الملك داود[1].

ولم تكتف الحكومة البريطانية ووزير مستعمراتها كرتيش جونز بكل هذا فزيادة على ذلك، أصدرت أوامرها بتوقيف المجني عليه وإرضاء الجاني. حيث قبضت على أعضاء لجنة المقاطعة العربية في حيفا، بسبب قيامهم بقطع الصلات التجارية بين التجار اليهود والمستهلكين العرب، تنفيذا لقرار الجامعة العربية. كما أطلقت سراح زعماء الوكالة اليهودية وأكثر من مائة غيرهم ممن سبق أن اعتقلوا بسبب أعمال الإرهاب والعنف.

وحتى لا تتهم الحكومة البريطانية بالتحيز، وهذه صفة لازمتها منذ وطأت أرض فلسطين، أعلنت أنها ستطلق سراح المعتقلين من عرب فلسطين في جزر سيشل منذ ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) والسماح لهم بالعودة إلى فلسطين أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم. لكن المجلس الداخلي الصهيوني أكد للحكومة أن الحل الوحيد لحل مشاكل الجماعات اليهودية هو إنشاء دولة يهودية، وتحذير بريطانيا من وضع قيود على الهجرة، لأن ذلك لن يمنع وصول المشردين اليهود إلى فلسطين[2]. فأعلنت الحكومة أن (٢٨٠٠) من المهاجرين اليهود غير الشرعيين المحتجزين في قبرص سيقبلون في فلسطين كجزء من الكوتا الشهرية، وأن السلطات ستقدم لهم المساعدات اللازمة أثناء عملية الاستيطان.

(١) Parliamentary Debates, commons, 5th Ser., Vol. 432, colls. 197, 1336.

(٢) Hurewits: op. cit., p. 266.

وذهبت الحكومة البريطانية إلى أبعد من ذلك بأعمالها المشينة وتملقها الصهاينة حين وعدت بتعويض ما لحق بالمنشآت الصهيونية من خسائر نتيجة عمليات الارهاب الصهيونية. كما شجعت الصهاينة في التمادي بأعمالهم الإرهابية حيث سمحت باستمرار التجنيد في بوليس المستعمرات اليهودية، مما نتج عن التسامح البريطاني واسترضاء الصهيونية أن اشتدت موجة الارهاب وتفاقمت الهجرة.

مؤتمر لندن (الدورة الثانية) ووضع القضية أمام الأمم المتحدة:

استأنف مؤتمر لندن انعقاده في دورته الثانية في الثامن والعشرين من يناير ١٩٤٧، فرفض اليهود حضوره، كما لم يحضره مراقب عن الولايات المتحدة الأمريكية. ومثل عرب فلسطين وفد الهيئة العربية العليا مع وفود الدول العربية. لكن بعض أعضاء الوكالة اليهودية حضروا إلى لندن وأجروا اتصالات فردية مع الحكومة البريطانية أثناء انعقاد المؤتمر بانتظار النتائج التي ستسفر عن المؤتمر.

ألقى كلمة فلسطين جمال الحسيني، فأعلن أن إنشاء الدولة الواحدة ووقف الهجرة هو السبيل العادل الوحيد لإقرار السلام والأمن، وأن إنشاء دولة يهودية سينتج عنها الاضطرابات والثورة، وشدد على رفض العرب للتقسيم[1].

أما الحكومة البريطانية فقد قررت رفض المشروع العربي، والرجوع إلى مشروع موريسون بإضافة بعض التعديلات عليه كحل نهائي. بينما طالبت الوكالة اليهودية بشخص رئيس تنفيذيتها بن غوريون بدولة يهودية تستطيع الحياة في جزء مناسب من فلسطين. وقد قيل ان وزير المستعمرات البريطاني الشديد الميول للصهيونية، رأى عرض مشروع التقسيم على الصهاينة وكان هذا معارضا لرأي المشاورين القانونيين للحكومة البريطانية، الذين رأوا أن فرض التقسيم على أي من الطرفين مخالف لنصوص الانتداب وسيثير استياء العرب، ولا يستبعد أن تخوض معهم صراعا جديا[2].

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٨٤.

(٢) Parliamenlary Debates, common, 5th ser. Vol. 333, col. 2004.

مشروع بيفـــن:

على الرغم من الموقف المتساهل الذي وقفه الجانب العربي في مقترحاته، استمرت بريطانيا في مسرحيتها متظاهرة بالسعي لإيجاد حل للقضية، بينما هي في الواقع تسعى لخلق مبرراتها لاتخاذ الخطوة التهويدية الأخيرة. فقدم المستر بيفن مشروعا بريطانيا جديدا كتسوية نهائية عرف بمشروع بيفن وينص المشروع على الأمور التالية:

اقتراح بتطبيق نظام الوصاية البريطانية على فلسطين لمدة خمس سنوات لتهيئتها للاستقلال، مع منح سلطة واسعة من الحكم المحلي للمناطق المحددة التي تحتوي على غالبية عربية أو يهودية.

أما بالنسبة للأقليات فتقع مسؤولية حمايتهم على عاتق المندوب السامي الذي يشكل مجلسا استشاريا نيابيا.

عند انتهاء السنوات الخمس تنتخب جمعية تأسيسية، وإذا توصل إلى اتفاق بين غالبية النواب العرب وغالبية النواب اليهود: تقام دولة مستقلة دون تأخير. وإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق تطلب نصيحة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة من أجل اتخاذ إجراء جديد[1].

إن نقاط الاختلاف بين مشروعي بيفن وموريسون هي: ان مشروع بيفن حدد الوصاية بخمس سنوات، بعدها تكون البلاد مهيأة للاستقلال التدريجي ضمن دولة واحدة، وبذلك زالت إمكانية التقسيم تماما. وسيمنح أهالي فلسطين حكما ذاتيا على أساس المنطقة (الكانتون) التي تحددت مساحتها حسب غالبية السكان العرب واليهود فيها. وهذه الكانتونات ليس من الضروري أن تكون متجاورة، وسوف تتمتع بصلاحيات إدارية وتشريعية ومالية وأمنية واسعة. وتحل

---

(١) انظر نص خطاب ونقاط مشروع بيفن في كتاب: Sakran.: op. cit. pp. 184- 187.

الوكالة اليهودية فورا بعد توقيع اتفاق الوصاية، وسيمثل اليهود كما يمثل العرب بمندوبين في المجلس الاستشاري. وفي السنوات الثلاث الأخيرة من الوصاية، سيكون للعرب صوت في تحديد سياسة الهجرة رغم أن القرار النهائي سيكون لمجلس الوصاية في الأمم المتحدة.

هذه هي النقاط الرئيسية في مشروع بيفن، وقد رفضته الوفود العربية كما رفضته الوكالة اليهودية. ولم تحاول الحكومة البريطانية أن تجبرهم على تغيير موقفهم، لكنها أعلنت في ١٤ فبراير إحالة الموضوع بأكمله إلى الأمم المتحدة. وفي **٢٥** فبراير ألقى بيفن خطابه في مجلس العموم معلنا أسباب فشل مؤتمر لندن، والتي تتلخص بازدواجية تعهدات الانتداب وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية[1]. غير أن الهيئة العربية العليا ردت على الخطاب بقولها ان مسؤولية خلق المشكلة، تقع على عاتق الانجليز بسبب سعيهم لتحقيق مشروعهم الاستعماري.

وضع القضية أمام الأمم المتحدة:

وفي ٢ أبريل طلبت الحكومة البريطانية من الأمين العام للأمم المتحدة أن تدرج قضية فلسطين ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السنوية العادية. وحتى تتفادى التأخير طلبت عقد دورة طارئة لتشكيل لجنة خاصة لإعداد تقرير عن قضية فلسطين لطرحه في الدورة الثانية للجمعية العامة. وقد وافقت أكثرية الأعضاء على هذا الطلب. وعندما رأت الدول العربية الخمس الأعضاء في الأمم المتحدة أن الاجتماع مقرر، طلبت من الأمين العام تريغفلي (في ٢١ و٢٢ ابريل) أن يتضمن جدول أعمال الدورة الخاصة بندا إضافيا المقصود منه إنهاء الانتداب في فلسطين وإعلان استقلالها.

وأثناء انعقاد الجلسة ورد في جدول الأعمال اقتراح بريطانيا فقط، لأن تردد

---

(١) انظر خطاب بيفن في كتاب:

Sakran.: op. cit., 184- 187.

الدول العربية وتباطؤها طوال الأسابيع الثلاثة[1]، قد أتاح الفرصة لعملاء الصهيونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لتأجيل البت في طلب الدول العربية، ومن ثم رفضه في لجنة الإدارة العامة بأغلبية ثمانية أصوات، مقابل صوت واحد وامتناع خمسة عن التصويت، غير أن الدول العربية عارضت توصية لجنة الادارة، لأن ما يجب مناقشته هو الاعتراف باستقلال فلسطين، لكن هذا الطلب فشل عند التصويت بأكثرية ٢٤ ضده، وامتناع ١٠ عن التصويت. وقد صوتت الولايات المتحدة ضده. في حين صوت الاتحاد السوفييتي معه.

وفي ٣ مايو طلب مندوب بولندة في الأمم المتحدة، دعوة الوكالة اليهودية لحضور اجتماعات الجمعية العامة، وأيد الاتحاد السوفييتي الاقتراح ودعمه. لكن المندوب الأمريكي رأى أن تحضر الوكالة اليهودية جلسات اللجنة السياسية لا الجمعية العامة، ونجح الاقتراح في ٥ مايو. لكن المندوبين العرب احتجوا على دعوة الوكالة اليهودية، وعدم دعوة الهيئة العربية العليا، وطلب مندوب الهند عقد اجتماع فوري وتوجيه الدعوة للهيئة العربية العليا، فاتخذ قرار بالموافقة في ٧ مايو، ولكن لم يسمح لكلا الطرفين بالكلام أمام الجمعية العامة.

لجنة التحقيق الدولية:

تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (أنسكوب)، لدراسة الوضع في فلسطين وتقديم تقرير عنه، من أحد عشر عضوا. وقد استبعدت الدول الخمس الكبرى من عضويتها حتى لا يوضع تقرير متحيز من جهة، ولإبعاد الاتحاد السوفييتي عن ميدان التغلغل في الشرق الأوسط وهذا ما أرادته الولايات المتحدة[2]. والدول التي اشتركت في اللجنة: كندا، تشيكوسلوفاكيا، استراليا، الهند، هولندا، إيران، بيرو، السويد، يوغوسلافيا، غواتيمالا والأرغواي.

---

(١) عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته في ١٧ مارس أي بعد انتهاء مؤتمر لندن بثلاثة أسابيع، حيث قرر المجلس معارضة تشكيل لجنة تحقيق دولية والانطلاق مباشرة في القضية على أساس الاستقلال.

(٢) Garcia, Granados, Jorge, The Birth of Israel, The Drama as I Saw it. pp. 5- 6.

وعين القاضي السويدي ساند ستروم رئيسا لها. وخولت صلاحيات في جميع القضايا والمسائل المرتبطة بمشكلة فلسطين، على أن يتم تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورة سبتمبر.

عارض عرب فلسطين واحتجوا بقوة على إرسال اللجنة إلى فلسطين كما أيدت الاعتراض الدول العربية وأفغانستان وتركيا. وكان تشكيل اللجنة يمثل تحيزا ضد عرب فلسطين والعرب إلى جانب الصهيونية، لأن عددا من أعضائها كانوا إما من المؤيدين والموالين للصهيونية أو خاضعين للضغوط الأمريكية.

وقد أعلن الكسندر كادوغان مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة أنه برغم احترام حكومته لأي قرار يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا نستطيع وحدنا تحمل المسؤولية لفرض أي قرار لا يقبله الجانبان (العربي واليهودي). وقد عبرت بريطانيا عن هذا الموقف أكثر من مرة منذ وضع القضية أمام الأمم المتحدة وحتى نهاية الانتداب وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين. وقد انتقد هذا الموقف قطاع كبير من الصحافة الأمريكية، كما انتقده الصهاينة ومؤيدوهم في الأوساط السياسية الأمريكية.

أما العرب فقد علموا أن تأكد بريطانيا من أن الانتداب لا يمكن العمل به، وأن التزاماتها المزدوجة غير متطابقة، وقد استغرق ثلاثين عاما، منذ إعلان تصريح بلفور الذي خلق معضلة لم تكن ماثلة من قبل. وقد أغرقت البلاد بالمهاجرين اليهود، وقد اعترف المندوب السامي الأخير آلان كاننغهام، أنه لولا السلاح البريطاني لما ازداد عدد اليهود من ٤٨ ألفا عام ١٩٢٢ إلى ٦٤٠ ألفا عام ١٩٤٨[1]. وبعد اطمئنان بريطانيا إلى قوة اليهود وإمكانياتهم لاغتصاب فلسطين من أصحابها الشرعيين، نفضت يديها من المعضلة في هذا الوقت المتأخر، وتظاهرت عن عدم رغبتها في فرض الحلول التي لا يقبلها الطرفان، وتتنافى مع ضميرها المسير أو غير الموجود.

---

(١) Cunningham, Alan,: Palestine, The Last Days of The Mandate, p. 841.

والنقطة الرئيسية التي كانت مدار بحث وموضوع خلاف، الاشارة إلى استقلال فلسطين كهدف نهائي في توصيات لجنة التحقيق، وقد أصرت الدول العربية مؤيدة من الاتحاد السوفياتي على ذلك، وعارضته الولايات المتحدة، لأن أي التزام مسبق لمصلحة استقلال فلسطين المبكر، سوف لا ينطبق مع أماني الصهانية المنادين بإنشاء الدولة اليهودية[1].

وأثناء المناقشات استنكر المندوبون العرب المزاعم الصهيونية وشجبوا استمرار الانتداب، وطالبوا باستقلال فلسطين العربية، بما في ذلك حفظ حقوق الأقليات فيها. وطالب ممثل الهيئة العربية باستقلال فلسطين ووقف الهجرة، وأعلن معارضة العرب صلاحيات اللجنة ونتائج تحقيقها، إذا تعارضت وأمانيهم القومية. وفي حين زعم ممثل الوكالة اليهودية أن إنشاء الدولة اليهودية هو الحل العادل.

وعبّر أندريه غروميكو عن رأي بلاده، بتأييد أمنية اليهود في تأسيس دولة خاصة بهم، وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين واحدة عربية وأخرى يهودية عندما يتعذر تأسيس دولة ثنائية ديمقراطية عربية ويهودية[2].

اللجنة في فلسطين:

كان وصول لجنة التحقيق إلى فلسطين في ١٤ و١٥ يونيو ١٩٤٧ وبلغ مجموع الاجتماعات التي عقدتها ٣٦ اجتماعا. وقد اتضح لعرب فلسطين أن أكثرية أعضائها من المؤيدين للصهيونية والحل الصهيوني الذي ينص على تقسيم فلسطين. ولهذا فقد أبرق ممثل الهيئة العربية العليا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٣ يونيو يعلمه بأن عرب فلسطين سيمتنعون عن التعاون مع اللجنة الخاصة أو الظهور أمامها، وذلك بسبب معرفتهم للظروف التي تشكلت اللجنة في ظلها،

(١) U.N. Official Records of The First Special Session of The General Assembly, Vol.3 pp. 202- 205.

(٢) Ibid. Vol. I. Plenary Meetings. pp. 132- 134.

ونتيجة للنقاش الذي أفضى إلى تحديد صلاحياتها. كما دعت الهيئة العربية العليا إلى الإضراب العام الذي شمل عموم مدن فلسطين والعواصم العربية[1].

أما بالنسبة للحكومات العربية، فرأت اللجنة السياسية المنبثقة عن جامعة الدول العربية، أنه ليس باستطاعتها مقاطعتها بسبب عضويتها في الأمم المتحدة، فقررت أن يقابل ممثلوها اللجنة مجتمعين[2].

وعقد في ٦ يوليو اجتماع عربي كبير في القدس، وخطب في الاجتماع جمال الحسيني، كما تليت رسالة من الحاج أمين الحسيني الذي كان يقيم آنذاك في القاهرة، وكان هذا الاجتماع بمثابة إسماع كلمة العرب بشكل غير مباشر إلى لجنة التحقيق.

وقد تمنى الصهاينة مقاطعة العرب اللجنة كي يفسح المجال أمامهم لإغراق أعضاء اللجنة بالادعاءات الكاذبة، والكتب والنشرات والبيانات المضللة والمشوهة للحقيقة[3]. وقد استمعت اللجنة إلى ممثل حكومة الانتداب هنري غورني، ودرست تقريرا مقدما من الحكومة البريطانية تحت عنوان (تاريخ فلسطين السياسي تحت الانتداب البريطاني)[4]. وهو بمثابة تبرير لما قامت به بريطانيا من أعمال طوال فترة انتدابها على فلسطين دون ذكر ما يفيد رفض العرب لوعد بلفور والانتداب. وأدلت مختلف المنظمات الصهيونية بشهاداتها أمام اللجنة حيث كانت مهيأة لهذا الأمر منذ بداية عام ١٩٤٦[5].

وكان رئيس اللجنة اميل ساندستروم السويدي قد أذاع نداء من الراديو في ١٦ يونيو، أكد فيه أنه وزملاءه أعضاء اللجنة جاءوا إلى فلسطين بذهن مفتوح،

(١) Granados,: op. cit., p. 39.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid. p. 40.

(٤) The Political History of Palestine Under The British Mandate, Memorandum by his Majesty Government, London, July, 1947.

(٥) Hurewitz,: op. cit., p. 290.

وأنهم سيقومون بكل ما هو موكول لهم أن يقوموا به، كي يستطيعوا التوصل إلى وضع تقرير غير متحيز لتقديمه إلى الأمم المتحدة. لكنه ما لبث أن اجتمع سرا بقيادة عصابة الأرغون، وحذا حذوه مندوبا غواتيمالا والأرغواي المؤيدان للصهيونية[١].

وقد شهد عام ١٩٤٧ تصاعدا لعمليات الارهاب الصهيوني للحصول على تنازلات أكثر من إدارة الانتداب بشأن الهجرة وغيرها من القضايا. وقد شجع تساهل الحكومة الانتدابية مع الارهابيين على العبث بهيبتها. ثم ما لبثت الحكومة البريطانية الحريصة على استرضاء الصهيونية أن استجابت لها، فأمرت سلطات فلسطين بالسماح لدخول (١١٠٠) مهاجر يهودي من معسكرات قبرص إلى فلسطين في محاولة لتهدئة ثائرة اليهود[٢].

وأثناء وجود اللجنة في فلسطين، حرص الصهاينة على إظهار استقلالهم في العمل، وعلى مواصلة مضايقة السلطات، وقيل أن اثنين من أعضاء اللجنة اشتركا في تشييع جنازة إرهابي من البالماخ في تل أبيب[٣].

غير أن أهم الحوادث التي وقعت أثناء وجود لجنة التحقيق الدولية في فلسطين، وصول الباخرة أكسودس إلى مياه فلسطين وعليها (٤٤٥٠) مهاجرا غير شرعي وهذا أكبر عدد شهدته رحلة واحدة. وقد رتب الصهاينة وصول السفينة إلى فلسطين في هذه الفترة، ليجعلوا منها مادة دعائية ضخمة، وكان أغلب المهاجرين على السفينة مدربين على حرب العصابات، ومزودين بجوازات سفر وسمات دخول مزورة إلى جمهورية كولومبيا. ووصلت هذه السفينة بمعونة عملاء الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساهموا بابتياعها، وبمعونة

(١) Granados: op. cit. pp. 154- 161.
(٢) Hurewitz, op. cit., p. 201.
(٣) Beigin,: op. cit, pp. 291- 293.

السلطات الفرنسية التي عملت ضد بريطانيا لمساهمة الأخيرة في خروجها من سوريا ولبنان[١].

وفي ٢٢ يوليو قابلت لجنة التحقيق الدولية ممثلي الدول العربية في صوفر (لبنان)، فقدم وزير الخارجية اللبنانية مذكرة باسمهم لفتت نظر أعضاء اللجنة للنتائج السيئة التي ستترتب عن الأخذ بادعاءات وأباطيل الصنهيونية، وعدم الأخذ بالحق العربي، وأن الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة ينعم فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية. قدمت الهيئة العربية العليا مذكرة قوية، على الرغم من إعلانها مقاطعة اللجنة، وذلك نزولا عند نصائح الحكومات العربية[٢].

وقبل اجتماع اللجنة في جنيف للنظر في توصياتها، قررت في ٢٧ يوليو تأليف لجنة فرعية بأغلبية ٦ أصوات ضد ٤ أصوات، لزيادة أماكن تجمع اليهود في النمسا وألمانيا، علما أن العرب كانوا قد احتجوا على الربط بين مسألة فلسطين ومسألة يهود أوروبا المشردين. وقد لاحظت اللجنة الفرعية في تلك المراكز، إعلانات ومواد مكتوبة ورسما تخطيطيا يمثل اليهود وهم يتقدمون من شرق أوروبا نحو فلسطين التي تبدو بحدود جغرافية أكبر بكثير من حدودها الحاضرة. كما لفت انتباه اللجنة أن المدارس كانت في مختلف المراكز تعلم الأولاد اللغة العبرية وتزودهم بمعرفة تاريخية وجغرافية عن فلسطين.

وجاء في تقرير اللجنة التعليق التالي: «إن وجود الممثلين الدائمين في هذه المراكز عن مختلف الهيئات مثل اللجنة المركزية لليهود المحررين، والوكالة اليهودية، ولجنة التوزيع الامريكية المشتركة وغيرها من الهيئات والمنظمات، يتيح الفرص الكافية للتوعية العامة بفكرة استيطان فلسطين»[٣]. وقد نجحت

(١) Parliamentary Debates, Lords, 5th ser. Vol. 151, col. 1388.
(٢) محمد عزة دروزة: المصدر السابق، ص ٩٣ - ٩٤.
(٣) U. N. Document A/ 364. Add. I, Vol. 22 Annexes, Annex 18, p. 16.

الأجهزة الصهيونية في إخراج مسرحية الاستجوابات التي أجرتها اللجنة الفرعية لخداعها عن طريق إثارة الناحية الانسانية في نفوس أعضائها. وفي نفس الوقت كانت المكاتب الصهيونية في لندن وغيرها من المدن الأوروبية والامريكية تتلقى تعليمات الوكالة اليهودية للرد على أية صحيفة تجرؤ على نقد الارهاب الصهيوني اللاانساني في فلسطين.

تقرير لجنة التحقيق الدولية:

انتهت اللجنة من وضع تقريرها في ٣١ أغسطس ١٩٤٧ وعرض على الجمعية العامة للامم المتحدة. وتضمن التقرير ١٢ توصية، وافق أعضاء اللجنة بالاجماع على إحدى عشرة توصية، أما الثانية عشرة عارضها إثنان وامتنع ثالث عن إبداء رأيه. وتنص التوصية التي واجهت معارضة: إن أي حل لفلسطين لا يمكن أن يعتبر حلا للمسألة اليهودية بوجه عام. والمندوب الذي امتنع عن التصويت مندوب استراليا جون هود.

أما التواصي الاحدى عشرة[1]، فتتلخص في ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ومنحها الاستقلال، على أن تسبق ذلك مرحلة انتقالية قصيرة تكون السلطة خلالها مسؤولة أمام الأمم المتحدة: مع بقاء الصيغة الدينية للأماكن المقدسة. وبالنسبة للنظام السياسي للدولة أو للدولتين أو الدستور يجب أن يبنى على أساس ديمقراطي تمثيلي يضمن حقوق الانسان الاساسية، ويحافظ على حقوق الأقليات والوحدة الاقتصادية، ويجب اعتماد الوسائل السلمية فقط لاقرار أي حل واستبعاد القوة والتهديد. كما يجب تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وقد اختلف الأعضاء في مدى العلاقة بين هاتين الدولتين، فقدمت اللجنة مشروعين للدولتين المقترحتين في فلسطين وعرف المشروع الأول بمشروع الأكثرية وعرف المشروع الثاني بمشروع الأقلية.

(١) NSCOP, Report, I, pp. 42-46.

مشروع الأكثرية:

يدعو إلى التقسيم السياسي والاتحاد الاقتصادي[1]. وقد أقره ممثلو كندا وبيرو وهولندة والارغواي وغواتيمالا والسويد وتشيكوسلوفاكيا.

ويقضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق:

١ - المنطقة العربية: بمساحة قدرها (١٢،٠٠٠) كيلو متر مربع يقطنها (١١) ألف يهودي و (٦٥٠) ألف عربي ولا يملك اليهود فيها إلا (١٠٠) ألف دونم أي (١٠٠) كيلو متر مربع بينما يملك العرب الأجزاء الباقية. وتتألف من الجليل الغربي، ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي الممتد من أسدود في الجنوب إلى الحدود المصرية، بما في ذلك منطقة الخليل وجبل القدس وغور الاردن.

٢ - المنطقة اليهودية: بمساحة قدرها (١٤،٢٠٠) كيلو متر مربع يسكنها (٤٦٠) ألف عربي في حين لا يزيد عدد اليهود فيها على (٥٣٠) ألف يهودي ويملك العرب ثلثي أراضيها وعقاراتها. وتتألف من الجليل الشرقي، ومرج ابن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع والنقب.

وأوصت الأكثرية بإنشاء دولتين مستقلتين في كل من هاتين المنطقتين بعد مرحلة انتقال حددت بسنتين، تتولى بريطانيا خلالها إدارة فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة. وإقامة اتحاد اقتصادي يهدف إلى استثمار المرافق العامة كالسكك الحديدية والطرق ضمن نطاق المصلحة المشتركة، وإلى وحدة الرسوم الجمركية والنقد، وإلى تهيئة الاسواق العالمية لصادرات فلسطين كلها. كما أوصت بضرورة قبول (١٥٠) ألف مهاجر يهودي للدولة اليهودية خلال فترة الانتقال بمعدل (٥٠٠٠) مهاجر في الشهر، وإذا زيدت فترة الانتقال يحدد عدد المهاجرين بـ (٦٠) ألف في السنة ومن بين الـ (١٥٠) ألف مهاجر (٣٠) ألف يتم اختيارهم

(١) UNSCOP Report.: Ibid., pp. 47-58.

لأسباب إنسانية. وينتخب في كل من الدولتين مجلس تأسيسي لوضع الدستور والقيام بتعيين حكومة مؤقتة تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي، وحماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات.

٣ ـ الأماكن المقدسة: تشمل مدينة القدس ومنطقتها، وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية. ويعين مجلس الوصاية للأمم المتحدة حاكما غير عربي وغير يهودي لهذه المنطقة. وكان يقطنها (١٥٠) ألف عربي و (١٠٠) ألف يهودي وعلى أن تدخل القدس الاتحاد الاقتصادي المشترك.

مشروع الأقلية:

أما مشروع الأقلية[١] فقد أقره ممثلو يوغسلافيا والهند وإيران، ويقضي بأن تقوم في فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالا ذاتيا، وتتألف منهما دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس. وقد خصت الدولة العربية بموجبه بنصيب أكبر من نصيبها في مشروع الأكثرية. ونص المشروع على أن يتولى إدارة الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية في الدولة الاتحادية، مجلس اتحادي يتولى انتخاب رئيس دولة واحدة، ويشرع دستورا واحدا، ويقرر رعوية فلسطينية واحدة، ويعالج شؤون الهجرة إلى المنطقة اليهودية فقط، على أن تكون في نطاق قدرة البلاد الاستيعابية، ويقرر ذلك لجنة من تسعة أعضاء يكون لكل من العرب واليهود والأمم المتحدة ثلاثة أعضاء.

ويشمل إختصاص الحكومتين في الدولة الاتحادية شؤون التربية والتعليم والضرائب وحق الاقامة، وإجازات التجارة، وعقوبات الاجرام، والمؤسسات الاجتماعية والخدمات. أما شؤون العلاقات الخارجية والدفاع والنقد وشؤون المياه والري والمواصلات والنقل، فتبقى من اختصاص الحكومة المركزية، وسلطة التشريع فيها بيد مجلسين يكون التمثيل في أحدهما متساويا بين العرب واليهود،

(١) UNSCOP Report.: Ibid., pp. 59-64.

وفي الثاني نسبيا. وإقرار جميع القوانين يتطلب غالبية المجلسين. وفي حالة عدم الاتفاق، يحال الموضوع إلى هيئة تحكيمية مؤلفة من خمسة أعضاء، بشرط أن لا يقل فيها عدد كل من العرب واليهود عن عضوين. مع ضمان الحقوق المتساوية للأقليات وضمان حرية زيارة الأماكن المقدسة.

ويلاحظ أن الطرفين (الأكثرية والأقلية) اتفقا على تقسيم فلسطين وعلى إنشاء دولة إسرائيل، واختلفا فقط في تحديد العلاقة بين الدولتين. فالاكثرية ارادته تقسيما على غرار مشروع اللجنة الملكية عام ١٩٣٧، وأرادته الأقلية تقسيماً ضمن دولة فلسطينية اتحادية. وقد أوصى الفريقان بإبقاء الادارة البريطانية طوال فترة الانتقال، لتتولى إدخال المهاجرين اليهود تحت اشراف الأمم المتحدة.

وبينما أعلنت الهيئة العربية العليا رفضها للمشروعين في اليوم التالي لنشر تقرير اللجنة الخاصة، استقبل اليهود قرار الأكثرية بالارتياح. ولو انهم تظاهروا بالمعارضة الشكلية لعدم شمول دولتهم كامل فلسطين، على أساس ما وعدوا به، ولأن حسب زعمهم الرقعة الصغيرة لا تحتوي على مناطق ذات أهمية قصوى[١].

الجامعة العربية والقضية الفلسطينية:

عمّ الاستياء عرب فلسطين والعرب في جميع أقطارهم بسبب نتائج التحقيق، فبادرت الهيئة العربية العليا إلى إعلان الاستنكار والاحتجاج وقررت مقاومة تنفيذ ما جاء بتقرير لجنة التحقيق الدولية. كما عمت المظاهرات الصاخبة أنحاء سوريا والعراق ومصر ولبنان وسائر الأقطار العربية مطالبة بالبذل والفداء لحماية عروبة فلسطين وصون مقدساتها.

وفي غمرة ذلك، سارعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لعقد اجتماع في صوفر (لبنان) في ٦ سبتمبر لدراسة ما جاء في تقرير لجنة التحقيق

(١) وبذلك تكون الوكالة اليهودية قد تراجعت عن قرارها الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٤٦
Kirk. op. cit., p. 246.

الدولية، واتخاذ موقف سياسي وموحد إزاء التقرير وما سيترتب عنه. وحضر الاجتماع ممثلون عن الهيئة العربية العليا واتسم بطابع الجد والخطورة، واتخذت في نهاية الاجتماع المقررات التالية:

١ ـ ترى اللجنة السياسية في تنفيذ المقترحات التي تناولها تقرير اللجنة الدولية، خطرا يهدد الأمن والسلام في فلسطين والبلاد العربية، ولذا ستقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات.

٢ ـ ترى اللجنة السياسية اطلاع الشعوب العربية على المخاطر المحيطة بفلسطين ودعوة كل عربي للمشاركة بتقديم المعونة والتضحية.

٣ ـ اتخذت اللجنة قرارا بإرسال مذكرات إلى حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية تعلن أن كل قرار يتخذ إزاء القضية الفلسطينية لا يتضمن قيام دولة عربية مستقلة يهدد بإثارة الاضطرابات الخطيرة التي تهدد السلام وإن الدول العربية ستدعم عرب فلسطين وتقدم لهم كل ما يطلبون من معونة.

٤ ـ ترفع اللجنة توصياتها إلى دول الجامعة العربية بخصوص تقديم كل معونة من مال وسلاح ورجال لأهل فلسطين، وتأليف لجنة فنية مهمتها التعريف بحاجات عرب فلسطين، التي ينبغي تقديمها من الحكومات العربية، على أن تتقدم بتقرير إلى مجلس الجامعة الذي سينعقد قريبا[1].

وفي إحدى جلسات اللجنة السياسية الرسمية، صرح صالح جبر رئيس الحكومة العراقية ان حكومته ستتحمل التضحيات الجسيمة، بما في ذلك قطع النفط إذا تجاوبت السعودية معها. وعلقت آمال عظيمة على هذه البادرة الطيبة من العراق، وأعلن المندوب السعودي تضامن بلاده مع الجامعة بعد مناقشة طغى عليها أسلوب المحاور وبعد اتصال مع حكومته[2].

(١) محمد عزة دروزه: المصدر السابق، ص ٩٩ ـ ١٠١.

(٢) نفس المصدر.

وانعقد مجلس الجامعة العربية في السابع من أكتوبر في بيروت، ثم تابع اجتماعاته في عاليه (لبنان) حتى منتصف الشهر. وساد الاعتقاد أن بريطانيا تهيىء نفسها للانسحاب من فلسطين، وعلى العرب أن يستعدوا لمواجهة العدو الصهيوني المدرب والمجهز بشتى أنواع الأسلحة، ووزع على المجلس تقرير أعدته اللجنة الفنية العسكرية التي قررت اللجنة السياسية تشكيلها. وخلاصة ما جاء في التقرير: إن المنظمات الصهيونية تضم ما لا يقل عن (٦٠ ألفا) بالامكان تعبئة نصفهم أو ثلثهم وإرسالهم فورا إلى المعركة، وعدداً كبيراً من الضباط المدربين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وبالامكان تزويدهم بالاسلحة المختلفة من المصانع التي يملكونها ومصادر أخرى. عكس العرب الذين يشكون قلة السلاح وقلة الرجال المدربين ذوي الخبرة في ميادين القتال.

كما تناول التقرير المخاطر التي سيتعرض لها عرب فلسطين في الاماكن المكتظة باليهود في حال انسحاب القوات البريطانية، وواجبات تسليحهم للدفاع عن انفسهم. ثم أوصت اللجنة الحكومات العربية بحشد بعض من فرق جيوشها على حدود فلسطين، ومباشرة تدريب وتنظيم الشباب كي يكونوا على استعداد للمشاركة بالحرب المتوقعة. وطالبت اللجنة بتشكيل قيادة عربية عامة كاملة الاركان لتتولى الأمور ورصد ما لا يقل عن مليون جنيه كدفعة أولى. وبعد المداولة قرر مجلس الجامعة ما يلي:

١ ـ يجب تنفيذ مقررات بلودان السرية، التي لا تزال قائمة، في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة.

٢ ـ بسبب عزم بريطانيا على الانسحاب، وبسبب وجود المنظمات الصهيونية وقواتها الارهابية التي تهدد سلامة العرب، يجب اتخاذ الاحتياطات العسكرية اللازمة على حدود فلسطين، وعلى الدول العربية المجاورة إن تيسر سبيل المشاركة والتعاون في هذا الواجب.

٣ ـ إن مجلس جامعة الدول العربية يوصي بالمبادرة بتقديم المساعدات

المادية والمعنوية إلى عرب فلسطين، لتقويتهم وتعضيدهم، وحشد قطع من الجيوش المصرية والسورية والاردنية والعراقية على حدود فلسطين.

وقد اتخذت اللجنة الفنية دمشق مركزا لها، وبدأت في إعداد الوسائل اللازمة، وتجهيز المتطوعين والمناضلين من مختلف البلاد العربية في معسكر قطنا قرب دمشق لتدريبهم على أيدي الضباط السوريين، كما أنشىء معسكر لتخريج الضباط الفلسطينيين. وقد ضربت سوريا مثلا عظيما في مجال البذل والفداء والعطاء[1].

والمقررات التي اتخذت من قبل مجلس الجامعة العربية، كانت دليلا على العزم والتصميم ورفض الاستسلام، ومما يؤسف له أن هذه المقررات جاءت متأخرة، وكان يجب أن تتخذ في وقت مبكر، خاصة وان عرب فلسطين العزل على خط المواجهة يقابلون عددا مدربا ومدججا بالسلاح، فضلا عن ان العمل المبكر الجاد الموحد كان من الممكن أن يعطي مؤيدي التقسيم فرصة لمراجعة حساباتهم والتفكير في خطورة ما هم مقدمون عليه.

إن أسلوب الاحتجاجات والمذكرات والبيانات الذي اتخذ في معالجة قضية فلسطين، جعل الصهاينة ومن يؤيدهم يحسون بالوهن والتردد العربي. وبذلك سارعوا إلى عدم الاكتراث بالعرب الذين سيذعنون للأمر الواقع[2].

وبعد أن تحدثنا عن اندفاع الصهاينة منذ الأيام الأولى للانتداب للتسلح والتدريب وإعداد انفسهم للمعركة، لا بد لنا من القول أنه مقابل ذلك ساد صفوف عرب فلسطين ضعف في التنظيم، وضآلة في التدريب والتنسيق على الرغم من وجود استعداد ضخم للتضحية والفداء. فمثلا في أواخر الحرب العالمية الثانية، تألفت منظمة كشفية ورياضية (النجادة)[3] في يافا بدأت شيئا من

(١) محمد عزة دروزه: المصدر نفسه، ص ١٠٣ - ١٠٦

(٢) قال وايزمن أثناء مقابلته اللجنة الخاصة في ٨ يوليو أن كثيرا من المفكرين العرب سيذعنون في النهاية لمشروع الأكثرية الذي تدفعه الامم المتحدة بكل ما لديها من قوة وهيبة. UNSCOP Report, p. 82.

(٣) كان قد سبق ذلك تأسيس منظمة تحمل هذا الاسم في بيروت. محمد عزة دروزه: ص ٩٥ - ٩٦

التدريب، وقوبل هذا العمل بالفرح والتشجيع بسبب ظروف الحرب المريرة التي تمر بها القضية الفلسطينية غير أن خلافا حصل بين القيمين على النجادة والحزب الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، الذي بادر إلى تأليف منظمة (الفتوة). لكن ما لبثت المنظمتان ان اتحدتا تحت إسم (منظمة الشباب العربي) فبلغ تعداد أفرادها (١٠ الاف) بدأوا في التدريب استعدادا لمواجهة الارهاب الصهيوني الذي أخذ يتزايد يوما بعد يوم.

وبسبب تكرر عمليات الارهاب الصهيونية، وحوادث الصدام مع العرب، اتفقت الهيئة العربية العليا مع الضابط المصري المتقاعد محمود لبيب لتدريب شباب المنظمة وإعدادهم للطوارىء. لكن حكومة الانتداب سارعت إلى طرده من فلسطين في أغسطس ١٩٤٧، علما أن مئات الضباط الصهاينة دخلوا البلاد خلسة أو هربوا من جيوش الحلفاء حيث رحبت بهم ولم تتخذ أي إجراء ضدهم. وهذا دليل آخر يضاف إلى مجموع الأدلة السابقة على المؤامرة الصهيونية الاستعمارية.

أما بن غوريون الذي كان يمثل وزير الدفاع في تنفيذية الوكالة اليهودية قرر أن الهاجانا ستكون العامل الرئيسي في مجابهة العدوان العربي (حسب زعمه) وكأنه ليس لعرب فلسطين الحق في الدفاع عن وجودهم في وطنهم أرض ابائهم وأجدادهم. وأضاف لن تواجه فلسطين اليهودية والجهود الصهيونية سوى النكبة[1]. كما قررت الجمعية اليهودية المنتخبة تعبئة القوة البشرية اليهودية، وبدأ العمل من أجل تحويل الهاجاناه إلى جيش نظامي، وصدرت الأوامر بوضع قواتها على طول الحدود السورية بسبب وصول الأنباء عن وجود حشود عسكرية عربية[2]. هذا في فلسطين أما في الأمم المتحدة، فقد بانت المؤامرة الانجلو امريكية الصهيونية وانكشفت بدون حياء أو خجل ومراعاة للحق.

(١) Ben Gurion.: Years of Challenge, pp. 24-25.

(٢) Kirk.: op. cit., p. 247.

قرار التقسيم وما ترتب عليه من نتائج:

التأمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية في ١٦ سبتمبر ١٩٤٧، وتحدث جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة، فأيد جهود وقرار اللجنة الخاصة، وهذا إشارة على تأييد الولايات المتحدة للتقسيم[١]. لكن المندوبين العرب انتقدوا الموقف الامريكي، وتأثر اللجنة بدعاية الصهيونية وتعاطفها معها. وطرح مشروع تأليف لجنة مؤقتة (ADHOC) لدراسة مشروعي الأكثرية والأقلية فعارض العرب ذلك، لكن الجمعية العامة قررت في ٢٣ سبتمبر تشكيل اللجنة المؤقتة لتبدأ أعمالها خلال يومين، وعلى أن تتكون من جميع أعضاء الجمعية العامة وعقدت ما بين ٢٥ سبتمبر و ٢٥ نوفمبر أربعة وثلاثين اجتماعا.

وجهت الدعوة إلى الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية لحضور اجتماعات اللجنة المؤقتة التي بدأت أعمالها في ٢٦ سبتمبر بخطاب كريتش جونز وزير المستعمرات البريطاني، الذي أعلن أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد لفرض أي نوع من السياسة في فلسطين بقوة السلاح. وأبدى رغبة للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ السياسة التي يرضى بها الطرفان العربي واليهودي. كما أعلن عن تصميم حكومته على وضع خطة لسحب قواتها وإداراتها من فلسطين في أقرب وقت، إذا لم تتوصل الجمعية العامة إلى حل للقضية[٢].

وردّ بن غوريون بكلمة ألقاها في القدس، تضمنت حملة صهيونية عنيفة تركت بالغ الأثر على السياسة الامريكية. ومما قاله: «إن المسألة هي مسألة إجراء وإن المسؤولية في تنفيذه تقع على عاتق الأمم المتحدة وعلينا، (أي على اليهود) ثم أضاف لم يعد هناك احتجاجات ولا ضجيج بعد الآن، وسوف يتحمل اليهود المسؤولية الخطيرة بأنفسهم[٣].

---

(١) Hurewitz,: op. cit., p. 304

(٢) U.N. General Assembly, ADHOC Commitee, Summary Records pp. 3-5.

(٣) Ben Gurion,: Rebirth and Destiny of Israel, pp. 215-216.

وفي التاسع والعشرين من سبتمبر، شرح جمال الحسيني ممثل الهيئة العربية العليا وجهة نظر عرب فلسطين، وفنّد مزاعم الصهيونية، وأكد رفض تقرير اللجنة الخاصة (الانسكوب) بمشروعيه، وان عرب فلسطين سيقاومون أي مشروع للتقسيم مهما كلفهم ذلك من تضحيات. وأضاف أن منطق الامم المتحدة ومبرر وجودها يلزمانها بمساعدة العرب أصحاب الحق في فلسطين ضد العدوان الصهيوني الذي يريد اغتصاب فلسطين. إن حل قضية فلسطين أمر سهل يكمن في ميثاق الأمم المتحدة، الذي بموجبه يشكل عرب فلسطين غالبية السكان، ولهم الحق في دولة حرة مستقلة. ثم لخص المبادىء التالية لتكون أساسا للتنظيم الدستوري المقبل لفلسطين:

١ - إقامة دولة عربية في فلسطين على أسس ديمقراطية.

٢ - تضمن الدولة للجميع حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة.

٣ - تحمي دولة فلسطين العربية الحقوق المشروعة للأقليات ومصالحها.

٤ - تحترم دولة فلسطين العربية حقوق الانسان والحريات والمساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون العام.

وفي النهاية لخص الخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ المبادىء السابقة، وقال أن ميثاق العرب قائم على أساس لا هجرة، ولا تقسيم، لا دولة يهودية[١].

ثم شرح أبا هيلل سلفر ممثل الوكالة اليهودية وجهة النظر الصهيونية شرحا مليئا بالتضليل والخداع والافتراء، وأعلن رفض مشروع الأقلية وقبول التقسيم ولو على مضض، ورحب بقرار انسحاب بريطانيا، وأكد استعداد اليهود لضمان القوة اللازمة لحفظ الأمن وملء الفراغ[٢].

وأخذ الصهاينة كعادتهم يجرون الاتصالات ويقيمون أوثق العلاقات مع هرشل جونسون كبير أعضاء الوفد الامريكي، والجنرال هيلد رنغ مستشار الوفد

---

(١) ADHOC Report, pp. 2-19.

(٢) Sacher,: op. cit., p. 249.

والشخص الثاني فيه. وفي ١١ أكتوبر كشف هرشل جونسون بشكل رسمي عن تأييد حكومته مشروع الأكثرية في التقسيم مع تعديل بضم يافا إلى الدولة العربية. وأكد اهتمام بلاده بقضية اليهود ووطنهم القومي.

وقد انتقد العرب موقف موسكو المؤيد للصهيونية عندما وقف سميون تسارابكين فأعلن عطف حكومته على قضية اليهود، وقال أنه لا مفر من قبول التقسيم لاستحالة جمع العرب واليهود في دولة واحدة[١].

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧ قررت اللجنة المؤقتة تأليف لجنتين فرعيتين من أجل إعداد مشروعات مفصلة حول تقرير اللجنة الخاصة (الانسكوب)، إحداها تضع خططا تتفق ومشروع الأكثرية، وتتألف من أعضاء معظمهم من المؤيدين لهذا المشروع، والأخرى تضع خططا تتفق ومشروع الأقلية وتتألف من أعضاء معارضين لمشروع الأكثرية.

وتألفت اللجنة الفرعية الأولى من مندوبي كنداوتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وبولندة وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والأرغواي والاتحاد السوفييتي وفنزويلا[٢]. فقدمت مشروعا ينص على إنهاء الانتداب في مدة لا تتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨، مع الجلاء الكامل وظهور الدولتين بعد الجلاء بشهرين، تحت إشراف لجنة انتقال دولية تعينها الامم المتحدة، وتعهد إليها بإدارة فلسطين وتنفيذ التقسيم في فترة الانتقال.

وتألفت اللجنة الفرعية الثانية من مندوبي أفغانستان وكولومبيا ومصر والعراق ولبنان وباكستان وسوريا واليمن[٣]. وبعد حوار وجدال حول إبدال بعض الدول المحايدة بدولتين عربيتين في هذه اللجنة، ومعارضة رئيس اللجنة المؤقتة إجراء التعديل، تأكد للعرب وأنصارهم القلائل أن تشكيل اللجنتين

(١) Hurewitz.: op. cit., p. 305.

(٢) U.N. Document A/ AC./ 14/ 34/ 19 November, 1947.

(٣) Ibid., II November, 1947.

الفرعيتين على هذا الوجه جاء ليتماشى مع الأماني الصهيونية وليحقق أهدافها. ومع ذلك تابعت اللجنة الفرعية الثانية عملها برئاسة محمد ظفر الله خان مندوب الباكستان فألفت ثلاث فئات لدراسة المسائل القانونية، ومسألة اللاجئين، والمقترحات الدستورية.

وبعد دراسة تقارير الفئات الثلاث، قدمت اللجنة الفرعية الثانية توصياتها إلى اللجنة المؤقتة على شكل مشاريع قرارات. وينص مشروع القرار الأول الطلب من محكمة العدل الدولية تقديم رأي استشاري حول بعض المسائل القانونية المتصلة بصلاحية الأمم المتحدة في التوصية بحل قضية فلسطين. وينص مشروع القرار الثاني على تسوية مسألة اللاجئين اليهود وينص مشروع القرار الثالث على تأليف حكومة مؤقتة لادارة كل فلسطين، على أن تبدأ الدولة المنتدبة في الجلاء بعد قيامها.

وفي ١٩ نوفمبر اجتمعت اللجنة المؤقتة لدراسة ما جاء في تقريري اللجنتين الفرعيتين، وتكلم ممثل الهيئة العربية العليا، فحمل على الولايات المتحدة الامريكية وعلى الاتحاد السوفييتي لدعمهما الانحراف الهائل عن مبدأ تقرير المصير في فلسطين. وطالب الامم المتحدة المشاركة في إنشاء دولة ديمقراطية كما اقترحها العرب تضمن الرفاه والسلام للجميع[١]. واختلى هرشل جونسون بشرتوك كبير الصهاينة في وفد الوكالة اليهودية، واطلعه على مسألة استثناء النقب أو معظمه بما في ذلك العقبة من الدولة اليهودية، ورئي أن يتوجه وايزمن إلى واشنطن لمقابلة ترومان بهذا الخصوص، وبالفعل وصلت تعليمات بالتراجع عن هذه الفكرة بعد مقابلة وايزمن لترومان.

وجرى التصويت على قرارات اللجنتين الفرعيتين في ٢٤ نوفمبر حيث بدأ التصويت على قرارات اللجنة الفرعية الثانية فسقطت جميع القرارات. ثم جرى التصويت على قرارات اللجنة الفرعية الأولى فنجحت بغالبية الأصوات ٢٥ صوتا

(١) Summary Records of ADHOC committee, op. cit., pp. 150, 199-201

ضد ١٣ صوتا وامتناع ١٧ عن التصويت[١]. فاحتجت الدول العربية على قرار التقسيم لأنه غير عملي وغير عادل وضد ميثاق الأمم المتحدة وسيعرض السلام في المنطقة للخطر.

وفي ٢٦ نوفمبر بحث تقرير اللجنة المؤقتة، وبدأ الاتجاه يميل نحو تبني مشروع التقسيم، فحذر مندوبو الدول التي لم تتأثر بالضغوط الخارجية من أخطار التقسيم، كما أن بعض الدول التي صوتت إلى جانب التقسيم أعربت عن الشكوك التي تراودها. وعبر عن ذلك مندوب كندا بقوله نساند الخطة بقلوب محزونة وبكثير من الريب، وحذا حذوه مندوبو نيوزيلندة وبلجيكا والسويد وغيرهم.

وفي مساء يوم الاربعاء ٢٦ نوفمبر أوشك التصويت أن يجري في الجمعية العامة، ولو طرح التقسيم في نفس اليوم لسقط دون أن ينال الأكثرية، وقد تحدث مندوبو اليونان والسويد والفلبين وهايتي ضد التقسيم، لكن تأجيل التصويت والضغوط الصهيونية والامريكية، جعلت بعض الدول تصوت إلى جانب التقسيم على الرغم من عدم قناعتها به ومعارضتها[٢] داخليا له. وعند التصويت في ٢٩ نوفمبر نال مشروع التقسيم ٣٣ صوتا ضد ١٣ صوتا، وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت[٣]. وفيما يلي الدول التي صوتت إلى جانب التقسيم، والتي صوتت ضده، والتي امتنعت عن التصويت.

الدول التي صوتت مع التقسيم: أوستراليا - أكوادور - ايسلندة - النروج - اتحاد جنوب أفريقيا - الولايات المتحدة الامريكية - أوكرانيا - السويد - الدانمرك - البرازيل - الفلبين - الدومينكان - الاتحاد السوفييتي - أورغواي - بلجيكا - بوليفيا -

---

(١) United Nations, official Records of second session of General Assembly, Plenary Meetings, vol. II, pp. 1635-1637.

(٢) Hadawi, op. cit., p. 93.

(٣) Official Records of the snd session of General Assembly, vol.II., PP.1424 -1425, . U.N. Resolution 181 (II) of 29 November, 1947.

بارغواي - بيرو - بولندة - باناما - تشيكوسلوفاكيا - روسيا البيضاء - غواتيمالا - فرنسا - فنزويلا - كندا - كوستاريكا - لوكسمبرج - نيوزيلندة - نيكاراغوا - هايتي - هولندا.

الدول التي صوتت ضد التقسيم: أفغانستان - ايران - الهند - الباكستان - اليونان - المملكة العربية السعودية - العراق - اليمن - تركيا - سوريا - كوبا - لبنان - مصر.

الدول التي امتنعت عن التصويت: الارجنتين - الصين - السلفادور - المكسيك - أثيوبيا - بريطانيا - تشيلي - كولومبيا - هندوراس - يوغسلافيا.

نص قرار التقسيم: إن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب بريطانيا، الدولة المنتدبة على فلسطين، للبحث في تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح يساعد على حل المشكلة، وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذي تضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بموافقة اجماعها، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إلحاق الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتأخذ علما بتصريحات الدولة المنتدبة التي أعلنت بموجبها أنها تنوي إنهاء الجلاء عن فلسطين وتوصي بريطانية وكل دولة من دول الامم المتحدة، بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الشكل التالي:

أولا: على مجلس الأمن ان يتخذ التدابير اللازمة المنوه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه.

ثانيا- يقرر مجلس الأمن خلال المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلا، فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة، وذلك بإعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية

للقيام في فلسطين بالاعمال الملقاة على عاتقها.

ثالثا - يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمي إلى تغيير نظام حققه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديدا للسلم وقطعا للعلاقات السلمية وعملا عدوانيا.

رابعا - يجب أن يطلع مجلس الوصاية على الصلاحيات التي ستمنح له بموجب المشروع.

وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تكون اللجنة الدولية مؤلفة من ممثلي تشيكوسلوفاكيا والفلبين وباناما والدانمرك لتستلم الادارة من الحكومة المنتدبة بعد جلائها[1].

وهكذا عالجت الامم المتحدة القضية الفلسطينية، وهكذا تمت مهزلة التصويت على مصير الشعب العربي الفلسطيني صاحب الحقوق الوطنية والمشروعة في كل فلسطين، وبهذه الطريقة حكمت بتقسيم فلسطين وخلقت دولة إسرائيل. فحققت بذلك هدف الاستعمار والصهيونية، وهوزرع شوكة غريبة في قلب الوطن العربي، لتكون مخلبا للاستعمار في كل وقت، فقطعت بذلك الاتصال البري بين عرب آسيا وعرب أفريقيا، وهذا ما عجز عنه الاستعمار وحققته الامم المتحدة باسم العدالة والانسانية.

ما بين التقسيم ونكبة مايو ١٩٤٨:

كان قرار التقسيم صدمة عنيفة ومفجعة لكل عربي في فلسطين وسائر أنحاء الوطن العربي الكبير. فقد كشف بشكل لا يقبل الشك والتأويل عن حقيقة نوايا الاستعمار والصهيونية في فلسطين، وقضى نهائيا على كل أمل بامكانية قيام حكومة فلسطينية عربية مستقلة بالطرق السلمية.

ففي فلسطين كان القرار إيذانا لاستئناف الكفاح ضد المؤامرة، فاندلعت

(١) Ibid.

الثورة، ونشبت الاضطرابات، ووقعت المصادمات الدامية في جميع أنحاء البلاد من جديد. وفي البلاد العربية كان هزة عنيفة أيقظت الشعور الوطني، وفتحت العيون على الخطر الداهم الذي يجتاح فلسطين ويهدد كيان شعبها بالزوال. فعمت المظاهرات جميع العواصم والمدن العربية، وهب الشعب في كل مكان يطالب حكامه للعمل على إنقاذ فلسطين، والقضاء على قرار التقسيم، منددا بالصداقة التقليدية وسياسة المفاوضات والمؤتمرات والقرارات، مناديا للزحف المسلح للمحافظة على عروبة فلسطين من العصابات الصهيونية وشكلت لجان للتبرع والتطوع دفاعا عن مقدسات فلسطين وحقوق شعبها العربي.

وفي الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر، عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدة جلسات في القاهرة حضرها معظم رؤساء الحكومات العربية، وأذاعوا في ١٧ ديسمبر بيانا أعلنوا فيه استنكار التقسيم والعزم على مقاومته وإحباطه، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين. وتقديم الأسلحة المقررة في اجتماع عاليه (أكتوبر ١٩٤٧) إلى اللجنة العسكرية للجامعة، وإمداد عرب فلسطين بكل معونة، وإضافة مليون جنيه على الميزانية للانفاق على عمليات التعبئة والتطوع ووسائل الدفاع الأخرى، وإرسال ثلاثة آلاف متطوع بأقصى سرعة لمساعدة عرب فلسطين.

كذلك تقرر توزيع القوات المشاركة في الحرب في تنظيمين، الأول جيش الإنقاذ أو جيش التحرير الذي كلف بتأليفه الفريق طه الهاشمي واللواء اسماعيل صفوت والقائد فوزي القاوقجي، والمكون من الضباط والجنود المتطوعين من البلاد العربية فيدربون في معسكر قطنا قرب دمشق بإشراف اللجنة العسكرية. والثاني جيش المجاهدين الفلسطينيين الذي يعمل داخل فلسطين وتشرف عليه الهيئة العربية العليا، وسمي جيش الجهاد المقدس وعهد بقيادته لعبد القادر الحسيني شهيد معركة القسطل، يساعده الشيخ حسن سلامة وعدد من الرجال المشهود لهم بالبسالة والخبرة من قواد المناطق في فلسطين يعاونهم عدد من الضباط السوريين والعراقيين.

كما تقرر أن نرابط الجيوش النظامية للدول العربية على حدود فلسطين دون دخولها لمساعدة المجاهدين عند الضرورة بالعتاد والضباط وبعض الوحدات الفنية[1] وقد قسمت اللجنة العسكرية للجامعة العربية فلسطين إلى أربع مناطق بقيادات مستقلة على النحو التالي:

١ ـ اللواء الشمالي ويشمل جبهة الناصرة ـ جنين ـ نابلس ـ طولكرم ـ جلجولية عكا وتسلم القيادة القائد فوزي القاوقجي.

٢ ـ القدس ـ رام الله ـ أريحا ـ الخليل بقيادة عبد القادر الحسيني.

٣ ـ منطقة اللد والرملة وقرى يافا بقيادة الشيخ حسن سلامة.

٤ ـ غزة والجنوب بقيادة طارق الافريقي.

وعينت لمدينة يافا قيادة خاصة سلمت إلى المقدم العراقي عادل نجم الدين، وكذلك قيادة حيفا عهدت إلى الملازم الأردني محمد الحنيطي[2]. وبالنسبة لجيش الانقاذ، فقد جرى تدريب أربعة آلاف متطوع بسرعة فائقة ودخل أول فوج منه أرض فلسطين في شهر يناير ١٩٤٨ وتمركز في القسم الشمالي منها، وعسكر الفوج الثاني في منطقة بيسان نابلس وكان ذلك في شهر فبراير، أما الفوج الثالث، فقد دخل في مارس وعسكر في مثلث نابلس جنين طولكرم. وحسب ما أقر في مؤتمر عاليه، كان نصيب كل دولة من الدول العربية في تمويل الأعمال العسكرية على النحو التالي: مصر ٤٢٪، سوريا ولبنان ٢٣٪، السعودية ٢٠٪، العراق ١٥٪.

بداية الصدام وآثاره:

وفي ظل ظروف غير متكافئة، دارت معارك طاحنة في الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، أبدى فيها المجاهدون الفلسطينيون والمتطوعون من البلاد

(١) محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين. ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢) عبد الله التل: كارثة فلسطين، ص ١٠.

العربية ضروب الاقدام والتضحية، وبذلك كان العرب هم أسياد الموقف، وكان اليهود يهربون من الميدان ويتبعون أسلوب الغدر والإرهاب من أعمال النسف والتدمير والاغتيال. ولتنفيذ جرائمهم، كانوا يلجأون إلى أعمال المكر والخداع، كارتداء الزي العربي أو البريطاني العسكري. وأهم أعمالهم الارهابية نسف السرايا القديمة في يافا التي كانت تستعمل لإيواء وإطعام المعوزين، فقتل سبعة عشر عربيا وجرح ما يزيد على المائة معظمهم من الشيوخ المقعدين والأطفال. لكن العرب ردوا على هذه الأعمال بوضع عبوات متفجرة في سيارة تركوها تنفجر في وسط يهودي، كما نسفوا شارع (هاسوليل اليهودي)[1] فضلا عن عدد من العمليات الأخرى.

غير أن التفوق لم يلبث أن تحول في أواسط مارس إلى جانب الصهاينة، وأصبح واضحا منذ أواسط ابريل. ذلك لأن الحكومة البريطانية رغم تظاهرها بعدم الموافقة على التقسيم، مضت تحقق للصهاينة ما سبق وتعهدت بحمايته ورعايته منذ وعد بلفور. فمنذ أن قرر البريطانيون وقف الادارة المدنية وتصفيتها اعتبارا من أول مارس وتبديل صفة المندوب السامي ليصبح حاكما عسكريا، أخذوا ينسحبون من تل أبيب والمناطق الأخرى[2]. في حين كانت السلطات البريطانية تشدد قبضتها على زمام الإدارة ولا تسمح بمرور المتطوعين العرب والعتاد والتموين إلى فلسطين.

ونتيجة للأحداث الدامية التي سيطرت على فلسطين والتي سببتها توصية التقسيم، وبعد دراسة الحالة من قبل خبراء الخارجية الأمريكية برئاسة لوفيت وهندرسون، وخبراء وزارة الدفاع الأمريكية وعلى رأسهم الوزير فورستال نفسه، وبعد أن تأكد الخبراء أن هذه الحالة ستعرض المصالح الأمريكية للخطر وبالتالي سيكون من المحتمل أن يتدخل الاتحاد السوفييتي في الشرق الأدنى، تقرر بأن عدم

(١) عبد الله التل: نفس المصدر، ص ١٧.

(٢) Kirk.: Survey for 1939- 1945. p. 254.

قابلية العمل بالتقسيم يبرر إعادة النظر فيه. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تراجعت عن دعمها لتوصية التقسيم.

وفي مارس ١٩٤٨ دعي مجلس الأمن لعقد جلسة لدراسة الحالة الخطيرة التي وصلت إليها الأوضاع في فلسطين. وأبلغ مندوب الولايات المتحدة واردن أوستن المجلس: «بعد التأكد أن قرار الجمعية لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية، وبما أن المجلس ليس مستعدا لتنفيذه، فالمفروض على المجلس السعي لوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية. وعليه أن يطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، وعليه في فترة انتظار انعقاد الجلسة الخاصة إصدار تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف مساعيها الرامية لتنفيذ التقسيم»(١).

وفي ٢٤ مارس حذر شرتوك مجلس الأمن الدولي بأن اليهود سيعارضون أي اقتراح يرمي إلى منع أو تأجيل إقامة الدولةاليهودية، وبأن اليهود يرفضون نظام الوصاية على فلسطين، وأن على لجنة فلسطين الاعتراف بالمجلس المؤقت لحكومة الدولة اليهودية، وأنه عند انتهاء الانتداب وفي ١٦ مايو على أبعد تقدير، ستبدأ الحكومة اليهودية المؤقتة عملها بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة في فلسطين(٢).

أما جامعة الدول العربية فقد رفضت الوصاية بقرار اتخذته في أواسط ابريل، لأن الوصاية نظام مؤقت سيكسب اليهود منه الوقت والقوة، وأن نظام الوصاية لا يلغي التقسيم والدولة اليهودية بل يجعل تفاديها أصعب، وفي تلك الأثناء كان العرب لا يزالون يوجهون الضربات الموجعة لليهود. أما الهدنة فقد اشترط العرب لقبولها حل الهاجاناه ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح(٣).

(١) U.N. Document A/565- official Records of the 3rd session of the General Assembly. pp. 5- 6- 8- 9.

(٢) Ibid.

(٣) محمد عزة دروزه: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، جزء ٥ ص ٢٦.

ولمجابهة الأمم المتحدة بالأمر الواقع، بدأ اليهود في بداية شهر ابريل هجوما عاما بقوات بحجم اللواء لشطر فلسطين إلى شطرين وفتح الطريق من تل أبيب إلى القدس، واكتساح العشرات من القرى العربية. ويوضح بن غوريون ما أسفر عنه الهجوم اليهودي بقوله: «وفي عملية نخشون نظفت الطريق المؤدية إلى القدس، وتم احتلال القدس الجديدة كلها تقريبا وطرد الثوار العرب من حيفا ويافا وطبريا وصفد، بينما كان الانتداب لا يزال قائما في البلاد. وقد قامت الهاجاناه بواجبها»(١).

وقد قصد الصهاينة من الهجوم العام التأكيد للأمم المتحدة أن في استطاعتهم تنفيذ التقسيم بالقوة. ولذلك تصاعدت عملياتهم الحربية واستولوا على قرية القسطل العربية ذات الموقع الهام غربي القدس على بعد خمسة أميال على الطريق إلى يافا، بعد التغلب على حاميتها الصغيرة التي كانت لا تتجاوز الخمسين مجاهدا. وقد تمت العملية أثناء وجود القائد البطل عبد القادر الحسيني في دمشق حيث ذهب لاحضار الأسلحة والمعدات الحربية.

وعندما سمع عبد القادر الحسيني بسقوط القسطل ذلك الحصن المنيع، طلب الأسلحة الحديثة لاسترجاعه، فلم يستجب لطلبه فخرج غاضبا ووصل القدس ثم خرج مع خمسين مجاهدا مزودين بالأسلحة الخفيفة والقنابل اليدوية، واستطاع بفضل بطولته وتصميمه على الجهاد في سبيل وطنه أن يحقق معجزة حربية ويطرد اليهود بعد معركة دامية في ٨ ابريل. لكن قدر الله كان أقوى فقد أصيب القائد البطل وسقط شهيدا يعمد بدمه تراب الوطن الغالي. وقد عمت موجة من الحزن والأسى عموم أنحاء فلسطين. واستغل الصهاينة فرصة وجود وانشغال عدد كبير من المجاهدين في تشييع جثمان قائدهم في القدس، فهاجموا البلدة ودمروا المنازل والمسجد(٢).

(١) Ben Gurion.:Rebirth and Destiny of Israel, p. 291.

(٢) عارف العارف: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود جزء ١ ص ١٦٤.

وفي نفس الوقت وكجزء من خطة الهجوم، قامت عصابات الأرغون وشتيرن بقيادة مناحيم بيغن رئيس جماعة ليكود في الكنيست الاسرائيلي اليوم، باقتحام قرية دير ياسين العربية الواقعة في ضواحي القدس وضربوها بالمدافع والقنابل، ثم دخلوها وأخذوا يذبحون النساء والأطفال والشيوخ، وبلغ مجموع القتلى أكثر من (٢٥٠) شخصا مثلوا في جثثهم أبشع ما تتصوره البشرية من أعمال بربرية همجية. وقد قال مناحيم بيغن قائد الهجوم: «لولا النصر في دير ياسين لما كانت هناك اسرائيل»[١]، ويصف الكاتب اليهودي جون كيمشي هذه الجريمة الوحشية بأنها أبشع وصمة عار في تاريخ اليهود[٢].

والجدير بالذكر أن هذه المذبحة وقعت على مسمع من القوات البريطانية المتمركزة في القدس وغير البعيدة عن مكان الحادث. فلم تتحرك تلك القوات وكأنها ليست المسؤولة عن الأمن، بل إنما مسؤولياتها تنحصر في الحفاظ على المستعمرات اليهودية، وإنقاذ القوافل اليهودية من هجمات العرب[٣].

غير أن المجاهدين العرب ردوا على هذه العملية البربرية بالهجوم على قافلة جبل سكوبس حيث كان اليهود ينقلون المؤن والذخائر خفية على أنها مواد طبية ويتسترون وراء علامة (الترس الأحمر)[٤]. وذهب نتيجة ذلك الهجوم (٧٧) من أفراد القافلة.

ولكي تتم القوات البريطانية عمليات قبل انسحابها، عملت على تسليم المدن العربية للقوات الصهيونية. فقد سلمت مدينة طبريا إلى القوات الصهيونية في ١٨ ابريل بعد أن سهلوا وصول الامدادات إليهم وحالوا دون وصول النجدات العربية إلى المدينة، كما تذرعوا بحجة حماية الأقلية العربية فيها من الأكثرية اليهودية إن عملوا على إجلاء سكانها العرب إلى مدينة سمخ، وكانت

(١) Beigin.: op. cit., p. 162.

(٢) Kimche. John.: The Seven Fallen pillars, p. 228.

(٣) عبد الله التل: المصدر السابق، ص ٥١ - ٥٢.

(٤) الترس الأحمر علامة تقابل الهلال الأحمر والصليب الأحمر.

أول مدينة سقطت بيد الصهاينة[١].

أما مدينة حيفا فقد بذل المجاهدون من أبنائها وأبناء القرى المجاورة لها كل جهد للتغلب على أعدائهم الصهاينة ومؤيديهم. فصمدوا مدة خمسة أشهر دافعوا عن المدينة دفاع الأبطال، وامتدت المعارك من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت، وكان الاشتباك في أغلب الأحيان بالسلاح الأبيض والأيدي[٢]. ثم ما لبث أن قتل قائد المدينة الضابط محمد الحنيطي نتيجة لكمين صهيوني وقع فيه بالتعاون مع البريطانيين[٣]. وبينما كان البريطانيون ينسحبون من حيفا بخطة مدبرة، كان الصهاينة يحتلون المواقع المحصنة فيها، ويشنون الهجمات على سكانها العرب.

وفي مدينة صفد كانت المعارك مشتعلة كسائر مدن وقرى فلسطين على الرغم من ضآلة السلاح. فقد دخلها العرب واحتلوا كثيرا من جوانبها عند انسحاب القوات البريطانية منها في ١٦ ابريل ١٩٤٨. وكان القطاع الذي يضم من ضمنه مدينة صفد تحت قيادة أديب الشيشكلي. لكن اليهود تمكنوا من احتلال القريتين العربيتين عين الزيتون وبيريا، وبذلك عزلت مدينة صفد عن القرى العربية المهمة. وأخذت الامدادات العسكرية تصل إلى اليهود بأعداد كبيرة، في حين قيادة جيش الانقاذ واللجنة العسكرية لم تستجب لنداءات أديب الشيشكلي وأهالي صفد من أجل تزويدهم بالسلاح. فاضطر أديب الشيشكلي إلى الذهاب إلى دمشق لطلب السلاح، وعهد إلى الضابط الأردني ساري الفنيش بقيادة حامية صفد، لكن هذا الضابط غادر المدينة بدون رجعة، تاركا الحامية الصغيرة تدافع عن المدينة ببسالة مدة أربعة أيام بعد انسحاب قيادتها حتى نفذت آخر طلقة لديها[٤].

(١) عودة بطرس عودة، مصرع فلسطين ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٢) عارف العارف: نكبة بيت المقدس، جزء ١ ص ٢١٣.

(٣) عبد الله التل: كارثة فلسطين، ص ٢٧.

(٤) عارف العارف: نكبة بيت المقدس، جزء ١، ص ٣٠٧.

وهكذا سقطت مدينة صفد بعد أن قدم العرب حوالي مائة شهيد، مقابل فقد اليهود ثمانماية وخمسين قتيلا. وما كانت المدينة لتسقط لولا تلك الأزمات التي واجهتها، من نقص في السلاح، وتخلي اللجنة العسكرية عن مساعدتها، وروح الهزيمة المتجسدة في نفسية قائدها الضابط الأردني ساري الفنيش[1].

أما مدينة عكا فقد استمرت محتفظة بكيانها العربي حتى سقطت مدينة حيفا، فتفرغت لها وحدات اليهود المقاتلة، وأخذت تقذفها بمدافعها، وأهالي عكا ومن وصلها من أبناء حيفا بالاضافة إلى جيش اليرموك بقيادة أديب الشيشكلي يواصلون القتال. واستنجد الشيشكلي باللجنة العسكرية في دمشق ولكن دون جدوى، فاضطر للانسحاب بجيشه وترك أهالي عكا وحدهم في ساحة القتال[2]. وازداد أمل أهالي عكا عندما سمعوا بزحف الجيوش العربية، لكن هذا الأمل ما لبث أن خبا، عندما ظهر لهم أن الذخائر نفذت، وأن الجيوش العربية لم تصل عكا ولم تبعث لها بالمتطوعين. وسقطت عكا في ١٦ مايو ١٩٤٨ بعد يوم من زحف الجيوش العربية، ودخلها اليهود فاستباحوا القتل في شعبها الصامد[3].

وتولى الدفاع عن مدينة يافا القائد الشهيد حسن سلامة، لكنه ما لبث أن غادر المدينة إلى القرى المحيطة عند وصول قوات جيش الانقاذ إليها. وكالعادة في سائر المدن نفذت الذخيرة من المقاتلين، وتمكن اليهود من التغلب على جيش الانقاذ ودخول المدينة، في حين تابع القائد حسن سلامة النضال في بقية القطاع حتى جرح في ٥ ابريل. لكنه تابع النضال حتى استشهد في معركة رأس العين في ٣١ مايو ١٩٤٨[4].

لقد شهدت مدينة يافا أعظم المعارك التي لم تشهدها أية مدينة أو قرية

(١) عارف العارف: نكبة بيت المقدس، جزء ١، ص ٣٠٧.
(٢) عارف العارف: نكبة بيت المقدس، جزء ٢، ص ٤٢٠.
(٣) عارف العارف: نفس المصدر، ص ٤٢٥.
(٤) عارف العارف: نكبة بيت المقدس، جزء ٣ ص ٥١٨ - ٥١٩

أخرى، كما شهد أهلها من الأهوال ما لم يشهده أحد من سلب ونهب وقتل وفتك. وتناسبت خسارة العرب في معارك يافا وقراها نضالهم البطولي حيث بلغت (٧٧٠٠) بين شهيد وجريح من عرب فلسطين والمتطوعين العرب في جيش الانقاذ. أما خسارة اليهود فبلغت (١٩٢٣) بين قتيل وجريح.

أما مدينة القدس فقد شدد الصهاينة في أواخر أبريل ضغطهم على حي القطمون بسبب موقعه الاستراتيجي الهام الذي يشرف على معظم الأحياء العربية واليهودية. وكان يدافع عن الحي الشهيد ابراهيم أبو دية، ولما حاولت سرية من الجيش الاردني بدافع من وطنية قائدها مساعدة العرب في الدفاع عن الحي، انذر القائد البريطاني في تلك المنطقة بقصف السرية الاردنية وأدرك العرب أن القائد البريطاني قد تآمر على تسليم القطمون إلى الصهاينة، وقد تم ما توقعوه[1]. وتبع ذلك طرد العرب من مدن اللد والرملة وبئر السبع ومدن الجليل ما بين شهري مايو واكتوبر عام ١٩٤٨، وبلغ مجموع ما طرد من العرب الفلسطينيين أكثر من (٤٠٠) ألف وأصبح يطلق عليهم اسم نازحين.

دخول الجيوش العربية ومسرحية الحرب الفلسطينية:

لم يطل يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ وهو الموعد المحدد لجلاء بريطانيا عن فلسطين ودخول الجيوش العربية إليها، حتى احتلت العصابات الصهيونية بمساعدة سلطات الانتداب المادية والمعنوية أغلب المناطق المخصصة للدولة اليهودية، وأقساما أخرى من المنطقتين الدولية والعربية. فتكون بريطانيا قد حققت ما كانت تعمل من أجله طيلة ثلاثين عاما، فقامت الدولة اليهودية على رقعة واسعة من فلسطين خالصة من أصحابها العرب الذين قتلتهم أو شردتهم العصابات الصهيونية، واستولت على جميع ممتلكاتهم على مسمع ومشهد بريطانيا وأثناء وجودها دولة منتدبة في فلسطين[2].

(١) عبد الله التل: كارثة فلسطين، ص ٢١
(٢) أحمد الشقيري: قضايا عربية، ص ٢٤٢.

وفي اليوم المحدد زحفت الجيوش العربية حسب الخطة حيث تلتقي الجيوش السورية واللبنانية والعراقية والاردنية عند العفولة في وسط فلسطين، وتواصل زحفها مجتمعة لتقسيم تجمعات اليهود وتصل إلى الساحل. وان يزحف الجيش المصري نحو عسقلان وغزة والمجدل، ثم يتقدم للالتقاء مع الجيوش الزاحفة الأخرى، في حين يتقدم قسم من الجيش الاردني نحو رام الله والقدس، ويتقدم المتطوعون المصريون على طريق الخليل وبيت لحم لتطويق القدس متعاونين مع الاردنيين الذين يجب أن يحاصروها من الشمال والشرق(١).

وتولى الملك عبد الله القيادة العامة للجيوش العربية الزاحفة وكان الفريق جلوب البريطاني هو رئيس أركان حرب الجيش الاردني، وبذلك كانت الاوامر العسكرية الصادرة باسم القائد العام الملك عبد الله، إنما يضعها وينفذها رئيس أركان جيشه الاردني جلوب البريطاني ويساعده ٤٨ ضابطاً بريطانياً يسيطرون على القيادة ويحتفظون بالولاء لبريطانيا(٢).

وحسب الخطة اجتاح الجيش المصري في أيام معدودة القسم الجنوبي من فلسطين، وكانت خطوطه الأمامية من الشمال مدينة بيت لحم وضواحي القدس الجنوبية، وإلى الغرب حدود منطقة يافا الجنوبية. وسيطر الجيش السوري واللبناني وجيش الانقاذ على الجليل بأكمله حتى جنوب بحيرة طبريا ما عدا بعض المستعمرات في الجليل الشرقي، وكانت خطوط جيش الانقاذ الأمامية إلى الجنوب من قرى مدينة الناصرة الجنوبية. وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين وأحاط بتل أبيب، وكانت خطوطه الأمامية من الشمال ما وراء مدينة جنين، ومن الغرب على بعد (٨) أميال من البحر المتوسط. واحتل الجيش الاردني غور الاردن الجنوبي ومنطقة القدس والقدس القديمة ومنطقة رام الله واللد والرملة، حيث التقى بالجيش العراقي في الشمال والجيش المصري في الجنوب والغرب. وسيطر

(١) عارف العارف: نكبة بيت المقدس، جزء ٢، ص ٣٤٢ - ٣٤٣.
(٢) عبد الله التل: كارثة فلسطين، ص ٨١ - ٨٣

الجيش المصري على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة بأكمله(١).

وكان بإمكان الجيوش العربية احتلال ما تبقى من فلسطين، أي المنطقة التي احتلت من قبل اليهود خلال وجود القوات البريطانية، لولا أن ظهرت دلائل تشير إلى مؤامرة بريطانية تحاك مع بعض الحكام العرب، ولولا وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الباطل الصهيوني.

فمنذ الأيام الأولى لبدء القتال، توقف الجيشان العراقي والاردني في المواقع المعينة لهما عند حدود المنطقة المخصصة لليهود. وتردد الجيش الاردني كثيرا قبل الاستجابة لنداءات العرب في مدينة القدس التي اعتبرها قرار التقسيم منطقة دولية. وكان اليهود قد استغلوا هذا الاعتبار وابتعاد الجيوش العربية منها في بداية مراحل القتال وراحوا يحتلونها ويضيقون الخناق على الأهلين. وعندما اضطرت القوات الاردنية لنجدة العرب اكتفت باحتلال المدينة القديمة فقط على الرغم من إمكانية السيطرة على منطقة القدس بأسرها.

وعندما طلب عبد الله التل قائد الكتيبة الاردنية السادسة التي ساعدت المجاهدين الفلسطينيين والسوريين على احتلال القدس القديمة، من القائد البريطاني (نيومان) احتلال بعض المناطق في القدس الجديدة، أرسل مدرعة بقيادة ضابط عربي بدون حماية إلى شوارع اليهود فاحرقت المدرعة وقتل قائدها الضابط الشهيد محمد نجيب، كما عمل على إخفاق هجوم عبر منطقة الشيخ جراح(٢).

أما الجيش اللبناني الصغير، فقد حافظ على حدوده، واشترك بجهده في بعض المعارك لكنه لم يحقق أي تقدم يذكر. في حين أن الجيش السوري قد اصطدم باستحكامات خط إيدن الواقع على الحدود السورية الفلسطينية والذي سلمته السلطات البريطانية في فلسطين للعصابات الصهيونية. لكن هذا الجيش

(١) عبد الله التل: كارثة فلسطين، ص ١٩١ واكرم زعيتر القضية الفلسطينية، ص ٢١٦ - ٢١٧.
(٢) عبد الله التل: كارثة فلسطين، ص ١٥١

قدم الكثير من الضحايا وحقق انتصارات بالنسبة لامكانيات وظروف الحرب.

وعندما اطمأن اليهود إلى أن الجيش العراقي قد جمد تحت نفوذ الجيش الاردني، وان تلك الجبهة المهمة لن تتحرك بعد، توجهوا نحو الجيش المصري في النقب. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بالجيش المصري، قدم التضحيات وسقط منه عدد كبير من الشهداء.

ويقول جلوب بصدد المعارك التي خاضتها الجيوش العربية: «لو سمح العرب لقواتهم كلها في العمل في ١٥ مايو وزحفوا زحفا شديدا، لنجحوا على الأرجح في اجتياح الدولة اليهودية الجديدة»[1].

وفي غمرة الذهول من تصرفات بعض الجيوش العربية وتوقف بعضها واتخاذه موقف الدفاع، وفي غمرة الأمل التي اجتاحت الجماهير العربية من أن يوم النصر قريب بعد سيطرة الجيوش العربية على جميع أطراف فلسطين أعلنت الولايات المتحدة أن الحالة في فلسطين تهدد السلم وتعرض المنطقة للخطر. فأسرعت إلى مجلس الامن وطلبت منه التدخل، كما سارعت بريطانيا إلى اتخاذ إجراءات مزدوجة ضد العرب وتدخلهم العسكري، وأعلنت أنها ستوقف إمداد الدول العربية الصديقة لها بالاسلحة، ودعت مجلس الأمن للعمل على وقف القتال[2].

وفي يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٤٨ قرر مجلس الأمن وقف القتال خلال ٢٦ ساعة، لكن العرب رفضوا النداء. غير أن بريطانيا والولايات المتحدة استمرتا في الضغط على مجلس الأمن وعلى الدول العربية، فاستجاب حلفاء بريطانيا من العرب للنداءات ومارسوا الضغوط على المعارضين، وفي ٢ يونيو أبلغت الدول العربية مجلس الأمن الموافقة على قراره.

(١) الفريق جلوب: جريدة النهار البيروتية، ٣٠ مارس، ١٩٥١.

(٢) أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، ص ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠.

وعلى الرغم من تعهدات مجلس الأمن وقف إرسال الاسلحة والمتطوعين إلى فلسطين، استمرت العصابات الصهيونية العالمية بتأييد بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بإدخال الاسلحة والمتطوعين إلى فلسطين، بينما وقفت كل الدول الكبرى في وجه كل محاولة عربية لجلب السلاح. وفي هذه الأثناء كان الوسيط الدولي الكونت برنادوت منشغلا بمهمة الوساطة، فلم تجد الاحتجاجات العربية أذنا صاغية منه ولا من غيره. وفي الثلث الأخير قدم برنادوت شروطا لتسوية نهائية تتضمن إقامة دولة فدرالية تشمل فلسطين وشرق الاردن، وتتألف من دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وقد رفض هذه التسوية العرب واليهود على السواء[1].

وبسبب الأساليب الملتوية التي اتبعت في معالجة قضية فلسطين، استؤنف القتال في ٩ يوليو ١٩٤٨، وعلى الرغم من الامدادات الهائلة التي وصلت اليهود أثناء الهدنة الأولى، لم يستطع اليهود الاحتفاظ بدولتهم أمام المقاومة العربية المسلحة، وفي ١٥ يوليو عقد مجلس الأمن وأقر وقف القتال خلال ثلاثة أيام. ونتيجة للضغوط وموقف بعض الدول المتذبذب قبل العرب الهدنة في ١٨ يوليو ١٩٤٨.

بعد توقف القتال واصل برنادوت مساعيه لايجاد حل للقضية، وعندما تأكد من رفض العرب لأي حل ينطوي على التقسيم، واستحالة قبول اليهود أي حل لا يعترف بدولتهم. اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. على أن تضم للدولة العربية منطقة النقب، والدولة اليهودية الجليل بكامله، وأن تدوّل حيفا ومطار اللد وإخراج اللد والرملة من الدولة اليهودية، ووضع القدس تحت الاشراف الدولي، وعودة النازحين العرب إلى ديارهم والتعويض عليهم، وضم المنطقة العربية إلى شرق الاردن.

ولم يمض وقت طويل على إقرار الهدنة الثانية حتى بادر اليهود إلى شن هجوم غادر مفاجىء على الجيش المصري في النقب، وعلى قوات المجاهدين الفلسطينيين

(١) أكرم زعيتر: نفس المصدر ص ٢٢٣.

وجيش الانقاذ في الجليل، حيث احتلوا معظم أراضي النقب باستثناء قطاع غزة، واحتلوا معظم الجليل حتى الحدود اللبنانية، ثم احتلوا خليج العقبة وبعض ضواحي القدس دون قتال.

وبدلا من أن يلجأ مجلس الأمن إلى موقف حازم كالذي اتخذه حيال العرب قبل الهدنتين الاولى والثانية، وافق في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ على اقتراح الدكتور بانش الذي عين خلفا لبرنادوت الذي قتله اليهود، وينص الاقتراح على دعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة جديدة، وإنشاء مناطق مجردة من السلاح وتخفيض القوات المسلحة[١]. وسكت مجلس الامن على خرق اليهود للهدنة، كما سكت عن فظائعهم وعن تشريد مئات الألوف من أهالي فلسطين تحت وطأة التقتيل والاضطهاد والسلب. كما أصمت الجمعية العامة آذانها عن صيحات العرب وعن مجازر اليهود، وعن استيلائهم على المدن والقرى العربية.

وهكذا انتهت المؤامرة التي خلقتها الصهيونية، ودعمتها بريطانيا ورعتها أمريكا، وشاركت فيها الرجعية العربية، ونتج عنها خلق دولة إسرائيل وتشريد عرب فلسطين وحرمانهم من حقهم في الحياة الحرة الكريمة.

---

(١) أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، ص ٢٢٤ - ٢٣٦.

مصادر البحث

أولا - المصادر العربية

أ - الوثائق العربية غير المنشورة:

١ - رسالة من اللجنة العربية العليا إلى رئيس مجلس الوزراء البريطاني بواسطة المندوب السامي تتضمن احتجاج ورفض تواصي اللجنة الأنجلو - أمريكية (٢ مايو ١٩٤٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

٢ - رسالة من صندوق الأمة العربي المكتب المركزي - القدس إلى وزير المستعمرات البريطاني بواسطة المندوب السامي تتضمن احتجاج ورفض تواصي اللجنة الأنجلو - أمريكية (١٥ مايو ١٩٤٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

٣ - رسالة من الغرفة التجارية العربية - القدس إلى المندوب السامي البريطاني تتضمن التنديد والرفض والاحتجاج على تغيير رئيس بلدية القدس برئيس غير عربي (٢٦ يوليو ١٩٤٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

ب - الوثائق العربية المنشورة:

١ - جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الأولى (١٩١٥ - ١٩٤٦) القاهرة ١٩٥٧.

٢ - جامعة الدول العربية: قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بقضية فلسطين (يونيو ١٩٤٥ - مارس ١٩٦١) القاهرة ١٩٦١.

٣ ـ جامعة الدول العربية : تقارير الأمين العام إلى مجلس الجامعة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨).

٤ ـ جامعة الدول العربية : تقرير مرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة لفلسطين ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ القاهرة.

٥ ـ جريدة الأيام : الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب. دمشق، مطبعة الأيام.

٦ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : وثائق المقاومة ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، بيروت ١٩٦٨.

٧ ـ وزارة الارشاد القومي : مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٩) القاهرة.

٨ ـ وثائق مجلس الأمن الرسمية : السنة الثالثة الاجتماع رقم ١٨٣٥٨ سبتمبر ١٩٤٨. والاجتماع رقم ١٩٣٦٧ أكتوبر ١٩٤٨.

جـ ـ المقابلات الشخصية :

١ ـ الاستاذ أحمد الشقيري.

٢ ـ الاستاذ الحكم دروزه.

٣ ـ الاستاذ عبد الله الريماوي.

٤ ـ الاستاذ كامل الدجاني.

٥ ـ المرحوم نبيه ناصر.

٦ ـ الدكتور وليد قدوري.

د ـ البيانات والتقارير :

١ ـ بيان وزير خارجية بريطانيا (بيفن) الذي ألقاه أمام البرلمان بشأن فلسطين رقم ٩ عام ١٩٤٥.

٢ ـ تقرير لجنة التحقيق الأنجلو ـ أمريكية المشتركة ١٩٤٦.

٣ ـ تقرير لجنة التحقيق الدولية ١٩٤٧.

٤ ـ تقرير اللجنة المؤقتة ولجانها الفرعية ١٩٤٧.

٥ ـ قرارات جامعة الدول العربية (١٩٤٤ ـ ١٩٤٨).

هـ ـ المذكرات والتراجم :

١ ـ أحمد الشقيري : أربعون عاما في الحياة العربية والدولية ـ بيروت ١٩٦٩.

٢ ـ أحمد الشقيري : حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب ـ بيروت ١٩٧٠.

٣ ـ وايزمـــن : التجربة والخطأ ـ مطبعة المنار بدمشق ١٩٥٠.

٤ ـ دافيد بن غوريون : حوار مع زعماء من العرب إصدار عام عوبيد تل أبيب ١٩٦٧. ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات بوزارة الإرشاد القومي ـ القاهرة.

٥ ـ عثمان كمال حداد : مذكراته وحركة رشيد عالي الكيلاني صيدا ١٩٥٠.

٦ ـ مذكرات المفتي (الحاج أمين) : مجلة فلسطين ١٩٦٢، ١٩٦٧، ١٩٦٨.

و ـ المراسلات :ـ

١ ـ الرسائل المتبادلة بين روزفلت والملك ابن السعود والأمير عبد الله (سلسلة أبحاث) دار الكتاب ـ بيروت ـ ديسمبر ١٩٤٥.

٢ ـ رسائل ترومان إلى اتلي ٢١ أغسطس ١٩٤٥ دار الكتاب، بيروت ـ ديسمبر ١٩٤٥.

ز ـ مراجع عامة :

١ ـ أحمد الشقيري : أ ـ محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية،

معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٥٤.

ب - قضايا عربية بيروت ١٩٦١.

٢ - أسعد رزوق (الدكتور): إسرائيل الكبرى، دراسة الفكر التوسعي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت ١٩٦٨.

٣ - أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية (١٨٩٧ - ١٩٤٨) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٧.

٤ - أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر ١٩٥٥.

٥ - المكتب العربي في القدس: مشكلة فلسطين، عرض عام يبين وجهة النظر العربية - القدس ١٩٤٦.

٦ - اميل الغوري: المؤامرة الكبرى لاغتيال فلسطين ومحق العرب، دار النيل للطباعة والنشر القاهرة ١٩٥٥.

٧ - اميل توما (الدكتور): جذور القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت ١٩٧٣.

٨ - أنيس صايغ (الدكتور): أ - الهاشميون والثورة العربية الكبرى - بيروت ١٩٦٦.

ب - الهاشميون وقضية فلسطين - بيروت ١٩٦٦.

جـ - الجهل في القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٠.

٩ - الهيئة العربية العليا: أ - قضية فلسطين العربية ١٩٤٧.

ب - اللاجئون الفلسطينيون، ضحايا

الاستعمار والصهيونية، القاهرة ١٩٥٥.

جـ - صفحات مشرقة من النضال الفلسطيني - بيروت ١٩٥٩.

١٠ - جميل الشقيري: لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية المشتركة، يافا مطبعة النجاح ١٩٤٦.

١١ - خيري حماد: الصهيونية، جذورها، نشأتها، أهدافها، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.

١٢ - زكي صالح: فلسطين والتقرير البريطاني الأمريكي، نقد وتعريف - مصر ١٩٤٧.

١٣ - سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت ١٩٦٩

١٤ - سعدي بسيسو: ١ - الصهيونية، دراسة علمية تاريخية سياسية للصهيونية والانتداب البريطاني - القدس، المطبعة التجارية ١٩٤٥.

ب: إسرائيل جناية وخيانة، حلب مطبعة الشرق ١٩٥٦، الطبعة الثانية.

١٥ - شفيق الرشيدات: فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، بيروت ١٩٦٢.

١٦ - صالح مسعود بويصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر ١٩٦٨.

١٧ - صالح دسوقي: أمريكا مستعمرة صهيونية، مطابع النشر العربي، القاهرة ١٩٥٧.

١٨ - عارف العارف: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، سبعة أجزاء، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - صيدا ١٩٥٦.

١٩ - عبد الله التل: كارثة فلسطين، مطبعة مصر - القاهرة ١٩٥٩.

٢٠ ـ عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٠ الطبعة الثانية.

٢١ ـ عودة بطرس عودة : القضية الفلسطينية في الواقع العربي، القاهرة ١٩٧٠.

٢٢ ـ غالب الداوودي : نظام الانتداب وجريمة فلسطين، العراق دار الطباعة الحديثة ١٩٦٥.

٢٣ ـ غريغوري الحداد: حفنة من النضال الفلسطيني (١٩٣٠ ـ ١٩٤٠) بيروت مطبعة الخليل ١٩٧٠.

٢٤ ـ فايز الصايغ (الدكتور): هل تعلم عشرون حقيقة أساسية عن القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ـ بيروت ١٩٦٥.

٢٥ ـ فتحي نجدة صفوت: اليهودية والصهيونية في علاقات الدول الكبرى، بغداد مطبعة الحكومة، ١٩٦٧.

٢٦ ـ كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ ـ ١٩٣٩) أطروحة دكتوراه، آداب القاهرة ١٩٧٢.

٢٧ ـ محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين ـ القاهرة ١٩٥٧.

٢٨ ـ محمد أنيس والسيد رجب حراز (الدكتوران): الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٧٥.

٢٩ ـ محمد عبد المنعم فيصل: فلسطين والغزو الصهيوني، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٢.

٣٠ ـ محمد عزة دروزة: أ ـ فلسطين وجهاد الفلسطينيين في معركة الحياة ضد بريطانيا والصهيونية ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ ـ القاهرة، الهيئة العربية العليا ١٩٥٩.

ب ـ مأساة فلسطين دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ـ دمشق ١٩٥٩.

جـ ـ القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها بيروت ـ صيدا المطبعة العصرية ١٩٥٩.

د ـ حول الحركة العربية الحديثة بيروت ـ صيدا، المطبعة العصرية ١٩٥٩.

٣١ ـ محمد عبدالرحمن برج: تحالف الصهيونية والاستعمار ومقوماته ونتائجه ـ القاهرة، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٤.

٣٢ ـ ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ـ بيروت ١٩٦٧.

٣٣ ـ نبيل أيوب بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني في عهد الانتداب، دراسات فلسطينية رقم ٦٣ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٩.

٣٤ ـ نجيب صدقة (الدكتور): قضية فلسطين ـ بيروت ١٩٤٦.

٣٥ ـ نديم بيطار: . قضية العرب الفلسطينية، مطابع صادر وريحاني، بيروت ١٩٤٧.

٣٦ ـ نقولا الدر: هكذا ضاعت وهكذا تعود، بيروت ١٩٦٣.

٣٧ ـ هنري أبو خاطر: فلسطين والخطر الصهيوني بين النيل والفرات وما وراءه، بيروت، دار الطليعة ١٩٦٩.

٣٨ ـ وليد الخالدي: فلسطين ومنطق السيادات السياسية، بيروت دار الفجر الجديد ١٩٦٣.

٣٩ ـ يوسف صايغ (الدكتور): الاقتصاد الاسرائيلي، القاهرة، ١٩٦٦.

حـ ـ مصادر أوروبية مترجمة:

١ ـ ألفرد لينتال: إسرائيل ذلك الدولار الزائف، تعريب عمر الديراوي، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٦٥.

٢ ـ أرنولد توينبي: فلسطين جريمة ودفاع، تعريب عمر الديراوي، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٦١.

٣ ـ لوكاز هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر ١٩٧١.

ط ـ الدوريات:

أولا: المجلات:

١ ـ الحوادث بيروت، مجلد (١٩٦٥).

٢ ـ الفتح القاهرة ١٩٣٩، عدد (٦٣٨)، ٢٦ يناير، وعدد (٦٤٤) ٩ مارس.

٣ ـ الرباطة العربية القاهرة ١٩٣٩، عدد ١٣٥، ١٥ يناير.

٤ ـ شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، من عدد ١ ـ ٢٥.

٥ ـ فلسطين ملحق المحرر بيروت مجلد عام (١٩٦٥).

٦ ـ فلسطين، مجلة الهيئة العربية العليا، أعداد يونيو ١٩٦٢ ويوليو ١٩٦٧ ونوفمبر ١٩٦٨.

ثانيا: الصحف:

١ ـ الدفاع فلسطين مايكرو فيلم ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥.

٢ ـ الزمان بغداد، عدد ٤٨٧، ٤ ابريل ١٩٣٩.

٣ ـ الكرمل فلسطين، مايكرو فيلم ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣.

٤ ـ الأهرام القاهرة، أعداد يناير، فبراير، مارس، أبريل، مايو ويونيو (١٩٣٩) وأعداد ديسمبر (١٩٤٧) وأعداد يناير، فبراير، مارس (١٩٤٨).

٥ ـ فلسطين، مايكرو فيلم ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥.

ثانيا ـ المصادر الأجنبية

أ) وثائق بريطانية غير منشورة:

Public Record Office (P.R.O.) (1920- 1946) Microfilm Co. 733/393- Co. 733/467.

ب ـ كتب رسمية صادرة عن الحكومة البريطانية:

1. Palestine, statement of policy, the white paper of may 1939 (cmd 6019).

2 — Palestine, Statement of Information Relating to the Act Violence, white Paper on Terrorism, July, 1946 (cmd 6873).

3. British Government (B. Gov.) His Majesty Stationery Office (H.M.S.O.) Foreign state Papers, Vol. 143.

4. Mandate Memorandum Presented by his Majesty Government, London, July, 1947.

5. Supplementary Memorandum by the Government of Palestine, 1946.

6. The Political History of Palestine under the British Mandate Memorandum Presented hisMajesty Government, London, July, 1947.

جـ ـ كتب صادرة عن حكومة فلسطين:

1. Government of Palestine: Asurvey of Palestine prepared in December 1945 and 1946, for the information of the Anglo American Committee of Inquiry, 2 Vols. Printed by the Government printer, Palestine.

د ـ مذكرات:

1. Cordell Hull,Memories , II. (N.Y. 1948).

2. Elliot Roosevelt, «The Roosevelt Letters London, 1949- 1952 III».
3. Forestal James : Forestal Diaries , Cassel and Co . Ltd . London , 1952.
4. Newton, F.E., Fifty Years in Palestine, London 1948.
5. Samuel, V., Memories, London, 1945.
6. Truman, Harry, S. Memories, 2 Vols. N.Y. 1955.
7. Weizmann, H. Trial and Error, Hamish Hamilton, London June 1949.

هـ ـ تراجــم :

1. Adam, c.f., : Life of Lord Lioyd, 1946.
2. Churchil, W.,: Great contemporaries, London, 1942.
3. Furlonge, G.,: Palestine is my country, the story of Musa Alami, London, 1969.
4. Pearlman, M.,: Mufty of Jerusalem, the story of Haj Amin El Hussiene, London, 1947.
5. Zohar, M.B.: The Armed prophet, A Biography of Ben Gurion, London, 1969.

و ـ مضابط مجلس العموم واللوردات :

1. Parliamentary Debateds, House of Commons, 5th Series: Vols., 244-333- 347- 348- 350- 357- 358- 382- 432- 451.
2. Hansard Parliamentary Debates 5th Series July, 31, 1946. Vol. 426.
3. Parliamentary Debates, House of Lords, 5th Series, Vols. 147- 151.

ز ـ محاضر اللجنة الملكية :

1. Royal Commission minutes of Evidence (cmd. 3786).

2. Royal Commission minutes of Evidence (cmd. 5479).

ح ـ محاضر لجنة الطوارىء الأمريكية الصهيونية :

1. A.Z.E.C., Confidental Bulletins, January to July, 1944.

ط ـ محاضر الكونجرس الأمريكي :

1. U.S. Congressional Record, I February, 1944.
2. U.S. Congressional Record, 18 December, 1947.

ي ـ محاضر هيئة الأمم المتحدة :

1. U.N. Official Records of the First special session of the General Assembly, Vol. III.
2. U.N. General Assembly Ad HOC committee, Summary Records.
3. U.N. Official Records of the 2nd session of General Assembly Plenary meeting, vol. II.
4. U.N. Official Records, No. 62.
5. U.N. Security Council', official Records, 3rd year, 5 Feb. to 2nd March.
6. U.N. Official Records of the 2nd session of the General Assembly. Vol. II Main Committe, summary Records, 16 April to 14 May 1948.
7. Official Records of the 2nd session of the General Assembly, vol. II., U.N. Resolution 181 (II) 29 Nov., 1947.

ك ـ وثائق هيئة الأمم المتحدة :

1. U.N. Document A/AC. 14/34 (II November, 1947).
2. U.N. Document A/AC. 14/34 (19 November, 1947).
3. U.N. Document A/364, Vol II Annexes- Annex 5.

4. U.N. Document A/364, vol. II Annexes- Annex 18.
5. U.N. Document A/565, Official Records of the 3rd session of the general Assembly.

ل ـ تقارير اللجان:

1. Royal Commission Report, 1937.
2. Anglo-American committe Report, 1946.
3. Unscop Report, 1947.
4. Ad Hoc Report, 1947.
5. Z.O.A. 4th Annuel Report
6. American Zionist Emergency council, A Report of activities.

م ـ وثائق ومذكرات صادرة عن الهيئة العربية العليا في اللغة الانجليزية:

1. Arab Higher committee for palestine, A collection of official Documents relating to the Palestine question, 1917- 1947, 3vols. New York, Oct., 1947.

ن ـ مراجع عامة:

1. Antonius, G. , Arab Awaking, London, 1939.
2. Avner,: Memories of an Assassin «confessions of a stern Gang Killer». Thomas Yoseloff, New York, 1959.
3. BarberN. : Palestine Star or Crescent, New York, 1947.
4. Bernard, William,: American Imigration Policy, N.Y. 1950.
5. Beign, M.: The Revolt, The Story of the Irgun, London, 1951.
6. Ben Gurion D.: Rebirth and Destiny of Israel, N.Y. 1954.
7. Ben Gurion, D.,: Israel Years of challenge, Jerusalem, 1963.

8. Cohen, Israel,: A Short History of Zionism, London, 1951.
9. Crossman, Richard,: Palestine Mission, N.Y. 1947.
10. Crum Bartly, C.: Behind the Silkern Curtain, A personal Account of Anglo— American Diplomacy in Palestine and the Middle East, N. Y. 1947.
11. Cunning Alan,: The last Days of the Mandate, London 1954.
12. Esco Foundation for Palestine: A study of Jewish, Arab and British policies 2 volumes New Haven, 1947.
13. Eban, Abba,: The voice of Israel, N. Y. 1954.
14. Filby, st. Jobn: Arabian Jubilee, London. 1952.Fisher, S. N.: The Middle East Routledge and Keganapaul, London, 1959.
15. Granados, Garcia, Jorge,: The birth of Israel, the Drama as I saw it, N.Y. 1949.
16. Hadawi, Sami: Bitter Harvest, Palestine, (1914- 1947) N.Y. 1967.
17. Halpern, Ben,: The Idea of the Jewish State, Cambridge Harvard University press, 1961.
18. Halperin, S.,: The Political World of American Zionism, Detriot, 1961.
19. Hurewitz, J.C. The Struggle for Palestine, N.Y. 1950.
20. Horowitz, David: State in the making, Transtated from the Hebrew by Julian Meltzer N.Y. 1953.
21. Hyamson, A.M., Palestine under the Britsh Mandate, London, 1950.
22. Jeffries, J.M.N.,: Palestine the Reality, London, 1939.
23. John, and Hadawi, S., : The Palestine Diary, Beirut, The P.L.O-.Palestine Research Centre, 2 vols., 1970.
24. Kimche, John,: The Seven Fallen Pillars, N.Y., 1953.

25. Kimche, John and David, : The secret Road, London, 1955.

26. Kirk, G.: The Middle East in the war: 1939- 1945, Washington, 1949.

27. Khan, Zafrallah: Palestine in the U.N. Karachi, 1948.

28. Kirk, G.: Ashort History of the Middle East, 3 rd edition, London, 1955.

29. Kirk, G.,: Survey for 1945- 1950, London, 1951.

30. Lilienthal, Alfred,: What price Israel, London, 1953.

31. Linzowski, G.,: The Middle East in the World Affairs, N.Y. 1953.

32. Litvinoff, Barnet,: Ben Gurion Israel, London, 1954.

33. Majeed Khadouri,: Independent Iraq, Oxford, 1969.

34. Marlowe, John,: Rebellion in Palestine, London, 1946.

35. Manuel, Frank, E.: The Realities of American Palestine Relations, Washington s. 6. puplic Affairs press: 1949.

36. Royal Instituted International Affairs,: Great Britain and Palestine, 1915- 1945, London 1946.

37. Sacher, Harry,: ، Israel the Establishment of state, London, 1951.

38. Sakran, Frank, Palestine Dilema Arab Rights, Versus Zionist Aspiration Washington, 1948.

39. Stevens, R.B.: American Zionism U.S. Foreign Policy (1942- 1947) N.Y. 1962.

40. Sykes, ch.,: Cross Roads to Israel, London, 1965.

41. Taylor, Alan,: Prelude to Israel, N.Y. 1959.

42. Trygvelie: In the cause of peace, Seven Years in the U.N. Macmillian, N.Y. 1964.

43. Toynbee, Arnold,: A Study of History, London, (1953- 1954) Vol. VIII.

44. Welles, Sumner,: We need not fail, Boston, 1948. Weizman.

45. Zaar, Isaac,: Rescue and liberation, America's Part in the Birth of Israel, N.Y. 1948.

ص - الدوريات باللغة الانجليزية:

1. Chicago Daily News, 16 December, 1942.
2. Economist 1st April, 1944.
3. Manchester Guardian, Nov. 15. 1945.
4. New York Times, 10 March 1944, 22 July 1944, 13 October, 1944. 19 October, 1945.
5. New York Harold Tribune. 14 October, 1947.
6. New Palestine. March 21, 1941, May 15, 1942, September 24, 1942.
7. New Judea, January, 1941.

الفهرس

موضوعات البحـث

الفصل الأول

مؤتمر لندن

(٧ فبراير - ١٧ مارس ١٩٣٩)

الفصل الثاني

الكتاب الأبيض البريطاني

١٧ مايو ١٩٣٩

الفصل الثالث

فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية

الفصل الرابع

تحول النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية

ما بين نهاية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)

ملحـــق وثائقـــي

وثائق بريطانية غير منشورة

Note of an interview given by the D.C.S.
(Mr Moody) to Fakhri Eff. Nashashibi at 21.35 p.m.
on the 16th January, 1939.

Mr. A.L. Kirkbride was present.

On the telephonic request of Fakhri Eff. and on the instructions of the Chief Secretary the D.C.S. gave an interview to Fakhri Eff. on the 16th January.

Fakhri Eff. said that although he had no direct authority to speak for the Defence Party (whose president is Ragheb Bey) he felt justified in putting two points before Government as he was confident that he was expressing the views of the party. He was endeavouring to arrange a meeting with Ragheb Bey to confirm his views.

2. The first point was representation. He suggested that, so far, Government appeared to have been concerned with granting facilities to one party only; he used the expression "one party" as he believed that the members of the Arab Higher Committee could all be classed as belonging to the Mufti's party.

There remained the equally if not more important "moderates" and Fakhri Eff. claimed that the Defence Party represents at least 75% of the material interests in Palestine and at least 50% of the entire population. He also claimed that if one counted only moderate opinion (i.e. other than the Mufti's men) the Defence Party covered at least 85% of the moderates. This being so he thought that it would be modest on their part if they asked for equal representation at the London Conference, e.g. if there were three "others" then there should be three representatives of the Defence Party; he believed that the Defence Party would accept this.

وثيقة رقم : ١



HIGH COMMISSIONER FOR PALESTINE,
JERUSALEM.

PALESTINE

SECRET

X/59/38

8 March, 1939.

Sir,

I have the honour to inform you that I have received a number of telegrams protesting against the inclusion in the Palestine talks of members of the National Defence Party and expressing confidence in the Arab Higher Committee and the Mufti as the only leaders recognised by the Arabs of Palestine.

2. Between the 6th and 10th February twenty one such telegrams were received and fifteen of them emanated from Gaza where party feeling has recently been strong, particularly when it was learned that Haj Adel Shawa was going to London as one of the Defence Party delegates.

No further telegrams of this nature have been received since the 10th February and this may be attributed to the fact that the inclusion in the Palestine Arab delegation of two members of the National Defence Party had been settled by agreement with the other parties.

The Right Honourable
Malcolm MacDonald, P.C., M.P.,
His Majesty's Principal Secretary of State
for the Colonies.

I have the honour to be,
Sir,
Your most obedient,
humble servant,

Harold MacMichael
HIGH COMMISSIONER
FOR PALESTINE

CO 733/406

وثيقة رقم : ٢

COPY.

32

UNITED PALESTINE APPEAL

February 7th, 1941.

Nevile Montagu Butler, Esquire, C.V.O.
British Embassy,
Massachusetts Avenue,
Washington, D.C.

My dear Mr. Butler,

May I on behalf of the officers of the United Palestine Appeal formally convey to you our appreciation of the message which you addressed to the National Conference for Palestine held in Washington, D.C. on January 25th and 28th, 1941.

The delegates to the National Conference of the United Palestine Appeal were greatly heartened by your words of encouragement and hope. In their determination to broaden their efforts in behalf of the rebuilding of the Jewish National Home in Palestine, they also resolved to give maximum aid to Britain in her struggle against the totalitarian forces. We feel confident that the Jews of Palestine, like the Jews of America, will do their full share toward assuring the preservation of the principles of democracy and human liberty.

With all good wishes, I am

Very cordially yours.

Abba Hillel Silver
National Chairman

AHS:SDB

وثيقة رقم: ٣

(E 1897/1897/31). FOREIGN OFFICE, S.W.1.

10th May, 1940.

Dear Downie,

You may remember that about a fortnight ago you telephoned to tell me that Mr. Parks, of the Royal Institute of International Affairs, had been to see Mr. MacDonald and had told him about certain memoranda dealing with our commitments to the Arabs during the last war which Professor Arnold Toynbee had told Mr. Parks he had prepared for the Foreign Office before the Peace Conference at Versailles.

2. You added that, according to what Professor Toynbee had told Mr. Parks, one of these memoranda clearly indicated that Palestine and Syria were within the area of Arab independence mentioned in the McMahon-Hussein correspondence, and that at that time the Foreign Office accepted this view of the correspondence and only later changed their attitude as the result of Jewish pressure, and sought for arguments to show that the correspondence had failed to cover Palestine.

3. We have now looked into this question and think that the principal memorandum referred to by Professor Toynbee is obviously that entitled "Memorandum respecting "the settlement of Turkey and the Arabian Peninsula" (Confidential 11908* with maps attached in a separate cover). In this memorandum Professor Toynbee, in examining our commitments in the Middle East, stated (Part one: Section II(4)(c)) that subject to the maintenance of certain obligations and rights regarding the Lebanon

/and.

H. F. Downie, Esq., C.M.G., O.B.E.

- وثيقة (رقم: ٤

qualifies this later by references to the necessity for a Mandate and to a special position for the Jews, showing that the seeds of inconsistency were there from the start. What probably happened was that after 1918 the Zionist interpretation of the Balfour Declaration was accepted by His Majesty's Government and ordered to be put into effect by persons who had forgotten or never known about the pledges to the Arabs. Later, when the irreconcilable elements in the situation began to make themselves felt, arguments were sought to show that the pledges did not exclude what was being done for the Zionists.

7. For instance, if you will look at Childs' "Memorandum on the Exclusion of Palestine from the Area "Assigned for Arab Independence by the McMahon-Hussein "Correspondence of 1915-16" (Confidential 13778*: the 24th October, 1930) you will find, on page 54, that he refers to the Toynbee memorandum, and does his best to pull the Professor's views to pieces. His grounds for doing so are, however, mainly those which were rejected in effect by the Committee which considered the McMahon-Hussein correspondence during the Conferences on Palestine early in 1939, i.e. those based on the meaning of the words "district" and "vilayet", etc.

8. I enclose copies of the two Toynbee memoranda referred to above. I think a copy of Childs' memorandum is already in the Colonial Office.

Yours ever

Lacy Baggallay

and Arabia proper "and so long as there is no detriment "to the interests of France, His Majesty's Government are "pledged to King Hussein............that not merely his "own dominions in the Hejaz, but also the Red and Brown Areas, "(see the maps) - the Akka-Haifa Enclave, Areas A and B, "and the whole mainland of the Arabian Peninsula south "of Area B, with the exception of the Aden Protectorate, "shall be 'Arab' and 'Independent'". About Palestine he stated (Part one: Section III(6) that "We are pledged "to King Hussein that this territory (i.e. Palestine, "West of the Jordan) shall be 'Arab' and 'independent'". He went on to enumerate other British commitments, including the Balfour Declaration. Later (Part Two: Section III 6) he stated that our aim in Palestine should be <u>inter alia</u> "to insure reasonable facilities for Jewish colonisation "without giving Arab or Moslem opinion an opportunity for "considering that Great Britain has handed over free Arab "or Moslem soil to aliens." Finally (Part Three: Section II (XIV) he stated "...... the Jewish colonists.... will "be entitled to a position more than mathematically "proportionate to their numbers at the start".

4. Professor Toynbee also prepared a memorandum on "British Commitments to King Hussein" (Confidential 11818*). But this, while recapitulating the McMahon-Hussein Correspondence in Section (iii) and dealing with the future administration of Palestine in Section (iv), does not add anything in the way of argument or interpretation.

5. The contemporary minutes cast no doubt upon Professor Toynbee's statements as to the interpretation of our assurances to King Hussein, and the first memorandum (11908*) was circulated to and considered by the Eastern Committee of the Cabinet, which likewise did not question the interpretation (Eastern Committee 41st Minutes, pages 6 and 16).

6. I am afraid that it would be difficult to establish that the change in the outlook of His Majesty's Government, which does undoubtedly seem to have taken place between 1918 and 1922, was due to Jewish pressure. I doubt whether the change was conscious. Although Professor Toynbee is categorical about Palestine being promised as "Arab" and "independent" he

/qualifies

5/6/39.

SECRET.

CABINET 29 (39).

EXTRACT from Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10, Downing Street, on Tuesday, 23rd May, 1939.

PALESTINE.

(Previous Reference: Cabinet 28 (39) Conclusion 5)

5. THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES said that there was little to report in regard to Palestine. He thought that progress was being made in justifying the White Paper proposals in Parliament. The position as to public opinion in the United States was also not unsatisfactory.

The position when the Government's proposals were laid before the Permanent Mandates Commission might be somewhat more difficult. The Commission was somewhat pro-Zionist in opinion, and might well take the view that the proposals in the White Paper involved a breach of the Mandate, in the spirit if not in the letter.

In regard to Palestine itself, the Arab opposition was perhaps not very formidable. The Jews, on the other hand, had adopted a very stiff attitude. There was, however, nothing in the situation which called for any immediate decision.

The Cabinet took note of this statement.

وثيقة رقم : ٥ -

1 Sir H. MacMichael 27.9.40

2 HC. Secret 7.10.40

Mr. Antonius has long been a close personal friend of the Mufti, and at the London Conferences in 1939 his attitude was as uncompromising as that of, for instance, Jamal Husaini. He did not accept the White Paper policy; his views on it will be found in the memorandum enclosed with (15) on 75872/16/40.B Mr. Antonius keeps himself aloof from the political activities of the leading Palestinian Arab politicians and it is doubtful whether, as a Lebanese Christian, he really carries much weight with them. His own description of himself is "a student of Arab affairs who believes in the value of Anglo-Arab collaboration" and I have no doubt that, while in no sense an Arab moderate of the type of Ragheb Nashashibi, he is at heart Anglophil and out of sympathy with those Arabs (like the Mufti) who are ready to respond to Axis advances.

2. The fact that these frank and cordial discussions have taken place between the High Commissioner and Mr. Antonius is an encouraging sign of the times. I do not think that we need read any sinister motive into Mr. Antonius's "strong inclination to do something helpful". Having regard, however, to Mr. Antonius's very considerable abilities, his memorandum is a disappointing document, and I do not think one can quarrel with Sir Harold MacMichael's description of it as "more of an essay by an ambitious writer than a piece of constructive statesmanship".

وثيقة رقم: ٦

16 January, 19[illegible].

Dear Baxter,

You will remember that Damascus telegram No.4 of the 6th January, about the proposal to arrest the two Palestine rebel leaders Abdul Rahim el Haj Mohammed and Yusef Abu Dorch while in Syria, was discussed with our Secretary of State on the 18th January, and that it was decided to take no action for the time being pending the discussions at Beirut between the Mufti and the other Palestine Arab leaders.

Now that the Beirut talks are over and the Palestine delegation practically settled, we should be glad to know whether you could find out from Damascus how matters stand, i.e. whether these two persons are still in Syria and if so whether anything has come of Mr. MacKereth's representations to the French authorities.

Yours sincerely

[illegible]

BAXTER, ESQ., M.C.

وثيقة رقم: ٧-

Palestine Land Transfers Regulations. Letter to the Secretary-General of the League of Nations.

London, February 28, 1940.

Letter to Secretary-General, League of Nations.

Foreign Office, February 28, 1940.

Sir,

I AM directed by Viscount Halifax to transmit to you herewith, for communication to the members of the Council as well as to the Permanent Mandates Commission, the text of Regulations (without the Schedule) made by the High Commissioner for Palestine, under Article 16D of the Palestine Orders-in-Council, 1922–39, prohibiting or restricting the sale of land in certain areas in Palestine, together with a copy of a notice which is being published with the Regulations in the *Palestine Gazette*. An explanatory memorandum by His Majesty's Government in the United Kingdom is also enclosed.

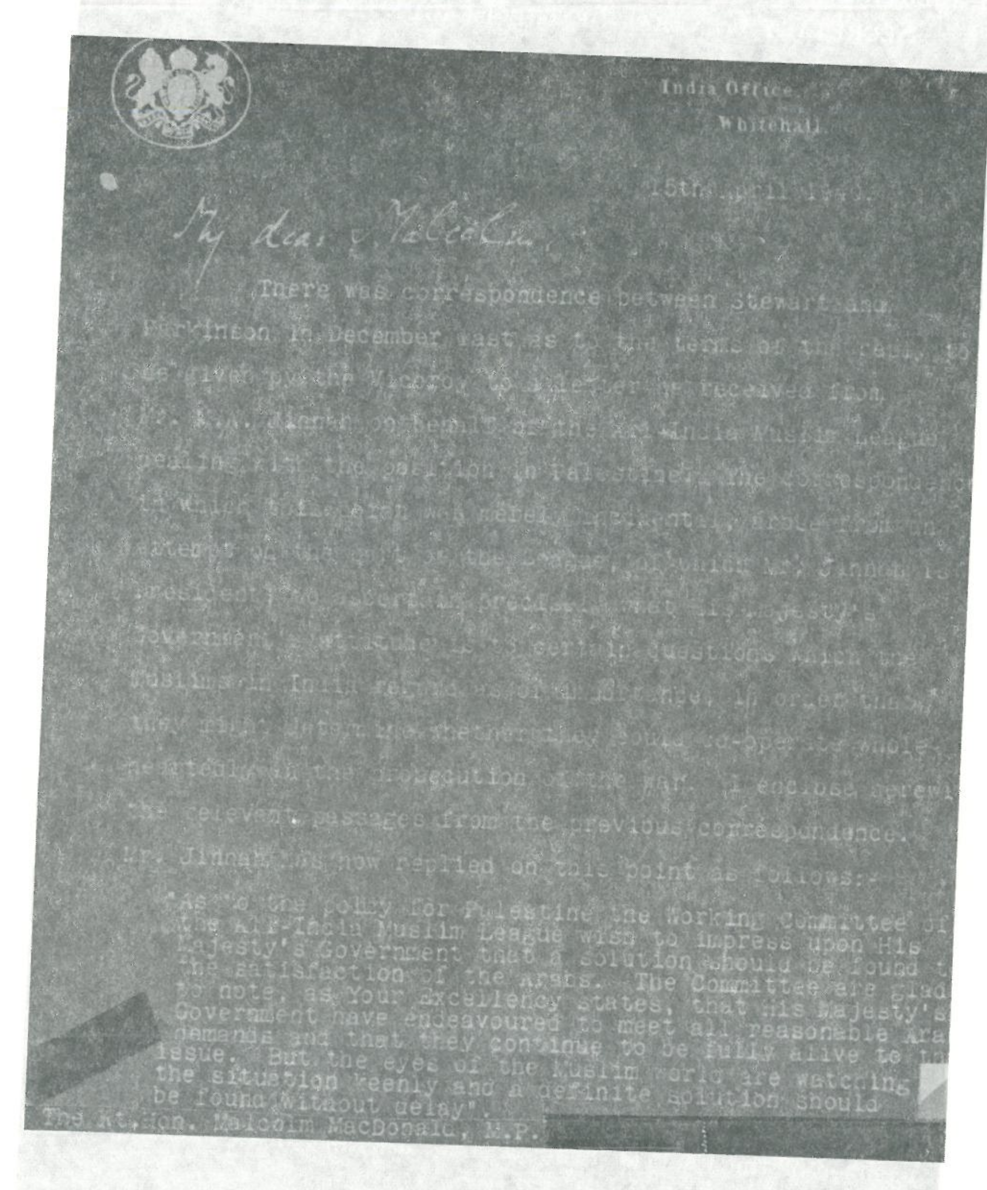
2. As members of the Council are aware, the Report of the Permanent Mandates Commission dealing with Palestine would normally have been taken by the Council at its ordinary session in September last, but, for reasons connected with the international situation, the meeting of the Council was postponed. Further, at its meeting on the 9th December to consider the appeal of the Finnish Government, the Council decided, for similar reasons, to confine its political deliberations to the Finnish question. In these circumstances the discussion by the Council of the Report of the Permanent Mandates Commission on Palestine has been deferred for the time being.

3. In the meantime one point referred to in that Report, namely, the question of the sale of land in Palestine, calls for urgent action, and His Majesty's Government in the United Kingdom have decided to authorise the issue of the enclosed Regulations. They are themselves still of opinion, after the most careful consideration, that this action is in no way inconsistent with the provisions of the Mandate. But in the circumstances set out above they have thought it right to inform the members of the Council of the position in case any member of the Council should wish to ask that the Council should be convened to discuss it.

I am, &c.

LACY BAGGALLAY.

- وثيقة (رقم: ٨)



India Office,
Whitehall.

15th April 1940.

My dear Malcolm,

There was correspondence between Stewart and Parkinson in December last as to the terms of the reply to be given by the Viceroy to a letter he received from Mr. M.A. Jinnah on behalf of the All-India Muslim League dealing with the position in Palestine. The correspondence, in which this item was merely incidental, arose from an attempt on the part of the League, of which Mr. Jinnah is President, to ascertain precisely what His Majesty's Government's attitude is to certain questions which the Muslims in India regard as of importance, in order that they might determine whether they could co-operate whole-heartedly in the prosecution of the war. I enclose herewith the relevant passages from the previous correspondence.

Mr. Jinnah has now replied on this point as follows:-

"As to the policy for Palestine the Working Committee of the All-India Muslim League wish to impress upon His Majesty's Government that a solution should be found to the satisfaction of the Arabs. The Committee are glad to note, as Your Excellency states, that His Majesty's Government have endeavoured to meet all reasonable Arab demands and that they continue to be fully alive to the issue. But the eyes of the Muslim world are watching the situation keenly and a definite solution should be found without delay".

The Rt. Hon. Malcolm MacDonald, M.P.

- وثيقة (رقم: ٩)

RECEIVED
4 JAN 1940
C.O. REG.

TELEGRAM from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 4th January. Received at 2.8 p.m. on 4/1/40.

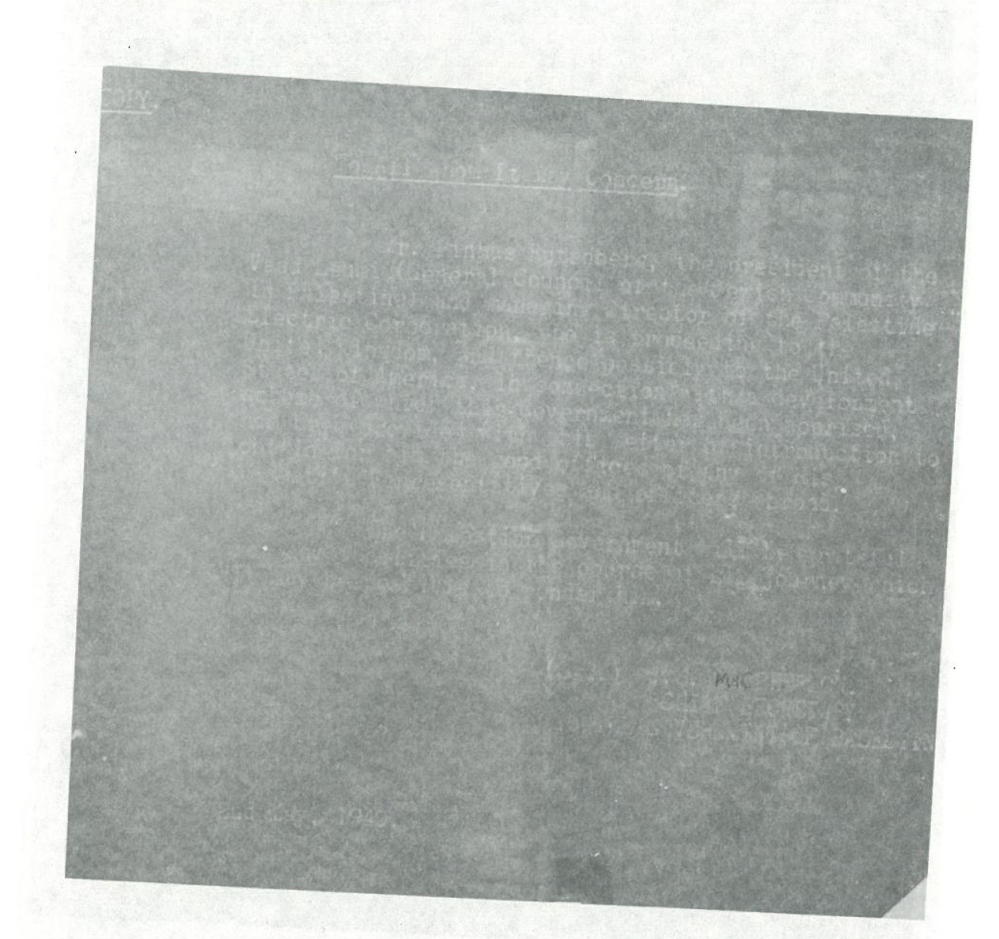
-----------oOo-----------

No.12.

The following report covers the period 26th December 1939 - 1st January, 1940.

1. 1 Arab wounded.
2. 2 Cases of sabotage.
3. 11 Cases of armed robbery.
4. 5 Arabs were tried by Military Court. One was sentenced to death, 1 to 12 years, 1 to 5 years, 1 to 3 months and whipping, 1 was acquitted.
5. On 30th December 1939, 1117 Arabs and 67 Jews were interned in detention camp.

- وثيقة (رقم: ١٠)



- وثيقة (رقم: ١١)

III. THE JEWISH PEOPLE AND THE WAR

Dr. Weizmann to the Prime Minister.

29th August, 1939.

Dear Mr. Prime Minister,

In this hour of supreme crisis, the consciousness that the Jews have a contribution to make to the defence of sacred values impels me to write this letter. I wish to confirm, in the most explicit manner, the declarations which I and my colleagues have made during the last months, and especially in the last week: that the Jews "stand by Great Britain and will fight on the side of the democracies."

Our urgent desire is to give effect to these declarations. We wish to do so in a way entirely consonant with the general scheme of British action, and therefore would place ourselves, in matters big and small, under the co-ordinating direction of His Majesty's Government. The Jewish Agency is ready to enter into immediate arrangements for utilising Jewish man-power, technical ability, resources, etc.

The Jewish Agency has recently had differences in the political field with the Mandatory Power. We would like these differences to give way before the greater and more pressing necessities of the time.

We ask you to accept this declaration in the spirit in which it is made.

I am, dear Mr. Prime Minister,

Yours sincerely,

(Signed) CH. WEIZMANN.

The Prime Minister to Dr. Weizmann.

2nd September, 1939.

Dear Dr. Weizmann,

I should like to express my warm appreciation of the contents of your letter of August 29th, and of the spirit which prompted it. It is true that differences of opinion exist between the Mandatory Power and the Jewish Agency as regards policy in Palestine, but I gladly accept the assurance contained in your letter. I note with pleasure that in this time of supreme emergency, when those things which we hold dear are at stake, Britain can rely upon the whole-hearted co-operation of the Jewish Agency. You will not expect me to say more at this stage than that your public-spirited assurances are welcome and will be kept in mind.

Yours sincerely,

(Signed) NEVILLE CHAMBERLAIN.

- وثيقة (رقم: ١٢)

Colonial Office,

Downing Street,

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your secret despatch of the 4th July regarding the illegal possession of arms by Jews and the request by the Vaad Leumi for the formation of a Jewish military force and the mobilization of Jewish "security forces".

2. The attitude adopted by the General Officer Commanding in his discussions with Jewish representatives on the subject of illegal arms meets with my entire approv[al] and I endorse the comment contained in paragraph 2 of your despatch.

3. With reference to paragraph [illegible] of your despatch and enclosures V and VI, I shall be obliged if you will inform the Vaad Leumi that I have received and considere[d] their petition and that the proposal for the formation o[f] Jewish force in Palestine has already been discussed in London with the President of the Jewish Agency. You should also inform the Vaad Leumi that Dr. Weizmann has [been] made aware of the political objections felt by His Majest[y's] Government to [illegible] formation of [illegible] Palestine, and that for some time to come the difficulty [of] providing equipment will restrict the possibilities of making use of new sources of man power whether in Palesti[ne] or elsewhere. You should add, however, that His Majesty['s] Government, who sympathize with the anxiety of the Jewish community in Palestine to play an active part in the war, have decided to approve, as an initial step, of the

enlistment

COMMISSIONER

[SI]R HAROLD MacMICHAEL, K.C.M.G., D.S.O.

P.R.O. CO 733/428

رقم ١٤ ب

- وثيقة (رقم: ١٤) (ب)

COPY to Mr. Thornley at Colonial Office.

10 Downing Street, S.W.

IMMEDIATE.

30th October, 1942.

The Prime Minister does not propose to send any message for publication in connection with the celebration of the 25th anniversary of the Balfour Declaration (November 2nd); but he would be glad if Lord Halifax could be asked to communicate the following entirely private message on this occasion to Dr. Weizmann, who is understood to be at the St. Regis Hotel, New York (ensuring that it is understood that the message is not (not) for publication :-

"To Dr. Chaim Weizmann.
Private.

My thoughts are with you on this anniversary. Better days will surely come for your suffering people and for the great cause for which you have fought so bravely. All good wishes.

Winston Churchill."

I am sending a copy of this letter to Thornley at the Colonial Office for his information.

Yours sincerely,

J. M. Martin

V. G. Lawford Esq.,
Foreign Office.

enlistment of Palestinians (Jews and Arabs in approximately equal numbers) in companies to be attached for combatant service to British units, and that the details of this scheme are at present engaging the attention of the Commander-in-Chief, Middle East.

4. With reference to the request of the Vaad Leumi for the mobilization of Jewish "security forces", I understand that you have under examination, in the light of the present situation, the adequacy of the police forces available for the protection of the Jewish settlements.

I have the honour to be,

Sir,

Your most obedient,

humble servant,

- وثيقة (رقم: ١٤) (أ)

7047/A/43

Cypher Telegram
(O.T.P.)

TO PALESTINE (Sir H. MacMichael)

FROM S. OF S., COLONIES.

Sent 14th May, 1943. 22.00 hrs.

MOST IMMEDIATE
No. 518 Most Secret.

My telegram No. 517.

Jewish recruiting methods. Please transmit following message from Jewish Agency London to Moshe Shertok Jewish Agency, Jerusalem. Begins

Reference preceding telegram Locker wrote Secretary State today following

After conference Wednesday we agreed with Melchett text telegram Shertok calculated convey steps all hoped takeable Jerusalem enable co-operation between administration and Agency in recruiting be resumed friendly basis. We believe telegram faithfully indicated point to which conference with Secretary State carried matter. But final sentence to which Melchett agreed when he saw Secretary State Thursday implies connotation which would have required discussion elucidation. We want therefore make clear this sentence no way interpretable as criticism our part past attitude our colleagues Jerusalem further it does not preclude discussion in Jerusalem of way in which regulations recent ordinance to be interpreted and applied. Expressed hope this contretemps not spoil favourable beginning made our conference Wednesday. LOCKER. Ends.

- وثيقة (رقم: ١٥)

LIST OF MEMBERS OF BRITISH SECTION OF ANGLO-AMERICAN COMMITTEE

Name	
Mr. S.V.T. Adams, M.P.	Deletate of Great Britain in China
Lord Ailwyn	
Colonel Sandeman Allen, M.P., O.B.E.	
Lord Bennett	
Sir Peter Bennett, M.P.	
Mr. Anuerin Bevan, M.P.	Hon. Secretary Gratius Society
Dr. A.W.R. Bisschop	
Sir Maurice Bonham-Carter	
Mr. B.D. Blumenfeld	
Mr. Seymour Cocks, M.P.	
Mr. Clement Davies, M.P.	
Lord Donegall	
Mr. Alfred Edwards, M.P.	
Hon. Mrs. FitzPatrick	Hon. Secretary
Dr. A. Goldfoot	
Sir Hubert Gough	
Sir Robert Gower, M.P.	
Brig.-Gen. W.H. Gribbon, C.M.G., D.S.O.	
Mr. Ian Hannah, M.P.	
Capt. J. Helpern	
Mr. Ivor Greenberg	
Sir Patrick Hannon, M.P.	
Mr. J.J. Craik Henderson, M.P.	
Earl De La Warr, P.C.	
Commander O. Locker-Lampson, M.P.	
Mr. Samuel Landman	Author of "His Terrible Swift Sword"
Dr. Norman Maclean	
Mr. James A. Malcolm	
Mr. J.H. Martin, M.P.	
Maj. E.J. Monro	
Prof. W.O.E. Oesterly	
Lord Plumer	
Sir Felix J.C. Pole	
Sir Adrian Pollock	
Lt.-Col. Sir F.J. [illegible]	
George Ridley, M.P.	Hon. Treasurer
Mr. Cyril J. Ross	
Dr. Redcliffe Salaman, F.R.S.	
Mr. Horace B. Samuel	
Lord Saltoun	
Lord Strabolgi	
Mr. Wickham Steed	
Mr. Ivor Thomas M.P.	
Mr. J.C. Underdown, J.P.	
Mr. Jack White, V.C.	Vice Chairman
Lord Winster	
Mr. Tom Wintringham	(former M.P)
Mrs. Tom Wintringham	

THE AIM

To bring about, by legal means the formation of a Jewish Army, to fight for the survival of the Jewish people and the preservation of democracy. This army, composed primarily of Stateless and Palestinian Jews and refugees as well as of volunteers from free countries, will fight on all required battlefields side by side with the United States, Great Britain and the other Allied nations.

WINSTON CHURCHILL
Prime Minister.

"Any nation, any man, who fights against Nazism will have our aid."

DAVID LLOYD GEORGE

"The offer to form a Jewish Army and Air Force alongside of the Allies in the present struggle against Nazi tyranny should have been accepted without hesitation and delay."

LORD DAVIES

"In this tragic conflict we must be for or against the Jews: there can be no neutrality. Our attitude towards them becomes the test of our professions and the sincerity of our war aims. It strikes at the root of our morale, and if we abandon the Jews we abandon everything, because Hitler has chosen to make them his special target. Whether we like it or not, and however inconvenient it may be, the Jewish people has become the personification of the issues involved in this world struggle between right and wrong, between good and evil. If we desert the Jews it may result in our losing the war, because it is a betrayal of our avowed war aims. Surely it is the height of folly to repudiate our principles and to cold-shoulder our friends in order to curry favour with neutrals or potential enemies."

American Committee for a Jewish Army

DR. SAMUEL HARDEN CHURCH (*President of the Carnegie Institute*) — *Hon. Chairman*
COL. JOHN HENRY PATTERSON, D.S.O. — *Hon. Chairman*
PIERRE VAN PAASSEN — *Chairman*
LOUIS FITCH, K.C. — *Vice-Chairman*
ALFRED A. STRELSIN — *Vice-Chairman—Executive Board*
PETER H. BERGSON — *National Director*
GABRIEL WECHSLER — *Secretary*

National Committee

Military Authorities and Congressional Leaders.

THOMAS T. CRAVEN, *Rear Admiral, U.S. Navy (Retired)*
SENATOR JAMES J. DAVIS (Pa.), *Naval Affairs Committee*
SENATOR GUY M. GILLETTE (Ia.), *Naval Affairs Committee*
IRA A. HAYNES, *Brigadier General, U.S. Army (Retired)*
HARRY P. HUSE, *Vice-Admiral, U.S. Navy (Retired)*
SENATOR EDWIN C. JOHNSON (Colo.), *Military Affairs Committee*
EDWARD F. McGLACHLIN, Jr., *Major General, U.S. Army (Retired)*
COLONEL MORRIS J. MENDELSOHN, *Past National Commander Jewish War Veterans of U.S.*
COLONEL RAYMOND ROBINS
SENATOR ELBERT D. THOMAS (Utah), *Military Affairs Committee*
SENATOR HARRY S. TRUMAN (Mo.), *Military Affairs Committee*
SENATOR MILLARD E. TYDINGS (Md.), *Naval Affairs Committee*
DR. JOSEPH B. WOLFFE, *Lieutenant Commander, U.S.N.R.*
H. E. YARNELL, *Rear Admiral, U.S. Navy (Retired)*
SENATOR PRENTISS M. BROWN (Mich.)
SENATOR ARTHUR CAPPER (Kans.), *Foreign Relations Committee*
SENATOR LeVERNE HERRING (Ia.)
SENATOR JAMES E. MURRAY (Mont.), *Foreign Relations Committee*
SENATOR WILLIAM H. SMATHERS (N.J.)
REPR. WILLIAM B. BARRY (N.Y.)
REPR. GEORGE H. BENDER (Ohio)
REPR. FRED BRADLEY (Mich.)
REPR. MICHAEL J. BRADLEY (Pa.)
REPR. CHARLES A. BUCKLEY (N.Y.)
REPR. LOUIS J. CAPOZZOLI (N.Y.)
REPR. W. STERLING COLE (N.Y.)
REPR. THOMAS H. CULLEN (N.Y.)
REPR. THOMAS D'ALESANDRO, Jr. (Md.)
REPR. CHARLES S. DEWEY (Ill.)
REPR. SAMUEL DICKSTEIN (N.Y.)
REPR. JOHN D. DINGELL (Mich.)
REPR. LE ROY D. DOWNS (Conn.)
REPR. HERMAN P. EBERHARTER (Pa.)
REPR. IVOR D. FENTON (Pa.)
REPR. JAMES M. FITZPATRICK (N.Y.)
REPR. THOMAS F. FORD (Calif.)
REPR. FRED C. GARTNER (Pa.)
REPR. BERTRAND W. GEARHART (Calif.)
REPR. GEORGE GRANT (Ala.)
REPR. VINCENT F. HARRINGTON (Ia.)
REPR. ARTHUR G. KLEIN (N.Y.)
REPR. CHARLES KRAMER (Calif.)
REPR. WALTER A. LYNCH (N.Y.)
REPR. LUCIEN MACIORA (Conn.)
REPR. RAYMOND S. McKEOUGH (Ill.)
REPR. JAMES P. McGRANERY (Pa.)
REPR. NAT PATTON (Texas)
REPR. ADOLPH J. SABATH (Ill.), *Dean, House of Representatives*
REPR. LEON SACKS (Pa.)
REPR. THOMAS A. SHANLEY (Conn.)
REPR. JOHN EDWARD SHERIDAN (Pa.)
REPR. ANDREW L. SOMERS (N.Y.)
REPR. HARVE TIBBOTT (Pa.)
REPR. SAMUEL A. WEISS (Pa.)
HON. DWIGHT GRISWOLD, *Governor of Nebraska*
HON. ROBERT A. HURLEY, *Governor of Connecticut*
HON. R. M. JEFFERIES, *Governor of So. Carolina*
HON. HERBERT R. O'CONOR, *Governor of Maryland*
HON. CHARLES POLETTI, *Lt. Governor of New York*
HON. MURRAY D. van WAGONER, *Governor of Michigan*

- (وثيقة (رقم: ١٦)

SECRET CIPHER TELEGRAM

112

From:- The War Office.

To:- J.S.M.Washington. Desp.2225 19 Dec.42.

7698 Cipher (M.O.5) 18 Dec.

Following for your information.

1. In House of Commons on 15 Dec. Mr. Hannah, representative Anglo-American Committee for Jewish Army, asked the Secretary of State for War whether H.M.G. would agree formation committee to discuss Jewish Army project with delegation from America.

2. Reply was to effect that no change in policy as stated 6 Aug was justifiable.

3. Anglo-American Committee have also made similar approach in writing. All documents and H.M.G's reply are being forwarded to Embassy by Foreign Office.

4. Contact Embassy for full information on 3 above.

T.O.O. 1720A/18.

C.6.(Telegrams).

Distribution:- S. of S.
D.M.O.
D.D.M.O.(O).
M.O.1,5.
Foreign Office (Mr. Eyres).
Colonial Office (Mr. Boyd).
M.I.2.

- وثيقة (رقم: ١٧)

E. B. Boyd Esq
Colonial Office

With the Compliments
Under ... State
... Affairs

143
14

(E .../.../31). FOREIGN OFFICE,
S.W.1.

3rd September, 1943.

Dear Calthorpe,

I enclose a copy of a letter from the Ambassador in Cairo to the General Officer Commanding-in-Chief about a proposal that Jewish Military Units should be allowed to fly the Jewish flag. You will remember that this subject was mentioned in the record of the conversations between General Wilson and Shertok, of which you sent me a copy under cover of your letter B.M/1656 (M.O.5) of the 21st August.

We entirely agree with Killearn's observations and we hope that if General Wilson raises the question with you, we shall be allowed an opportunity of expressing our views.

/I

Lieutenant-Colonel R.H.A.G.Calthorpe,
M.O.5.,
War Office.

- (وثيقة رقم: ١٨).

Palestine Gun-Running: Jews and Arabs Have Equipped Private Armies

From STUART EMENY, News Chronicle Special Correspondent

CAIRO, Sunday.

TROUBLE is brewing in Palestine. Both Jewish Zionists and Arabs are armed and both are preparing to use their arms against each other.

To complicate matters still more, the Arabs are prepared to turn their rifles against British authority if the British Government does not close the door to Jewish immigration into Palestine, while the Jews threaten to shoot if the British do close the door.

They are gun-running again in the Holy Land, and friends of mine who have just returned tell me that the tension is growing.

As the menace of the World War ebbs from the shores of the Mediterranean, a wave of civil war threatens to break over Palestine.

THE DILEMMA

That, in brief, is the political dilemma which the British Government has to solve before next spring, when, according to the 1939 White Paper, no more Jews are to be allowed into Palestine unless the Arabs give their consent—which they certainly will not give.

If the British Government implements its policy there will be trouble from the Jews; if it fails to implement its policy there will be another Arab revolt.

Jews are getting restive because they fear the British will keep their word and not allow any more Jews into Palestine; the Arabs are getting agitated because they are afraid that, as a result of Jewish pressure in Britain and America, the British Government will not keep its word.

"CELL" SYSTEM

The Jews have their own private army which, organised and trained on the "cell" system, is an ever-present menace to security. It is well equipped with rifles and automatic weapons, and rumour has it that it possesses field and anti-aircraft guns.

Gun-running has been going on for years. Before the war rifles and revolvers were brought into Palestine concealed in false backs to innocent-looking office safes, or

- وثيقة (رقم: ١٩)

The Church of Scotland

Overseas Department

J/IMC.

Joint Secretaries—
Rev. Alex. King, M.A.
Rev. R. Clephane Macanna, M.A.

Offices 121 George Street
Edinburgh 25th June, 19[illegible]

Mr. C.E. Eastwood,
(Palestine Department),
Colonial Office, Downing Street,
London, S.W.1.

Dear Mr Eastwood,

Dr. Gauld and I have now returned from Palestine and we wish to thank you for all the help given to us on our visit. We arrived back in time for the General Assembly and have had a very busy time ever since. I am to be in London next week, staying at The Westway Hotel, 20/23 Endsleigh Street. I shall be arriving there on Saturday and would very much like to see you for a short time if that is possible.

I have received a note from Mr. Sloan of our Tiberias Hospitals in which he raises the case of certain Hebrew Christians in Haifa. Some of these seem to have come into Palestine originally as illegal immigrants but their presence is recognised by the Government. For example, they have ration cards etc. They have no legal right to remain in Palestine and are wondering how it will be possible for them to obtain passports or some kind of indentity documents to settle in Palestine or perhaps elsewhere. I understand that the entry visas under the White Paper are in the hands of the Jewish Agency and the Jewish Agency does not recognise Hebrew Christians. This situation has arisen before in connection with Hebrew Christian refugees from Rumania and these could not be admitted to Palestine as the Agency would not grant the necessary permits. The matter has now been brought to the notice of the Church of Scotland officially by Mr Sloan's letter and I have been instructed to make enquiry. Before taking any steps in this matter I would be glad to know the exact position from you. I think it is quite certain that, if the position is as stated above, and no provision is made for the entry of Hebrew Christians, the Church will press for some alteration in procedure. It may be that the matter can be settled without any undue publicity. I may say that during our visit to Palestine we had many complaints of Jewish discrimination against Hebrew Christian and had occasion to warn the Jewish Agency on this matter. Quite obviously any statement by the Church of Scotland would cause serious embarrassment to the Agency.

I remain,

Yours very sincerely,

- وثيقة (رقم: ٢٠)

Extract from J.T.A. Bulletin 28-1-44

75072/9/44

PALESTINE ARABS RAISE LOAN TO PREVENT JEWISH LAND PURCHASES.

Jerusalem, Jan. 27th. (Jewish Telegraphic Agency).

An Arab conference was held in Haifa under the chairmanship of Ahmad Hilmi Pasha, Director of the Arab Bank, to establish a "national treasury" designed to forestall Jewish land purchases.

The conference decided to raise a loan of £100,000 for the purpose of acquiring all Arab lands which otherwise might be acquired by Jews. The loan is to be repaid in ten years. A total of £7,000 was subscribed during the conference. The delegates of the Arab villages in the neighbourhood of Haifa undertook to levy one piaster on every villager during the distribution of the sugar and flour rations.

A resolution was passed urging the Palestine Government to prohibit Jewish land acquisition throughout the country.

- وثيقة (رقم: ٢١)

Supplement No. 2
to the
Palestine Gazette Extraordinary No. 878 of 18th April, 1939.

NOTICE.

It is notified for general information that the High Commissioner has been authorised by the Secretary of State to enact the Immigration (Amendment) Ordinance, No. 17 of 1939, by which the Palestine Government preserve for the month of April their powers, originally given in the Immigration (Amendment) Ordinance, No. 33 of 1937, to restrict immigration into Palestine by numerical quotas on categories of immigrants to be admitted to the country.

Under this Ordinance the High Commissioner has, with the approval of the Secretary of State, made an order which prescribes quotas for all categories of immigration, except [illegible] and minor children, and will provide for the admission to Palestine of approximately 1,000 Jewish immigrants on certificates to be granted during April.

It is further notified that His Majesty's Government will take into account the immigration permitted on immigration certificates granted during April in their consideration of future policy for immigration in the light of the recent London Conferences.

IMMIGRATION ORDINANCE.

Order by the High Commissioner.

In virtue of the powers conferred on the High Commissioner by section [illegible] of the Immigration Ordinance, His Excellency has been pleased to order and it is hereby ordered as follows:—

- وثيقة (رقم: ٢٢)

Extract from note of interview by S/S with General Barker, [illegible]

Arab Executions.

General Barker referred to the recent execution of certain Arabs who had returned from Syria and elsewhere to Palestine and assured the Secretary of State that in all these cases (some of which he specified) the sentence of death was well deserved. He said that before leaving [illegible] he had directed that a schedule of these cases giving full particulars should be prepared for the information of the Government.

He thought that the military courts had proved a great success and he knew that the High Commissioner was not anxious to see them [illegible] at an early date. He did not agree with the view that their functions in connection with the military courts damaged the relations of the military authorities with the local Arab population.

- وثيقة (رقم: ٢٣)



INWARD TELEGRAM

75/775/43/101

This document must be paraphrased if the communication of its contents to any person outside Government Service is authorised.

Cypher

COPY FOR REGISTRATION

FROM PALESTINE (Sir H. MacMichael)

TO S. OF S., COLONIES.

D. 8th November, 1943
R. 8th " 20.00 hrs.

MOST IMMEDIATE

No. 1409 Secret.

Addressed to S. of S.
Repeated to Minister of State No. 210 Secret.

(31) My telegram No. 1106.

Immigration quota.

I have authorised further immigration in respect of period October - December 1943, of 1,350 Jewish principal immigrants and 100 other than *(sic) Jews, together with their wives and families.

2. Quota will be published in Extraordinary gazette on 9th November.

*Group next above is "other"

Copies sent to:-

Foreign Office	-	Duty Officer.
" "	-	Mr. A.W.G. Randall.
" "	-	Mr. R.M. Butler.
" "	-	Mr. C.W. Baxter.
War Office (M.I.2a)	-	Major C.H. Dewhurst.
War Cabinet Offices	-	Mr. E.A. Armstrong.

P.R.O. CO 733/436

- وثيقة (رقم: ٢٤)

Downing Street, S.W.1.

Dear Bennett,

When I spoke to Downie this morning with regard to the question of undistributed certificates in enemy countries, he asked me to let him have a note on the subject. Since then I have spoken to you on the telephone, and I am writing this by way of confirmation.

We understand that there are a substantial number of certificates, either blank or nominated, which were left in their respective centres by the British Consuls in Berlin, Vienna, Bratislava and Prague, when they departed on the outbreak of war. Thus, we hear that there are some 540 blank certificates for youths between the ages of 15 and 17 left behind in Berlin. We are naturally anxious that use should be made of every immigration certificate which remains in Germany, and accordingly, we would wish to know as soon as possible the exact number of certificates of the different categories remaining in each centre. We should be very grateful for your help in this connection.

So far as Berlin is concerned, we have now received information that the certificates are sealed up in the offices of the British Passport Control Officer. The American Consulate, however, is aware of their existence, and has cabled to Washington, with a view to the U.S. Government consulting the Foreign Office as to what is to be done with them.

- وثيقة (رقم: ٢٥)

List of Panamanian ships engaged in the traffic in illegal immigrants to Palestine.

Assimi
Colorado
Liesel (formerly Efterpi)
Frossoula
Chryssoula
La Perlas (formerly Marmares)
Pairta
Helleniken Yrethron
Noemi Julia
Varco
Antrado
Ria
Rio

- وثيقة (رقم: ٢٦)

(Isaiah 60/4)

From

BONDAGE

to

FREEDOM !

FOR THE LAST TWENTY YEARS MORE THAN 350,000-400,000 JEWS HAVE IMMIGRATED TO PALESTINE, AMONG THEM 100,000 REFUGEES FROM THE NAZI TERROR. FROM ALL PARTS OF THE WORLD JEWS MADE THEIR WAY TO PALESTINE. THEY FLED FROM BONDAGE TO FREEDOM, FROM SUBJECTION TO REDEMPTION, FROM PERSECUTION TO A NEW LIFE OF HOPE!

Jewish Immigration into Palestine since 1921

Year	Immigrants	Year	Immigrants
1921	8,517	1931	4,075
1922	9,481	1932	9,553
1923	9,478	1933	30,527
1924	16,197	193[illegible]	42,359
1925	36,933	193[illegible]	61,854
1926	14,656	193[illegible]	29,727
1927	3,450	19[illegible]	10,536
1928	2,001	19[illegible]	12,900
1929	5,249	19[illegible]	27,000
1930	4,944	19[illegible]	10,000

These figures include only the officially registered Immigrants. The actual total is probably 10-15 per cent. higher.

Help to Defend Palestine—Help to Win the War

Help to build the Jewish National Home

Support the Keren Hayesod

- وثيقة (رقم: ٢٧)

COPY FOR REGISTRATION 170

TELEGRAM from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 23rd April, 1939. Received 12.55 p.m., 23rd April.

RECEIVED
2
C.O.

Immediate.

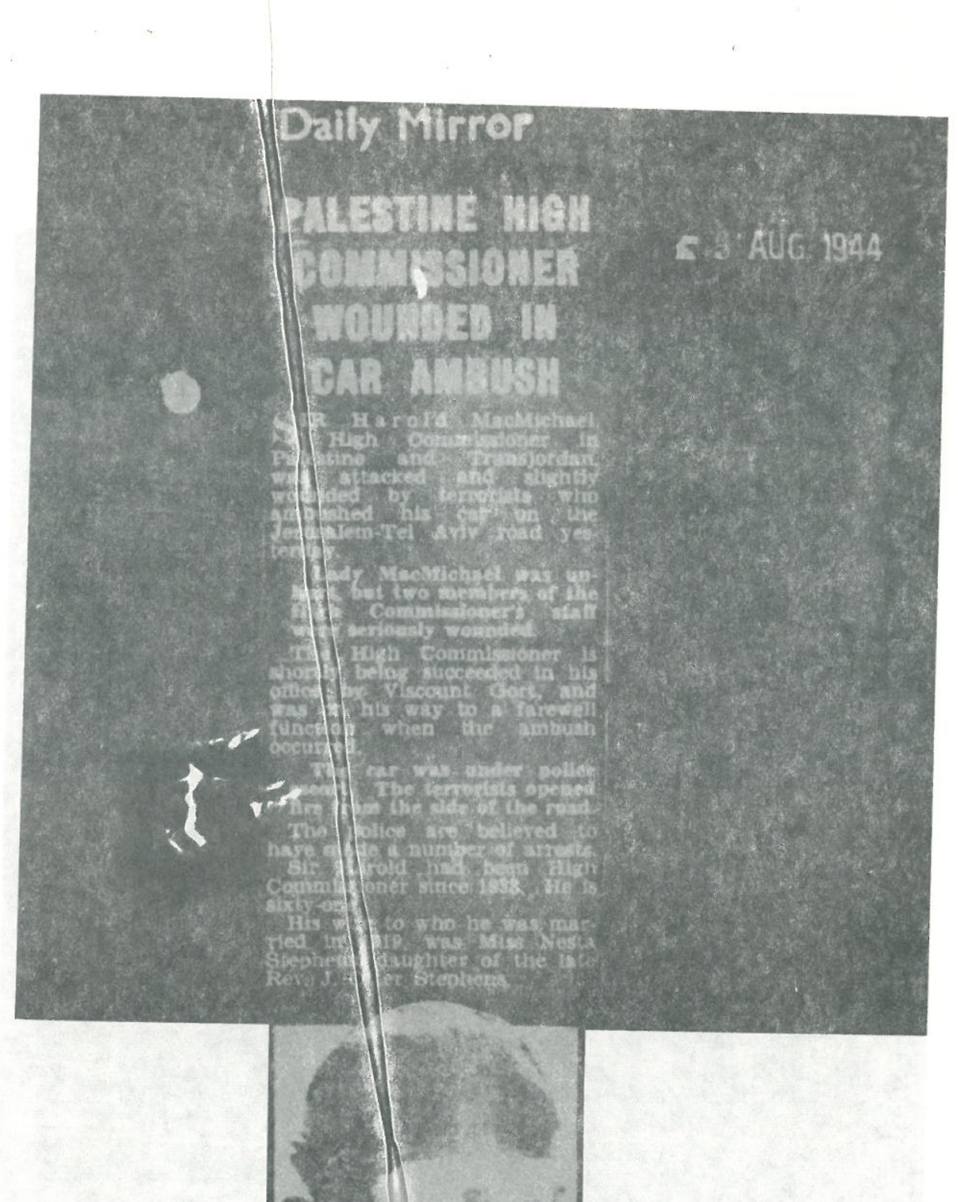
No.450. Publicity Service.

During Friday night 218 illegal Jewish immigrants were landed on the coast south of Gaza from a Greek ship which immediately left Palestine waters. The immigrants were found yesterday in a Jewish grove and have been brought to Jaffa.

Early last night 2 Arabs were shot and fatally wounded in the Jewish quarter of Jerusalem. Their assailants are unknown.

Repeated to Beirut and New Delhi.

- وثيقة (رقم: ٢٧)



Daily Mirror

PALESTINE HIGH COMMISSIONER WOUNDED IN CAR AMBUSH

3 AUG 1944

SIR Harold MacMichael, [illegible] High Commissioner in Palestine and Transjordan, was attacked and slightly wounded by terrorists who ambushed his car on the Jerusalem-Tel Aviv road yesterday.

Lady MacMichael was unhurt, but two members of the High Commissioner's staff were seriously wounded.

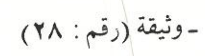
The High Commissioner is shortly being succeeded in his office by Viscount Gort, and was on his way to a farewell function when the ambush occurred.

The car was under police escort. The terrorists opened fire from the side of the road.

The police are believed to have made a number of arrests.

Sir Harold had been High Commissioner since 1938. He is sixty-one.

His wife to who he was married in 1919, was Miss Nesta Stephens, daughter of the late Rev. J. [illegible] Stephens.



- وثيقة (رقم: ٢٨)

COPY FOR REGISTRATION

75156/39

PARAPHRASE TELEGRAM from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.
Dated 24th November. Received 1.50 p.m. 24th November, 1939.

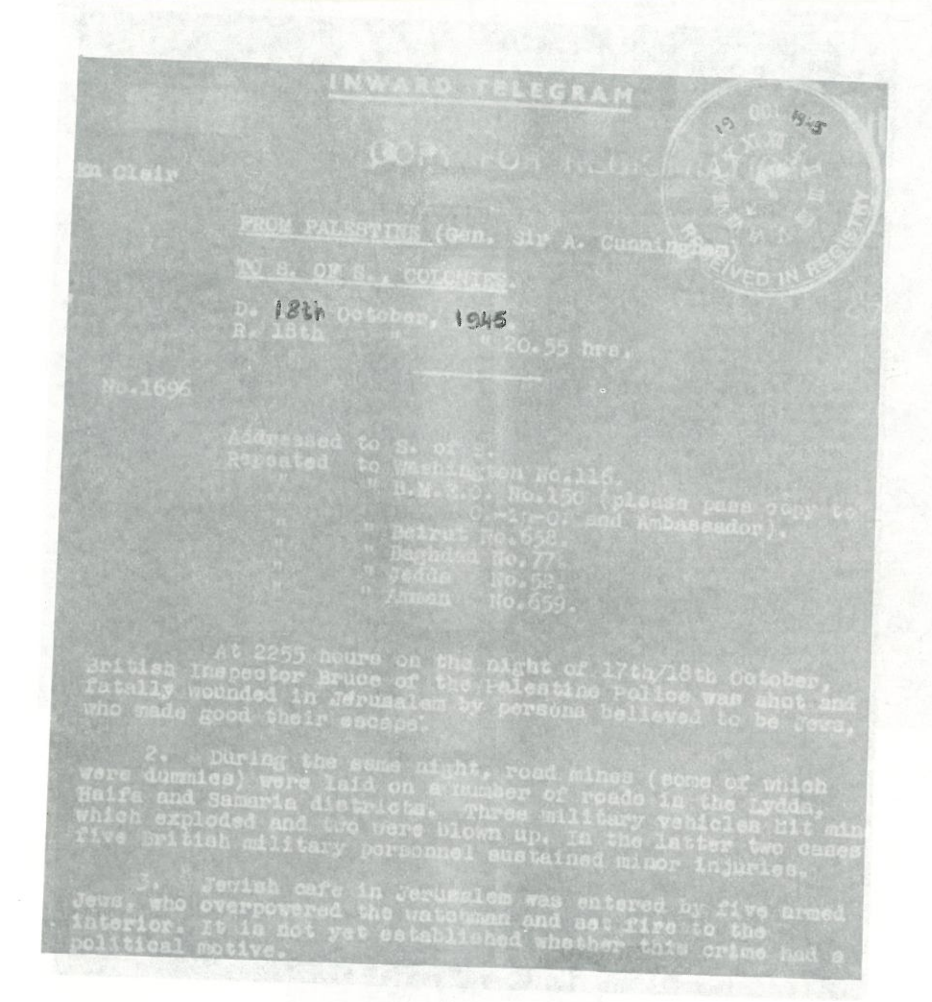
RECEIVED 25 NOV 1939 EGY

No.1415 Secret.

My telegram No.1411. Acting upon information to the effect that unauthorised military training was proceeding at Jewish settlement Telzur obtained from documents seized at Mishmar Hayarden, Samaria district military and police searched this settlement on 21st November. They found in the premises belonging to a Jewish temporary additional police corporal who has been arrested the following: a pistol, a revolver, 100 rounds of ammunition pistol and 10 bombs of Syrian type with detonators.

It is understood that the inhabitants of Telzur unlike those of Mishmar Hayarden are predominant[ly] of Mapai (left) party.

- وثيقة (رقم: ٢٩)



INWARD TELEGRAM

COPY FOR REGISTRY

En Clair

FROM PALESTINE (Gen. Sir A. Cunningham)

TO S. OF S., COLONIES.

D. 18th October, 1945
R. 18th " " 20.55 hrs.

No.1696

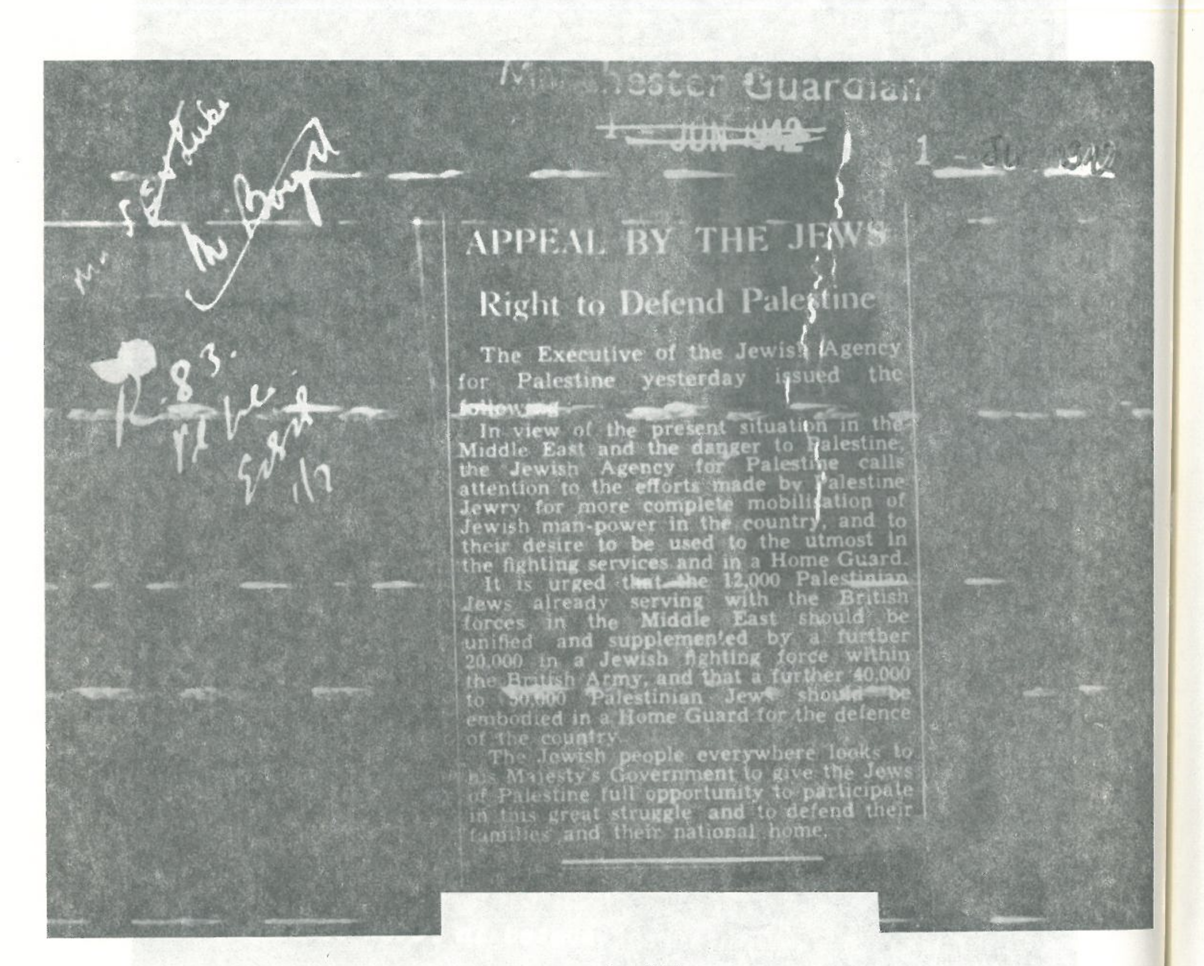
Addressed to S. of S.
Repeated to Washington No.116.
" " B.M.E.O. No.150 (please pass copy to C.-in-C. and Ambassador).
" " Beirut No.658.
" " Baghdad No.77.
" " Jedda No.52.
" " Amman No.659.

At 2255 hours on the night of 17th/18th October, British Inspector Bruce of the Palestine Police was shot and fatally wounded in Jerusalem by persons believed to be Jews, who made good their escape.

2. During the same night, road mines (some of which were dummies) were laid on a number of roads in the Lydda, Haifa and Samaria districts. Three military vehicles hit min which exploded and two were blown up. In the latter two cases five British military personnel sustained minor injuries.

3. Jewish cafe in Jerusalem was entered by five armed Jews, who overpowered the watchman and set fire to the interior. It is not yet established whether this crime had a political motive.

- وثيقة (رقم: ٣٠)



Manchester Guardian

1 - JUN 1942

APPEAL BY THE JEWS

Right to Defend Palestine

The Executive of the Jewish Agency for Palestine yesterday issued the following:—

In view of the present situation in the Middle East and the danger to Palestine, the Jewish Agency for Palestine calls attention to the efforts made by Palestine Jewry for more complete mobilisation of Jewish man-power in the country, and to their desire to be used to the utmost in the fighting services and in a Home Guard.

It is urged that the 12,000 Palestinian Jews already serving with the British forces in the Middle East should be unified and supplemented by a further 20,000 in a Jewish fighting force within the British Army, and that a further 40,000 to 50,000 Palestinian Jews should be embodied in a Home Guard for the defence of the country.

The Jewish people everywhere looks to his Majesty's Government to give the Jews of Palestine full opportunity to participate in this great struggle and to defend their families and their national home.

- وثيقة (رقم: ٣١)

COPY FOR REGISTRATION

32

75./56/39

Telegram from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 28th July, 1939. Received 1.52 p.m., 28th July.

IMMEDIATE

No. 907 Publicity Service.

Thirty rifles were voluntarily surrendered and ten rifles were seized by police and troops yesterday.

2. Early this morning S.S. Colorado with 373 Jewish immigrants on board flying the Panama flag was captured off Herzlia north of Tel Aviv and brought to Haifa under escort.

3. Seven wanted bandits were arrested in a search of Silwan village outside Jerusalem yesterday.

4. Yesterday 57 revisionists were arrested in Rishon and 15 in Rehovoth. Also 25 licenced firearms belonging to Jews were confiscated in Petah Tikvah.

Repeated to Beirut and New Delhi.

- وثيقة (رقم: ٣٢)

News Chronicle

30 AUG 1945

Stolen Weapons Sent Into Palestine

From Front Page B

...n away in packing cases ...g imported machinery.

...day the illegal army is having ...rtoury increased by weapons ...n from the Allied Forces in ...Middle East. Two British ...ers have just been court-...alled and sentenced to 15 ...' imprisonment for stealing ...rifles and 100,000 rounds of ...unition for the Jews. Recently ...ral Jews disguised as soldiers ...e up to an army camp and with ...d permits removed a lorry-load ...achine-guns.

...o torpedoes were stolen from ...a and spirited away in a truck, ...umably because their explosive ...ent was required for making ...bs.

...ere is also no doubt that other ...s stolen from the Army, both in ...stine and Egypt, have found ...way into the Arab camp and ...ow hidden away in the hills.

...ither Jews nor Arabs conceal their intention to resort to violence if they do not get their own way.

Both peoples maintain that they have an exclusive legal and moral right to the country.

The Arabs, who have an older historical claim to Palestine than the Jews, have never ceased to complain at the licensed invasion of their country by this continuous flood of Jews from Eastern Europe.

POPULATION FIGURES

There are approximately half-a-million Jews to one million Arabs in Palestine. "If this process continues," says the Arab, "we shall become a minority in our own country.

"As it is the Jew, because he is better educated and cleverer than we are, is beating us in industrial and agricultural fields, and if this goes on we shall ultimately end up as mere wage slaves at the mercy of Jews.

"Give us our independence, and Jews who are already here may remain as guests with equal rights of citizenship in Palestine."

To this the Jews say: "Rubbish! Arabs have already benefited from our presence in Palestine. Under Arab rule the Jewish National Home in Palestine would stagnate and die, and we certainly cannot accept Arab guarantees for our safety, for in other Arab countries Jews have been ruthlessly massacred."

In 1938 the British Government made a determined attempt to settle the Palestine problem. With the World War just round the corner it was imperative that there should not be unrest in the Arab world. So a conference of Jews and Arabs was called in London and when it was found impossible to achieve any measure of agreement the British Government decided to impose its own solution, which is set out in the White Paper of 1939.

This provides for the ultimate establishment of a joint Arab and Jewish state in Palestine; for the limitation of Jewish immigration into Palestine and its complete stoppage in 1944 (unless the Arabs agree in the interval to a continuation of immigration); and to the restriction of the sale of land to the Jews.

REJECTED BY BOTH

At the time of the publication of the White Paper both sides rejected it—the Jews because they claimed it would mean the death of the Jewish National Home, and would mean the establishment of a Jewish ghetto in Palestine; the Arabs because it did not give them the complete independence they demanded.

Today the Arabs might be prepared to accept the White Paper, but the Jews are determined it must be revoked.

Serious attention is now being given to proposals by Dr. Magnes, of the Hebrew University in Jerusalem, and a group of Jewish and Arab moderates, that agreement might be reached in the federation of Syria, Palestine, Transjordan and Lebanon.

...ing to favour the Jews, and supporting the Arabs, has lo... much moral standing that ... doubtful whether we could ... such a plan into operation alo...

He, therefore, suggests ... American moral and pol... authority be thrown into ... balance and that, after the ... a bi-national Jewish-Arab fed... tion be set up under a joint A... American mandate responsib... the Union of Free Nations.

KEEPING THE RATIO

- وثيقة (رقم: ٣٣)

EXTRACT FROM LETTER JUNE 1939.

At 9-30 p.m. on Thursday 15th a party of British police, some in uniform and some in Mufti rushed the Dajani Hospital in King George Avenue, Jaffa, made their way to a ward where a patient Ibrahim Abou Khail was in bed, shot him dead through the head and departed.

The murdered man had been admitted to hospital with a bullet in his body four days earlier and the bullet has been extracted.

He had been brought to hospital by the police themselves so that it is no excuse to say he was a terrorist of whose whereabouts they had just learned.

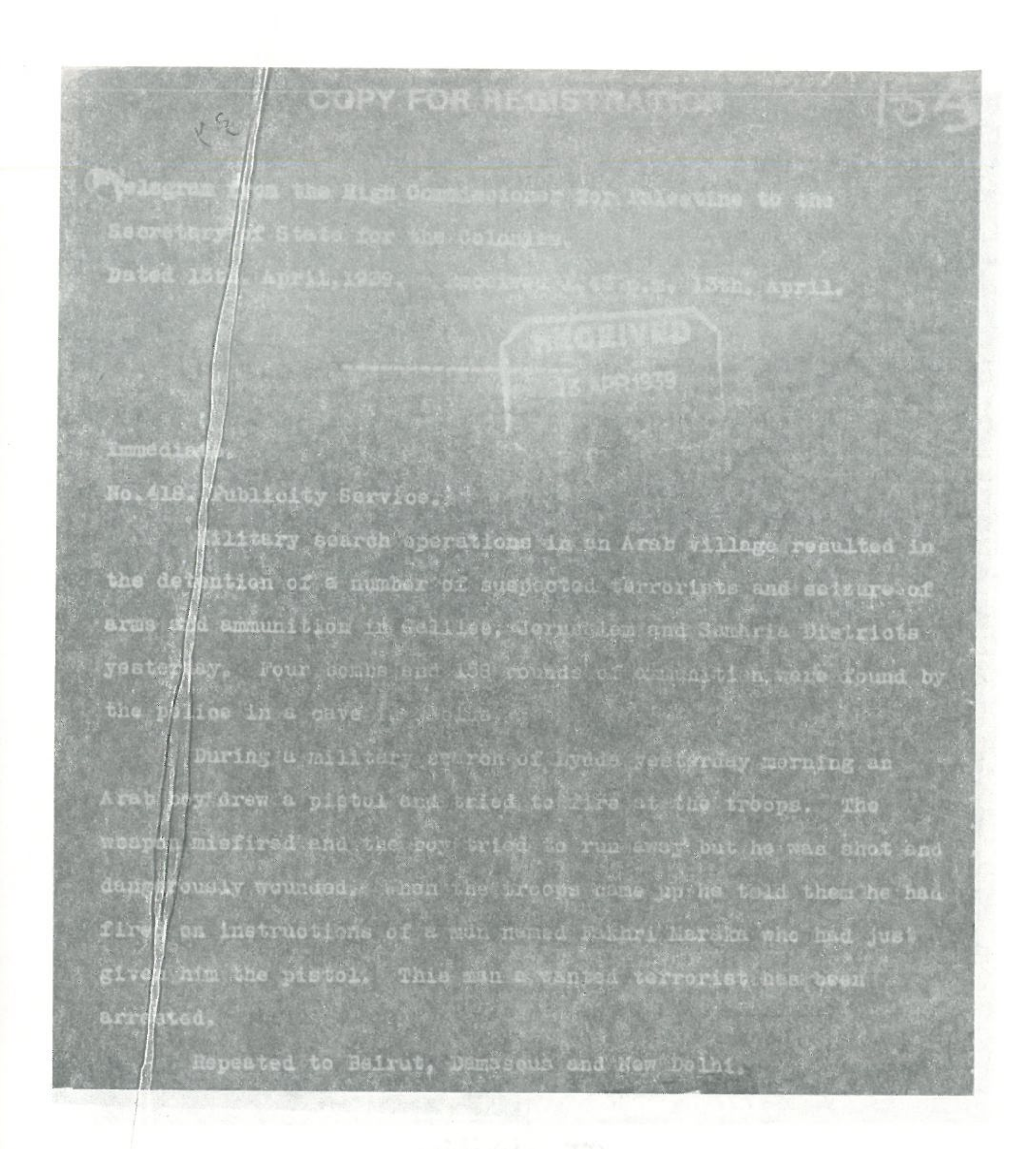
This is not by any means an isolated incident.

It will of course be suppressed by our press censor, but nevertheless will (as such incidents do) appear in Hitler's wireless and Mussolini's.

Most of these "atrocities" they broadcast are unhappily true.

These methods are now known locally as the "Hore-Belisha" methods. It is the army that is really in charge here and the general belief among the troops etc here is that "H B" will stop at nothing to defeat the Arabs.

- وثيقة (رقم: ٣٤)



COPY FOR REGISTRATION

Telegram from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 13th April, 1939. Received [illegible] 13th April.

RECEIVED 13 APR 1939

Immediate.

No. 418. Publicity Service.

Military search operations in an Arab village resulted in the detention of a number of suspected terrorists and seizure of arms and ammunition in Galilee, Jerusalem and Samaria Districts yesterday. Four bombs and 133 rounds of ammunition were found by the police in a cave [illegible].

During a military search of Lydda yesterday morning an Arab boy drew a pistol and tried to fire at the troops. The weapon misfired and the boy tried to run away but he was shot and dangerously wounded. When the troops came up he told them he had fired on instructions of a man named Fakhri Haraka who had just given him the pistol. This man a wanted terrorist has been arrested.

Repeated to Beirut, Damascus and New Delhi.

- وثيقة (رقم: ٣٤) (أ)

COPY FOR REGISTRATION

31 MAY 1940 C.O. REG^D

TELEGRAM from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 30th May. Received 6.25 p.m. 30th May, 1940.

No. 488 Secret.

My telegram No. 478 Secret. General Officer Commanding saw deputation of four Jewish representatives today, Shertok and Fishman Jewish Agency, Ben Zvi Vaad Leumi, Baruch Agudath Israel. Speaking for them Shertok intimated that the Jewish point of vie[w] regarding the holding of illegal arms might be summed up as follows. Jews admitted the holding of those arms to be anomalous and technically illegal. Feeling of insecurity among the Jews so strong as the result of past experience in Palestine that they could not be satisfied that sufficient insurance for their safety existed except by holding such supplementary arms. He and his associates could not take the responsibility of advising their people to declare their arms and face reductions in numbers.

G.O.C. in reply intimated that he looked at the question of illegal arms from the point of view of defence of Palestine externally and internally. He could not justify the existence of large store of hidden arms in the hands of people undisciplin[ed] from the military point of view. He referred to the risk of misuse of these arms owing to loss of balance in stress of war or by fifth columnists or possibly in labour disputes. He indicated the representatives grave responsibility in advising (group omitted) of those arms which in his opinion prejudiced the defence of the country and asked them to reconsid[er] their attitude.

Shertok intimated that the representatives appreciated the gravity of the question, and, while their organisation would be consulted he was not sanguine regarding the change of attitude.

G.O.C. asked the deputation whether without prejudice they would at least furnish him with a statement of the numbers of arms illegally held when he would know where he stood. Shertok said that this was extremely important question which would be referred to the organisation but he could give no promise that they could either obtain the figures or reveal them.

G.O.C. suggested that the deputation should see him again after consultation.

When received from the G.O.C. fuller report of discussion will be forwarded to you by mail.

- وثيقة (رقم: ٣٥)

TELEGRAM from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 19 March 1939. Received [illegible] p.m. 14 March 1939.

RECEIVED 14 MAR 1939 C.O.

IMMEDIATE.

Publicity Service.

No.311. Search by troops and police yesterday resulted in the capture of three firearms, 60 rounds of ammunition and four pounds of gunpowder.

A sheik was murdered in Ain Karem and another arab in a village near Haifa. In the latter case two of the three arabs believed to be implicated have been arrested in Ain Karem a curfew was imposed.

The arab chief clerk of the District Office was wounded today in Acre, a curfew and collective fine of ? £300 being imposed. A Jew was wounded in Jaffa yesterday.

There is a strike affecting arab shops and buses in Haifa today in protest against the alleged British proposals to the Arab delegation to the London Conferences.

Six cases of unsuccessful sniping at settlement transport or individuals two/of attempted sabotage to the railway line two bomb explosions and one/of sabotage to arab property involving the destruction of 1,000 orange trees.

Since September 1st, 1938, the following arms and ammunition have been captured in Palestine 534 rifles, 88 shot guns, 185 pistols and revolvers, 42,720 rounds of rifle ammunition, 964 shot gun cartridges and 1910 rounds of

- وثيقة (رقم: ٣٦)

COPY FOR [illegible]

TELEGRAM from the Officer Administering the Government of Palestine to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 15th. August 1939. Received 1.21 p.m. 15th. August.

IMMEDIATE.

No. 992 Publicity Service

Following the demolition of a house by explosives by armed men in another village near Rehovot on the night of the 13th. August police dogs followed a trail to a house in a nearby Jewish settlement where a Jewish additional police constable was arrested. Later the settlement was searched and five bombs and some ammunition were seized.

82 rifles were seized yesterday.

- وثيقة (رقم: ٣٧)

With the Compliments of the Under Secretary of State for Foreign Affairs

31 MAR 1944

(CODE) DEPARTMENTAL NO. 2

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No. 813. D. 9.07 p.m. 29th March, 1944.

28th March, 1944. R. 1.50 a.m. 30th March, [illegible]

Grand Rabbi accompanied by Cattaui Bey (head of Egyptian Jewish Community) called today to express their horror and utter reprobation of these acts of violence in Palestine.

- وثيقة (رقم: ٣٨)

COPY
J 4176/33/66)

With the Compliments
of the
Under Secretary of State
for Foreign Affairs

203 Mr. Colonial Office

344 Hillbrow Road,
West Southbourne,
Hants.
14 Nov. 44.

31

Dear Sir, 28 NOV 1944

I am taking this liberty to write you to ask if you could bring to the notice of the Court trying those 2 Jews involved in the killing of Lord Moyne this fact.

They were killing for their country in the same way as we are doing only we are doing it wholesale.

Whilst the bulk of Jews prefer to wait our lengthy deliberations some want to act for their own country as we are doing and these 2 men have jeopardised their lives for Palestine. We promised them their country and then introduced the White Paper for fear of the Moslems. These 2 men should be treated as prisoners of war as they represent those Jews who are prepared to fight for their country as our own sons are doing.

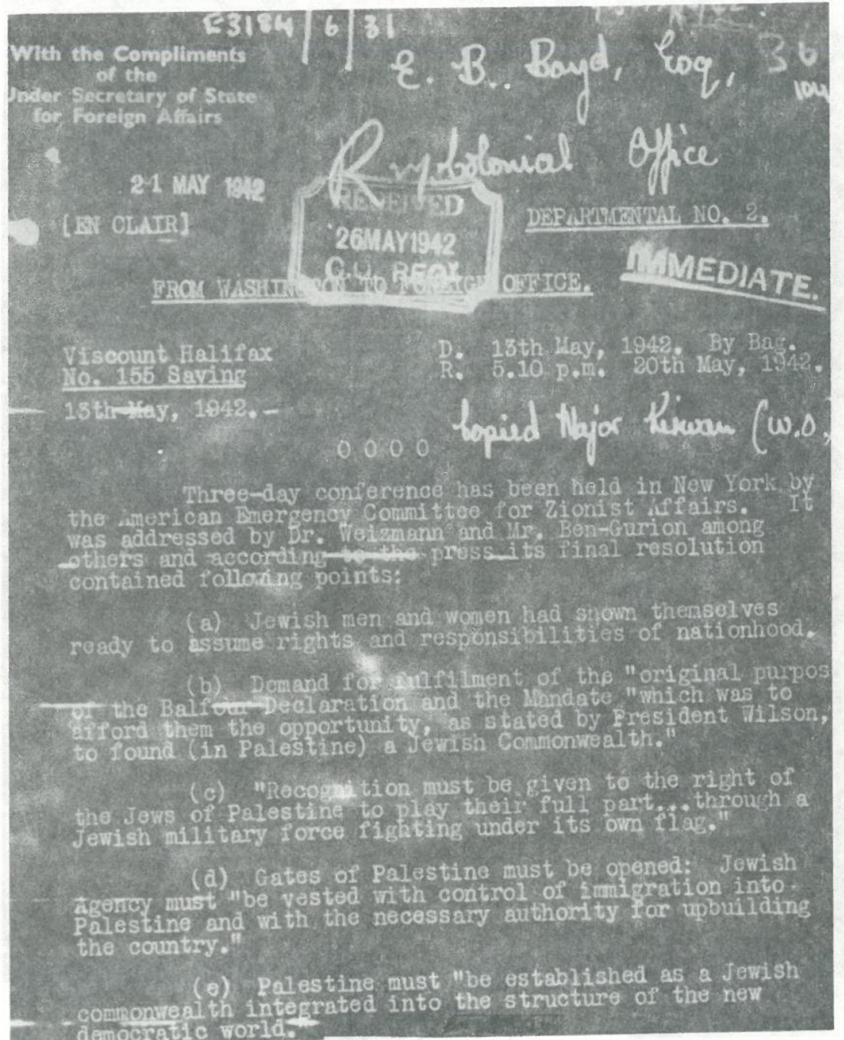
I am, etc.,

(Sgd.) John Wicker.

RECEIVED
30 NOV 1944
C. O. REGY

To Mr. Eden, M.P.

- وثيقة (رقم: ٣٩)



E3184/6/31

With the Compliments
of the
Under Secretary of State
for Foreign Affairs

E. B. Boyd, Esq, 36

R. Colonial Office

21 MAY 1942

[EN CLAIR]

RECEIVED
26 MAY 1942
C.O. REGY

DEPARTMENTAL NO. 2.

IMMEDIATE.

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE.

Viscount Halifax
No. 155 Saving
13th May, 1942.

D. 13th May, 1942. By Bag.
R. 5.10 p.m. 20th May, 1942.

Copied Major Kirwan (W.O.)

0 0 0 0

Three-day conference has been held in New York by the American Emergency Committee for Zionist Affairs. It was addressed by Dr. Weizmann and Mr. Ben-Gurion among others and according to the press its final resolution contained following points:

(a) Jewish men and women had shown themselves ready to assume rights and responsibilities of nationhood.

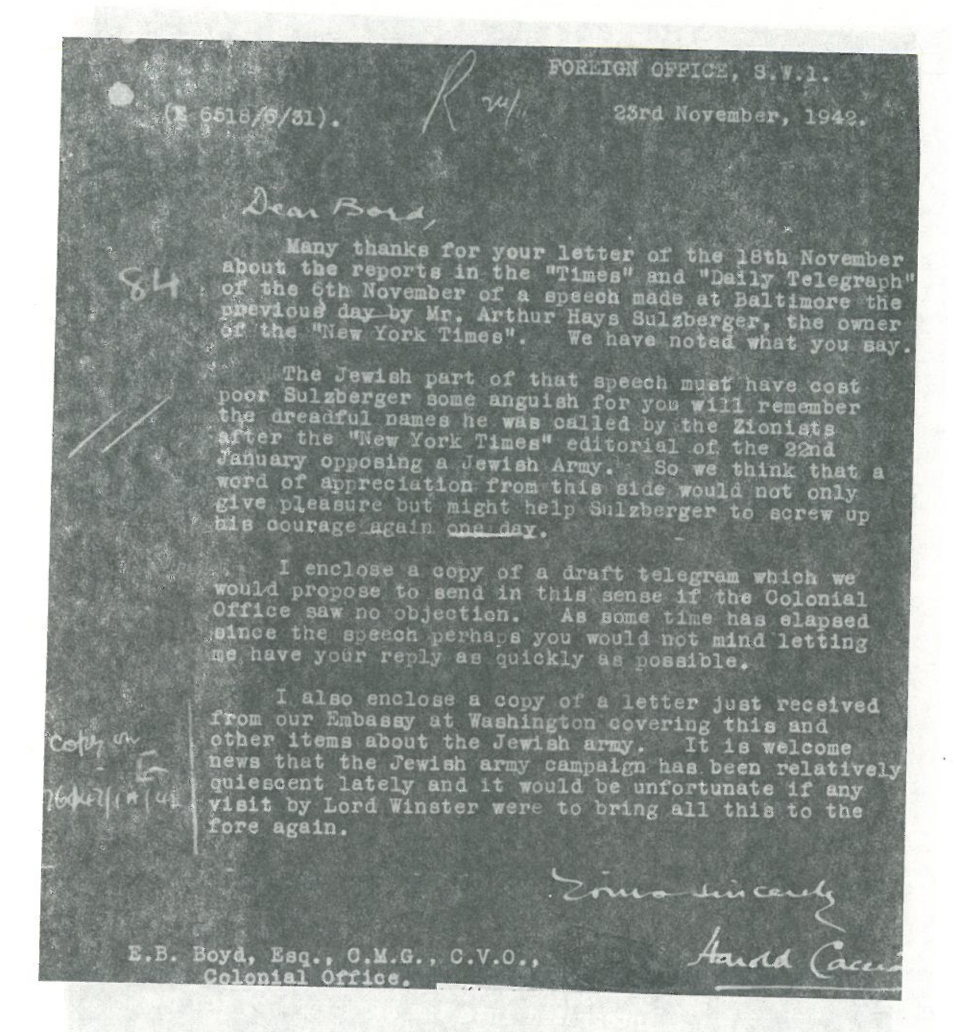
(b) Demand for fulfilment of the "original purpos of the Balfour Declaration and the Mandate "which was to afford them the opportunity, as stated by President Wilson, to found (in Palestine) a Jewish Commonwealth."

(c) "Recognition must be given to the right of the Jews of Palestine to play their full part... through a Jewish military force fighting under its own flag."

(d) Gates of Palestine must be opened: Jewish Agency must "be vested with control of immigration into Palestine and with the necessary authority for upbuilding the country."

(e) Palestine must "be established as a Jewish commonwealth integrated into the structure of the new democratic world."

- وثيقة (رقم: ٤٠)



FOREIGN OFFICE, S.W.1.

(E 6518/6/31). R 24/ 23rd November, 1942.

Dear Boyd,

Many thanks for your letter of the 18th November about the reports in the "Times" and "Daily Telegraph" of the 6th November of a speech made at Baltimore the previous day by Mr. Arthur Hays Sulzberger, the owner of the "New York Times". We have noted what you say.

The Jewish part of that speech must have cost poor Sulzberger some anguish for you will remember the dreadful names he was called by the Zionists after the "New York Times" editorial of the 22nd January opposing a Jewish Army. So we think that a word of appreciation from this side would not only give pleasure but might help Sulzberger to screw up his courage again one day.

I enclose a copy of a draft telegram which we would propose to send in this sense if the Colonial Office saw no objection. As some time has elapsed since the speech perhaps you would not mind letting me have your reply as quickly as possible.

I also enclose a copy of a letter just received from our Embassy at Washington covering this and other items about the Jewish army. It is welcome news that the Jewish army campaign has been relatively quiescent lately and it would be unfortunate if any visit by Lord Winster were to bring all this to the fore again.

Yours sincerely

Harold Caccia

E.B. Boyd, Esq., C.M.G., C.V.O.,
Colonial Office.

- وثيقة (رقم: ٤١)

C O P Y

INDEPENDENT JEWISH PRESS SERVICE INC.

December 4, 1942.

MAGNES ENCOURAGES AMERICAN ANTI-ZIONIST RABBIS

Baltimore (JPS) - Dr. Judah L. Magnes, President of the Hebrew University in Jerusalem, has urged the 90 anti-Zionist rabbis of America to continue "clarifying all aspects of their principles" because he believes that "the political content of the Zionist program under present conditions is likely to provoke civil war in Palestine and confusion abroad."

The views of Dr. Magnes were described by Rabbi Morris Lazaron, Chairman of the Lay-Rabbinic Committee of the anti-Zionist group, in a letter to the editor of The Jewish Times of Baltimore, replying to an editorial referring to the "timely rebuke" administered to the 90 rabbis by 753 of their colleagues.

Saying that he had just received a letter from Dr. Magnes on "the effect of Zionist agitation," Rabbi Lazaron quoted Dr. Magnes as saying: "It is well that you and your associates have spoken and I hope you will keep on clarigying all aspects of your principles.. I am opposed to the political content of the Zionist program not because it is political but because I think the content under present conditions is likely to provoke civil war in Palestine and confusion abroad. It is true that Jewish nationalism tends to confuse people not because it is secular and not religious, but because this nationalism is unhappy, chauvinistic and narrow and terroristic in the best style of European nationalism.

Again describing the views of the 90 anti-Zionist rabbis, Rabbi Lazaron said they "did not attempt to read anybody out of the Jewish faith," but "did oppose the political program of the Zionist Hadassah-Jewish Congress organizations. What are Zionist-Hadassah-Jewish Congress demands? - a Jewish army, unrestricted Jewish immigration into Palestine controlled by Jews, and a Jewish state. These demands go very far beyond the Balfour Declaration, which states that His Majesty's Government 'looks with favour upon the establishment in Palestine of a Jewish national home.' Indeed, they violate principles implicit in the Atlantic Charter.

"The non-Zionist rabbis are not opposed to Palestine reconstruction. We favor it. We favor as large an immigration into Palestine as possible. We are opposed to the constant political agitation by Zionists for a Jewish political goal in a quarter of the earth that is strategically important and at a time when we are engaged in a global war."

- وثيقة (رقم: ٤٢)

COPY FOR REGISTRATION

[illegible]pher Telegram
(O.T.P.)

FROM PALESTINE (O.A.G.)

TO S. OF S., COLONIES.

D. 17th April, 1943.
R. 17th " " 17.15 hrs.

No. 443.

My immediately following telegram contains text of a telegram seen in censorship from Jewish Agency to Dr. Weizman in New York, and also to their London office. Information and proposals contained in this telegram are presumably intended for use as material to be placed before the Bermuda Conference. They have not been submitted to, or discussed with, this Government, and the statistics given have not been subjected to critical examination. They are clearly aimed at securing reversal of immigration provisions in the White Paper.

- وثيقة (رقم: ٤٣)

הסוכנות היהודית לארץ ישראל

THE JEWISH AGENCY FOR PALESTINE.

[PHO]NE: MUSEUM 3815 (8 LINES)
[TELEG]RAMS: "ZIONIBURO, LONDON."
[COD]ES: BENTLEY'S AND MOSSE'S

77, GREAT RUSSELL STREET
LONDON, W.C.1

In reply please address the Secretary
and quote the following Reference No.

E.B.Boyd, Esq.,
Colonial Office,
Downing Street, S.W.1.

9th January, 1945.

Dear Boyd,

I have to thank you for your letter of January 3rd marked 76021/30B/44, and for the consideration you have given to the claims of the Mauritius deportees. We are prepared to recommend to the Mauritius deportees acceptance of the offer of a lump sum payment of £3,000 ex gratia in full settlement of all claims by the passengers on the Atlantic arising out of the loss of property as indicated in your letter.

2. We have further considered the question whether to recommend allocations to the individual claimants or payment into an appropriate camp fund. It seems to us that adjudication upon individual claims would be a task of such incredible difficulty and so likely to produce bitter quarrel and dissatisfaction, dangerous in a group of people herded together, and whose nerves are worn out by years of suffering and detention, that we think it best either to distribute the sum on a per capita basis, or leave it in a common fund.

3. We could not however recommend its being put "at the disposal of the Jewish refugees' camp committee", as we understand that that committee consists merely of nominees of the camp commandant, and that it does not enjoy the full confidence of the great mass of the deportees. We therefore suggest that for the purpose of administering the fund, a special committee should be freely elected in the camp.

4. So soon as we receive your comments on this letter, we propose to communicate with our friends in the camp.

Yours sincerely,

- وثيقة (رقم: ٤٤)

E. B. Boyd Esq.,
Colonial Office

With the Compliments
of the
Under Secretary of State
for Foreign Affairs

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

(E 1569/506/65)

17th March, 1943.

18 MAR 1943

Dear Campbell,

Thank you for your letter 18/33/43 of the 24th February about Zionist activities in the United States of America. We agree with you that Alling appears to take rather too optimisti[c] a view of the strength of the opposition to Zionism.

But we were interested in Alling's remarks to the Iraqi Minister about the ease with which it would be possible to obtain the signatures of prominent persons to a "proclamation" in favour of the Arabs. You will see from our telegram No. 81 to Jedda that we are encouraging the Arab Governments to make their views known to the United States Government and to the American people and have suggested that Ali Jawdat should be able to recommend what steps could best be taken to this end. If Ali Jawdat receives instructions from his government to initiate pro-Arab propaganda, he may well seek the advice of the Embassy. It would obviously be necessary to avoid anything which might cause the Embassy to be identified with pro-Arab propaganda; but it occurs to us that a discreet hint to Ali Jawdat that he might do worse than follow up Alling's remarks would do no harm. Prominent people might, for instance, be induced to subscribe to a statement that the Mandate for Palestine provides for Jewish immigration only in so far as the rights and position of other sections of the population are not prejudiced thereby, and that realisati[on] of the present Zionist aim to establish a Jewish state of Palestine would, in fact, prejudice those rights. Some play could probably be made with Point 2 and the first part of Point 3 of the Atlantic Charter.

We throw out this suggestion for what it is worth.

Yours sincerely,

(Sd)

(C.W. Baxter)

- وثيقة (رقم: ٤٥)

Reference No.C.S. 637.

PALESTINE.
HIGH COMMISSIONER FOR ~~TRANSJORDAN~~.
JERUSALEM.

SECRET

4 January, 1943.

SECRET.

Sir,

I have had occasion to bring to your notice in my secret telegrams No.1496A and 1648 of the 21st November and 24th December, 1942, the strong feelings which have lately been aroused in the Arab community by the publication of the statements made on the anniversary of Balfour day and of the memorandum submitted to the President of the United States of America on the 3rd of December by members of the United States Senate and Congress.

I now have the honour to forward to you the papers noted below, which have been sent to me in protest against those declarations :

Copies in translation of a joint communication from the Mayors of Nablus, Tulkarm and Jenin, enclosing a copy of the memorandum which they sent direct to the Consul General of the United States of America in Jerusalem.

Copies of a letter from the Arab Chamber of Commerce in Jerusalem, enclosing a resolution addressed to the President of the United States of America.

Copies in translation of a letter from the Mayor of Gaza enclosing : (a) a protest by the Municipal Council which I am asked to transmit to the Prime Minister and to you; (b) a protest which the Municipal Council wishes to have transmitted to President Roosevelt.

Various other similar protests addressed to me by less representative bodies have been received but I have not thought it necessary to transmit them.

The Right Honourable Oliver F.G.Stanley, P.C., M.C., M.P.,
His Majesty's Principal Secretary of State for the Colonies.

- وثيقة (رقم: ٤٦)

Enclosure I.

COPY.

To : His Excellency,
The High Commissioner,
Jerusalem.

Having read the memorandum submitted by the members of Congress of the United States, America, to President Roosevelt and the Minister of Foreign Affairs, in which they ask that the policy of the Jewish National Home should be adopted and enforced in Palestine, and as the United States will be the most important state in the re-organisation of the world after the War, the Arabs now apprehend their future and suspect the intentions of America towards Palestine and, as this memorandum, Mr. Willkies' statement in connection with the Jewish Immigrations and the speeches delivered by a number of the Jewish leaders in America, at the head of whom is Dr. Weizmann, have created a spirit of unrest and bad feelings amongst Arabs and Moslems, and, as the Arabs since the outbreak of war stopped their political activities against the Balfour Declaration with a view not to obstruct the war effort and to give Government the chance to discharge its duty towards gaining the war, the Jews should have acted likewise and not aroused Arab and Moslem feeling at this delicate time. For all that we request the British Government to state its opinion regarding the memorandum and the statements referred to above, and we hope that will be done in order to remove the prevailing unrest and ensure Arabs of their future and existence in their country.

We enclose, Your Excellency, a copy of the memorandum sent to the Consul of the United States of America at Jerusalem for favour of information.

Respects submitted.

13/12/42.

(Sgd) Mayor of Nablus. Suleiman Abdel Razzaq Touqan
Chairman, Municipal Commission, Tulkarm. Hashem Jay'yousi.
Chairman, Municipal Commission, Jenin. Tahseen Abdul Hadi.

- وثيقة (رقم : ٤٧)

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

(E 6079/6/31) R 20th October, 1942.

Dear Boyd,

During the course of a conversation which Mr. Law had with Mr. Sumner Welles in Washington on the 4th September last on post-war reconstruction, Mr. Welles mentioned the subject of Palestine. After outlining the Zionist problem in the United States he said that in his view the ultimate solution could only be a Jewish State with compensation to the Arabs in other parts of the Middle East. He was sure that compensation of this kind could be backed financially by the United States of America. He did not give the impression that he wanted His Majesty's Government to make any statement of policy now, but that he was only thinking ahead.

As the point was only incidental to the general conversation, Mr. Law did not press him for elucidation of his ideas. At first sight it is not clear what he could mean by compensation in other parts of the Middle East seeing that independent Arab States are already in being in the rest of this area. But what he said may fit in with something that President Roosevelt said to Mr. Oliver Lyttelton while he was in the United States during last summer. From what Mr. Lyttelton has told us it seems that the President was inclined to think that Arabs could be tempted away from Palestine by offers of land and cattle in the Aleppo region and that the problem of Arabs in Palestine could be solved by economic and financial measures.

Mr. Lyttelton

E.B. Boyd, Esq., C.M.G., C.V.O.,
Colonial Office.

- وثيقة (رقم : ٤٨)

(En clair)

DEPARTMENTAL NO. 2.

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE.

Viscount Halifax,
No. 200. Saving.
27th May, 1942.

D. 27th May, 1942.
R. 5.30.p.m. June 5th, 1942.

---------oOo------

My immediately preceding Saving telegram.

Following is text of President's message to Second Annual dinner of American-Palestine Committee.

[Begins]. Will you please convey my greetings to all of those assembled at the Second Annual Dinner of the American Palestine Committee, being held in Washington.

As you know, I have on several occasions expressed my interest in the efforts of those seeking to establish a Jewish National Home in Palestine. I think that we all take renewed encouragement in the fact that the immediate military danger to Palestine, which existed some time ago, has been very definitel[y] removed.

The great physical, economic and educational development which has taken place in Palestine in the last two decades has been a perfect example of what can be accomplished by a free people working in a democracy. We are all looking forward to the day when that type of development may be continued in peace and harmony in the general march of mankind towards the accomplishment of the Four Freedoms everywhere in the world.

I know that all of you assembled at this anniversary dinner will always have clearly in mind the duty and responsibility resting upon all of us to work and fight great objective in the days to come. [End

- وثيقة (رقم: ٤٩)

التاريخ ٢ أيار، ١٩٤٦ الموضوع

رئيس مجلس الوزراء البريطاني – لندن

بواسطة فخامة المندوب السامي

القـــــدس

لمناسبة صدور تقرير لجنة التحقيق الأمريكية – البريطانية المشتركة بشأن قضية فلسطين ، فقد عقدت اللجنة العربية العليا جلسة بتاريخ ١ أيار، ١٩٤٦، قررت فيها رفض التوصيات التي تضمنها التقرير المذكور.

وترى اللجنة العربية العليا أن هذا التقرير ليس صادرا عن دراسة حرة ولا بريئة ، وإنما صدر تحت تأثير واضح من السياسة الأمريكية والانكليزية. ومما لا شك فيه أن في تنفيذ هذه التوصيات تهديدا للأمة العربية في كيانها وحياتها الوطنية.

فضلا عن أن في ذلك انتهاكا لحقنا الطبيعي في تقرير مصيرنا، ونقضا للعهود التي قطعتها بريطانيا للعرب، ونقضا لميثاق الأطلنطي وللمبادئ الديمقراطية التي حاربت الحلفاء من أجلها. ولهذا فإن اللجنة العربية العليا تؤكد من الشعب العربي في فلسطين على الدفاع عن بلاده بجميع الوسائل التي تقع عليها يده.

وانتظارا لقرار الحكومة البريطانية بشأن التوصيات المذكورة [illegible]

ازاء كل ذلك رأت اللجنة العربية العليا أن تقدم لفخامتكم هذا التقرير طالبة رفض التوصيات المشار إليها وتحقيق مطالبنا القومية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس اللجنة العربية العليا

جمال الحسيني

القدس

P.R.O. FO [illegible]

- وثيقة (رقم: ٥٠)

صندوق الأمة العربي

شركة محدودة الضمان

القدس

المكتب المركزي

تلفون ٢٤٧٠ — ص. ب ١٣٣٩

العدد والرقم ١٦٥٤

القدس في ٢٩/٥/٤٦

جناب وزير المستعمرات — لندن
بواسطة فخامة المندوب السامي
القدس

لقد اطلع مجلس ادارة صندوق الامة العربي على تقرير اللجنة الانكليزية الاميركية الصادر في مايو سنة ١٩٤٦ مقترنا بالتواصي والمقترحات التي تراها تلك اللجنة حلا لقضية فلسطين ولما كانت هذه التواصي والمقترحات تنطوي على الظلم والعدوان ولا تتفق ومصلحة العرب ومطالبهم العادلة بأي وجه من الوجوه فان مجلس ادارة صندوق الامة العربي يعلن لفخامتكم رفضها واستنكارها لانها بجملتها وتفصيلها جور واجحاف وتهديد صريح لمستقبل العرب في هذه البلاد [illegible] العواقب والفدح المصائب [illegible] بان تقرير اللجنة قد زاد مشكلة فلسطين تعقيدا [illegible] عن منهج الحق [illegible] لآمال العرب مجحفا بحقوقهم الثابتة لان الحكومة البريطانية كانت اعترفت في كتابها الابيض في سنة ١٩٣٩ بما يلي :—

١— انها قد ادت واجبها نحو اليهود وانجزت لهم وعد بلفور وان الوطن القومي انشيء فعلا

٢— ضرورة اقامة حكومة فلسطينية مستقلة

٣— الغاء الهجرة اليهودية الغاء تاما في ٣١/٣/آذار سنة ١٩٤٤

٤— ان يكون ثلثا سكان فلسطين من العرب والثلث من اليهود

٥— منع بيع الاراضي لليهود في مناطق معينة من البلاد

اذا باللجنة المشتركة تنسف هذه القواعد من اساسها [illegible] الامر [illegible] الى [illegible] بالاعاصير والعواصف بالرغم من ان الكتاب الابيض [illegible] لم يحقق للعرب جميع مطالبهم وحقوقهم الثابتة في وطنهم الا انه يعتبر اساسا [illegible] ان اللجنة بتواصيها [illegible] الف مهاجر يهودي حالا [illegible] باب الهجرة [illegible] الاراضي لليهود في جميع [illegible] من انصار [illegible] الامم التي [illegible] هذا النوع من الحكم الاستعماري . كل ذلك [illegible] العرب ان مهمة اللجنة كانت منحصرة في [illegible] على الكتاب الابيض [illegible] وجود [illegible] الاميركي والصهاينة والاحزاب البريطانية [illegible] النفوذ اليهودي دون مراعاة لحقوق العرب اصحاب البلاد [illegible] اللجنة [illegible] اهل [illegible]

[illegible] وطالما [illegible] الشعب العربي بلسان [illegible] من الرأي الذي [illegible] حكومة بريطانيا من ان العرب واليهود في فلسطين [illegible] لهما حقوق [illegible] ان العرب [illegible] هذا الرأي ويقيمون الحجة والبرهان على [illegible] اللجنة بتواصيها التي تعتبرها حلا لقضية فلسطين قد اخطأت في الخطأ وجاوزت هذا الرأي الى ما هو ابعد منه [illegible] لقضية اليهود كل شيء وتجاهلت قضية العرب كل التجاهل [illegible] التي [illegible] اليهود [illegible] مطالبهم التي لا حد لها دون [illegible] [illegible] على العرب الذين هم اهل البلاد [illegible] الاحتلال البريطاني [illegible] الاكثرية المطلقة [illegible] . اما اليهود [illegible] اقلية طارئة لم يكن لها في فلسطين قبل الاحتلال [illegible] جدير بالذكر

- وثيقة (رقم: ٥١)

[illegible] الارهاب اليهودي في تقرير اللجنة

يظهر ان اللجنة [illegible] تواصيها [illegible] بالارهاب اليهودي [illegible] وتصريحاتها [illegible] ولولا تساهلها مع اليهود [illegible] العسكرية [illegible] وغيرها لكان [illegible] ان تعمل هذه الجمعيات الارهابية [illegible] الى [illegible] حوادث [illegible] الاسلحة [illegible] من مستودعات الجيش البريطاني [illegible] وقتل الجنود البريطانيين [illegible]

تواصي اللجنة فاشلة واداة [illegible] واثارة حرب ثالثة

١٩— ان تواصي اللجنة تدل مع الاسف الشديد على ان السياسة الاستعمارية القديمة التي انتهجتها الامم الكبرى على حساب الامم الصغيرة لا تزال قائمة وان الوعود والعهود والمواثيق التي [illegible] زعماء الامم المتحدة في اعلانها ايام الحرب قد ذهبت ادراج الرياح ولم تكن الا خداعا وتضليلا وهذا [illegible] لدى الانسان الذين كانوا يؤملون في عالم يستقي بمبادئ العدالة والمساواة بين الشعوب .

وتلك التواصي فضلا عن اثرها السيء من ناحية الانسانية فهي ايضا من الناحية العملية [illegible] فاشلة لانها غير قابلة للتنفيذ [illegible] دماء غزيرة [illegible] عرب فلسطين الذين [illegible] الغزو الصهيوني والاستعمار [illegible] بكل ما يملكون من قوى ويبذلوا دماءهم رخيصة في الذود عن وطنهم لن يخضعوا او يستكينوا لهذه السياسة الجائرة التي تجر الخراب والدمار على هذه الديار واهلها العرب [illegible] عرب فلسطين من العالمين العربي [illegible] والاسلامي كل عون ومؤازرة وتأييد لهم في صد هذا العدوان الذي هو في حقيقته [illegible] لهم واستعمارهم جميعا .

وهذا بلا شك سيؤدي حتما الى [illegible] حرب ثالثة يكون سببها [illegible] الا نارها المطامع الصهيوني والاستعمار بهذه البلاد المقدسة [illegible] واستعمار اعوان اليهود [illegible] حقوق العرب اصحاب البلاد الشرعيين الذين ما زالوا الاكثرية المطلقة فيها ولا ريب ان نتيجة هذا الصراع ستكون وبالا وشرا مستطيرا على اليهود [illegible]

اجابة مطالب العرب العادلة هي اساس السلام .

وان كل حل لا يحقق مطالب العرب العادلة لن يكفل السلام والاطمئنان في هذه البلاد [illegible] كانت بريطانيا ومنظمة الامم المتحدة [illegible] باحلال [illegible] الهدوء والسلام في فلسطين [illegible] الديمقراطي [illegible] العربية [illegible] وعلى ان تظل الاقلية اليهودية [illegible] في سائر [illegible] العالم التي [illegible] يمنح اليهود اكثرية في هذه البلاد ليقيموا دولة [illegible] العرب جميعا [illegible] بكل ما لديهم من قوة [illegible] دون حصول [illegible] ذلك من تضحيات يحتمها عليهم الواجب القومي والوطني [illegible] ان تعمل تواصي هذه اللجنة الجائرة [illegible] على البلاد المقدسة لا بل على الشرق العربي جميعه من ويلات ونكبات ستكون صفحات دامسة في تاريخ الديمقراطية [illegible] الشعور الانساني النبيل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

احمد حلمي
رئيس مجلس الادارة

- وثيقة (رقم: ٥١)

فلسطين والانتداب البريطاني

منذ القدم وفلسطين تتعرض للغزو والاحتلال، وتخضع لحكم الكثيرين من الحكام والغزاة، دون أن تتمكن أية غزوة أو حاكم من إفناء شعبها العربي وتشريده، مهما كانت شراسة الغزوة وسطوة الحاكم، غير أن الاستعمار البريطاني الصديق الحليف للعرب، والمنتدب من قبل عصبة الأمم للأخذ بيد العرب في فلسطين نحو الرقي والحكم الذاتي، استطاع خلال ثلاثين عاماً ومن خلال مؤامراته وأساليبه الماكرة الخادعة، أن يشرد شعبها بكامله ويحل محله مجموعات غريبة متناقضة، استوردها من جميع انحاء العالم باسم اليهودية المضطهدة.

يقول المؤرخ الشهير توينبي: «إذا كانت الدول الغربية تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية ما حدث في فلسطين، فإن بريطانيا المحتلة والمنتدبة تتحمل القسط الأكبر من محنة الحق والانسانية في فلسطين، فقد كان موقف جميع حكوماتها المتعاقبة وأحزابها الحاكمة موقف التواطؤ الذي رسمته الصهيونية والتآمر المرير ضد فلسطين، والتعامي الجدير بالإدانة والاتهام».

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير
ت: ٣١٩٥٨٦ - برقيا «موكيالي» بيروت
ص. ب.: ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن ٢٥ ل.ل
او ما يعادلها